بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القـــرى
كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

(رباعي) : علي محمد سعيد الزهراني كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا - فرع : اللغة

روحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : النحو

ن الأطروحة : مواقف أبي حيان النحوية - مصدر الدكتوراه في اللغة - أبو الحسن سراج الدين الحنبلي - تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسة

مد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

اءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٨٤ / ٢٢ / ١٤٢٢هـ بقبولها بعد إجراء
لات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
: أ.د. عبد الحميد حسن إسماعيل	الاسم : أ.د. مصطفى أحمد إمام	الاسم : أ.د. ابراهيم سليمان البعيمي
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : .....

١٨/٢/١٤٢٢هـ

يعتمد :

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ . د . سليمان بن إبراهيم العايد

● يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

٣٠١٠٢٠٠٠٠٣٨٨٠

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعـــة أم القرى
كلية اللغـــة العربية

مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعا ودراسة

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

٠٠١٨١٨

إشراف الأستاذ الدكتور
ابي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل

٢٨٨٠

إعـــداد

علي بن محمد بن سعيد الزهراني
الرقم الجامعي ٥ - ٨٧٦٧ - ٤١٧

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ..

أما بعد فقد كانت لي رغبة شديدة منذ الصغر في دراسة النحو ، وازدادت تلك الرغبة في تطبيقاته على القرآن الكريم .

وقد تحققت تلك الرغبة بفضل الله تبارك وتعالى ، فكان اختيار موضوع التقديم في أجزاء الجملة دراسة نحوية من خلال القرآن الكريم لدرجة الماجستير .

وهيأ الله لي مواصلة تلك الرغبة ، فاليوم نجني ثمرة ذلك من خلال هذه الرسالة التي بعنوان : مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسة .

وكان الدافع لهذا الموضوع عدة أمور ، منها :

- دراسة النحو ، وبخاصة ما يتعلق بمعينه الأول متقدمي النحاة الذين عليهم الاعتماد وإليهم المآل في علم النحو حتى أوائل القرن الرابع الهجري ، وعليه فالحقبة التي يمثلها هذا البحث هي الأساس والمعتمد فيما بناه متأخرو النحاة .
- الإلمام بالمذاهب النحوية ، المذهب البصري ، والكوفي ، ومن نزع إلى أحدهما ، ومن جمع بين النزعتين ، وتكوّن منهم المذهب البغدادي ، ومن سار بعدهم .
- إن تفسير البحر المحيط من أجل التفاسير وأعلاها شأناً ، بذل فيه مؤلفه كل جهد من أجل خدمة القرآن الكريم ، حيث اعتكف على تصنيفه بقية عمره .

١- إن تفسير البحر المحيط غني ببحوث النحو العربي ، فهو يضع بين أيدينا صورة مشرقة لما استقر عليه علم النحو وقواعده في أذهان العلماء ، وخير شاهد على هذا تنوع الظواهر التي بذلت فيها كل فكر وجهد ، وتشكلت بصورتها الماثلة أمام القارئ لتمثل هذا الغنى النحوي الذي يضمه البحر المحيط .

- إن الباحث يستطيع من خلال البحر المحيط أن يطلع على تراث النحو القرآني ، فيقرأ ما دار بين العلماء من حوار وما قالوه في كتاب الله عبر القرون .
- حوى البحر المحيط نصوصاً من كتب ما زالت مفقودة أو مخطوطة ، فهو بذا قد حفظ لنا شيئاً مما ضاع من التراث الإسلامي .
- أما مؤلفه فكان له الأثر الكبير فيمن بعده ، فقد خدم كتاب الله بهذا التفسير وبإخراجه لكتب القراءات ، وصنف غير ذلك في النحو والصرف واللغات، وجلس للتدريس فأفاد الخلف عن السلف .
- إن أبا حيان لم يكن مقلداً لمذهب البصريين أو الكوفيين أو غيرهم ، فكانت له اجتهادات وموافقات ومخالفات .
- وعلى ضوء ما سبق ، ونظراً لأهمية هذا الموضوع وما بحثه من مسائل . وأهمية البحر المحيط ومؤلفه فإن المكتبة العربية خالية من مثله الذي يجمع معظم الظواهر النحوية من جهة وموقف علم من أعلام النحو وأساطينه من متقدمي النحاة خلال أربعة قرون من خلال تفسير له من المكانة العالية بين المفسرين والقراء والمحدثين والفقهاء والبلاغيين والنحاة وغيرهم من جهة أخرى .
- وإني لأرجو من الله العلي القدير أن يسد هذا البحث ثغرة في المكتبة العربية .

منهج البحث :

- قد اقتضت طبعة البحث أن يكون في بابين يسبقهما مقدمة وتمهيد وتقفوهما خاتمة وما يخدم هذه الرسالة من فهارس فنية ، وذلك على النحو التالي :

الباب الأول : مواقف أبي حيان جمعا

اقتضت طبيعة البحث في هذا الباب تقسيمه إلى تمهيد ، وعدة فصول وتناولت في التمهيد مبحثين:

المبحث الأول : حياة أبي حيان

وفيه تحدثت بشكل موجز عما يلي:

اسمه ، لقبه ، نسبته ، نشأته ، صفاته ، رحلاته ، شيوخه ، تلاميذه ، آثاره ، وفاته.

المبحث الثاني: تفسير البحر المحيط

وفيه تحدثت عن منهج أبي حيان في تفسيره ، ومادة البحر العلمية ، ومصادر الكتاب وأثر البحر في الخالفين .

- أما الفصول فكانت على حسب الظواهر ، فكانت كل ظاهرة تمثل فصلاً وهي على النحو التالي :

الفصل الأول: ظاهرة الإعراب والبناء

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : الإعراب والبناء في الاسم الصريح غير الظرف وفيه عدة مسائل

المبحث الثاني: الإعراب والبناء في الظروف وفيه عدة مسائل

المبحث الثالث :الإعراب والبناء في الفعل ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : الإعراب والبناء في فعل الأمر

المطلب الثاني: الإعراب والبناء في الفعل المضارع المتصل به نون الإناث

المبحث الرابع : الإعراب والبناء في غير ما سبق

الفصل الثاني: ظاهرة تعدد وجوه الإعراب

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : تعدد وجوه الإعراب في الأسماء الصريحة غير الظروف

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول : الرفع ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثاني: النصب ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثالث: الجر

المطلب الرابع: الرفع والنصب وفيه عدة مسائل

المطلب الخامس : الرفع والجر وفيه عدة مسائل

المطلب السادس: النصب والجر

المطلب السابع: الرفع والنصب والجر ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثامن: الصرف وعدمه

المبحث الثاني : تعدد وجوه الإعراب في الظروف ، وفيه عدة مسائل

المبحث الثالث : تعدد وجوه الإعراب في الفعل ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الرفع ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثاني : الجزم ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثالث: النصب والجزم ،وفيه عدة مسائل

المبحث الرابع: تعدد وجوه الإعراب فيما يخص حروف الجر ، وفيه عدة مسائل

الفصل الثالث : ظاهرة الإعمال والإهمال ، وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : الإعمال والإهمال في الاسم الصريح ، وفيه عدة مسائل

المبحث الثاني : الإعمال والإهمال في الظروف ، وفيه عدة مسائل

المبحث الثالث الإعمال والإهمال في الفعل ، وفيه عدة مسائل

المبحث الرابع الإعمال والإهمال في الحروف وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : الإعمال والإهمال في الحروف الناسخة وفيه عدة مسائل

المطلب الثاني : الإعمال والإهمال في حروف الجر وفيه عدة مسائل

المطلب الثالث : الإعمال والإهمال في غير ما سبق، وفيه عدة مسائل

الفصل الرابع : ظاهرة النيابة . فيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : النيابة في الأسماء ، وفيه عدة مسائل

المبحث الثاني : النيابة في الأفعال، وفيه عدة مسائل

المبحث الثالث: النيابة في الحروف ، وفيه مطلبان

المطلب الأول : نيابة الحرف عن الاسم غير الظرف، وفيه عدة مسائل:

المطلب الثاني : نيابة الحرف عن الظرف.

المطلب الثالث : نيابة الحرف عن الحرف ، وهذا المطلب يشمل ما يلي :

١- التناوب في حروف الجر ٢- التناوب في حروف العطف

٣- التناوب في الحروف الناسخة ٤- التناوب في حروف الشرط

٥- التناوب في غير ما سبق

وفي كل ما سبق عدة مسائل :

الفصل الخامس : ظاهرة التقديم . وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : التقديم في الأسماء غير الظرف ، وفيه أحد عشر مطلباً

المطلب الأول : تقديم خبر المبتدأ ، أ- إذا كان مفرداً ، ب- إذا كان جملة

المطلب الثاني : تقديم خبر كان أ- تقديمه على كان إذا كان جملة

ب- تقديمه على الاسم دون الفعل الناسخ إذا كان الخبر مفرداً

المطلب الثالث: تقديم خبر ليس عليها

المطلب الرابع: تقديم الحال أ- على عاملها ب- على صاحبها

المطلب الخامس: تقديم معمول معمول أن عليها

المطلب السادس : تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها

المطلب السابع: التقديم في مواضع مفسر الضمير

المطلب الثامن : تقديم معمول فعل الشرط على الأداة

المطلب التاسع: تقديم معمول جواب الشرط على الجواب

المطلب العاشر: تقديم معمول جواب القسم المقترن باللام

المبحث الثاني: التقديم في الظروف

المبحث الثالث : التقديم في الفعل ، وفيه عدة مسائل

المبحث الرابع : التقديم في الحروف ، وفيه مطلبان

المطلب الأول : التقديم في الحروف الجارة ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثاني : التقديم في غيرها

الفصل السادس : ظاهرة الزيادة وفيه مبحثان

المبحث الأول : الزيادة في الظروف ، وفيه عدة مسائل:

المبحث الثاني : الزيادة في الأفعال ، وفيه عدة مسائل

المبحث الثالث : الزيادة في الحروف ، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : زيادة حروف الجر، وفيه عدة مسائل

المطلب الثاني : زيادة حروف العطف ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثالث: زيادة الحروف في غير ما سبق ، وفيه عدة مسائل

الفصل السابع : ظاهرة الحذف

وفيه ثلاثة أقسام

- القسم الأول : حذف الاسم

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حذف المرفوعات، وفيه سبعة مطالب

المطلب الأول : حذف المبتدأ وهو قسمان :

أ : حذف المبتدأ وحده ب: حذف المبتدأ وخبره

المطلب الثاني : حذف الخبر

المطلب الثالث : الحذف في لات

المطلب الرابع : حذف اسم إن

المطلب الخامس : حذف الفاعل

المطلب السادس : حذف الموصول وبقاء صلته

المطلب السابع : حذف العائد المرفوع.

المبحث الثاني : حذف المنصوبات، وفيه ستة مطالب

المطلب الأول : حذف خبر كان

المطلب الثاني: حذف مفعولي أحد الأفعال الناسخة أو أحدهما

المطلب الثالث :حذف المفعول به

المطلب الرابع: حذف المصدر وبقاء صفته

المطلب الخامس : حذف المنادى

المطلب السادس : حذف العائد المنصوب

المبحث الثالث: حذف المجرورات

- القسم الثاني : حذف الفعل

وفيه مبحثان

المبحث الأول : حذف الفعل في غير جملة الشرط والجزاء وفيه مطلبان

المطلب الأول : حذف الفعل وحده وبقاء فاعله

المطلب الثاني : حذف الفعل وفاعله وهو ثلاثة أقسام

أ/ حذف الفعل وهو غير القول وحذف فاعله

ب/ حذف القول وفاعله

ج/ حذف كان واسمها

المبحث الثاني: حذف الفعل في جملة الشرط، وفيه ستة مطالب.

المطلب الأول : حذف فعل الشرط دون الأداة .

المطلب الثاني : حذف فعل الشرط والأداة

المطلب الثالث: حذف جواب الشرط .

المطلب الرابع : حذف جواب لو.

المطلب الخامس: حذف جواب لولا

المطلب السادس : حذف جواب أما

- القسم الثالث : حذف الحرف ، وفيه أحد عشر مبحثاً

المبحث الأول : حذف حرف الجر ، وفيه مطلبان

المطلب الأول : حذف حرف الجر وحده

المطلب الثاني : حذف حرف الجر مع مجروره

المبحث الثاني : حذف أن الناصبة للمضارع ، وفيه مطلبان.

المطلب الأول : حذف أن الناصبة للفعل المضارع من غير بدل

المطلب الثاني : حذف أن الناصبة للفعل المضارع ببدل

أ- بعد الفاء ب- بعد الواو ج- بعد أو د- بعد لام الجحود هـ- بعد لام كي و- بعد ثم .

المبحث الثالث: حذف الأحرف الرابطة وفيه مطلبان

المطلب الأول : فاء الجزاء

المطلب الثاني : واو الحال

المبحث الرابع: حذف "قد" وفيه مطلبان

المطلب الأول : حذف قد قبل الفعل الماضي الواقع حالاً

المطلب الثاني : حذف قد قبل الفعل الماضي الواقع خبراً لكان

المبحث الخامس: حذف حرف النداء

المبحث السادس:حذف همزة الاستفهام

المبحث السابع:حذف ألف "ما" الاستفهامية

المبحث الثامن : حذف " لا "

المبحث التاسع: حذف النون من إننا

المبحث العاشر: حذف نون مضارع " كان "

المبحث الحادي عشر: حذف التنوين

الفصل الثامن: ظاهرة الفصل بين المتلازمات

وهذا الفصل فيه عدة مسائل ، وهي على النحو التالي :

الفصل بين المبتدأ والخبر

الفصل بين اسم إن وخبرها

الفصل بين أجزاء الصلة

الفصل بين المصدر وصلته، أو الموصول وصلته

الفصل بين الموصوف وصفته

الفصل بين الجار و مجروره

الفصل بين البدل والمبدل منه

الفصل بين العاطف ومعطوفه

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

الفصل بين أنْ ومعمولها

الفصل بين أما والفاء

الفصل التاسع : ظاهرة تعدد الاستعمال وفيه قسمان

القسم الأول : تعدد الاستعمال في المشترك

وفيه مبحثان

المبحث الأول :تعدد الاستعمال من حيث الماهية ، وفيه عدة مسائل

المبحث الثاني : تعدد الاستعمال من حيث الاسم والفعل والظرف والحرف ، وفيه ستة مطالب

المطلب الأول : التعدد في الاستعمال بين الاسم الصريح والظرف

المطلب الثاني : التعدد في الاستعمال بين الاسم والفعل

المطلب الثالث: التعدد في الاستعمال بين الاسم والحرف

المطلب الرابع : التعدد في الاستعمال بين الاسم والفعل والحرف

المطلب الخامس : التعدد في الاستعمال بين الظرف والحرف

المطلب السادس : التعدد في الاستعمال بين الفعل والحرف

القسم الثاني : تعدد الاستعمال في غير المشترك، وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : تعدد الاستعمال في الاسم وفيه أحد عشر مطلباً

المبحث الثاني : تعدد الاستعمال في الفعل وفيه ثلاثة عشر مطلباً

المبحث الثالث: تعدد الاستعمال في الحرف وفيه عشرة مطالب

وفي كل مطلب عدة مسائل ، وفي غالب هذه المسائل أضع عنواناً لما تحته ثم الآية موضع البحث وموضع الموقف وصاحبه .

وفي معظم الأحيان تتفرع اختلافات النحاة فأقوم بتمهيد واختلاف النحاة في تلك المسألة ، وقد يطول ما أورده وقد يقصر حسب المسألة موضع البحث أو الداعي لهذا أن أبا حيان يورد المسألة أحياناً بذكر المخالف وأحياناً بذكر الفريقين المجيز والمانع ، وأحياناً لا ينص على أن هذه المسألة من مسائل الخلاف ، فأقوم بتفصيل القول فيها أو ما أورده كل فريق من حجج ، وما ذاك إلا لبسط الأمر بين يدي القاريء ، ثم موقف أبي حيان ، وأعقبه بما أرجحه وما رآه في ذلك .

الباب الثاني : مواقف أبي حيان وفيه تمهيد ودراسة

أولاً : التمهيد : وفيه فصلان

الفصل الأول : الأسس التي بنى عليها أبو حيان مواقفه . وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : احتجاجه بالسماع ، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : احتجاجه بالقراءات ، متواترها وشاذها

المطلب الثاني: احتجاجه بالحديث

المطلب الثالث: احتجاجه بكلام العرب نثراً وشعراً

المطلب الرابع: احتجاجه بلغات العرب

المبحث الثاني: احتجاجه بالقياس

المبحث الثالث: احتجاجه بالسماع والقياس معاً

٢٨٢
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
مكتبة الملك فهد المركزية
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

المبحث الرابع: احتجاجه باستصحاب الحال

الفصل الثاني: تعدد آرائه واجتهاداته . وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تنوع أساليبه الترجيحية

المبحث الثاني : تعدد آرائه في المسألة الواحدة

المبحث الثالث: تعدد إسناد نسبة الأقوال والمذاهب

المبحث الرابع: اجتهاداته وفيه مطلبان:

المطلب الأول : اجتهادات قامت على أسس ومبادئ نص عليها

المطلب الثاني : اجتهادات لم ينص على المبادئ والأسس التي قامت عليها

ثانياً: دراسة المواقف وفيها ثلاثة فصول :

الفصل الأول : موافقات أبي حيان ، وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : موافقاته للمذهب البصري وأعلامه

المطلب الأول : موافقاته للمذهب البصري وهو قسمان

١- أ/ البصريون وحدهم **ب/ البصريون مع غيرهم**

٢-أ/ جمهور البصريين **ب/جمهور البصريين مع غيرهم**

المطلب الثاني : موافقاته لأعلام المذهب البصري

المبحث الثاني : موافقاته للمذهب الكوفي وأعلامه وفيه مطلبان

المطلب الأول : موافقاته للمذهب الكوفي

المطلب الثاني : موافقاته لأعلام المذهب الكوفي

المبحث الثالث: موافقاته لغيرهما، وفيه مطلبان

المطلب الأول : موافقاته لمن غلبت عليه إحدى النزعتين البصرية والكوفية

المطلب الثاني: موافقاته لنحاة آخرين

الفصل الثاني : مخالفات أبي حيان ، وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : مخالفاته للمذهب البصري وأعلامه وفيه مطلبان

المطلب الأول : مخالفاته للمذهب البصري

المطلب الثاني : مخالفاته لأعلام المذهب البصري

المبحث الثاني : مخالفاته للمذهب الكوفي وأعلامه وفيه مطلبان

المطلب الأول : مخالفاته للمذهب الكوفي

المطلب الثاني: مخالفاته لأعلام المذهب الكوفي

المبحث الثالث: مخالفاته لغيرهما، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : مخالفاته لمن غلبت عليه إحدى النزعتين البصرية والكوفية

المطلب الثاني: مخالفاته لمن جمع بين النزعتين " المذهب البغدادي"

المطلب الثالث: مخالفاته لنحاة آخرين

الفصل الثالث: ما سكت عنه ،وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : ما سكت عنه على مذهب البصريين وأعلامهم

المبحث الثاني: ما سكت عنه على مذهب الكوفيين وأعلامهم

المبحث الثالث : ما سكت عنه على مذهب البصريين والكوفيين معاً

المبحث الرابع: ما سكت عنه على مذهب غيرهما ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما سكت عنه على مذهب من غلبت عليه إحدى النزعتين

المطلب الثاني: ما سكت عنه على مذهب من جمع بين النزعتين " المذهب البغدادي"

المطلب الثالث: ما سكت عنه على مذهب نحاة آخرين.

وبعد فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((من آتى إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له حتى يعلم أنكم قد كافأتموه)) وبهدي من هذا الحديث الشريف أتوجه بالشكر الجزيل إلى القائمين على شؤون كلية اللغة العربية بهذه الجامعة الموقرة وأخص بالشكر عميدها ووكيليه ورؤساء أقسامها عامة وقسم الدراسات العليا خاصة .

ولا يفوتني هنا أن أسجل شكري وتقديري لشيخي الأستاذ الدكتور / أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل لقبوله الإشراف على هذه الرسالة وموافقته على هذا الموضوع ، وإشرافه الدقيق الدؤوب منذ أن كانت هذه الرسالة في أقل من سطر إلى أن استحصدت وصارت كتاباً يقرأ ، فهو بحق بذل فيه خلاصة توجيهات ، وعصارة فكره تصويباً وتنقيحاً ، وهذه ثمرة من ثمار غرسه ، وقد زرع حب استقلالية الرأي في روحي العلمية ، فهو يبدئ الرأي ويؤكد أن يكون للطالب رأيه من خلال معايشته بحثه فله مني جزيل الشكر والامتنان والدعاء من الله بطيلة العمر على الطاعة والعمل الصالح .

وفي الختام أسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به في الدنيا والآخرة .

اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا إنك سميع مجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

خاتمة البحث

ذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها

الفهارس العامة : أتبعت الخاتمة بفهارس تساعد القارئ على الاطلاع ،وتشمل هذه الفهارس ما يلي :

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس الأبيات الشعرية

٤- فهرس الأعلام

٥- فهرس المصادر

٦- فهرس الموضوعات

الباب الأول : مواقف أبي حيان جمعاً

التمهيد

إن شخصية أبي حيان غنية عن تعريف المعرفين ، فهو العالم الذي طبقت شـــهرته الآفاق وسارت بأخباره الركبان. وقد درس حياته كثير من الباحثين قديما وحديثـــا، وأُفرد بمؤلفات تخص سيرته وكل ما يتصل بشؤونه . إلا أن شخصية أبي حيان من خلال مواقفه من متقدمي النحاة لما لها من فضل لا ينبغي أن أبخل عليها وأن أغفـل ترجمتها فلها حق عليّ عظيم مهما كتب الباحثون ومهما سطر وبذل من مداد .

إلا أنني سوف أوجز ترجمته إذ يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق ، وســوف أجعـل هذه النبذة الموجزة في مبحثين [١]

أحدهما: حياة أبي حيان

والآخر : تفسيره البحر المحيط

---

[١] ينظر مصادر هذين المبحثين في :

- ابوحيان النحوي/وخديجة الحديثي ص ١٨٩ فما بعدها

-المدرسة النحوية في مصروالشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة د. عبد العال سالم مكرم ص ٢٧٥-...

- مقدمة تحقيق تفسير البحر المحيط تحقيق عادل احمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض وغيرهما ص ٢٧٥ فما بعدها.

-مقدمة ارتشاف الضرب لأبي حيان بتحقيق د. رجب عثمان محمد ص ١٣

- البحر المحيط ١/٤ فما بعدها

- أبو حيان وبحره المحيط للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة مجلة كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد السابع عام ١٣٩٧ من ص ١٣-٥٠

-خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرآن السابع تأليف عبد القادر رحيم الهيتي ص ١٧٩ فما بعدها.

المبحث الأول : حياة أبي حيان

١. اسمه: هو أثير الدين محمد بن يوسف علي بن يوسف بن حيان

٢. لقبه: اشتهر بلقبه«أبو حيان»،ولعل هذا اللقب يرجع إلى ولده حيان.

٣. نسبه : تعددت أنساب أبي حيان فهو الجياني نسبة إلى مدينة جيان من مدن الأندلس . وقيل الغرناطي نسبة إلى مدينة غرناطة التي بها نشأ وترعرع. وقيل الأندلسي نسبة إلى موطنه الأندلس ، فهو بذلك جياني الأصل غرناطي المولد والنشأة ، أندلسي الانتماء ، وقد نسب إلى قبيلة نفزة ، وهي قبيلة من البربر.

٤. نشأته: نشأ أبو حيان في غرناطة التي كانت من أكبر مدن الأندلس وكانت موئل العلماء في جميع العلوم ، فقرأ بها القراءات والنحو واللغة .

٥. صفاته :

أ-صفاته الخُلُقية : كان أبو حيان عفيف النفس أبياً، لا يطمع في شيء غير قراءة القرآن والأعمال الصالحة ، كثير الخشوع.

ب- صفاته الخِلقية : كان حسن العمة مليح الوجه ظاهر اللون مشرباً بحمرة ، منور الشيبة كبير اللحية ، مسترسل الشعر فيها .

٦. رحلاته : تنقل أبو حيان في بلاد الأندلس طلبا للعلم والتلقي عن الشيوخ ثم لم يطب له المقام في بلاد الأندلس فغادرها ، واستقر به المقام في القاهرة.

٧. شيوخه: استفاد أبو حيان من رحلاته حيث تعدد شيوخه مما كان له الأثر الواضح في بناء شخصيته العلمية ، فهو - إن صح التعبير- علماء في شخص واحد ، فهو عالم بالتفسير والحديث واللغة والنحو والتصريف والقراءات وشاعر وأديب.

وشيوخ أبي حيان كثيرون ، فقد بلغوا عدداً لا نستطيع في هذه النبذة المختصرة أن نحصيهم ، ومنهم على سبيل المثال :

-أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي ،توفي سنة ٧٠٨هـ

-أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن أحمد المالقي ،توفي سنة ٧٠٢هـ

- أبو جعفر أحمد بن علي المعروف بابن الطباع ، توفي سنة ٦٨٠هـ

-أحمد بن يوسف بن علي الفهري اللبلي ،توفي سنة ٦٩١هـ

-أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبد الله بن أبي الربيع الإشبيلي ،توفي سنة ٦٨٨

- أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذي، توفي سنة ٦٨٠
- أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف المشهور بابن الضائع ، توفي سنة ٦٨٠
- أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن المعروف بابن المرحل ، توفي سنة ٦٩٩
- وغيرهم كثير وكثير ...

٨-تلاميذه :

أثر أبو حيان في الحركة العلمية في عصره ، فخدم العلم أكثر عمره فالتف حوله طلابه ينهلون من معينه ،واشتهر منهم تلاميذ نجباء دفعوا مسيرة التقدم العلمي إلى الأمام بما ألفوا من كتب ، وبما أخرجوا للناس من أئمة أصبحوا فيما بعد شيوخا يشار إليهم بالبنان، وهم كثيرون ومنهم :

- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقسي ، ألف المجيد في إعراب القرآن المجيد توفي سنة ٤٧٢ هـ .
- أحمد بن عبد القادر بن مكتوم ألف الجمع بين العباب والمحكم في اللغة ، وشرح كافية ابن الحاجب وشافيته، توفي سنة ٧٤٩هـ.
- بهاء الدين أحمد بن علي السبكي ، توفي سنة ٧٧٣هـ.
- أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ألف الدر المصون وشرح التسهيل ،توفي سنة ٧٥٦
- أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني ، توفي سنة ٧٧٦هـ
-بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل ألف المساعد على تسهيل الفوائد وشرح الألفية ، توفي سنة ٧٦٩.
- جمال الدين عبد الله بن أحمد بن هشام الأنصاري صاحب التصانيف الكثيرة منها : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،وشرح قطر الندى وبل الصدى ، وشرح شذور الذهب وشرح جمل الزجاجي، وغيرها ، توفي سنة ٧٦١

هذا غيض من فيض من تلاميذ أبي حيان.

٩- آثاره العلمية :

تعددت مؤلفات أبي حيان كما وكيفا ، فتنوعت موضوعاتها وأغراضها، وقد صنف في التفسير والقراءات والفقه والحديث والنحو والصرف والأدب والتاريخ واللغة العربية ، واللغات الأخرى مثل الفارسية والتركية ، والحبشية وغير ذلك . ومنها الكتب المطبوعة وغير المطبوعة

١- الكتب المطبوعة ومنها :

إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب ، الإدراك للسان الترك

إرتشاف الضرب من لسان العرب ، الارتضاء في الفرق بن الضاد والظاء

تذكرة النحاة ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، تفسير البحر المحيط

تقريب المقرب ، ديوان أبي حيان، اللمحة البدرية في علم العربية ، المبدع في التصريف ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، النكت الحسان

النهر الماد ، وغيرها....

٢- الكتب المخطوطة ، ومنها ..

إعراب القرآن، التدريب في تمثيل التقريب ، الموفور في شرح ابن عصفور الهداية في النحو وغيرها ....

وهناك كتب كثيرة لأبيحيانما زالت مفقودة حتى يومنا هذا .

١٠- وفاته:

بعد حياة طويلة قضاها أبو حيان في البحث والتحصيل والعلم والتعليم والتصنيف انتقل إلى الدار الآخرة ، وكانت وفاته على أشهر الروايات سنة ٧٤٥هـ.

المبحث الثاني : تفسير البحر المحيط

تفسير البحر المحيط من أعظم كتب أبي حيان تصنيفاً، وكان يسميه "الكتاب الكبير " ألّفه بعد أن ألقى عصا التسيار في بلاد مصر ، وبعد أن عُيِّن مدرسًا لعلم التفسير في قبة السلطان الملك المنصور ، وكان ذلك في أواخر سنة عشر وسبعمائة ، وكان عمره إذ ذاك سبعًا وخمسين سنة .

منهج أبي حيان في تفسيره (١)

اتبع أبو حيان في تفسيره طريقة سار عليها من أول الكتاب إلى آخره ، وهي على النحو التالي :

١- الكلام على مفردات الآية التي يفسرها لفظة لفظة فيما يحتاج إليه من اللغة والأحكام النحوية التي لتلك اللفظة قبل التركيب ، وإذا كان للكلمة معنيان أو معان ذكر ذلك في أول موضع فيه تلك الكلمة .

٢- يشرع في تفسير الآية ذاكراً سبب نزولها ومناسبتها وارتباطها بما قبلها حاشدا فيها القراءات ، ذاكراً توجيهها في علم العربية ناقلاً أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها ، متكلما على جليها وخفيها بحيث لا يغادر منها كلمة وإن اشتهرت إلا ويتحدث عنها مبديا ما فيها من غوامض الإعراب ، ودقائق الآداب من بديع وبيان، مجتهدا أن لا يكرر الكلام في لفظ سبقه ولا في جملة تقدم الكلام عليها ، ولا في آية فسرت، بل يحيل في كثير منها على الموضع الذي أشار فيه إلى تلك اللفظة أو الجملة أو الآية ، وإن عرض تكرار فبمزيد فائدة ، ناقلاً أقاويل الفقهاء الأربعة وغيرهم في الأحكام الشرعية مما فيه تعلق باللفظ القرآني محيلاً على الدلائل التي في كتب الفقه أو كتب اللغة والنحو .

٣- يذكر الدليل إذا كان الحكم غريباً أو خلاف ما هو مشهور ، بادئا بمقتضى الدليل وما دل عليه ظاهر اللفظ ،منكبّاً في الإعراب عن الوجوه التي ينزه القرآن عنها مبيناً أنها مما يجب أن يعدل عنه ، وأنه ينبغي أن يُحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب ، إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام ، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه

---

(١) ينظر البحر المحيط ١/٤-٥ وكتاب " أبو حيان النحوي" ١٩٢ فما بعدها

النحاة في شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة .

٤- يختم الكلام في جملة من الآيات التي فسرها إفراداً وتركيباً بما ذكروا فيها من علم البيان والبديع.

٥- يتبع آخر الآيات بكلام منثور يشرح به مضمون تلك الآيات على ما يختاره من تلك المعاني ملخصاً جملها أحسن تلخيص ، وقد ينجر معها ذكرمعانلم تتقدم في التفسير.

٦- ربما يُلم بشيء من كلام الصوفية مما فيه بعض مناسبة لمدلول اللفظ ، مع تجنبه لكثير من أقاويلهم ومعانيهم التي يحملونها الألفاظ.

٧- ترك أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها في اللغة ، إذ يسمون ذلك بعلم التأويل .

- مادة البحر المحيط العلمية :

جمع أبو حيان في كتابه مادة علمية غزيرة ، فإلى جانب التفسير وتوضيح معاني الآيات القرآنية ،اهتم فيه باللغة ، والنحو ، والصرف ، والقراءات القرآنية متواترها وشاذها ، واللهجات ، والمسائل الفقهية عند آيات الأحكام ، وكذا الأحاديث وأسانيدها من حيث الصحة والضعف ، والمغازي والسير ، وبلاغة الآيات القرآنية ، وبيان أوجه الإعجاز ، وعرض الصور البيانية والمحسنات البديعية فيها.

-مصادر الكتاب :

تعددت مصادر أبي حيان في تفسيره ، فضم نقولات كثيرة وإحالات على كتب لا يزال بعضها مخطوطاً أو مفقوداً ، فهناك كتب في التفسير والمسائل الفقهية ، والحديث والقراءات ، والنحو ، واللغة .

فمن أهم كتب التفسير التي اعتمد عليها : الكشاف للزمخشري ، والمحرر الوجيز لابن عطية ، والتحرير والتحبير لابن النقيب ، ونقل عن تفسير أبي جعفر الطوسي ، والسدي وأبي البقاء ، ومكي ، والرازي ، والنيسابوري ، وتاج القراء وغيرها .

- ومن أهم الكتب التي اعتمد عليها في نقل المسائل الفقهية كتاب المحصول لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي .

- وفي النقل الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم اعتمد على صحيح البخاري ، وصحيح مسلم وسنن أبي داود ، والموطأ ، والصحيح للحاكم ، وغيرها

- ومن أهم كتب القراءات التي نقل عنها واعتمد عليها كتاب الشواذ في القراءات لمجاهد بن الفرات ، وكتاب اللوامح في شواذ القراءات لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي ، وكتاب الادغام الكبير للداني ، وكتاب شواذ القراءات لابن خالويه ، والإقناع لابن الباذش ، والإقناع في القراءات للأهوازي ، والكامل في القراءات لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي .

- أما الكتب النحوية التي اعتمد عليها فأهمها كتاب سيبويه ، والايضاح والحلبيات للفارسي ، والتسهيل والشافية الكافية لابن مالك ، والمحتسب والتمام لابن جني ، والبسيط لابن العلج ، والمسائل للأخفش وغيرها.

- ومن الكتب اللغوية فأهمها المحكم والمخصص لابن سيده ، المقصور والممدود لابن السراج ومعاني القرآن للفراء وغيرها .

- واعتمد على كتب عامة في الحديث والفقه والأصول والتاريخ والمعتقدات ، منها كتاب اللآلئ لأبي عبيد البكري ، وري الظمآن لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المريسي وغيرها..

وقد اعتمد في كثير من الأحيان على شيوخه فنقل عنهم مشافهة مما يعد هذا من مصادره في البحر التي اعتمد عليها .

-أثر تفسير البحر المحيط في الخالفين:

كان للبحر المحيط شهرة واسعة وأثر واضح ، فقد ترك بصمات واضحة في بعض الكتب بعده ، وقد اعتمد كثير من المفسرين والمعربين على تفسير البحر المحيط [١] ومن هؤلاء :

- أبو إسحاق إبراهيم محمد السفاقسي الذي ألف كتاب : المجيد في إعراب القرآن المجيد.

---

(١) ينظر أبو حيان النحوي ص ٢٣٥ فما بعدها

- أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي الذي ألّف كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون[١]

- أحمد بن عبد القادر بن مكتوم الذي ألف كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط اختصاراً للبحر المحيط، وخص به مناقشات أبي حيان مع الزمخشري وابن عطية[٢]

---

(١) ينظر الدر المصون ١/٨٠ مقدمة محقق الكتاب

(٢) ينظر هامش البحر المحيط ٤-٨ مقدمة الدر اللقيط لمؤلفه .

الفصل الأول

ظاهرة الإعراب والبناء

المبحث الأول : الإعراب والبناء في الأسماء غير الظروف

«أيّ»

الآية : ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عِتِيًّا ﴾ [١].

موضع الوقف : أيّهم.

صاحب الوقف : الخليل ، يونس ، سيبويه ، الزجاج ، الفراء ، المبرد ، الكسائي ، أبو بكر بن شقير ، النحاس ، الجرمي.

وردت خلافات توجيهات كثيرة في رفع «أيُّهم» في هذه الآية الكريمة ذلك أن كلمة «أيُّهم» جاءت مضمومة بعد الفعل «لننزعنّ» على قراءة جمهور القراء ونعلم أن «أيّاً» تعرب في ثلاث حالات . واختلف في الحالة الرابعة أتكون فيها مبنية أم معربة ؟

ونذكّر بتلك الحالات وهي :

١- أن تضاف ويذكر صدر الصلة نحو : يعجبني أيُّهم هو قائم.

٢- ألاّ تضاف ويذكر صدر الصلة نحو : رأيت أيّاً هو قائم.

٣- ألاّ تضاف ولايذكر صدر الصلة نحو : مررت بأيٍّ قائم.

ففي هذه الحالات تكون معربة.

٤- أما الحالة الرابعة وهي : أن تضاف ولايذكر صدر الصلة نحو : رأيت أيُّهم قائم ونحوها الآية الكريمة على قراءة الجمهور ، وفيها خلاف بين النحاة ذلك أن الضم التالي [٢] : الموجود عليه لا يخلو من أمرين إما أن يكون ضمه إعراب أو ضمه بناء ، وبيان ذلك :

أولاً : أن تكون الضمة ضمة إعراب ، وفيها عدة أقوال ، منها :

١- قول الخليل : وهو أن تكون «أيُّهم» مبتدأ وأشد خبره وهو على الحكاية ، والتقدير : لننزعنّ من كل شيعة الفريق الذي يقال له : أيُّهم ، وأيّهم على هذا استفهام ، قال سيبويه عن تخريج الخليل : وزعم الخليل أن «أيُّهم» إنما وقع في اضرب أيّهم أفضل على أنه

---

(١) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١/١٥٤ فما بعدها .

حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يقال له : أيُّهم أفضل.[١]

٢- قول يونس بن حبيب ، وهو أن «أيُّهم أشد» مبتدأ وخبر ، وهذه الجملة في موضع نصب بننزعنّ ، ويراه فعلاً معلقاً عن العمل ، وعليه فهو ينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب نحو علمت أيُّهم قائم .

قال سيبويه عن مذهب يونس : وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنك لرسول الله ، واضرب معلّقة [٢].

٣- قول المبرد : أن «أيُّهم » فاعل لشيعة لأن المعنى : تشيع ، والتقدير : لننزعنّ من كل فريق يشيع أيُّهم ، وعليه فأيُهم بمعنى الذي [٣].

٤- قول الفراء والكسائي : أن الجملة «أيُّهم أشد» لا موضع لها من الإعراب ، فهي مستأنفة والتقدير : لننزعن كل شيعة أيهم أشد ، ومن زائدة في الواجب[٤]. ونقل عنهما : أنهما ضمّنا ننزعن معنى لننادينّ فعول معاملته ، فلم تعمل في «أيّ» [٥] ونقل هذا عن الأخفش والكسائي[٦] ونقل عن الكسائي وحده [٧].

٥- إن معنى الكلام معنى الشرط ، وعليه فننزعن علّقت عن العمل ، وتقدير الكلام : لننزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا ، أو إن تشيعوا ، ومثله : لأضربنّهم أيّهم غضب، أي : إن غضبوا أو لم يغضبوا[٨]. وهذه حكاية أبي بكر بن شقير عن بعض الكوفيين [٩] وقيل : هو قول يحيى عن الفراء [٨].

---

(١) الكتاب٢/٣٩٩.

(٢) الكتاب٢/٤٠٠.

(٣) ينظر المشكل ٤٦٠ والمحرر ٤٧/١١ وإعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣.

(٤) ينظر شرح ابن يعيش ١٤٦/٣.

(٥) ينظر البحر ٢٠٨/٦-٢٠٩

(٦) ينظر المغني ١٠٨ والإملاء ٤١٢.

(٧) ينظر المحرر ٤٧/١١.

(٨) ينظر الإملاء ٤١٢.

(٩) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣.

ثانياً : أن تكون الضمة ضمة بناء ، وهذا مذهب سيبويه إذ يقول :

«وأرى قولهم :اضرب أيُهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، وبمنزلة الفتحة في الآن، حين قالوا : من الآن إلى غدٍ» [١] .

ولا تخلو معظم الأقول السابقة الذكر من ناصر ومعارض.

١-٢- فنجد سيبويه يقول عما ذهب إليه الخليل ويونس : وتفسير الخليل - رحمه الله - ذلك الأول بعيد ، وإنما يجوز في شعر أو في اضطرار، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول : اضرب الفاسقُ الخبيثُ ، تريد : الذي يقال له : الفاسق الخبيث، وأما قول يونس فلا يشبه «أشهد إنك لمنطلق» [٢].

- وقد أخذ ابن الأنباري شبهاً من كلام سيبويه فقال عن مذهب الخليل ويونس : ولا خلاف أن هذا لا يقال بإجماع. وأما قول يونس فضعيف لأن تعليق اضرب ونحوه من الأفعال لايجوز ، لأنه فعل مؤثر ، فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب ، فكان هذا القول ضعيفاً جداً [٣].

- وقال الرضي عن مذهب يونس : وليس بشيء ، لأن المعلق يجب كونه في صدر جملة ، والمنصوب بنحو : اضرب واقتل لايكون جملة، والمعلق إما استفهام، أو نفي، أو لام الابتداء، وأي بعد اضرب واقتل لاتكون استفهامية، إذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية كما قال الخليل ، بل هي موصولة بعده [٤].

- وقال ابن يعيش عن مذهب الخليل: وهذا بابه الشعر، وفي حال الاختيار عنه مندوحة[٥] .

وعن مذهب يونس يقول: وهذا ضعيف، لأن التعليق ضرب من الإلغاء، ولايجوز أن يعلق من الأفعال عن العمل إلا ما يجوز إلغاؤه، والذي يجوز إلغاؤه أفعال القلب نحو ظننت وعملت.[٥]

---

(١) الكتاب٢/٤٠٠.

(٢) الكتاب٢/٤٠١.

(٣) الانصاف م١٠٢ جـ٢/٧١٦.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣/٦٣.

(٥) شرح ابن يعيش ٣/١٤٦.

– وعن مذهب يونس والخليل يقول ابن هشام: ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب وأنه لايجوز : لأ ضربنّ الفاسقُ بالرفع بتقدير الذي يقال فيه: هو الفاسق [١] .

على أنّا لا نعدم ناصراً لمذهب الخليل ، وإليه مال أبو إسحاق الزجاج الذي يقول : والذي أعتقد أن القول في هذا قول الخليل ، وهو موافق للتفسير[٢].

٣– أما ما نُسب إلى المبرد من أن «أيهم» فاعل لشيعة ، لأنها بمعنى تشيّع أي تعاون فقد حسّن هذا المذهب النحاس ، الذي يقول سماعاً عن الأخفش الأصغر : وسمعت علي بن سليمان يحكي عن محمد بن يزيد ، قال : أيُّهم متعلق بشيعة ، فهو مرفوع لهذا ، والمعنى : ثم لننزعن من الذين تشايعوا أيّهم ، قال أبو جعفر : وهذا قول حسن[٣] ويلزمه على هذا أن يقدر مفعولاً لننزعنّ محذوفاً [٤] إلا إن مال إلى مذهب من يزيد من في الواجب ،فيكون «كلَّ شيعة» مفعولاً لننزعنّ.

٤– وما نقل عن الكسائي والأخفش أن الجملة من «أيُّهم أشد» لا محل لها ، إذ هي مستأنفة والتقدير :لننزعن كل شيعة فإنه يُرَدُّ بأن زيادة «من» في الإيجاب لم يثبت [٥] ويرد بقول الشاعر :

إذا ما لقيت بني مالك فسلِّم على أيُّهم أفضل

وبأن حروف الجر لا تُعَلَّق عن عملها ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار [٥].

ومما يجد بالملاحظة أن ما نُسب للأخفش من رأي هنا يناقضه ما في معاني القرآن له في هذا الموضع الذي يوافق فيه مذهب سيبويه [٦].

---

(١) مغني اللبيب ١٠٨.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٤٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٥ وينظر المشكل ٤٦٠.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ١١/٤٧.

(٥) ينظر المغني ١٠٨.

(٦) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/٤٠٦-٤٠٧.

٥- وما قيل إن معنى الكلام معنى الشرط في هذه الآية قال عنه أبو البقاء : وهو أبعدها عن الصواب[١].

٦- وأما ما ذهب إليه سيبويه من أن الضمة على «أيُّهم أفضل» ضمة بناء فلم يلق قبولاً من بعض النحاة قال أبو جعفر النحاس : وما علمت أن أحداً من النحويين إلا وقد خطّأ سيبويه في هذا . سمعت أبا إسحاق يقول : ما يبينُ لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدهما، قال : وقد علمنا سيبويه أنه أعرب أيّاً وهي منفردة ، لأنها تضاف، فكيف يبنيها وهي مضافة ؟ [٢].

والمتتبع لما أورده النحاس عن أبي إسحاق الزجاج لايجد ما نص عليه النحاس هنا ففي موضع هذه الآية الكريمة من كتاب معاني القرآن للزجاج لم أجد إلا عرض قول الخليل ويونس وسيبويه، ورجّح قول الخليل [٣].

وقال السراج : وأنا استبعد بناء «أيّ» مضافة ، وكانت مفردة أحق بالبناء ، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية ، كأنه إذا قال : اضرب أيهم أفضل ، فكأنه قال : اضرب رجلاً إذا قيل : أيهم أفضل ، قيل : هو ، والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون . وهذا الذي أختاره مذهب الخليل[٤].

ومن كل ما سبق نجد أن لكل من ذُكر رأيه الخاص به في تخريج قوله تعالى «أيهم» من ﴿ لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً ﴾[٥] وليس مختصاً بالكوفيين أو البصريين ، ومن خلال الفحص والتمحيص نرى ابن الأنباري وأبا البقاء يبوبان مسألة الخلاف أتكون أيهم إذا حُذف العائد من الصلة معربة أم مبنية ، وجعلا ذلك بين الفريقين،

---

(١) الإملاء ٤١٢.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤.

(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج ٣/٣٣٩-٣٤٠.

(٤) الأصول لابن السراج ٢/٣٢٤-٣٢٥.

(٥) الآية ٦٩ من سورة مريم.

وأوردا احتجاج هؤلاء وهؤلاء والإجابة عما ذهب إليه الكوفيون [١] ،وهذا في الحقيقة لا يمثل إلا رأي سيبويه.

موقف أبي حيان :

أطال أبو حيان الوقوف عند هذه الآية الكريمة فأورد معظم آراء المعربين تجاه «أيهم» ، ونقل كثيراً من أقوال السابقين ، ولم يتضح موقفه تمام الوضوح [٢] فهو يقول : وقرأ الجمهور أيُّهم بالرفع ، وهي حركة بناء على مذهب سيبويه ... وحركة إعراب على مذهب الخليل ويونس على اختلاف في التخريج ، وأيهم أشد مبتدأ وخبر محكي على مذهب الخليل، أي : الذين يقال فيهم : أيهم أشد، وفي موضع نصب فيعلّق عنه «لننزعن» على مذهب يونس، والترجيح بين هذه المذاهب مذكور في علم النحو ...

ورجّح الزجاج قول الخليل ، وذكر عنه النحاس : أنه غلط سيبويه في هذه المسألة، قال سيبويه : ويلزم على هذا أن يجوز : اضرب السارقُ الخبيثُ .... قيل : وليس بلازم من حيث هذه أسماء مفردة ، والآية جملة ، وتسليط الفعل على المفرد أعظم منه على الجملة.

ومذهب الكسائي : أن معنى «لننزعن» : لننادين ، فعومل معاملته ، فلم تعمل في «أي» انتهى، ونُقل هذا عن الفراء .... وقال المبرد أيهم متعلق بشيعة ، فلذلك ارتفع ... ويلزم أن يقدر مفعولاً «لننزعن» محذوفاً ، وقدر أيضاً في هذا المذهب : من الذين تشايعوا أيُّهم ، أي: من الذين تعاونوا فنظروا أيهم أشد.

قال النحاس : وهذا قول حسن ، وقد حكى الكسائي أن التشايع هو التعاون . وحكى أبو بكر بن شقير أن بعض الكوفيين يقول في أيهم معنى الشرط ... وقرأ طلحة بن مصرّف ، ومعاذ بن مسلم الهرّاء أستاذ الفراء ، وزائدة عن الأعمش : أيَّهم بالنصب مفعولاً بـ «لننزعنّ» وهاتان القراءتان تدلان على أن مذهب سيبويه : أنه لا يتحتم فيها البناء إذا أُضيفت وحُذف صدر صلتها ، وقد نُقل عنه تحتم البناء ، وينبغي أن يكون فيه على مذهبه البناء والإعراب

---

(١) ينظر الإنصاف م ١٠٢ جـ٢ /٧١١-٧١٢ واللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٢٣-١٢٥ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢/١٠١٧-١٠١٨.

قال أبو عمر الجرمي : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول : لأضربنّ أيُّهم قائم ، بالضم ، بل بنصبها انتهى.

وقال أبو جعفر النحاس : وما علمت أحداً من النحويين إلاّ وقد خطّأ سيبويه وسمعت أبا إسحاق - يعني الزجاج - يقول : ما تبيّن أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما. قال : وقد أعرب سيبويه أيّاً وهي مفردة ، لأنها تضاف ، فكيف يبنيها وهي مضافة[١].

مما سبق نرى أبا حيان يسوق أقوال المعربين واحداً تلو آخر ، وختم كلامه بما قيل عن مذهب سيبويه ،إلا أن أباحيان في مواضع كثيرة من تفسيره يذكر رأي سيبويه مما يدل على أنه يجيز مذهب سيبويه ومذهب غيره على حد سواء فهو يقول عن «أيهم» في قوله تعالى : ﴿ آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيُّهم أقرب لكم نفعاً ﴾ [٢]. : قالوا : وارتفع «أيُّهم» على الابتداء وخبره : أقرب ، والجملة في موضع نصب لتدرون ... ويجوز فيه عندي وجه آخر لم يذكروه ، وهو على مذهب سيبويه ، وهو أن تكون «أيُّهم» موصولة مبنية على الضم ، وهي مفعولة بتدرون، وأقرب خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هم أقرب ، فيكون نظير قوله تعالى : ﴿ ثم لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشد ﴾[٣] وقد اجتمع شرط جواز بنائها ، وهو أنها مضافة لفظاً محذوف صدر صلتها[٤].

وفي قوله تعالى : ﴿ إنا جعلنا ما على الإرض زينة لها لنبلوهم أيُّهم أحسن عملاً ﴾[٤]. يقول أبو حيان :وأيهم يحتمل أن تكون الضمة[٥] فيها إعراباً ، فيكون «أيُّهم» مبتدأ، وأحسن : خبره ، والجملة في موضع المفعول لنبلوهم ... ويحتمل أن تكون الضمة فيها بناء على مذهب

---

(١) البحر٦/٢٠٨-٢٠٩.

(٢) الآية ١١ من سورة النساء.

(٣) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٤) البحر٣/١٨٧.

(٤) الآية ٧ من سورة الكهف.

(٥) في المطبوعة من البحر الضمير بدلاً من الضمة.

سيبويه لوجود شرط جواز البناء في أيٍّ [١] .

وفي قوله تعالى : ﴿ فلينظر أيّها أزكى طعاماً ﴾[٢] ، يقول : أيُّها : استفهام مبتدأ ، وأزكى : خبره ، ويجوز أن يكون «أيُّها» موصولاً مبنياً مفعولاً لينظر على مذهب سيبويه ، وأزكى خبر مبتدأ محذوف[٣].

فمن كل ما سبق من مواقف أبي حيان أنه يجيز مذهب سيبويه ويجيز مذهب من أعربها ، والذي أراه وأرجحه أن الإعراب والبناء وجهان جائزان في أيّ إذا أُضيفت وحُذف صدر صلتها ، ولا يحتم فيها وجه دون وجه.

---

(١) البحر المحيط ٦/٩٨.

(٢) الآية ١٩ من سورة الكهف.

(٣) البحر المحيط ٦/١١١.

«ابن أمّ»

الآية : ﴿ قال يا ابن أمّ إن القوم استضعفوني ﴾[١].

موضع الوقف : يا ابن أُمَّ.

صاحب الوقف : الكوفيون ، سيبويه.

وردت القراءة بفتح أمَّ وكسرها والاجتزا بالفتحة وبالكسرة عما تضاف إليه، والقياس في أمَّ إثبات الياء ، إلا أن العرب اختلفت فيه ، فمنهم من يكسر ما قبل الياء المحذوفة ، ومنهم من يفتح ، قال ابن مالك : وهما لغتان فصيحتان [٢] وعلى هاتين اللغتين جرى الخلاف بين النحاة في ابن وأمّ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : قراءة فتح أمَّ فيها مذهبان :

١- مذهب البصريين أنهما بُنيا على الفتح لتركبهما تركيب خمسة عشر، فعلى هذا ليس «ابن» مضافاً لـ «أمّ» ، بل مركب معها ، فحركتهما حركة بناء .

قال سيبويه :«وقالوا يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غلامي»[٣] ، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال [٤].

قال أبو علي : جعلوهما بمنزلة اسمٍ اوحد، ولم يرفضوا الأصل الذي هو إضافة الأول إلى الثاني [٥].

٢- مذهب الكوفيين وهو أن «ابن» مضاف لـ «أم» ، وأمّ مضافة لياء المتكلم، وياء المتكلم قد قلبت ألفاً كما تقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : يا غلاما ، ثم حُذفت الألف ، واجتزئ عنها بالفتحة ، كما يجتزأ عن الياء بالكسرة ، فحينئذ حركة ابن حركةُ

---

(١) الآية ١٥٠ من سورة الأعراف.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٦/٣.

(٣) الكتاب لسيبويه ٢١٤/٢ وينظر النكت للأعلم ٥٥٩/١ .

(٤) ينظر المقتضب ٢٥١/٤ ومعاني القرآن للزجاج ٣٧٨/٢ والمحرر الوجيز ١٦٨/٧.

(٥) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٨٩/٤-٩٠ واللباب ٣٤١/١.

إعراب ، وهو مضاف لـ «أم» فهي في محل خفض بالإضافة[١] قال أبو حيان : وهذا قول الكسائي والفراء [١] وأبي عبيدة [٢][٣].

ثانياً : قراءة من كسر الميم من أُمِّ فعلى المذهبين السابقين :

١- مذهب البصريين يكون الكسر فيها كسر بناءٍ لأجل ياء المتكلم ، بمعنى أنا أضفنا الاسم المركب «ابن أمِّ» إلى ياء المتكلم فكسر آخره ، ثم اجتزئ عن الياء بالكسرة .

قال سيبويه : وقد قالوا أيضاً: يا ابن أمِّ ويا ابن عمِّ ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً ، ثم أضافوا إلى الياء ، كقولك : يا أحدَ عشرَ أقبلوا ، وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم [٤].

٢- مذهب الكوفيين يكون الكسر كسرَ إعراب ، وحُذفت الياء مجتزأً عنها بالكسرة كما اجتزئ عن ألفها بالفتحة [٥].

موقف أبي حيان :

أورد الخلاف السابق بين سيبويه والكوفيين ولم يعترض على موقف أحدهما ولم يرجح رأي فريق دون فريق ، لأن مذهب كلا الفريقين جاء على لغة فصيحة وعلى قراءة سبعية فلا اعتراض ولا ترجيح ، قال أبو حيان في هذا : قرأ الحرميان وأبو عمرو وحفص «ابن أمَّ» بفتح الميم ، فقال الكوفيون : أصله يا ابن أماه ، فحذفت الألف تخفيفاً كما حذفت في يا غلامَ وأصله يا غلاماً ، وسقطت هاء السكت ، لأنه درج ، فعلى هذا الاسم معرب ، إذ الألف منقلبة عن ياء المتكلم ، فهو مضاف إليه «ابن» .

وقال سيبويه : هما اسمان بنيا على الفتح كاسم واحد كخمسة عشر ونحوه ، فعلى قوله ليس مضافاً إليه ابن ، والحركة حركة بناء.

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٩٤.

(٢) ينظر مجاز القرآن ٢/٢٥-٢٦.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/٢٢٠٧.

(٤) للكتاب ٢/٢١٤ وينظر الحجة للفارسي ٤/٩٢-٩٣ ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٣٣ والزجاج ٢/٣٧٨.

(٥) ينظر الدر المصون ٥/٤٦٧-٤٦٨.

وقرأ باقي السبعة بكسر الميم ، فقياس قول الكوفيين أنه معرب ، وحذفت ياء المتكلم . واجتزئ بالكسرة عنها كما اجتزؤا بالفتحة عن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم.

وقال سيبويه : هو مبني أضيف إلى ياء المتكلم ، كما قالوا ، يا أحد عشر أقبلوا ، وحذفت الياء واجتزؤا بالكسرة عنها كما اجتزؤا في يا قوم ، ولو كانا باقيين على الإضافة لم يجز حذف الياء ، لأن الاسم ليس بمنادى ، ولكنه مضاف إليه المنادى ، فلا يجوز حذف الياء منه ، وقرئ بإثبات ياء الإضافة [١].

وما ذهب إليه أبو حيان من أنه لاترجيح ولا اعتراض أميل إليه، فاللغتان فتح ميم «أمّ» وكسرها فصيحتان وبهما قرأ القراء فلا ترجيح، بل هما متساويتان، ولهما ما يسندها من كلام العرب.

وخلاصة القول يمكننا أن نقول :

١- الحركة حركة بناء.

٢- الحركة حركة إعراب.

بناء على هذين المذهبين، وعليه يكون قد قاسوا يا ابن أم على يا غلام في اختلاف الحركة . والذي أراه ان ابن أم في هذا مثل يا غلام، وسط بين الإعراب والبناء ، حيث اختلف النحاة على مذهبين، فمن قائل إنه معرب، ومن قائل إنه مبني، فإن شئنا قلنا بالإعراب، وإن شئنا قلنا بالبناء ، وهذه المسألة قد عرضها ابن جني في الخصائص [٢]

---

(١) البحر المحيط ٤/٣٩٦.

(٢) ينظر الخصائص ٢/٣٥٦-٣٥٧.

«المنادى المفرد والنكرة المقصودة»

الآية: ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم ﴾[١].

موضع الموقف: يا أيها الناس.

صاحب الموقف: الكسائي ، والرياشي .

أورد أبو حيان هذه الآية الكريمة في تفسيره معرباً إيّاها إعراباً مفصلاً، فأورد الخلاف في حركة المنادى ، بين جمهور النحاة من جهة وبين الكسائي والرياشي من جهة أخرى، ذلك أن الكسائي والرياشي ذهبا إلى أن حركة المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة هي حركة إعراب.

وذهب جمهور النحاة ، ومنهم الفراء إلى أن الحركة عليهما هي حركة بناء [٢] ، فالكسائي والرياشي لا يلاحظان سبباً للبناء حتى يكون البناء علامة ظاهرة فلابد من الإعراب نظراً للتجرد من علة البناء وهو معرب قبل النداء ولم يحدث بالنداء ما يوجب البناء[٣] ، أما جمهور النحاة فقالوا إنما بُني لوجهين :

أحدهما : أنه صار مع حرف النداء كالأصوات، نحو : حوب ، وهيد ، وهلا في زجر الإبل ، وعدس في زجر البغال ، لأن الغرض من الجميع التنبيه ..

والثاني : أنه أشبه المضمر في أنه مخاطب غير مضاف ، والأصل في كل مخاطب أن يذكر بضمير الخطاب كقولك : أنت يا أنت ... والواقع موقع المبني يبنى [٤]، وأيضاً فإن النداء علة صالحة للبناء ، ولا يُنَوَّن ولا يعرب إلا في الضرورة[٥].

---

(١) الآية ٢١ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الإنصاف م ٤٥ جـ١/٣٢٣ فما بعدها وأسرار العربية ٢٢٤ والتبيين ٤٤٠ واللباب ١/٣٣٠-٣٣١ والأصول ١/٣٣٣ وشرح الرضي على الكافية ١/٣٤٩ وإرتشاف الضرب ٤/٢١٨٣.

(٣) ينظر التبيين ص ٤٣٩.

(٤) اللباب ٣٣٠-٣٣١ وينظر الأصول ١/٣٣٣.

(٥) ينظر المقرب لابن عصفور ١/٢٩٠.

موقف أبي حيان :

خالف أبو حيان ما ذهب إليه الكسائي والرياشي قائلاً : وأي في «أيها» منادى مفرد مبني على الضم وليست الضمة فيه حركة إعراب خلافاً للكسائي والرياشي [١].

والراجح ما ذهب إليه أبو حيان للأمور السابقة .

---

(١) البحر ١/٩٤.

«المنادى المفرد العلم الموصوف بابن المتصل به المضاف إلى علم غير ظاهر العلامة»

الآية : ﴿ إذ قال الله يا عيسى بن مريم ﴾[١].

موضع الوقف : يا عيسى بن مريم .

صاحب الوقف : الجمهور ، الفراء.

إذا كان المنادى علماً مفرداً ظاهر الضمة ، موصوفا بابن متصل ، مضافا إلى علم جاز فيه عند الجمهور الفتح والضم ، وأجاز الفراء فيما لاتظهر فيه الضمة ، تقدير الضمة والفتحة [٢]، وعلى هذا فالشروط الواجب توافرها في العلم الموصوف بابن عند الجمهور ما يلي :

١- أن يكون المنادى علماً

٢- أن يكون مفرداً.

٣- أن يكون موصوفاً بابن.

٤- أن يكون متصلاً بابن.

٥- أن يكون ابن مضافاً إلى علم.

- فإذا اجتمعت هذه الشروط اختير فتح المنادى، وإنما اختير الفتح لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها،والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه لفظاً بفتحه،وسّهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة أصلاً فهو مفعول به،والمفعول به حركته الأصلية الفتحة،هذا مذهب جمهور البصريين.

- وبعض البصريين يجيز فتح المنادى المفرد المعرفة علماً كان أو كُنية أو غيرهما .

- أما الكوفيون فيجيزون فتح المنادى العلم المصوف بأي صفة [٣] .

ويفهم مما سبق أن الجمهور اشترط شروطاً ، ومنها أن يكون المنادى ظاهر الضمة ،

---

(١) الآية ١١٠ من سورة المائدة.

(٢) ينظر الدر المصون ٤/٤٩٢-٤٩٤ والإملاء ٢٣٨.

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ١/٣٧٢ واللباب ١/٣٣٩ ومعاني القرآن للزجاج ٢/٢٢٠ والمقتضب ٤/٢٣٢ والمساعد ٢/٤٩٤-٤٩٥ ومعاني القرآن للفراء ١/٣٢٦ .

أما الفراء فأطلق الجواز فشمل ما كان ظاهر الضمة ومقدرها.

موقف أبي حيان :

نقل أبو حيان إعراب الزمخشري «يا عيسى بن مريم» فالزمخشري يقول : «هنا عيسى في محل نصب على إتباع حركته حركة الابن ، كقولك : يا زيدَ بنَ عمرو ، وهي اللغة الفاشية ، ويجوز أن يكون مضموماً .... انتهى.

قال أبو حيان : وقوله ويجوز أن يكون مضموماً ، هذا مذهب الفراء ، وهو تقدير الفتح والضم [١] ، وقال في موضع آخر : إذا كان المنادى علماً مفرداً ظاهر الضمة موصوفاً بابن متصل مضاف إلى علم جاز فتحه إتباعاً لفتحة «ابن»، هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء وتبعه أبو البقاء في مالا تظهر فيه الضمة تقدير الضمة والفتحة [٢].

فأورد كلا المذهبين ، وعليه فإن الفراء أجاز تقدير الضمة والفتحة في المنادى المفرد العلم ظاهر الضمة ، ومقدرها، ولم يعترض عليه، إلا أنه في إرتشاف الضرب أورد قول ابن مالك : فلو لم تكن ضمة المنادى ظاهرة لم ينو تبدلها بفتحة، إذ لا فائدة في ذلك [٣] وأردف قوله : وفي النهاية : وقال الله تعالى : ﴿ يا عيسى بن مريم ﴾ فألف عيسى في موضع فتح حملاً للقرآن على أشيع القولين انتهى [٤].

والذي يظهر أن تقدير الفتح والضم في مالا يظهر فيه الضمة جائز قياساً على الصحيح، ولطرد الباب في الضم، إذ لو كان «ابن» بدلاً أو عطف بيان لم يجز في المنادى إلا الضم فلا ترجيح لدي.

---

(١) البحر المحيط ٤/٥٤ .

(٢) البحر المحيط ٤/٥٠.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٤-٣٩٥.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/٢١٨٨.

المبحث الثاني: الإعراب والبناء في الظروف

«مثل»

الآية : ﴿ فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾[١].

موضع الموقف : مثل .

صاحب الموقف : الكوفيون.

ورد «مثل» مرفوعاً بقراءة الأخوين[٢] وأبي بكر والأعمش، وجاء منصوباً بقراءة الباقين، فقراءة الرفع يتوجه فيها أن يكون «مثل» خبراً بعد خبر، أو نعت لحق، و«ما» زائدة .

أما قراءة نصبه فيتوجه بعدة توجيهات [٣] :

١- أن يكون رُكِّب مع «ما» : حتى صارا شيئاً واحداً.

٢- أن يكون نعتاً لمصدر محذوف أي : لحق حقاً مثل نطقكم[٤].

٣- أن يكون حالاً، إما من الضمير في «لحق» ، أو من «حق» نفسه على مذهب سيبويه.

٤- أن يكون منصوباً على الظرف على مذهب الكوفيين، إذ يجيزون : زيد مثلَك، قال الفراء : وإن العرب لتنصبها إذا رُفع بها الاسم ، فيقولون: مثلَ من عبدالله ؟ ويقولون : عبدالله مثلَك ، وأنت مثلَه[٥].

موقف أبي حيان :

أضاف الكوفيون إلى الظروف مثلك وقِرْنَكَ وسِنَّك ، ولدُنْك ، وموضع السماع عندهم «مثلك» [٦] وقد أورد أبو حيان هذا المذهب الكوفي في تفسيره، فقال :والكوفيون يجعلون مثلاً

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الذاريات.

(٢) المراد بها حمزة والكسائي.

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٦٠٣-٦٠٥ وشرح الرضي على الكافية ٣/١٨١ والإنصاف ١/٢٩٠ والأصول ١/٢٧٥ وابن يعيش ٨/١٣٥ والكتاب ٣/١٤٠.

(٤) ينظر معاني القرآن للزجاج ٥/٥٤ وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٤١-٢٤٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣/٨٥ وينظر الدر المصون ١٠/٤٩.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٤٣٤.

محلاً [١] ، فينصبونه على الظرف ، ويجيزون : زيد مثلَك بالنصب ، فعلى مذهبهم يجوز أن تكون «مثل» فيها منصوباً على الظرف[٢] . أما موقف أبي حيان تجاه ما ذكره الكوفيون في مثل فيورده في قوله : ولايكون محلاً خلافاً للكوفيين [٣].

وعلى ضوء ما سبق فيجوز في «مثل» المضاف إلى ما صدره «ما» الإعراب والبناء[٤].

الآية : ﴿ إنكم إذاً مثلهم ﴾[٥].

موضع الوقف : مثلهم.

صاحب الوقف : البصريون ، الكوفيون .

قرأ جمهور القراء برفع «مثلهم» على أنه خبر إن، وقرئ شاذاً مثلَهم بفتح اللام ، وفيها تخريجان :

أحدهما : أنه خبر لاسم إن، وهذا رأي البصريين ، وإنما فتح لإضافته إلى مبني.

الثاني : أن يكون منصوباً على الظرف ، تقديره : إنكم إذاً في مثل حالهم ، وهذا رأي الكوفيين.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذه الآية معرباً لكلمة «مثلهم» بكلا القراءتين ، قراءة الجمهور والقراءة الشاذة ، مشيراً إلى رأي البصريين والكوفيين : فقال : وقرئ شاذاً «مثلَهم» بفتح اللام ، فخرّجه البصريون على أنه مبني لإضافته إلى مبني ، كقوله : «لحق مثلَ ما أنكم تنطقون[٦].

---

(١) المراد بالمحل : الظرف وهو من اصطلاحات الكوفيين ، ينظر الإنصاف ٥١/١.

(٢) البحر المحيط ١٣٧/٨.

(٣) البحر ١٠١/١.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٦٠٣/٢-٦٠٥ وشرح الرضي على الكافية ١٨١/٣ والانصاف ٢٩٠/١ والأصول ٢٧٥/١ وابن يعيش ١٣٥/٨ والكتاب ١٤٠/٣.

(٥) الآية ١٤٠ من سورة النساء.

(٦) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

على قراءة من فتح اللام ، والكوفيون يجيزون في «مثل» أن ينتصب محلاً ، وهو الظرف ، فيجوز عندهم : زيد مثلَك بالنصب ، أي : في مثل حالك ، فعلى قولهم ، يكون انتصاب «مثلهم» على المحل وهو الظرف [١].

وقد سبق الكلام على هذه المسائل في عدة مواضع من البحر[٢] ، ولعله لا يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه فلا يراه ظرفاً ، يقول في هذا : ولايكون محلاً خلافاً للكوفيين[٣]

---

(١) البحر المحيط ٣/٣٧٥.

(٢) ينظر البحر ٢/٣٨٦ و ٤/٦٣ و ٦/٦٢ و ٨/١٣٧.

(٣) البحر ١/١٠١.

«يوم المضاف إلى جملة فعلية صُدِّرت بمضارع»

الآية : ﴿ قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾[١].

موضع الوقف : يوم .

صاحب الوقف : الكوفيون ، البصريون.

قرأ جمهور القراء برفع «يوم»، وقرأ نافع بنصبه ، فقراءة الجمهور برفع «يوم» على أنه خبر لاسم الإشارة هذا ، وأما قراءة نافع بنصب «يوم» فقد اختلف في تخريجها :

فخرجها الكوفيون على أن «يوم» خبر المبتدأ، وإنما بني لإضافته إلى الجملة الفعلية، قال الفراء : ويجوز أن تنصبه ، لأنه مضاف إلى غير اسم ، كما قالت العرب : مضى يومئذ بما فيه [٢] وإلى هذا ذهب الكسائي [٣].

وهذا الذي ذهب إليه الفراء لايجيزه البصريون ، قال الزجاج : وزعم بعضهم أن يوم منصوب لأنه مضاف إلى الفعل ، وهو في موضع رفع بمنزلة يومَئذٍ مبني على الفتح في كل حال ، وهذا عند البصريين خطأ ، لايجيزون : هذا يومَ آتيك ، يريدون : هذا يومُ إتيانك ، لأن آتيك فعلٌ مضارع ، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب عن جهته ، ولكنهم يجيزون : ذلك يومَ نفع زيداً صدقُه ، لأن الفعل الماضي غير مضارع ، فهي إضافة إلى غير متمكن ، وإلى غير ماضارع المتمكن [٤].

وخرجها البصريون على أن يكون نصب يوم على أمرين :

أحدهما : أن يكون مفعول قال ، تقديره : قال الله هذا القصصَ أو هذا الكلامَ يوم ينفع الصادقين صدقهم ، فيوم ظرف للقول[٥].

---

(١) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٥٣/٢ وينظر مشكل إعراب القرآن ٢٤٤-٢٤٥.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢٢٤/٢-٢٢٥.

(٥) ينظر الحجة للفارسي ٢٨٣/٣-٢٨٤ وشرح الرضي ١٨١/٣.

والآخر : أن يكون ظرفاً متعلقاً بخبر محذوف، تقديره : هذا واقعٌ يومَ ينفع الصادقين صدقُهم [١] .

ولعل الذي ألجأ البصريين إلى هذا التأويل هو وقوعُ «يوم» منصوباً ، وبعده فعل مضارع ، إذ في ذلك خلاف بينهم وبين الكوفيين ، خلاصته فيما يلي :

لايخلو الظرف «يوم» من الإعراب أو البناء ، ولايخلو حال الإضافة إلى جملة من أن يضاف إلى اسمية أو فعلية، ولاتخلو الفعلية من أن تتصدر بماض أو مضارع أو أمر ، وعلى هذا ، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز إعراب «يوم» وبنائه حال الإضافة إلى ما سبق.

أما البصريون فأوجبوا الإعراب فيه إذا أضيف إلى جملة اسمية، وفصلوا القول فيما أضيف إلى جملة فعلية، فإن أضيف إلى فعلية صُدرت بمضارع أوجبوا فيه الإعراب، وإن أضيف إلى فعلية صُدّرت بماض أجازوا فيه الإعراب والبناء [٢].

ومما يجدر بالملاحظه :

أن سكوتهم عن فعل الأمر بأنه لم يرد به سماعُ إضافة الظرف يوم إليه، وأن سكوتهم عن فعل المضارع حال مباشرته لنوني التوكيد والإناث، وتعميم القول بوجوب إعراب يوم إليه نظراً إلى أصله ، وليس إلى ما آل إليه . وتعميم الاسمية يشمل ما كان صدرها معرباً أو مبنياً في اللفظ ، إذ لابد من الإعراب محلاً[٣].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان قراءة الجمهور برفع «يومُ» وأورد كذلك قراءة نافع بنصب «يومَ» فعن تخريج هذه القراءة ومذاهب الكوفيين والبصريين في هذا قال : وخرّجه الكوفيون على أنه مبني خبر لهذا ، وبني لإضافته إلى الجملة الفعلية ، وهم لايشترطون كون الفعل مبنياً في

---

(١) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ٢٤١.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣ والمساعد ٣٥٥/٢ وشفاء العليل ٧١٦/٢ وأوضح المسالك ١٣٣/٣-١٣٦ وشرح ابن عقيل ٢٨٧/٢-٢٨٩ وارتشاف الضرب ١٨٢٨/٤ وأمالي ابن الشجري ٦٩/٢ والدر المصون ٥٢٠/٤ والإملاء ٢٤١ وإعراب القرآن للنحاس ٥٣/٢ .

(٣) ينظر شرح الرضي ١٨٣/٣.

بناء الظرف المضاف إلى الجملة ....

وقال البصريون : شرط هذا البناء إذا أضيف الظرف إلي الجملة الفعلية أن يكون مُصَدَّراً بفعل مبني ، لأنه لايسري إليه البناء إلا من المبني الذي أضيف إليه ... فعلى قول البصريين هو معرب لامبني[١].

- وعن الظرف في قوله تعالى : ﴿ يوم هم على النار يفتنون ﴾ [٢].قال ذاكراً ما أجازه المعربون : وجوزوا أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي :هو يومهم، والفتحة فتحة بناء ،لإضافته إلى غير متمكن ، وهي الجملة الاسمية ، ويؤيده قراءة ابن أبي عبلة والزعفراني «يومُ هم» بالرفع ، وإذا كان ظرفاً جاز أن تكون الحركة فيه حركة إعراب وحركة بناء[٣].

- وعن يوم من قوله تعالى : ﴿ يوم تكون السماء كالمهل ﴾[٤].قال فإن قلت : الحركة في يوم تكون حركة بناء لا حركة إعراب فهو مجرور مثل في «يوم»، قلت : لايجوز بناؤه على مذهب البصريين، لأنه أضيف إلى معرب لكنه يجوز على مذهب الكوفيين [٥].

- وعن يوم في قوله تعالى : ﴿ هذا يوم لاينطقون ﴾[٦]. قال: والجملة المصدرة بمضارع مثبت، أو منفي لايجيز البصريون في الظرف المضاف إليها البناء بوجه، وإنما هذا مذهب كوفي[٧].

- وعن يوم في قوله تعالى : ﴿ يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً ﴾ [٨].

قال «يوم» بالفتح على الظرف ، فعند البصريين هي حركة إعراب ، وعند الكوفيين

---

(١) البحر المحيط ٦٣/٤ وينظر جـ٢ /٣٨٦ من البحر كذلك.

(٢) الآية ١٣ من سورة الذاريات.

(٣) البحر٨/١٣٥.

(٤) الآية ٨ من سورة المعارج.

(٥) البحر٨/٣٣٤.

(٦) الآية ٣٥ من سورة المرسلات.

(٧) البحر٨/٤٠٧.

(٨) الآية ١٩ من سورة الانفطار.

يجوز أن تكون حركة بناء[١] ، و قد فصّل القول وصحح مذهب الكوفيين إذا أُضيف الظرف إلى جملة اسمية ذكر ذلك حين ردّ على ابن عطية ، قوله عن حركة يوم في قوله تعالى : ﴿ يوم هم بارزون ﴾ [٢] ، قال ابن عطية: وهي حركة إعراب لا حركة بناء ، لأن الظرف لا يبنى إلا إذا أضيف إلى غير متمكن، كيومئذ، وكقول الشاعر :

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت : ألما أصح والشيب وازع

وكقوله تعالى : [٣] ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ [٤].

يقول أبو حيان راداً : وأما تمثيله بيوم ينفع فمذهب البصريين أنه لايجوز فيه إلا الإعراب ، ومذهب الكوفيين جواز البناء والإعراب فيه ، وأما إذا أضيف إلى جملة اسمية ... فالنقل عن البصريين تحتم الإعراب ... والنقل عن الكوفيين جواز الإعراب والبناء ، وذهب إليه بعض أصحابنا، وهو الصحيح لكثرة شواهد البناء على ذلك، ووقع في بعض تصانيف أصحابنا أنه يتحتم فيه البناء ، وهذا قول لم يذهب إليه أحد ، فهو وهم[٥].

ويتضح من موقف أبي حيان السابق ذكره أنه أورد آراء كلا الفريقين، ولم يرجّح، ولم يؤيد فريقاً دون فريق ، ولعل عدم الترجيح يعود لمجيء القراءة السبعية بفتح الميم وضمها من «يوم» .

الترجيح :

ذهب جمع غفير من شراح ألفية ابن مالك عند قوله :

وابْن أو اعْرب مَا كَإِنْ قَدْ أجريا واختر بنا متلو فعل بنيا

وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ومن بنى فلن يفندا

إلى جواز الإعراب والبناء في كل ما أُضيف من الظروف جوازاً إلى الجملة سواء

---

(١) البحر ٨/٤٣٧.

(٢) الآية ١٦ من سورة غافر.

(٣) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٤) المحرر الوجيز ١٤/١٢٣.

(٥) البحر المحيط ٧/٤٥٥-٤٥٦.

كانت اسمية أو فعلية صدرت بماض أو مضارع.

وعلّق ابن عقيل والأشموني على قول ابن مالك : ومن بنى فلن يُفندا، قالا : أي : فلن يغلّط [١] وصحح ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون : فقال : فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية ، فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء[٢] .

ويبدو لي جواز بناء «يوم» على الفتح ورفعه على الضم إذا أضيف إلى جملة اسمية، أو فعلية صُدّرت بمضارع ، فمن بناه على الفتح فذلك بالنظر إلى أصله قبل الإضافة «لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة»[٣] ومن أعربه فبالنظر إلى ما أضيف إليه حال الإضافة ، وبخروجه عن أصله الذي تصرّف به عنه.

الآية : ﴿ يوم ندعوا كل أناس بإمامهم ﴾[٤].

موضع الوقف : يوم ندعوا .

صاحب الوقف : البصريون ، الكوفيون ، الزجاج ، الفراء.

جاء يومَ ، بفتح الميم ، وفيه عدة أوجه إعرابية نجتزيء منها[٥] :

١- أن يكون منصوباً على الظرف، والعامل فيه اذكر، قاله الحوفي وابن عطية.

٢- أن يكون مرفوع المحل على الابتداء ، وإنما بُني لإضافته إلى الجملة الفعلية ، والخبر الجملة بعده ، قال ابن عطية : ويحتمل أن يكون «يوم» منصوباً على البناء لما أضيف إلى غير متمكن [٦].

٣- أنه مفعول به بإضمار اذكر .

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٨٨-٢٨٩ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/٢٦٣ بلفظ أي : لن يُفند .

(٢) مغني اللبيب ٦٧٢.

(٣) مغني اللبيب ١٧٦.

(٤) الآية ٧١ من سورة الإسراء.

(٥) ينظر الدر المصون ٧/٣٨٨-٣٨٩ والمحرر ١٠/٣٢٤-٣٢٥.

(٦) المحرر الوجيز ١٠/٣٢٥.

موقف أبي حيان :

لأبي حيان في هذه الآية الكريمة وفي إعراب يوم ثلاثة مواقف :

١- موقفه من البصريين والكوفيين تجاه ما ذهبوا إليه من الخلاف إذا أضيف الظرف «يوم» إلى الجملة الفعلية المصدرة بمضارع ، وقد رد أبو حيان على ما قاله ابن عطية في التوجيه السابق قائلاً : وقوله : لما أضيف إلى غير متمكن : ليس بجيّد، لأن الذي ينقسم إلى متمكن وغير متمكن هو الاسم لا الفعل ، وهذا أُضيف إلى فعل مضارع، ومذهب البصريين أنه إذا أضيف إلى فعل مضارع معرب لايجوز بناؤه ، وهذا الوجه الذي ذكره، هو على رأي الكوفيين [١]. فلم يرجح جانباً على آخر.

٢- موقفه من الزجاج : أجاز أبو إسحاق الزجاج في نصب يوم من الآية الكريمة وجهين :

أحدهما : هو منصوب بـ «اذكر يوم يدعو[٢] ،كل إناس بإمامهم» .

والآخر : : «أن يكون منصوباً بمعنى يعيدكم الذي فطركم يوم يدعو [٢] كل إناس بإمامهم[٣] إلا أن أبا حيان نسب إليه غير ما قاله في كتاب المعاني، يقول أبو حيان : «وقال الزجاج : هو ظرف لقوله : ثم لا تجدوا» [٤] [٥] ، ولعل أبا حيان نقله عنه من نسخة غير التي بين أيدينا، أو من كتاب آخر غير المعاني.

٣- موقفه من الفراء :نسب أبو حيان وجهاً من الإعراب إلى الفراء قائلا: وقال الفراء :هو معمول لقوله نعيدكم مضمرة ،أي:نعيدكم يوم ندعو[٥]، إلا أن الفراء لم يذكر في موضع الآية ما نص عليه أبو حيان[٦] ولعل هذا الموقف من أبي حيان لا يخلو من :

---

(١) البحر المحيط ٦٢/٦.

(٢) هذه قراءة غير قراءة النون «ندعو».

(٣) معاني القرآن للزجاج ٢٥٢/٣.

(٤) في المطبوعة لاتجد وهو سهو و «ثم لا تجدوا» جزء من الآية ٦٨ و٦٩ من السورة نفسها.

(٥) البحر المحيط ٦٢/٦.

(٥) البحر المحيط ٦٢/٦.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١٢٧/٢.

- إما أن يكون قد نقل ما ذكره عن الفراء من كتاب غير كتاب المعاني.
- وإما أن يكون قد نقله من مؤلّف غير ما كتبه الفراء من كتب المفسرين .

وبعد فقد رجّح أبو حيان أن يكون «يوم» منصوباً على المفعول به باذكر مضمرة وعليه فقد خالف الزجاج والفراء فيما ذهبا إليه من توجيه .

« دون »

الآية : ﴿ وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين ﴾[١].

موضع الموقف : من دون.

صاحب الموقف : سيبويه ، الفراء ، الأخفش.

دون ظرف مكان ملازم للظرفية الحقيقية أو المجازية ، وللنحاة فيه مذهبان من حيث التصرف وعدمه :

أحدهما : لا يُتصرف فيه بغير «من»، وهذا الذي يظهر من قول سيبويه : وأما دونك فإنه لا يرفع أبداً» [٢]،قال الأعلم : «وإنما قطع على أن دون لا تُرفع أبداً إذا كانت للموضع»[٣] وقال ابن إصبع : «لايجوز زيد دونُك بالرفع عند سيبويه ، وأنت تريد المكان»[٤].

الآخر : مذهب الأخفش والكوفيين أنه يتصرف فيه بمن وبغيرها، وهو تصرف نادر ، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب عن المذهبين في «دون» : «والذي عليه سيبويه وأصحابه أنها لا تتصرف ، ومذهب الأخفش والكوفيين أنها تتصرف قليلاً [٣] ويظهر أن أبا حيان رجّح ما ذهب إليه الأخفش بعد أن ذكر رأي سيبويه والفراء، فقال : ولا يتصرف فيه بغير «من»، قال سيبويه :وأما دونك فلا يُرفع أبداً ، قال الفراء – وقد ذكر دونك وظروفاً نحوها – لا تستعمل أسماء مرفوعة على اختيار، وربما رفعوا وظاهر قول الأخفش جواز تصرفه،خرّج قوله تعالى:﴿ومنّا دون ذلك﴾[٥]على أنه مبتدأ، وبني لإضافته إلى المبني، وقد جاء مرفوعاً في

---

(١) الآية ٢٣ من سورة البقرة

(٢) الكتاب١/٤٠٩.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٤٥٢.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/٢٦٣.

(٥) الآية ١١ من سورة الجن.

الشعر أيضاً : قال الشاعر:

ألم ترني أني حميت حقيقتي وباشرت حد الموت والموت دونها [١].

ولعل أبا حيان اقتفى أثر ابن مالك، إلا أن ابن مالك كان أكثر وضوحاً حين قال : وظاهر كلام الأخفش يقتضي اطراد ذلك ، فإنه حكم بأن «دون» من قوله تعالى : «ومنا دونَ ذلك» مبتدأ ، ولكنه بني لإضافته إلى مبني ، وغيره جعل التقدير : ومنا ما دون ذلك ، وقول الأخفش أولى بالصواب» [٢] ، لأن السماع يدل على وجود ذلك ، لكنه قليل.

---

(١) البحر المحيط ١٠٢/١ والبيت فيه : حقيبتي وهو خطأ والصواب ما أثبته انظر الدر المصون ٢٠٢/١ وشرح التسهيل ٢٣٤/٢ والمساعد ٥٢٦/١ وحاشية الصبان ١٣٣/٢ وشفاء العليل ٤٨١/١ ويروي أيضاً

ألم تريا أني حميت حقيقتي وباشرت حدّ السيف والموت دونها

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/٢ وانظر المساعد ٥٢٧/١.

المبحث الثالث: الإعراب والبناء في الفعل

المطلب الأول : الإعراب والبناء في فعل الأمر

« فعل الأمر »

الآية : ﴿ وكُلا منها رغداً حيث شئتما ﴾[١].

موضع الموقف : كُلا.

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون.

الأصل في الأفعال البناء ، فالمضارع يُبنى إذا اتصلت به مباشرة نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو اتصلت به نون الإناث ، ولا خلاف في بناء الماضي ، أما فعل الأمر فقد وقع الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين[٢].

ذهب البصريون إلى أنه مبني ، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام محذوفة ، واحتجوا بما يلي :

١- أن الأصل في قم واذهب وادخل : لتقم ولتذهب ولتدخل ، وقد جاءت القراءة على هذا الأصل فقرئ:«فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون»[٣] ، فدل على هذا الأصل : إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع الكثرة.

٢- الحمل في جزم الأمر على المضارع المجزوم على النهي، فنحو قم واذهب محمول على لا تقم ولا تذهب،فالنهي ضد الأمر وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.

٣- الدليل على جزمه أنك تقول في المعتل اغز وارم واخش،فتحذف حروف العلة كما تحذفها من المضارع لم يغز ولم يرم ولم يخش، وعليه فدل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة.

أما البصريون فاحتجوا بحجج منها :

---

(١) الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف م ٧٢ جـ٢/٥٢٣ وأسرارالعربية ٣١٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٠ وشرح ابن يعيش ٧/٦١ والمقتضب ٢/٣-٤ والتبيين م ١٥ ص ١٧٦ واللباب ٢/١٧ فما بعدها.

(٣) الآية ٥٨ من سورة يونس بقراءة عثمان بن عفان وأبّي وأنس والحسن وأبي رجاء وغيرهم ينظر البحر المحيط ٥/١٧٥ والدر المصون ٦/٢٢٤

١- أن الأصل في الفعل البناء ، وما أُعرب فيها فهو لمشابهته ومضارعته للاسم، والشيء إذا شابه الشيء أخذ حكمه ، فكذلك المضارع لمّا شابه الاسم أُعرب، والمشابهة بينهما لاتتحقق إلا بحرف المضارعه ، فإذا فُقد خرج عن الأصل .

٢- والأمر الآخر أن نزال ودراك وبابهما مبني لقيامه مقام الأمر ، فلو كان معرباً لم يُبن ما قام مقامه .

هذا من ضمن ما احتج به البصريون ، وردوا إضافة لهذا على ما أورده الكوفيون .

- فقالوا : إن قم واذهب ونحوهما أصل قائم بنفسه ، وليس الأصل فيه ما ذكروا، لأنه لو كان كذلك للزم منه حذف العامل وحرف المضارعة وتغيير الصيغة ، وكل ذلك مخالف للأصل ، ولا سماع يدل عليه.

- إن الجزم يحتاج إلى جازم ، وتقدير الجازم ممتنع، لأنه لايصح ظهوره مع هذه الصيغة وأن الجازم أضعف من الجار ، والجار لايبقى عمله بعد حذفه ، وعليه فالأولى أن الجازم أولى ألاّ يعمل بعد حذفه.

موقف أبي حيان :

أورد ابن عطية في تفسيره أن النون حذفت من «كُلا» في الآية الكريمة للأمر [١] وقد رد أبو حيان بما يلي : وهذا الذي ذكر ليس على طريقة البصريين ، فإن فعل الأمر عندهم مبني على السكون ، فإذا اتصل به ضمير بارز كانت حركة آخره مناسبة للضمير ، فتقول : كلي وكلا وكلوا ، وفي الإناث يبقى ساكناً، نحو: كُلْن . وللمعتل حكم غير هذا ، فإذا كان هكذا فقوله : وكلا لم تكن فيه نون فتُحذف ، وإنما يكون ما ذكره على مذهب الكوفيين حيث زعموا أن فعل الأمر معرب، وأن أصل «كل» لتأكل ، ثم عرض فيه من الحذف بالتدريج إلى أن صار «كلْ» ، فأصل «كلا» لتأكلا ، وكان قبل دخول لام الأمر عليه فيه نون، إذ كان أصله تأكلان[٢].

---

(١) ينظر المحرر الوجيز ١٨٣/١.

(٢) البحر المحيط ١٥٧/١.

ومن خلال هذا الرد يتضح أنه موافق لمذهب البصريين مخالف للكوفيين كما خالف من وافقهم، ويترجح لدي أن فعل الأمر فعل قائم بنفسه وليس أصله المضارع ، وعليه فإنه مبني كما بُني الماضي و المضارع في حالتي مباشرة نون التوكيد الخفيفة والثقيلة ونون الإناث.

المطلب الثاني : الإعراب والبناء في الفعل المضارع المتصل به نون الإناث

« المضارع المتصل به نون الإناث »

الآية : ﴿ فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾[١].

موضع الوقف : إلا أن يعفون.

صاحب الوقف : ابن درستويه.

يُعرب الفعل المضارع ما لم يعرض له عارض البناء، فإن عرض له ذلك بُني ، وذلك في أمرين [٢]:

أحدهما : إذا اتصلت به نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة اتصالاً مباشراً على اختلاف في ذلك [٣] .

والثاني : إذا اتصلت به نون الإناث اتصالا مباشرا، نحو : يضرْبن.

هذا مذهب جمهور النحاة إلا أن ابن درستويه من المتقدمين والسهيلي من المتأخرين نازعا في ذلك وقد استدل ابن درستويه ومن وافقه بأن الإعراب قد استُحق في المضارع فلا يعدم إلا بعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون، إلاأنه كان قبل دخول النون ظاهراً، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً.

قالوا : وإنما عرض من ظهور الإعراب ما عرض في المضارع من الشبه بالماضي للنون التي لحقته ، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم ، فالتُزم كسر أواخرها لأجل ذلك ، وجُعل الإعراب فيها مقدراً.

أما جمهور النحاة فاحتجوا على بناء المضارع حال اتصال نون الإناث به ، بأنه لما لحقته النون تعارض فيه شبهان :

شبه بالاسم من حيث الإبهام والتخصيص. وشبه بالماضي ، فبُني حملاً عليه، إذ

---

(١) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٢) ينظر اللباب ٢٨/٢ وشرح شذور الذهب ٦٢-٦٣.

(٣) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١٢٦/٣-١٢٧.

أصلها البناء على السكون ، وهذا الشبه يرد المضارع إلى أصله، ويجذبه إليه ، وهذا أولى ، لأن البناء أصل الفعل، والإعراب فيه خروج به عن أصله ، لذا غُلِّب جانب البناء على جانب الإعراب[١].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الفرق بين الرجال يعفون وبين النساء يعفون [٢] ناقلاً ما قاله الزمخشري ثم أردف قائلاً : «وأن يذكر خلافاً في نحو : النساء يعفون ، فذهب ابن درستويه من المتقدمين ، والسهيلي من المتأخرين إلى أن الفعل إذا اتصلت به نون الإناث معرب لا مبني ، ويُنسب ذلك إلى كلام سيبويه[٣].

وعلى ضوء ما سبق فإنّ أبا حيان لم يُفصح عن معارضته أو موافقته لما ذهب إليه ابن درستويه والسهيلي في هذا الموضع ، إلا أن في ذكر هذه المخالفة ما يُفهم منه أنه لا يوافقهما، إذ لم يُنقل عنه أن الفعل المضارع مبني إذا اتصلت به نون الإناث . ولعل ما ذهب إليه ابن درستويه هو من باب الشبه الصوري بين نون الإناث ونون التوكيد إذا باشرت المضارع ، ولما سبق ما اعتل به.

---

(١) التذييل والتكميل بتصرف ٣/١٢٩ وينظر نتائج الفكر ١١٠-١١١ وشرح المقدمة الجزولية ١/٢٦٣.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٥٥

(٣) البحر المحيط ٢/٢٣٥-٢٣٦.

المبحث الرابع : الإعراب والبناء في غير ما سبق

صدر العدد المركب «اثنا عشر»

الآية : ﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً ﴾[١].

موضع الوقف : اثنتا عشرة.

صاحب الوقف : ابن درستويه.

اثنتا في الآية الكريمة فاعل انفجرت ، والألف علامة الرفع ، لأنه ملحق بالمثنى ، وليس بمثنى حقيقة، إذ لا واحد له من لفظه ، وكذلك مذكره وحكم اثنين واثنتين في العدد المركب الإعراب .

أما عشرة تأنيثاً وتذكيراً فحكمه البناء لو قوعه موقع النون، وعليه فالعدد المركب اثنا عشر واثنتا عشرة معرب الصدر مبني العجز .

قال سيبويه : وأما اثنا عشر فزعم الخليل أنه لا يغيّر عن حاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة خمسة عشر ، وذلك أن الإعراب يقع على الصدر ، فيصير اثنا في الرفع ، واثني في النصب والجر ، وعشر بمنزلة النون ، ولايجوز فيها الإضافة ، كما لا يجوز في مسلمين[٢].

هذا مذهب جمهور النحاة في إعراب الصدر من العدد المركب «اثني عشر واثنتي عشرة» وذهب ابن درستويه وابن كيسان [٣] إلى أن الصدرين اثني واثنتي مبنيان، نحو: ثلاثة من ثلاثة عشر، وثلاث عشرة [٣] .

موقف أبي حيان :

عند ذكر الآية الكريمة قال أبو حيان : وعشرة في موضع خفض بالإضافة ، وهو مبني لوقوعه موقع النون ، فهو مما أُعرب فيه الصدر وبُني العجز ، ألا ترى أن اثنتي معرب

---

(١) الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٢) الكتاب٣/٣٠٧.

(٣) ينظر البحر ٢/٨٠ وارتشاف الضرب ٢/٧٥٩ واللباب ١/٣٢٢ وأسرار العربية ٢٢٠ وشرح الرضي على الكافية٣/١٣٨.

إعراب المثنى لثبوت ألفه رفعاً ، وانقلابها نصباً وجراً ، وأن عشرة مبني، ولما تنزلت منزلة نون اثنتين لم يصح إضافتها ، فلا يقال : اثنتا عشرتك، وفي محفوظي أن ابن درستويه ذهب إلى أن اثنا واثنتا مع عشر مبني، ولم يجعل الانقلاب دليل الإعراب [١].

---

(١) البحر المحيط ١/٢٢٩.

الفصل الثاني

ظاهرة تعدد وجوه الإعراب

سعة العربية ساهمت في تعدد وجوه الاستعمال وترادف المعاني واشـــتراكها في أكثر من ظاهرة .

وساهمت أيضاً في تعدد وجوه الإعراب ، ولعل تعدد وجوه إعراب القـــرآن الكريم يعد وجهاً من وجوه إعجازه ودليل ثراء نصه وحيويته في كل عصر ومكـان .

و تعدد وجوه الإعراب له أسباب وعوامل ، ولعل من أسباب تعدده

- فقد العلامة الإعرابية في بعض وجوه الإعراب فيكون الإعراب تقديراً
- الإختلاف في تقدير المحذوفات ، والتقديم ، والزيـــادة ، والإهمـــال والإعمـــال والبساطة والتركيب والإجراء وعدمه إلى غير ذلك من الظواهر .
- فقد النغمة :

إن الكلام المكتوب مفتقد لهذه القرينة المهمة ، وعليه فقد يلجأ المعربون إلى بيان ما تحتمله الجملة من دلالات ، وبذلك تتعدد الأوجه الإعرابية وعلى تعدد الأوجه الإعرابية تعدد المعاني أيضاً مما يتيح للمعرب فرصة الاجتهاد ولعل من أمثلة فقد النغمة قراءة قوله تعالى: لا تخاف دركاً [١]

فقرأ جمهور القراء لا تخاف بالرفع وقرأ حمزة من السبعة وغيره لا تخف على الجزم فقراءة الجمهور تفيد نفي الخوف ، وقراءة حمزة تفيد النهي [٢]

وهذان الوجهان جائزان ، لأن النفي والنهي من واد واحد والأولى أن يقال: إن جوازهما جاء بسبب فقد نغمة النفي والنهي ، وعليه يجري الحال في مثل جواز الاستفهام والنفي في " ما" في قوله تعالى: يا أبانا ما نبغي [٣]

---

(١) الآية ٧٧ من سورة طه .

(٢) ينظر الكتب ٩٨/٣ ومعاني القرآن للفراء ١٨٧/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٥٠/٣

(٣) الآية ٦٥من سورة يوسف وينظر الإملاء ٣٥١ .

المبحث الأول : تعدد وجوه الإعراب في الأسماء غير الظروف

المطلب الأول: الرفع

الفصل والابتداء

الآية : (ومن يتول فإنّ الله هو الغني الحميد)[١].

موضع الموقف : هو.

صاحب الموقف : الفارسي.

قرأ جمهور القراء بإثبات " هو " .

وقرأ نافع وابن عامر بإسقاطه .

وكلتا القراءتين متواترة ، و قد احتج الفارسي لهاتين القراءتين .

فقال : من أثبت " هو " يحسن أن يكون فصلاً ، ولا يحسن أن يكون ابتداء لأن الابتداء لا يسوغ حذفه .[٢]

وعلى ما ذكر فحذفه في قراءة ابن عامر ونافع يترجح القول بفصليته ، ولو كان مبتدأ لضعف حذفه ، لا سيما إذا صلح ما بعده أن يكون خبراً لما قبله قال أبو حيان مفسراً : يعني أنه في القراءة الأخرى حذف ، ولو كان مبتدأ لم يجز حذفه ، لأن ما بعده من قولك " الفاضل " صالح أن يكون خبراً لأن ، فلا يبقى دليل على حذف " هو " الرابط ، ونظيره : "الذين هم يراؤون "[٣] لا يجوز حذف "هم " لأن ما بعده يصلح أن يكون صلة ، فلا يبقى دليل على المحذوف [٤]

موقف أبي حيان : رد أبو حيان ما ذهب إليه الفارسي من توجيه ترجيح القول بالفصل بناء على حذف " هو " في إحدى القراءتين ، فقال :

" وما ذهب إليه أبو علي ليس بشيء ، لأنه بنى ذلك على توافق القراءتين ، وتركيب إحداهما على الأخرى ، وليس كذلك ، ألا ترى أنه يكون قراءتان في لفظ واحد ، ولكل منهما توجيه يخالف الأخرى ، كقراءة من قرأ " والله أعلم بما وضعتُ " [٥] بضم التاء والقراءة الأخرى " بما وضعتْ " بتاء التأنيث ، فضم التاء يقتضي

---

(١) الآية ٢٤ من سورة الحديد

(٢) الحجة للفارسي ٦/٢٧٦

(٣) الآية ٦ من سورة الماعون .

(٤) البحر المحيط ٨/٢٢٦

(٥) الآية ٣٦ من سورة آل عمران

أن الجملة من كلام أم مريم . وتاء التأنيث تقتضي أنها من كلام الله تعالى، وهذا كثير في القراءات المتواترة ، فكذلك هذا يجوز أن يكون " هو " مبتدأ في قراءة من أثبته ، وإن كان لم يرد في القراءة الأخرى [١]

ما ذهب إليه أبو حيان أرجحه فلا تركب قراءة على قراءة فلكل قراءة توجيهها فالضمير " هو " في قراءة من أثبته يجوز فيه الوجهان الابتداء والفصل .

---

(١) البحر المحيط ٢٢٦/٨

رفع ما بعد لولا

الآية : (فلولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين) [١].

موضع الموقف : فلولا فضل الله .

صاحب الموقف : الفراء ، الكسائي،البصريون .

تقع لولا في الكلام في موطنين .

أحدهما : أن تكون تخصيصاً ، بمنزلة هلاّ ، فيليها الفعل ظاهراً أو مضمراً .

الآخر : أن تكون حرف امتناع لوجود ، ويجئ بعدها اسم مرفوع ، وهذا الاسم لا يخلو من أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، ورفعه مختلف فيه بين النحاة ، وذلك على النحو التالي :

يقول أبو البركات الأنباري في هذا : ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها ، نحو : لولا زيد لأكرمتك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء[٢] .

ومن العلماء من فصّل القول في هذا ، أورد الرضي هذا مفصلاً في مواضع حذف خبر المبتدأ قائلاً : أولها المبتدأ الذي بعد لولا ، هذا على مذهب البصريين ، وقال الفراء : " لولا " هي الرافعة للاسم الذي بعدها ، لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل ، وقال الكسائي : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر ، كما في قوله : لو ذات سوار لطمتني [٣] .

ورأي البصريين خير من يمثله قول سيبويه : هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا [٤]

وقال عن عبد الله : وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك ؟ إنما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك ، غير أن ذلك استخبار وهذا خبر .[٥]

ومن النحاة من رجح مذهباً على آخر .

---

(١) الآية ٦٤ من سورة البقرة

(٢) الإنصاف م ١٠، ١ /٧٠

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٠٤/١

(٤) الكتاب ١٢٩/٢ وينظر المقتضب ٧٦/٣ .

(٥) الكتاب ١٢٩/٢ ينظر المقتضب ٧٦/٣ .

فمن رجح مذهب الكوفيين ابن الأنباري [١] ، والمالقي [٢] .

ومعظم النحاة ساروا على منهج سيبويه [٣]

موقف أبي حيان :

أما أبو حيان فإنه أورد ما اختلفوا فيه ، ونسب لكل مذهبه ولم يرجح أحد المذاهب بل قال :

" لولا للتحضيض بمنزلة هلا ، فيليها الفعل ظاهرا أو مضمرا ، وحرف امتناع لوجود ... ويجيء بعدها اسم مرفوع بها عند الفراء ، وبفعل محذوف عند الكسائي ، والابتداء عند البصريين " [٤]

---

(١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف م ١٠ ١ / ٧٠

(٢) رصف المباني ٢٩٣-٢٩٤ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥١٠ – ٥١١ وشرح ابن يعيش ١/٩٦ وشرح الرضي ١/١٠٤ .

وشروح ألفية ابن مالك عن قوله : وبعد لولا غالبا حذف الخبر ... والارشاد إلى علم الإعراب ص ١١٧ والأصول ١/٦٨ .

(٤) البحر المحيط ١/٢٤٠ وانظر ارتشاف الضرب ٢/٥٧٦ – ٥٧٧ ن ٤/١٩٠٤ ر .

وصف الضمير

الآية : (لا إله إلا هو العزيز الحكيم)[١].

موضع الموقف : العزيز الحكيم .

صاحب الموقف : الكسائي .

في قوله تعالى : العزيز الحكيم عدة أوجه إعرابية

١- أن يكون بدلاً من الضمير " هو " بدل ظاهر من مضمر ، وقد ينازع في هذا، وذلك أن هذا الوجه يؤدي إلى البدل بالمشتقات وهو قليل ، إلا أن هاتين الصفتين جرتا مجرى الجوامد لا سيما عند من يجعل " العزيز . علماً .

٢- أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو العزيز ، وحسّن حذفه توالى اللفظ بـ " هو " مرتين .

٣- أن يكون نعتاً ، وهذا الوجه إنما يتمشى على مذهب الكسائي ، فإنه يجيز وصف الضمير الغائب إذا كان الغرض من الوصف مدحاً أو ذماً أو ترحماً .

وفيما ذهب إليه خالفه جمهور النحاة لأمور منها : [٢]

أ- فائدة النعت تخصيص النكرة ، ورفع الاشتراك فيه لعوده إلى الظاهر .

ب -النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون ظاهراًومضمراً المضمر وضعه مخالف لوضع الظاهر ، إذ المضمر إنما يذكر حيث يعلم على من يعود ، ويكون معه ما يفسره ، والظاهر إنما وضع لبيان ما لا دليل للمخاطب على مسماه إلا به .

وإذا ورد على هيئة وصف للضمير فإن الجمهور يحملون مثله على البدل موقف أبي حيان .

أورد أبو حيان هذه الآية الكريمة ، فتعرض لوجوه الإعراب فيها ، ومنها قوله : " في إعراب العزيز الحكيم المسبوق بالضمير المنفصل " هو " فقال : وقال الزمخشري : صفتان ... وقيل : وليس وصف ، لأن الضمير لا يوصف ، وليس

---

(١) الآية ١٨ من سورة آل عمران

(٢) ينظر الدر المصون ١١٩٨/٢ ، ٣/ ٨٢ وشرح الرضي على الكافية ٣١٠/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن مالك ٣٢١/٣وارتشاف الضرب ١٣٣١/٤ والمساعد ٤٢٠/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣٦/٤ .

هذا بالمجمع عليه بل ذهب الكسائي إلى أن ضمير الغائب كهذا يوصف ، وجوزوا في إعراب العزيز أن يكـــون بدلاً من هو [١]

وفي موضع آخر يقول عن إعراب قوله " الرحمن الرحيم " في قوله تعـــالى وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم "[٢]

ويجوز ارتفاع الرحمن الرحيم على البدل من هو ، وعلـــى إضمـــار مبتـــدأ محذوف ، أي : هو الرحمن الرحيم وعلى أن يكون خبرا بعد خبر لقوله " إلهكم "

قالوا : ولا يجوز أن يرتفع على الصفة لهو ، لأن المضمـــــر لا يوصـــف ، انتهى وهو جائز على مذهب الكسائي إذا كانت الصفة للمدح ، وكان الضمير الغائب [٣] ويقول عن أحد الأوجه في إعراب علاقة من قوله تعالى إنك أنت علام الغيـــوب [٤]

قال أبو حيان نقلاً عن الزمخشري ثم نصب علام الغيوب على الاختصـــاص ، أو على النداء أو صفة لاسم إن انتهى ، وهذا الوجه الأخير لا يجوز ، لأنـــهم أجمعوا على أن ضمير المتكلم ، وضمير المخاطب لا يجوز أن يوصـــف ، وأمـــا ضمير الغائب ففيه خلاف شاذ للكسائي [٥].

وله الملك يوم ينفخ في الصور عالم الغيب والشهادة [٦].

وقرأ الأعمش عالم بالخفض ووجه على أنه بدل من الضمير " له " أو مـــن رب العالمين أو نعت للضمير له والأوجود الأول لبعد المبدل منه في الثاني وكـــون الضمير الغائب يوصف وليس مذهب الجمهور إنما أجازه الكسائي وحده[٧].ففي هـــذا النص ما ذهب إليه الكسائي مذهب مرجوح .

ومما سبق نرى أبا حيان يورد مذهب الكسائي ولم يرجح ولم يؤيد ما ذهـــب

---

(١) البحر المحيط ٤٠٧/٢

(٢) الآية ١٦٣ من سورة البقرة .

(٣) البحر المحيط ٤٦٤/١

(٤) الآية ١٠٩ من سورة المائدة

(٥) البحر المحيط ٤٩/٤ وينظر البحر ٢٩٢/٧

(٦) الآية ٧٣ من سورة الأنعام

(٧) البحر المحيط ١٦١/٤

إليه الكسائي ولم يضعفه ، وإن كان يستشف من قوله في النص الأول" وقيل: ليس بوصف " ومن قوله في النص الثاني " قالوا : ولا يجوز " يستشف من هذا كله أنه لا يؤيد ولا يعترض ، فهو في موضع الحياد .

وعلى كل فالذي أميل إليه هو ما ذهب إليه الجمهور ولما قرر سلفاً في قواعدهم ومما يلاحظ أيضًا في هذه المسألة أن الفراء ذهب إلى ما ذهب إليه الكسائي وإن كانت جل المراجع تفرد الكسائي بجواز وصف الضمير .

يشير الفراء إلى هذا المذهب عند قوله تعالى : " إنا كل فيها " [١] يقول الفراء : رفعت " كل " بفيها ولم تجعله نعتا لإنا ، ولو نصبته على ذلك ، وجعلت خبر إنا فيها : ومثله " قل إن الأمر كله لله " [٢] ترفع " كله لله " وتنصبها على هذا التفسير [٣] .

و قد فطن لهذا أبو جعفر النحاس ، إذ يقول بعد قوله تعالى " إنا كل فيها" يقول: وأجاز الفراء والكسائي " إنا كل فيها " بالنصب على النعت [٤].

---

(١) الآية ٤٨ من سورة غافر .

(٢) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/١٠

(٤) إعراب القرآن الكريم للنحاس ٤/٣٦

وصف فاعل نعم وبئس

الآية : (يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود) [١].

موضع الموقف: وبئس الورد المورود .

صاحب الموقف: ابن السراج والفارسي .

لكل فعل فاعل ، ونعم وبئس لما وضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلهما عاماً ليطابق معناهما ، إذ لو جعل خاصاً لكان نقضاً للغرض لأن الفعل إذا أسند إلى عامّ عم ، وإذا أسند إلى خاصّ خص ، والصفة مخصّصة ، والمقصود العموم والإبهام،لهذا جرى الخلاف بين النحاة أيوصف فاعل نعم وبئس أم لا ؟

-ذهب جمهور النحاة إلى أنه يجوز وصف فاعل نعم وبئس إذا أوّل بالجامع لأكمل خصال المدح أو خصال الذم اللائقة بمسماه ، وذلك لإمكان أن ينوى في النعت ما نوي في المنعوت .

-وذهب أبوبكر بن السراج وأبو علي الفارسي إلى أن ذلك لا يجوز [٢]

احتج الجمهور بمجيء النعت قرآناً وشعراً ، فقد جرى توجيه المورود في قوله تعالى : " فأوردهم النار وبئس الورد المورود " هود ٩٨ على أن الورد فاعل بئس أما المخصوص بالذم فإن كان محذوفاً لفهم المعنى فيكون المورود صفة للورد " فاعل بئس " ويجوز فيه أيضاً أن يكون المورود هو المخصوص بالذم [٣].

ومن الشعر قوله :

نعم الفتى المريُّ أنت إذا هم حضروا لدى الحجرات نار الموقد

ففاعل نعم في البيت وفاعل بئس في الآية الكريمة جرى مجرى الاسم العلم إذا جعل كالجنس ، فالاسم العلم يقصره على قوم دون قوم وكذلك الصفة تقصره على قوم دون قوم [٤] أما المانعون فيحملون ما سبق على البدل ، إذ إن الصفة

---

(١) الآية ٩٨من سورة هود .

(٢) أنظر شرح ابن يعيش ١٣٠/٧ وشرح الرضي ٣١٧/٢ وشرح والتسهيل لابن مالك ١٠/٣ والاصول لابن السراج ١٢٠/١ والمساعد ١٢٨/٢ والمغني ٥٨٧/٢ وشفاء العليل ٥٨٧/٢ .

(٣) انظر إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ص ٣٤١ والدر المصون ٣٨٣/٦

(٤) انظر التبصرة ٢٧٨/١ .

مخصصة ، والمقصود العموم والإبهام .

قال الرضي عن منع ابن السراج وأبي علي : وليس بشئ ، لأن الإبهام مع مثل هذا التخصيص باق ، إذ المخصص لا يعين،فهو كقوله تعالى:"ولعبد مؤمن"[١]

وقال ابن مالك عن ما ذهبا إليه : " وحمل ابن السراج وأبو علي مثل هذا على البدل ، وأبيا النعت ولا حجة لها .. [٢]

أما موقف أبي حيان من وصف الفاعل فإنه نقل الخلاف في كتابه ارتشاف الضرب مناقضاً كلامه في البحر و كلام النحاة في هذه المسألة ، إذ قال عن فاعل بئس ونعم :

" ولا يجوز وصفه عند البصريين ، وأجازه قوم منهم ابن السراج والفارسي " [٣]

أما في البحر فهو موافق كلام النحاة،إذ نسب لابن السراج والفارسي المنع في هذا،إذ قال عن المورود في قوله تعالى : " فأوردهم النار وبئس الورد المورود" : فأورد فاعل ببئس ، والمخصوص بالذم المورود ، وهي النار ، ويجوز في إعراب المورود ما يجوز في " زيد " من قولك : بئس الرجل زيد .

وجوّز ابن عطية وأبو البقاء أن يكون المورود صفة للورد ، أي بئس مكان الورد المورود النار ، ويكون المخصوص محذوفاً لفهم المعنى كما حذف في قوله " فبئس المهاد " وعلى هذا التخريج يبتني على جواز وصف فاعل نعم وبئس ، وفيه خلاف ، ذهب ابن السراج والفارسي إلى أن ذلك لا يجوز [٤]

وعلى ضوء ما سبق يجوز في المورود أن يكون بدلاً من فاعل بئس ويجوز أن يكون صفة على مذهب الجمهور .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣١٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٠/٣

(٣) ارتشاف الضرب ١٨/٣ تحقيق النمّاس و٢٠٤٥/٤ تحقيق رجب عثمان محمد .

(٤) البحر المحيط ٢٥٩/٥ وينظر الأصول ١٢٠/١ والمغني ٧٦٥ تحقيق د.مازن المبارك ومحمد على حمد الله .

إجراء المثنى بالألف دائما

الآية : (إن هذان لساحران)[١].

موضع الموقف : إن هذان لساحران .

صاحب الموقف : الزجاج المبرد الأخفش الصغير .

قام النحاة واللغويون العرب القدماء بجهد مشكور بجلهم الأجيال جيلا بعد جيل في جمع مادة الاستقراء اللغوي من الأعراب خارج البصرة والكوفة ، وذلك من بوادي نجد وسهول تهامة ومن جبال الحجاز عن طريق الرحلات الخارجية وجمعت المادة من الشعراء والعرب الأقحاح الذين يفدون إلى البصرة حينا وإلى الكوفة حينا آخر ، فيتنافس هؤلاء وهؤلاء لعرض المادة. وكتابتها.

إلا أن هؤلاء النحاة واللغويين واجهوا مصاعب في كثرة ما يرد عليهم من الشواهد ، إذ بعضها لا يعلم قائله ، وبعضها خارج عن القبائل التي ارتضوا الأخذ منها بحجج أوردوها ، وهذه القبائل أسد وتميم وقيس وهذيل وبعض الطائيين ، وبعض كنانة ، والبعض الآخر من هاتين القبيلتين ما السبب في إخراجه من دائرة جمع المادة اللغوية ، ولعل من المناسب أن من لا يصلح بعضه فالبعض الآخر أولى بعدم الصلاح .

و قد تركوا الأخذ من قبائلَ عربية أخرى قحطانية النشأة وعدنانيتها .

فلم يدخلوا أشعار شعرائها ، ورجز رجّا زها ضمن المادة اللغوية وإن جاء من شعرها ما دَوَّنه أصحاب المعاجم ، ونسبه النحاة أحيانا إليها .

ومن الأمور التي واجهت النحاة أن الشاعر ينظم على لهجته المحلية وينقلها الرواة – وإن كان من القبائل المستشهد بلغتها – وينظم باللغة الأدبية شعرافي أسواق العرب ومنتدياتها .

وهذا الكم الهائل من المادة المجموعة سقطت نسبته إلى قبيلة بعينها في معظم الأحيان .

وعلى هذا فجاءت قواعد النحاة تضم عددا يفوق الحصر من الشواهد ،

---

(١) الآية ٦٣ من سورة طه .

وخرجت من بينها أشعار تفوق الحصر أيضاً ، وأطلقوا عليها " شاذاً " ولو صنفوا شعر كل شاعر على حده ، وجعلوا ما قاله باللغة المشتركة الفصحى على حده ، وما قاله باللغة المحلية على حدة لما وجدنا كثرة التأويلات النحوية البعيدة ، ولما قيل عن شعره خطأ أو شاذ أو وَهْم ، ونذكر تغليط سيبويه لبعض العرب ولبعض شعرائها كأمثال زهير ، ولذا نرى ابن مالك لم يرضه ما ذهبإليه سيبويه من تغليط لبعض العرب .

إذ يقول : وهذا غير مرضي منه – رحمه الله – فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشئ من كلامه ، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع [١].

ولم يسلم القراء من جراء تلك القواعد الناقصة من الطعن ، وإن سلمت القراءة من الطعن قد لا تسلم من التأويل ، وما ذاك إلا لأنها خرجت عن القاعدة النحوية ، ولعل من المناسب لهذا قوله تعالى : "إن هذان لساحران "[٢].

- قرأ بن كثير وحفص بتخفيف إن هذان لساحران "

وشدد ابن كثير نون " هذان " قال أبو حيان : " وتخريج هذه القراءة واضح وهو على أنّ إنْ هي المخففة من الثقيلة ....."[٣]

وقرأت فرقة منهم أبو عمرو إن هذين بتشديد نون إن وبالياء في هذين ، قال أبو حيان : وإعراب هذا واضح ..... وقال الزجاج : لا أجيز قراءة أبي عمرو ، لأنها خلاف المصحف[٣]

وقرأ جمهور القراء والبقية من السبعة : " بتشديد النون " إن" وهذان " بألف ونون خفيفة ، لساحران .

واختلف في تخريجها :

قال أبو حيان : فقال القدماء من النحاة : إنه على حذف ضمير الشأن ، والتقدير ، إنه هذان لساحران ... وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجئ

---

(١) شرح التسهيل ٢/٥٢

(٢) الآية ٦٣ من سورة طه

(٣) البحر المحيط ٦/٢٥٥

إلا في الشعر ، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ .

وقال الزجاج : اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير : لهما ساحران ، فدخلت على المبتدأ المحذوف . واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد"وقيل إن بمعنى نعم ، وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه ... وإلى هذا ذهب المبرد وإسماعيل بن إسحاق وأبو الحسن الأخفش الصغير [١] .

ومما سبق يتضح أن أبا حيان أورد معظم التوجيهات في الآية الكريمة ونلحظ ما يلي :

١- لم يعترض على ما ذهب إليه الزجاج من قوله فيها :لا أجيز قراءة أبي عمرو ، لأنها خلاف المصحف (١)وذلك بما أورده أبو عبيد ، قال أبو عبيد : رأيتها في الأمام مصحف عثمان هذن ليس فيها ألف ، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف ، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها(١) .

٢- أورد رأي الزجاج في أن اللام لم تدخل على الخبر ، بل هي داخلة على مبتدأ محذوف ، فالزجاج لا يجيز دخول اللام في الخبر ، ومجيء إن بمعنى نعم [٢] .

٣-أورد رأي المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق وأبي الحسن الأخفش الصغير بأن إنّ بمعنى نعم ، قال أبو حيان داعماً مذهبهم : وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه

٤- أما أبو حيان فاختار في تخريج هذه القراءة " إنّ هذان لساحران " أنها جاءت علي لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً قال أبو حيان عن تلك اللغة " وهي لغة كنانة حكى ذلك أبو الخطاب ولبني العنبر وبني الحارث بن كعب ، وخثعم ، وزبيد ، وأهل تلك الناحية ، حكي ذلك عن الكسائي ، ولبني الهجيم ومراد وعذره" [١] .

وقد ذهب جمع غفير من النحاة إلى أن الآية جاءت على لغات تلك القبائل فمن هؤلاء الكسائي [٣] والفراء [٤] والنحاس (٣)ومكي القيسي [٥] وابن يعيش[٦] وابن

---

(١) البحر المحيط ٦/٢٥٥

(٢) ينظر إعراب القرآن للزجاج ٢/٧٧٠ .

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس وطبعة أخرى ٣/٤٤

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/١٨٣ -١٨٤ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٢-٦٣

(٦) ينظر شرح المفصل ٣/١٢٨-١٣٠

مالك[١] وابن عقيل[٢] وابن هشام[٣] .

وعلى ضوء ما سبق نرى أبا حيان يعتمد المسموع من بعض لغات القبائل العربية التي تجري المثنى بالألف دائمًا

وعلى ضوء ما سبق أيضًا وافق الزجاج والمبرد والأخفش الصغير في تخريج اللام من قوله تعالى " لساحران " .

والذي يقال هنا : إن ما ذهب إليه الزجاج واستحسنه المبرد والأخفش الصغير من حذف " هما " وتوكيده باللام فيه منافاة لا تخفى ، فالحذف وتوكيد المحذوف غير مستقيم [٣].

أما ما ذهب إليه أبو حيان في هذا التخريج فحسن ، ذلك أن هذه اللغة معروفة وقد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته ، منهم أبو زيد الأنصاري [٤]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٢-٦٣

(٢) ينظر المساعد ١/٤٠-٤١ والتذييل لأبي حيان ١/٢٤٥-٢٤٨

(٣) ينظر شرح شذور الذهب ٤٦

(٤) ينظر معنى اللبيب ٥٧

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس٣/٤٦

الخلاف في التاء والكاف من أرأيتكم بين البصريين والكسائي والفراء

الخلاف في الجملة الاستفهامية " أغير الله " أهي مفعول ثاني أم غير ذلك ؟ بين سيبويه وابن كيسان .

الآية : (قل أرأيتكم – إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة – أغير الله تدعون)[١].

موضع الموقف : أرأيتكم .

صاحب الموقف : البصريون ، الكسائي ، الفراء ، الأخفش ، ابن كيسان .

أرأيتك وأرأيتكم تركيب ورد في القرآن الكريم ، بدأ بهمزة الاستفهام تليها جملة رأيتك ، ثم اسم منصوب وقد يحذف إذا كان مفهوماً من السياق ، ثم يليه جملة استفهام تبين موضع الاستفهام ، وقد يكون الاستفهام ظاهرا في مواضع ، ويكون مقدرا في مواضع أخرى .

وجملة أرأيت قد تكون منقولة من أحد أمور [٢]

١- رأيت بمعنى عرفت أو أبصرت أو إصابة الرئة .

٢- رأيت بمعنى علمت المجردة من معنى أخبرني .

٣- رأيت بمعنى علمت المضمنة معنى أخبرني .

- فالأولى تحتاج لمفعول واحد ، ولا تلحقها كاف الخطاب .

- والثانية تحتاج لمفعولين ولا تلحقها كاف خطاب ، بل إن لحقتها كاف كانت مفعولا أول ، ويكون مطابقاً لما يراد من تذكير وتأنيث [٣] وإفراد وغيره .

- وإن كانت العلمية التي بمعنى أخبرني فإنها تختص بأمور احتدم الخلاف فيها بين النحاة أورد أبو حيان ذلك في موضعين من تفسيره .

أحدهما في هذا الموطن الذي نحن بصدده والآخر هو قوله تعالى ؛

"قال أرأيتك هذا الذي كر مت علي "[٣] وفي هذا الموضع أحال على سابقه

---

(١) الأنعام ٤٠

(٢) ينظر الدر المصون ٤/٦١٥-٦٢٨ والنحو الوافي ١/٢٣٨ – ٢٤٠ والمحرر ٦/٤٩-٥٠ والمشكل ٢٥١-٢٥٢ ومعاني القرآن للزجاج ٢/٢٤٦-٢٤٧ والحجة للفارسي ٣/٣٠٨ وإعراب القرآن للنحاس٢/٦٦-٦٧ ومغني اللبيب ٢٤٠ والمسائل الحلبيات للفارس ٧٥ – ٧٧ .

(٣) الإسراء ٦٢

المسطر هنا .

وفي هذه الآية وقع الخلاف بين البصريين والكسائي والفراء في الكاف والتاء في قوله تعالى : " أرأيتكم " .

أ- ذهب البصريون إلى أن التاء هي الفاعل مبنية على دائما ، وأن الكاف وما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب ، وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء .

ب- وذهب الكسائي إلى أن التاء هي الفاعل أيضا ، أما الكاف فهي في موضع المفعول الأول .

ج-وذهب الفراء إلى أن التاء حرف خطاب كهي في أنت ، وأما الكاف فهي في موضع رفع فاعل .

وقد احتج معظم النحاة للمذهب البصري ، وهم بهذا الاحتجاج يدحضون ما ذهب إليه الكسائي ثم الفراء .

فسيبويه يقول : وتقول : أرأيتك زيدا أبو من هو ، وأرأيتك عمرا أعندك هو أم عند ثلاث ، لا يحسن فيه إلا النصب في زيد ، ألا ترى أنك لو قلت : أرأيت أبو من أنت أو أرأيت أزيد ثم أم فلان ، لم يحسن ، لأن فيه معنى أخبرني عن زيد ، وهو الفعل الذي لا يستغنى السكوت على مفعوله الأول ، فدخول هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء ، فعلى هذا أجري وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني [١] .

وملخص هذا أن أرأيتك بمعنى أخبرني وهو فعل لا يلغي كما أن أخبرني فعل لا يلغى، ويحتاج لمفعولين أحدهما : زيد ، والآخر الجملة من قوله " أبو من هو" [٢] .

ويدل على هذا أن الكاف حرف خطاب لا غير والتاء فاعل ، إذ لكل فعل فاعل .

- ويقول الأخفش : فهذا الذي بعد التاء من قوله " أريتكم " إنما جاء للمخاطبة... فهذه الكاف ليس لها موضع ... وإنما هي من المخاطبة مثل كاف ذاك[٣]

---

(١) الكتاب ١/٢٣٩-٢٤٠ وينظر البحر ٣١٧/٧

(٢) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ٣٣٠/١

(٣) معاني القرآن للأخفش ٤٨٩/٢

- ويقول المبرد في باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه : ومن ذلك الكاف التي تلحق آخر الكلام لا موضع لها، نحو: كاف ذاك ورويدك ،وأريتك هذا الذي كرمت علي[١] ويقول الفارسي : لو كان الكاف اسما ولم يكن حرفا للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذي بعده الكاف الكاف في المعنى ، ألا ترى أن " أرأيت " يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منهما هو الثاني في المعنى ، وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف ، وإنما هو غيره ، دلالة على أنه ليس باسم ، وإذا لم يكن اسما ، كان حرفا للخطاب مجردا من معنى الأسمية...فإذا ثبت أنه للخطاب معرى من معنى الاسمية، ثبت أن التاء لا يجوز أن يكون فيه معنى الخطاب ، ألا ترى أنه لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتان للخطاب [٢] وقريبا مما ذكره الفارسي قال به الزجاج [٣] وأبو جعفر النحاس [٤] ومكي [٥] .
- ويقول أبو البقاء العكبري : والكاف حرف للخطاب وليست اسما . والدليل على ذلك أنها لو كانت اسما لكانت إما مجرورة ، وهو باطل ، إذ لا جار هنا ،أو مرفوعه ، وهو باطل أيضا لأمرين:

أحدهما : أن الكاف ليست من ضمائر المرفوع .

والثاني : أنه لا رافع لها ، إذ ليست فاعلا ، لأن التاء فاعل ، ولا يكون لفعل واحد فاعلان .

وأما أن تكون منصوبة ، وذلك باطل لثلاثة أوجه .

أحدها : أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين كقولك : أريت زيدا ما فعل ؟

فلو جعلت الكاف مفعولا لكان ثالثا .

والثاني : أنه لو كان مفعولا لكان هو الفاعل في المعنى ، وليس المعنى على ذلك.

والثالث : أنه لو كان منصوبا على أنه مفعول ، لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في التاء ، فكنت تقول : أرأيتماكما وأرأيتموكم وأرأيتكن ،

---

(١) المقتضب ٤٠/١

(٢) الحجة للفارسي ٣٠٩/٣

(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢٤٦/٢-٢٤٧ .

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٦٦/٢- ٦٧

(٥) ينظر المشكل ٢٥١

وقد ذهب الفراء إلى أن الكاف اسم مضمر منصوب في معنى المرفوع ، وفيما ذكرناه إبطال لمذهبه [١] . ويقول ابن هشام : فالتاء فاعل ، والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه ، وعكس ذلك الفراء ، فقال : التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل ، لكونها المطابقة للمسند إليه ، ويرده صحة الاستغناء عن الكاف ، وأنها لم تقع قط مرفوعة .

وقال الكسائي : التاء فاعل ، والكاف : مفعول ، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو : " أرأيتك زيداً ما صنع " لأنه المفعول الثاني ، ولكن الفائدة لا تتم عنده [٢]. هكذا توالت بعض أقوال النحاة عن المذهب البصري .

أما الفراء فيقول : وموضع الكاف نصب وتأويله رفع [٣] .

وقد سبق من أقوال من تقدم ذكره أن ما ذهب إليه لا يستقيم على المذهب البصري

- موقف أبي حيان : أورد أبو حيان المذاهب الثلاثة السابق ذكرها ، ولم يرجح مذهباً على آخر بل أحال الموضوع على ما كتب في علم النحو فيقول : ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل وما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء . ومذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء ، وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول ، ومذهب الفراء أن التاء حرف خطاب – كهي في أنت ، وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل ، استعيرت ضمائر النصب للرفع ، والكلام على هذه المذاهب إبدالاً وتصحيحاً مذكور في علم النحو [٤] .

والذي يترجح لدي أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح للأدلة التي سبقني إليها الفارسي والعكبري وابن هشام فلا حاجة لإعادتها هنا .

---

(١) الإملاء ص ٢٤٩ .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٤٠

(٣) معاني القرآن للفراء ص ١ / ٣٣٣

(٤) البحر المحيط ٤ / ١٢٥ – ١٢٦ .

التقارب بين التوابع

الآية : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون) [١] .

موضع الموقف : الذين آمنوا .

صاحب الموقف : الكوفيون .

"الذين" في الآية الكريمة فيها عدة أوجه إعرابية [٢] منها .

١- أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هم الذين ,

٢- أن يكون خبرا ثانيا لإن .

٣- أن يكون مبتدأ وخبره الجملة من قوله تعالى : لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة [٣] .

٤- أن يكون نعتا على موضع أولياء قبل دخول إن فيكون مرفوعا .

٥- أن يكون بدلا من موضع أولياء قبل دخول إن فيكون مرفوعا . وهذان الوجهان الأخيران على مذهب الكوفيين حيث يجرون التوابع كلها مجرى عطف النسق في اعتبار المحل .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان معظم الأوجه السابقة في الذين ثم قال عما ذهب إليه الكوفيون : وأجاز الكوفيون رفعه على موضع "أولياء " نعتا أو بدلا [٤] .

---

(١) الآية ٦٢،٦٣ من سورة يونس

(٢) ينظر المحرر الوجيز ٦٩/٩ والمشكل ٣٤٨ والإملاء ص ٣٢٦ ومعاني القرآن للفراء ٤٧١/١ وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٠/٢ – ٢٦١ والدر المصون ٢٣٢/٦ .

(٣) الآية ٦٤ من السورة نفسها .

(٤) البحر المحيط ١٧٥/٥ .

المطلب الثاني :النصب

الحال ، خبر التقريب

الآية : (قالت يا ويلتى أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً)[١] .

موضع الموقف : شيخاً .

صاحب الموقف : البصريون الكوفيون .

أورد أبو حيان توجيه نصب " شيخاً " في الآية الكريمة عند كل من البصريين والكوفيين ، إذ فيه وجهان .

أحدهما : حال والعامل فيه إما التنبيه وإما الإشارة وإنّا كلاهما .

والثاني : منصوب على خبر التقريب عند الكوفيين [٢].

قال أبو حيان : وانتصب " شيخاً " على الحال عند البصريين ، وخبر التقريب عند الكوفيين [٣].

ولم يعترض على أحد هذين الوجهين بل أوردهما دون ملاحظة .

---

(١) الآية ٧٢ من سورة هود.

(٢) ينظر الدر المصون ٣٥٧/٦.

(٣) البحر المحيط ٢٤٤/٥

والتقريب : استعمال أسماء الإشارة استعمال كان وأخواتها ينظر معاني القرآن للفراء ١٢/١-١٣ وينظر المصطلح النحوي ص ١٣٢- ١٣٣ .

والتقريب : أن يكون الكلام اسم إشارة بعده اسم مرفوع بعده اسم منصوب ، ينظر النحو في مجالس ثعلب ص٦٠ فما بعدها .

"وحده" حال ، مصدر ، ظرف .

الآية : (وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا)[١]

موضع الموقف : وحده .

صاحب الموقف : سيبويه ، يونس ، المبرد .

جاء "وحده" منصوبا ، والظاهر أن فيه وجهين :

أحدهما : أن يكون منصوبا على الحال ، وإن كان معرفة لفظا فهو في قوة النكرة معنى ، فالمعنى فيه " منفردا " واختلف فيه في أمرين :

الأمر الأول أن يكون اسمًا موضوعًا موضع المصدر ،أو مصدرا أو ظرفا .

- فمذهب الخليل وسيبويه إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر،الموضوع موضع الحال ، كأنه قال إيحادًا ، وإيحاداً موضع "موحدا " قال سيبويه : هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرا ... وذلك قولك : مررت به وحده ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده ... وزعم الخليل – رحمه الله – حيث مثل نصب وحده وخمستهم ، أنه كقولك ، أفردتهم إفرادا [٢]
- وذهب قوم إلى أنه مصدر لا فعل له ، وقيل : مصدر لوحد على حذف الزيادة .
- الثاني : أن يكون "وحده " منصوبا على الظرف قال سيبويه : وزعم يونس أن "وحده " بمنزلة عنده [٣] .

الأمر الثاني : اختلف فيه إذا جاء بعد الفعل والفاعل والمفعول أيكون حالا من الفاعل أو المفعول ؟ .

ذهب سيبويه إلى أنه حال من الفاعل .

وذهب المبرد إلى أنه حال من المفعول ، قال المبرد في هذا : وذلك قولك : مررت بزيد وحده ، ومررت بأخويك وحدهما ..[٤] .

موقف أبي حيان : ذكر أبو حيان الخلاف السابق بين سيبويه وبين يونس من

---

(١) الآية "٤٦" من سورة الإسراء .

(٢) الكتاب ٣٧٣/١-٣٧٤ وينظر الأصول ١٦٥/١-١٦٦

(٣) الكتاب ٣٧٧/١ .

(٤) المقتضب ٢٣٩/٣ .

جهة ، وبين سيبويه والمبرد من جهة أخرى ، ولم يؤيد مرجحا أو غير ذلك بل ذكر الخلاف قائلا : ووحده عند سيبويه ليس مصدرا ، بل هو اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال .

فوحده عنده موضوع موضع إيحاد ، وإيحاد موضوع موضع موحد . وذهب يونس إلى أن وحده منصوب على الظرف .

وذهب قوم إلى أنه مصدر لا فعل له ، وقوم إلى أنه مصدر لأوحد على حذف الزيادة ، وقوم إلى أنه مصدر لوحد ...

وإذا ذكرت " وحده " بعد فاعل ومفعول ، نحو : ضربت زيدا .

فذهب سيبويه : أنه حال من الفاعل ، أي : موحدا له بالضرب .

ومذهب المبرد : أنه يجوز أن يكون حالا من المفعول .

فعلى مذهب سيبويه يكون التقدير : وإذا ذكرت ربك موحدا له بالذكر . وعلى مذهب أبي العباس يجوز أن يكون التقدير : موحدا بالذكر [١].

هذا موقف أبي حيان ، الذي تضمن الحياد التام ، والذي يقتضيه النظر رجحان مذهب سيبويه [٢]

- فليس "وحده" بزمان ولا مكان ، وعليه فلا ينبغي أن يجعل ظرفا كما ذهب إليه يونس .
- إن الأولى والأكثر وضع " موحدا " موضع اسم الفاعل كما ذهب إليه سيبويه خلاف ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من وضعه موضع المفعول .

---

(١) البحر المحيط ٤٣/٦.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٣/١ ، ١٥٩ والمساعد ٣٤١/٢ .

المفعول في اللفظ إعراب "لا"

الآية : (قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك) [١].

موضع الموقف : " لا " .

صاحب الموقف : الزجاج أبو عمرو

في " لا " من قوله تعالى : " أن لا تسجد " وجهان .

أحدهما : أن تكون "لا " غير زائدة .

والآخر : أن تكون زائدة داخلة في الكلام لتقويته وتوكيده .

ومما يدل على زيادتها قوله تعالى : " قال يا إبليس ما منعك أن تسجد [٢] وآيات كثيرة جاءت فيها " لا " [٣]

وقد استشهد على زيادة "لا " في هذه الآيات كما استشهد على زيادتها في قول الشاعر:

أبى جوده لا البخل واستعجلت به "نعم" من فتى لا يمنع الجود[٤] قائله

على زيادة "لا " في قوله "لا البخل " بنصب البخل " وأما من خفض البخل فإن "لا" اسم مضاف ، لأنه أريد به اللفظ .

والذي يظهر أنه لا حجة في هذا البيت على زيادة "لا" برواية نصب البخل، ويتخرج هذا الأمر على وجهين :

أحدهما : أن تكون "لا " مفعولاً به ، و"البخل " بدل منها ، قال أبو إسحاق الزجاج : أرى أن تكون "لا " غير لغو ، وأن يكون " البخل " منصوباً بدلاً من "لا"[٥] لأن "لا" تقال في المنع فهي مؤدية للبخل .

والوجه الثاني : أن تكون " لا " مفعولاً به ، والبخل مفعول لأجله ، وهذا الوجه اختاره أبو حيان .

---

(١) الآية ١٢ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ٧٥ من سورة ص .

(٣) ينظر الآيات ٩٢ – ٩٣ من سورة طه ، والآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٤) اختلف روايات الجود ينظر الخصائص ٣٥/٢، ٢٨٣ المغني

(٥) ينظر معاني الزجاج ٣٢٣/٢

موقف أبي حيان : أورد ما ذكره الزجاج قائلاً : .. فقال الزجاج "لا " مفعولة ، والبخل بدل منها ، وقـال أبو عمرو بن العلاء : الرواية فيه : لا البخل " بخفض، اللام جعلـها مضافـة إلـى البخل . لأن "لا" قد ينطق بها ولا تكون للبخل انتهى[١]

وقد أجاز أبو حيان ما ذكره الزجاج في موضع آخر قائلاً : الأظـهر أن لا مفعول بأبى ... والبخل بدل من "لا" أو مفعول من أجله [٢]

---

(١) البحر ٢٧٢/٤ – ٢٧٣

(٢) البحر المحيط ٢٩/١ .

الآية : (الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار. شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط) [١]

موضع الموقف: شهد ، قائماً بالقسط

صاحب الموقف: ابن جني ، الكوفيون والبصريون، الزجاج

قرأ جمهور القراء شهد فعلا ماضياً مبنياً للفاعل وقرأ أبو المهلب عم محارب بن دثار " شهداءَ الله" جمعاً على فعلاء منصوبة ،قال أبو الفتح: هو منصوب على الحال من الضمير في المستغفرين ، أي : يستغفرونه شهداء لله أنه لا إله إلا هو [٢]

موقف أبي حيان من هذا التوجيه الذي قال به ابن جني:لم يعترض أبو حيان على توجيه أبي الفتح بل أورد هذا التوجيه أولاً وأردف بتوجيه آخر يفهم منه أنه في المرتبة الثانية ، يدل على ذلك " قيل" الواردة في كلام أبي حيان إذ يقول : وقرأ أبو المهلب عم محارب بن دثار : " شهداءَ الله " على وزن فعلاء جمعاً منصوباً . قال ابن جني : على الحال من الضمير في المستغفرين . وقيل : نصب على المدح[٣]

أما قوله تعالى : قائماً بالقسط ففي نصبه أربعة أوجه:

أحدها: أنه منصوب على الحال.

الثاني : نصبه على النعت للمنفي بلا ، كأنه قيل : لا إله قائماً بالقسط إلا هو

الثالث : أنه منصوب على المدح

الرابع أنه منصوب على القطع ، أي:أنه كان من حقه أن يرفع نعتاً لله إذ الأصل شهِد اللهُ القائمُ بالقسط، فلما نُكّر " القائم " امتنع اتباعه ، فَقُطع إلى النصب.

موقف أبي حيان :

تبع أبو حيان أصول البصريين حيث ردوا على الكوفيين انتصاب " قائما بالقسط"على القطع.

---

[١] الآية ١٨ من سورة آل عمران.

[٢] المحتسب ١٥٦/١

[٣] البحر المحيط ٤٠٣/٢ وفيه زيادة عمّ محارب بن دثار وإضافة شهداء لله وفي المحتسب (١٥٥) وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٢/١ وإملاء مامن به الرحمن ١٣٥ شهداء لله

يقول أبو زكريا الفراء : وقوله " .. قائماً بالقسط" منصوب على القطع لأنه نكرة نعت به معرفة [١] قال أبو حيان عن هذا التوجيه : وأما انتصابه على القطع فلا يجئ إلا على مذهب الكوفيين ، وقد أبطله البصريون[٢] ثم اختار من التوجيهات السابق سردها في نصب " قائما بالقسط" أن يكون على الحال إذ يقول : والأولى من هذه الأقوال كلها أن يكون منصوباً على الحال من اسم الله ، والعامل فيه شهد وهو قول الجمهور[٢]

---

[١] معاني القرآن للفراء ١/٢٠٠

[٢] البحر المحيط ٢/٤٠٥ وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٢ والدر المصون ٣/٨٠ ومعاني القرآن للأخفش ١/٤٠١.

عامل الحال المؤكدة لمضمون جملة

تأتي الحال مبينة للهيئة وتأتي مؤكدة ، وهي إما مؤكدة لعاملها أو لصاحبها أو لمضمون جملة ، وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين ، وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة[١]

وقد اختلف في عاملها نظراً لجمود جزأيها فلا عمل لهما :

- ذهب سيبويه إلي أن العامل مضمر تقديره -في قولك : هو زيد معروفاً -أثبته أو ألزمه معروفاً[٢]

- وذهب الزجاج إلى أن العامل هو الخبر ، لأنه مؤول بمسمى ، فيعمل في الحال.

- وذهب غيرهما كابن خروف إلى أن العامل في نحو : هو زيد منطلقاً هو المبتدأ لتضمنه معني تنبه.[٣]

- وذهب ابن مالك إلى أن العامل هو معنى الجملة ، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل [٤]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان قول الجمهور في عامل الحال المؤكدة ، ثم أردف بما ذهب اليه أبو اسحاق الزجاج ولم يعترض عليه ، إذ يقول عن الأمرين :

" إن الحال المؤكدة لا يكون العامل فيها النصبَ شيئاً من الجملة السابقة قبلها ، وإنما ينتصب بعامل مضمر تقديره : أحق أو نحوه مضمراً بعد الجملة ، وهذا قول الجمهور ...وذهب الزجاج إلى أن العامل في هذه الحال هو الخبر بما ضمن من معنى المسمى [٥]

وقد نسب إلى الزجاج معظم النحاة هذا المذهب الذي ذهب إليه ، إلا أن في معاني القرآن له ما يفيد أنه رجع إلى رأي الجمهور ، فهو يقول عن«مصدقاً »

---

(١) ينظر شرح شذور الذهب ٢٢٣ وشرح ابن عقيل ٢٠٧/٢

(٢) الكتاب ٧٨/٢-٧٩

(٣) ينظر شرح الرضي على الكفية ٥١/٢وشرح ابن يعيش ٨٦٥/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/٢ وارتشاف الضرب ١٦٠١/٣-١٦٠٢وللساعد ٤٣/٢ وشفاء العليل ٥٣٩/١

(٤) ينظر شرح التسهيل ٣٥٧/٢ وشرح الرضي ٥١/٢

(٥) البحر المحيط ٤٠٤/٢

في قوله تعالى : " وهو الحق مصدقاً لما معهم "[١] :نصب مصدقاً على الحال ، وهذه حال مؤكدة ... فأما قولك هو زيد معروفاً ، وهو الحق مصدقاً ففي الحال فائدة كأنك قلت : انتبه له معروفاً[٢]

فهو يقدر العامل في الحال هنا خلاف ما ذكره أبو حيان ومن درج هذا النحو.

---

[١] البقرة ٩١

[٢] معاني القرآن للزجاج ١/١٧٤

البدل على رأي الكسائي والمفعول به على رأي علي بن سليمان الأخفش الصغير

الآية

(ومن الأنعام حمولة وفرشاً كلوا مما رزقكم الله ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين) [١] ثمانية أزواج ...[١]

موضع الموقف : ثمانية أزواج

صاحب الموقف : الكسائي ، علي بن سليمان الأخفش الصغير

انتصب قوله تعالى " ثمانية أزواج " وفيه عدة أوجه ، منها:

١- أن يكون بدلاً من قوله تعالى " حمولة وفرشاً " قاله الأخفش [٢] والفراء والزجاج[٢]

٢- أن يكون منصوباً ب " كلوا" أي : كلوا ثمانية أزواج ، وهو قول علي بن سليمان الأخفش [٤] وقدّره : كلوا لحم ثمانية أزواج

٣- أن يكون معطوفا على جنات ، من قوله تعالى : "وهو الذي أنشأ جنات [٠] تقديره أنشأ جنات وأنشأ ثمانية أزواج ، ثم حذف الفعل وحرف العطف ، وذهب إلى هذا الوجه الكسائي [٥] والأخفش[٥]

٤- أن يكون منصوبا على الحال ، تقديره : مختلفة أو متعددة ، وصاحب الحال " الأنعام " وعليه فالعامل في الحال ما تعلق به الجار والمجرور من قوله : " ومن الأنعام " وقد ضُعّف الوجه الذي قاله الكسائي قال أبو البقاء : وحَذَف الفعل وحرف العطف ، وهو ضعيف [٦] ولعل الضعف لعدة أمور منها : طول الفصل ، وحذف حرف العطف ، وحذف العامل .

---

(١) الآية ١٤٢، ١٤٣ من سورة الأنعام

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٠٦/٢

(٢) ينظر إعراب القرآن للزجاج ٢٩٩/٢

(٤) يينظر إعراب القرآن للنحاس ١٠٢/٢

(٥) الآية ١٤١من سورة الأنعام

(٦) الإملاء ص ٢٧٠

موقف أبي حيان :

ذكر أبوحيان معظم الأوجه الإعرابية السابقة الذكر ، وذكر ما قاله الكسائي والأخفش الصغير ولم يزد على ذلك ، ولعل الأوجه التي قالها الأخفش الصغير والكسائي وغيرهما مرجوحة ، لأنه رجح الوجه الأول الذي قال به الأخفش والفراء والزجاج ، فقال : وانتصب ثمانية أزواج على البدل في قول الأكثرين من قوله "حمولة وفرشاً "وهو الظاهر " وأجازوا نصبه بكلوا مما رزقكم الله ، وهو قول علي بن سليمان وقدره : كلوا لحم ثمانية وبأنشأ مضمرة قاله الكسائي ، وعلى البدل من موضع ما من قوله مما رزقكم ، وبكلوا مضمرة ، وعلى أنها حال أ ي مختلفة متعددة [١]

---

[١] البحر المحيط ٤/٢٣٩ وينظر الدر ٥/١٩١-١٩٢

القطع والتمييز

الآية : ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثوابا من عند الله [١]

موضع الموقف : ثواباً

صاحب الموقف: الكسائي

تعددت الأوجه الإعرابية في قوله " ثوابا" ، ومن هذه الأوجه

١- أن يكون منصوبا على المصدر المؤكد ، لأن معنى الجملة قبله يقتضيه ، والتقدير : لأثيبنهم إثابة أو تثويباً ، موضع ثوابا موضع أحد هذين المصدرين

٢- أن يكون حالاً من جنات أي مثابا بها

٣- أن يكون حالاً من ضمير المفعول : أي مثابين

٤- أن يكون حالاً من الضمير في تجري العائد على جنات

٥- أن يكون بدلاً من جنات على تضمين ادخل معنى أعطى

٦- أن يكون تمييزاً وذهب إلى هذا الفراء [٢]

٧- أن يكون منصوباً على القطع ، وذهب إلى هذا الكسائي

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان معظم الأوجه السابقة فبدأ بالوجه الأول فقال :انتصب ثواباً على المصدر المؤكد ....[٣] ثم سرد بقية الأوجه ثم ذكر الوجهين الأخيرين فقال : وقيل انتصب على التمييز وقال الكسائي : هو منصوب على القطع ، ولا يتوجه لي معنى هذين القولين هنا[٣]

ومن هذا نرى أبا حيان يستبعد الوجهين الأخيرين ويبدأ بالوجه الأول ولعله الراجح عنده ، فالوجه الأول للبصريين . وهذا ما نص عليه أبو جعفر النحاس : إذ قال عن " ثواباً" : مصدر مؤكد عند البصريين . وقال الكسائي : هو منصوب على

---

[١] الآية ١٩٥ من سورة آل عمران

[٢] ينظر معاني القرآن للنحاس ٤٢٨/١

[٣] البحر المحيط١٤٦/٣

القطع ،وقال الفراء : هو مفسر [١] وقال أبو البقاء " حال أو تمييز وكـــلا القوليـــن كوفي [٢] فأبو حيان يذهب مذهب البصريين ولا يتجه عنده معنى ما ذكره الكســـائي والفراء .

ملاحظة : ومما يجدر بالملاحظة أن القطع المراد في قول الكسائي قد يـــراد به على مذهب الكوفيين الحال. [٣]

---

[١] إعراب القرآن للنحاس ٤٢٨/١

[٢] إملاء ما من به الرحمن ١٧٠

[٣] ينظر معاني القرآن للفراء ١١/١-١٢ ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٨٥ والإملاء حيث فُسر القطع بالحال.

خبر كان

الآية : (وما كانوا مهتدين)[١]

موضع الموقف : مهتدين

صاحب الموقف: الفراء

أجمع النحاة على أن مثل " مهتدين " في هذه الآية منصوب ، واختلف في ناصبه [٢]

فالبصريون يذهبون إلى أنه نصب علىأنه خبر لكان ، فهو منصوب بها والكوفيون يذهبون الى أنه انتصب على القطع ،أي الحال ،وذهب الفراء منهم إلى أنه انتصب تشبيها بالحال [٣]

موقف أبي حيان:

أورد أبو حيان الخلاف في نصب مهتدين في الآية الكريمة ، فقال : وانتصاب مهتدين على أنه خبر كان فهو منصوب بها وحدها خلافاً لمن زعم أنه منصوب بكان والاسم معاً ، وخلافاً لمن زعم أن أصل انتصابه على الحال ، وهو الفراء[٤]

ومما سبق يتضح موقف أبي حيان فهو ينهج نهج البصريين في أن خبر كان ينصب بها ،وليس حالاً ،ولا شبيهاً بالحال كما ذهب إليه الكوفيون ومنهم الفراء .

فخبرها يجئ ضميراً ويجيء معرفة ويجئ جامداً ،ولا يمكن الاستغناء عنه ، ولا هكذا الحال.

---

[١] الآية ١٦ من سورة البقرة

[٢] ينظر الإنصاف م ١١٩ و ٨٢١/٢ والتبيين ص٢٩٥ واللباب ١٦٧/١

[٣] ينظر معاني القرآن للفراء ٢٨١/١ وإعراب القرآن للنحاس ١٩٣/١

[٤] البحر المحيط ٧٤/١

الآية :(فانظر كيف كان عاقبة الظالمين) [١]

موضع الموقف: كيف

صاحب الموقف: الزجاج

قال الزجاج عن كيف في الآية الكريمة : كيف في موضع نصب على خبر كان ولا يجوز أن يعمل فيها " انظر " لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه [٢]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان قول ابن عطية نقلاً عن الزجاج ما ذكره الزجاج ،آنفاً ثم قال أبو حيان : وقول الزجاج لا يجوز أن يعمل فيه انظر ، وتعليله يريد : لا يجوز أن تعمل فيه انظر لفظاً لكن الجملة في موضع نصب لا نظر معلقة ، وهي من نظر القلب [٣] ففي نص أبي حيان تعقيب لموقع " كيف كان عاقبة الظالمين " بجملتها فهي معلقة لفظاً منصوبة في المعنى.

---

[١] الآية ٣٩ من سورة يونس

[٢] معاني القرآن للزجاج ٣/٢١ وينظر المحرر ٩/٤٧

[٣] البحر المحيط ٥/١٥٩-١٦٠

المفعول معه

الآية : (فأجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمة .....)[١]

موضع الموقف : و شركاءكم

صاحب الموقف: الفارسي

قرأ جمهور القراء وشركاءكم نصباً ، وفيه أوجه،منها:

- أنه معطوف على أمركم ، بتقدير حذف مضاف ، أي : وأمر شركائكم كقوله تعالى "واسأل القرية" أي: أهل القرية

-أنه معطوف على أمركم من غير تقدير حذف مضاف ، لأنه يقال : أجمعت شركائي .

- أنه منصوب بفعل لائق تقديره : وادعوا شركاءكم ، قال الفراء : ونصبت الشركاء بفعل مضمر ، كأنك قلت : فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم[٢] وإليه ذهب الفارسي [٣] والكسائي[٤]

- أنه منصوب على أنه مفعول معه ، وإلى هذا ذهب جمع من النحاة منهم الزجاج قال: فالمعنى فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، كما تقول : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، المعنى : لو تركت مع فصيلها لرضعها [٥] وقال ابن الانباري : منصوب لأنه مفعول معه [٦]

قال الفارسي : ويجوز أن يكون انتصاب الشركاء على أنه مفعول معه ، أي : أجمعوا أمركم مع شركائكم ، كقولهم : استوى الماء والخشبة ،وجاء البرد

---

[١] الآية ٧١ من سورة يونس

[٢] معاني القرآن للفراء١/٤٧٣

[٣] ينظر الحجة للفارسي ٤/ ٢٨٨-٢٨٩

[٤] ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٢ والمشكل ٣٥٠

[٥] معاني القرآن للزجاج ٣/٢٨

[٦] البيان لابن الأنباري ١/٤١٧

والطيالسة ،ويدل على جوازه أن الشركاء فاعله في المعنى ، كما أن الطيالسة كذلك[١] وإليه ذهب ابن عطية [٢].

موقف أبي حيان : أعرب أبو حيان الآية الكريمة،ثم قال بعد ذلك : وقال أبو علي : وقد تنصب الشركاء بواو " مع " كما قالوا : جاء البرد والطيالسة ...

وينبغي أن يكون هذا التخريج على أنه مفعول معه من الفاعل ، وهو الضمير في فأجمعوا ، لامن المفعول الذي هو أمركم ، وذلك على أشهر الاستعمالين .لأنه يقال : أجمع الشركاء ، ولا يقال جمع الشركاء أمرهم إلا قليلاً [٣]

وعليه فيتبين موقفه من الفارسي فهو يوافقه بشرط أن يكون وشركاءكم مفعولاً معه من الفاعل ، فهذا يجوز بلا خلاف ، فإذا جعله مفعولاً معه من المفعول فهو لا يجوز على المشهور.

قال ابن مالك عن هذا الأمر : فإن كان الفعل الذي قبل الواو غير صالح للعمل فيما بعدها ، وحسُن في موضعها " مع " جاز فيما بعدها أن يجعل مفعولاً معه ، وأن ينصب بفعل صالح للعمل فيه [٤] فالموافقه من أبي حيان للفارسي مشروطة بأن يكون " وشركاءكم" مفعولاً معه من الفاعل .أما قراءة الزهري والأعمش والأعرج والجحدري وأبو رجاء ويعقوب والأصمعي عن نافع فاجمعوا بوصل الألف وفتح الميم – جمع يجمع فيجوز فيها :

١- العطف على أمركم لأنه يقال : جمعت أمري وجمعت شركائي

٢- على أنه مفعول معه

٣- على حذف مضاف أي ذوي الأمر منكم ،

وقد أورد أبو حيان ما ذكره الفارسي إذ يقول الفارسي عن هذه القراءة : فيمكن أن يكون أراد : فأجمعوا ذوي الأمر منكم .... فحذف المضاف ، وجرى على المضاف

---

[١] الحجة للفارسي ٤/٢٨٩

[٢] ينظر المحرر الوجيز ٩/٦٩

[٣] البحر ٥/ ١٧٩

[٤] شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦١ وينظر المغنى ٤٧١-٤٧٢ وشفاء العليل ١/٤٩٣ وإرتشاف الضرب ٣/١٤٨٩

إليه ما كان يجري على المضاف لو ثبت [١] ولم يبين موقفه من الفارسي في هذه القراءة بل ذكر توجيهه ، وهو جائز والذي يترجح لدي من القراءتين السابقتين ما يلي:

١- قراءة الجمهور " فأجمعوا أمركم وشركاءكم "

يترجح لدي أن " شركاءكم " منصوب بفعل محذوف، تقديره : وادعوا شركاءكم أو اجمعوا بوصل الألف لمجيء ذلك الإضمار في كلام العرب شعراً ونثراً وفي القرآن الكريم فمن القرآن جاء قوله تعالى " والذين تبوءوا الدار والإيمان[٢] فقد نصب الإيمان بفعل محذوف ، تقديره : واعتقدوا الإيمان [٣] على أن من النحاة من جعل الإيمان في هذه الآية مفعولاً معه [٤]

ومن الشعر قول الشاعر:

علفتها تبناً وماءً بارداً *حتى شتت همالة عيناها*

فالماء لا يُعلف ، وإنما التقدير :وسقيتها ماءً بارداً

وقول آخر : إذا ما الغانيات برزن يوماً *وزججن الحواجب والعيونا*

فالعيون لا تزجج ، وإنما التقدير وكحّلن العيون

وقول آخر : ورأيت زوجك في الوغى *متقلداً سيفاً ورمحاً*

فالرمح لا يتقلد وإنما التقدير : وحاملاً رمحًا

وقول آخر : تراه كأن الله يجدع أنفه *وعينيه إن مولاه ثاب له وفرا*

فالعينان لا تجدع ، وإنما تقديره : ويفقأ عينيه

ومثله : يذهبن في نجد وغوراً غائرا

أي : ويأتين غوراً ، والشواهد على هذا كثير[٥]

---

[١] الحجة ٤/٢٨٧-٢٨٨

[٢] الآية ٩ من سورة الحشر

[٣] ينظر المغنى ٨٢٨

[٤] ينظر شرح التسهيل لإبن مالك ٢/٢٦١ والمساعد ١/٥٤٥ وارتشاف العذب ٣/١٤٨٩ وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ١/٤٩٣

[٥] ينظر الخصائص ٢/٤٣١-٤٣٢ والبحر ١/٤٩،٢٠٢

٢- أما قراءة الزهري ومن معه فإن العطف يترجح فيها على النصب على المعية ، وعلى تقدير فعل لائق لأن العطف أحق إذ التشريك أولى من عدم التشريك .

المفعول من أجله

الآية : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) [١]

موضع الموقف : جزاء بما كسبا نكالا من الله

صاحب الموقف : الجمهور ، الكسائي ، قطرب ، الزجاج

في " جزاء" عدة أوجه منها :

١- أن يكون منصوبا على الحال إما من الفاعل ، أي مجازين لهما بالقطع بسبب كسبهما ، وإما أن تكون من المضاف إليه في أيديهما ، أي في حال كونهما مجازين وهذا الوجه قال به الكسائي [٢]

٢- أن يكون منصوبا على المصدر بفعل مقدر ، أي : جازوهما جزاء قال به قطرب والزجاج [٣] وأبو جعفر النحاس [٤] ومكي[٥] وابن عطية [٦] وأبو البقاء [٧]

٣- أن يكون منصوبا على أنه مفعول من أجله ، وهذا قال به الجمهور

أما "نكالا" فيكون بدلا من جزاء ، وأجاز الزجاج[٣] والنحاس[٤] ومكي[٥] وابن عطية[٦] وأبو البقاء[٦] والزمخشري أن يكون مفعولا من أجله كذلك

موقف أبي حيان : أورد أبو حيان الأوجه السابقة ومن قال بها فقال :

---

(١) المائدة ٣٨

(٢) ينظر البحر ٣/٤٨٤

(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢/١٧٤

(٤) ينظر إعراب القران للنحاس ٢/٢٠

(٥) ينظر المشكل ٢٢٥

(٦) ينظر المحرر ٥ /٩٨

(٧) ينظر الإملاء ٢٢٢

قال الكسائي : انتصب جزاءً على الحال ، وقال قطرب : على المصدر ، أي جازاهم جزاء ، وقال الجمهور هو على المفعول من أجله .....وانتصاب نكالاً على المصدر ، أو على أنه مفعول من أجله .....

وقال الزمخشري : جزاءً ونكالاً مفعول لهما انتهى ،وتبع في ذلك الزجاج ، قال الزجاج : هو مفعول من أجله [١] ، يعنى جزاء ، قال : وكذلك نكالاً من الله انتهى ، وهذا ليس بجيد ، إلا إذا كان الجزاء هو النكال ، فيكون ذلك على طريق البدل وأما إذا كانا متباينين فلا يجوز أن يكونا مفعولين لهما إلا بواسطة حر ف العطف [٢] ومما سبق يتضح أن أبا حيان أورد الأوجه الثلاثة ولم يعترض ولم يرجح إلا ما ذهب إليه الزمخشري تبعاً للزجاج ، وعليه فوجه الاعتراض على الزجاج أن جزاء ونكالاً مفعول لأجله ، وهما اثنان والعامل واحد ، وهو " فاقطعوا " وليسا متعاطفين ولا الثاني مبدل من الأول ، وهذا لا يجوز ، وما كان على هذا فيقدر للمفعول من أجله الثاني عامل يعمل فيه يقول أبو حيان في ارتشاف الضرب : ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنان إلا على جهة البدل أو العطف ، سواء جرا بحرف السبب أو أحدهما ، أو نصب[٣]

ولعل "نكالا" هو نوع من الجزاء فهو بدل من الجزاء ، وعليه فيجوز أن يكون نكال مفعولاً من أجله .

واكتفي بما رد به السمين الحلبي على اعتراض أبي حيان إذ يقول : على أن الذي ينبغي أن يقال هنا : إن " جزاء " مفعول من أجله ، العامل فيه "فاقطعوا" فالجزاء علة الأمر بالقطع ، ونكالاً مفعول من أجله أيضاً ، العامل فيه جزاء ، والنكال علة للجزاء ، فتكون العلة معللة بشئ آخر ، فتكون كالحال المتداخلة ، كما تقول : ضربته تأديباً له إحساناً إليه ، فالتأديب علة للضرب ، والإحسان علة للتأديب ، وكلام الزمخشري والزجاج قبله لا ينافي ما ذكرته ، فإنه لا منافاة بين هذا وبين

---

(١) في كتاب المعاني للزجاج : هو مفعول به ١٧٤/٢

(٢) البحر المحيط ٤٨٤/٣

(٣) ارتشاف الضرب ١٣٨٨/٣

قولهما جزاء مفعول من أجله وكذلك نكالاً ، فتأملـــه فإنـــه وجـــه حســـن ، فطـــاح الاعتراض على الزمخشري والزجاج[١]

وقد يقال : إن نكالاً منصوب بعامل محذوف يدل عليه فاقطعوا المذكور ، ويتلخـص ما يُرد به على اعتراض أبي حيان : ثلاثة أمور

١- أن يكون نكالاً ، بدلاً

٢- أن يكون منصوباً بـــ "جزاء"

٣- أن يكون منصوباً بفعل محذوف

---

(١) الدر المصون ٤/٢٦٥

الاستثناء

الآية الأولى :(لن يضروكم إلا أذى)[١]

الآية الثانية (ضربت عليهم الذلة أينما تقفوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس)[٢]

موضع الموقف : إلا أذى ، إلا بحبل من الله

صاحب الموقف : الفراء والزجاج

ذهب الفراء والزجاج إلى أن الاستثناء في الآيتين منقطع [٣]

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان ما ذهب إليه الفراء والزجاج ، إلا أنه رجح في الآية الأولى أن الاستثناء متصل مخالفاً لهما ، ووافقهما في الثانية،فهو يقول : والظاهر أن قوله " إلا أذى " استثناء متصل ..... وقال الفراء والزجاج والطبري وغيرهم : هو استثناء منقطع [٤] وقال عن قوله تعالى : " إلا بحبل من الله " هذا استثناء ظاهره الانقطاع وهو قول الفراء والزجاج. [٥]

الآية الاولى : إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين في الأرض . قالوا : ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً * إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا* فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم . وكان الله عفوا غفورا* [٦]

موضع الموقف : إلا المستضعفين من الرجال .....

صاحب الموقف : الزجاج

ذهب الزجاج الى أن المستضعفين في قوله تعالى " إلا المستضعفين ..." منصوب على الاستثناء ، إذ قال : المستضعفين نصب على الاستثناء من قوله

---

(١) الآية ١١١ من سورة آل عمران

(٢) الآية ١١٢ من سورة آل عمران

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٣٠/١ ومعاني القرآن للزجاج ٤٥٧/١

(٤) البحر المحيط ٣٠/٣

(٥) البحر المحيط ٣١/٣

(٦) الآية ٩٧-٩٩ من سورة النساء

مأواهم جهنم ... إلا المستضعفين " أي : إلا من صدق أنه مستضعف غير مستطيع حيلة ولا مهتد سبيلاً [١] ، وعلى هذا التوجيه اندرج النحاس ومكي وابن عطية [٢]

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان : بشأن ما ذكره الزجاج : فعلى هذا استثناء متصل ، والذي يقتضيه النظر أنه استثناء منقطع ، لأن قوله : " إن الذين توفاهم الملائكة " الى آخره يعود الضمير في مأواهم إليهم، وهم على أقوال المفسرين إما كفار وإما عصاة بالتخلف عن الهجرة ، وهم قادرون ، فلم يندرج فيهم المستضعفون المستثنون ، لأنهم عاجزون فهو منقطع [٣] وعلى ما ذهب إليه أبو حيان درج عليه معظم المعربين [٤].

الترجيح : الذي يترجح لدي أن " المستضعفين " استثناء متصل كما ذهب إليه الزجاج ، ذلك أن المستضعفين لفظ يشمل في الآية من وجد حيلة ومن لم يجد ، وسياق الآية يشير إ لى الاتصال من خلال جوابهم " قالوا كنا مستضعفين في الأض " ومن خلال سؤال السائل " قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها "ثم جاء الاستثناء " إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ..." " فأولئك عسى الله أن يعفوا عنهم " فعلى هذا يكون إخراجًا من الأولين فالعفو أخرجهم من دخول النار ، وعلى هذا يكون الاستثناء المتصل إذ " هو مالو لم يستثن لدخل"[٥]

الآية الثانية : فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا إلا من تاب [٦]

موضع الموقف : إلا من تاب وآمن

صاحب الموقف: الزجاج

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٢/٩٥

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس١/٤٨٤ والمشكل ٢٠٧ والمحرر ٤/٢٢٧

(٣) البحر المحيط ٣/٣٣٥

(٤) ينظر الإملاء ١٩٩ والدر المصون ٤/٧٩

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٤

(٦) الآية ٥٩-٦٠ من سورة مريم

ذهب الزجاج إلى أنه يجوز في الاستثناء في هذه الآية أن يكون متصلاً ومنقطعاً، إذ يقول : من في موضع نصب ، أي : فسوف يلقون العذاب إلا التائبين ، وجائز أن يكون نصباً استثناء من غير الأول [١]

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان : إلا من تاب استثناء ظاهره الاتصال ، وقال الزجاج: منقطع[٢]فهو على هذا يرجح الاتصال وهو الذي أميل إليه،إذ إن من تاب من هؤلاء كان داخلاً قبل الاستثناء في الغي.

الآية الثالثة :(إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً) [٣]

موضع الموقف: إلا الذين ...

صاحب الموقف : الزجاج

ذكر أبو حيان أن قوله تعالى : "إلا الذين عاهدتم " استثناء واختلف فيه أمنقطع هو أم متصل؟ قال أبو حيان قال: قوم : هذا استثناء منقطع ، التقدير ، لكن الذين عاهدتم ، فثبتوا على العهد أتموا إليهم عهدهم،وقال قوم منهم الزجاج : هو استثناء متصل من قوله : إلا الذين عاهدتم من المشركين.....وقيل : هو استثناء متصل ، وقبله جملة محذوفة، والأظهر أن يكون منقطعاً لطول الفصل بجمل كثيرة بين ما يمكن أن يكون مستثنى منه وبينه [٤]

وبهذا يتضح موقف أبي حيان من التوجيه الذي نسبه لقوم منهم الزجاج ، فهؤلاء يرون أنه استثناء متصل من قوله " إلا الذين عاهدتم ..." في أول السورة بينما أبو حيان يراه استثناء منقطعًا : لأنه لو جعله متصلاً من المشركين في أول السورة لأدى إلى الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بجمل كثيرة [٥].

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٣٦

(٢) البحر المحيط ٦/٢٠١

(٣) الآية ٤ من سورة التوبة

(٤) البحر المحيط٥/٨

(٥) ينظر الدر المصون ٦/١٠

الحال من المضاف إليه

الآية : (قل بل ملة إبراهيم حنيفاً) [١]

موضع الموقف: حنيفاً

صاحب الموقف: الكوفيون البصريون

جاءت كلمة" حنيفا" في الآيه الكريمة منصوبة ، واختلف في نصبها ، وذلك على النحو التالي :

١- أن يكون مفعولاً به بإضمار فعل، تقديره : نتبع حنيفاً

٢- أن يكون حالاً : واختلف في صاحبه

أ. فقيل : حال من إبراهيم ، لأن الحال تجئ من المضاف إليه.

ب. قيل حال من الملة .

٣- أن يكون منصوبًا على القطع ، وهو رأي الكوفيين ، وكان الأصل عندهم : إبراهيم الحنيف ،فلما نُكر لم يمكن اتباعه،فقيل : إبراهيم حنيفاً

موقف أبي حيان :

منع أبو حيان مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة،قال عن هذا : فنحن لا نجيزه سواء كان جزءاً مما أضيف إليه أو كالجزء أو غير ذلك[٢]

ولعل المانع من ذلك أن الحال لا بد لها من عامل ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والعامل في صاحبها لا يعمل عمل الفعل إذا كان مضافاً غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة ، أو كالجزء مما أضيف إليه . ومن أجاز ذلك قدّر العامل فيها معنى اللام أو معنى الإضافة وهما عاملان في صاحبها [٣]

وقال أبو حيان عن نظائر هذا التخريج في:" ونزعنا ما في صدورهم من غل

---

[١] الآية ١٣٥ من سورة البقرة

[٢] البحر المحيط ٤٠٦/١

[٣] ينظر الدر المصون ١٣٦/٢

إخواناً " [١]قال: وقد قررنا أن ذلك لا يجوز ، وما استدلوا به له تأويل غير ما ذكروا ، وتأويله هنا أنه منصوب على المدح [٢]

وقال عن كلمة " ميتاً" من قوله تعالى: " أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه"[٣]: وانتصب ميتاً على الحال من لحم ، وأجاز الزمخشري أن ينتصب عن الأخ ، وهو ضعيف ، لأن المجرور بالإضافة لا يجئ الحال منه ، إلا إذا كان له موضع من الإعراب ، نحو : أعجبني ركوب الفرس مسرجاً ، وقيام زيد مسوعاً فالفرس في موضع نصب ، وزيد في موضع رفع ، وقد أجاز بعض أصحابنا أنه إذا كان الأول جزءاً أو كالجزء جاز انتصاب الحال من الثاني ، وقد رددنا عليه ذلك فيما كتبناه في علم النحو [٤].

أما موقفه من الكوفيين : قال أبو حيان عن أحد أوجه نصب " حنيفاً " : وأنه منصوب على القطع حكاه السجاوندي : وهو تخريج كوفي ، لأن النصب على القطع إنما هو مذهب الكوفيين [٥]. وقال أيضاً معترضاً على هذا التخريج الذي قال به الكوفيون : وأما النصب على القطع فقد ردّ هذا الأصل البصريون[٥]

وللبحث مما ذهب إليه أبو حيان موقفان :

أحدهما : ذهب جمهور النحاة إلى جواز مجئ الحال من المضاف إليه بشروط منها: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه ، قال ابن مالك في هذا

ولا تجز حالاً من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء مـا له أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا [٦]

وعلى هذا فكون حنيفاً في الآية الكريمة يرجح لدي أن تكون حالاً من

---

(١) الحجر ٤٧

(٢) البحر ٤٥٧/٥

(٣) الحجرات ١٢

(٤) البحر ١١٥/٨ وينظر البحر ٤٩٨/٥ وشرح شذور الذهب ٢٣٥

(٥) البحر ٤٠٦/١

(٦) ألفية ابن مالك ص ٥٤ باب الحال " ينظر ارتشاف الضرب ١٥٨٠/٣

المضاف إليه " إبراهيم ، لأمرين : أحدهما إما أن تكون الملة في معنى الدين ، إذ دين إبراهيم لم ينفك عن الحنيفية،قال أبو حيان : وكذلك يلزم من جعل حنيفاً حالاً من إبراهيم أن يكون حالاً لازمة ، لأن إبراهيم لم ينفك عن الحنيفية [١]

وقال أبو البقاء : حسن جعل " حنيفاً" حالاً ، لأن المعنى نتبع إبراهيم حنيفاً ، وهذا جيد ، لأن الملة هي الدين ، والمتبع إبراهيم [٢]

الأمر الثاني : الأولى عدم التقدير، فجعل حنيفاً حالاً من إبراهيم أولى من جعله حالاً من الملة ، لأن جعله حالاً من الملة يحتاج إلى تقريب معنى ، فالملة مؤنثة اللفظ، وحنيفاً مذكر اللفظ ففيه تخالف بينهما ،فالأقرب أن يكون حنيفا حالاً من إبراهيم لوجود الأمرين السابقين ولمجيء نظائره في القرآن الكريم وكلام العرب، فمن القرآن الكريم قوله تعالى :" إلى الله مرجعكم جميعاً [٣] فجاء " جميعاً" حالاً من المضاف إليه في مرجعكم وقوله تعالى :" إليه مرجعكم جميعاً " [٤] وقوله تعالى :" إن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين " [٥] فمصبحين حال من المضاف إليه " هؤلاء" [٦] وقوله :" ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً [٧] وقوله " أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه " [٨] فكلمة ميتاً وقعت حالاً من المضاف إليه أخيه[٩]

ومن الشعر قول الشاعر : كأن حواميه مدبراً خضبن وإن كان لم يخضب

ف " مدبراً" حال من الهاء في حواميه [٧]

هذا من جهة ،ومن جهة أخرى أجاز فريق من النحاة مجيء الحال من المضاف إليه دون شروط،ومن هؤلاء الزجاج[١٠] والفارسي[١١] والزمخشري [١٢]

---

(١) البحر المحيط ٤٠٦/١
(٢) إملاء ما من به الرحمن ٧٣
(٣) المائدة ١٠٥/٤٨
(٤) يونس ٤ وينظر شرح ابن عقيل ٢٠٠/٢
(٥) الحجر ٦٦
(٦) ينظر شرح الرضي ٨/٢
(٧) الحجر ٤٧
(٨) الحجرات ١٢
(٩) ينظر حاشية الصبان ١٧٩/٢
(١٠) ينظر معاني القرآن ٢٣١/١ وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٦/١
(١١) ينظر شرح ابن عقيل ٢٠١/٢
(١٢) ينظر البحر المحيط ٤٠٦/١

والعكبري ، وعلى ما سبق يترجح لدي أن يكون"حنيفاً"حالاً من إبراهيم خلافاً لما منعه أبو حيان.الموقف الآخر : ذكر أبو حيان أن النصب على القطع إنما هو مذهب الكوفيين وأن البصريين ردوا هذا الأصل الذي ذهب إليه الكوفيون ومصطلح القطع هذا يعبر به الفراء عن الحال كما ورد في تخريجه لكلمة هدى من قوله تعالى :" هدى للمتقين" [١] إذ يقول عن النصب في هذه الكلمة :" فأما النصب في أحد الوجهين فأن تجعل الكتاب خبرا لذلك ، فنصب هدى على القطع، لأن هدى نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فنصبتها ، لأن النكرة لا تكون دليلا على معرفة . وإن شئت نصبت هدى على القطع من الهاء التي في " فيه " كأنك قلت :

لا شك فيه هاديا [٢]

إلا أن أبا حيان أغفل هذا المصطلح الكوفي المقابل لمصطلح الحال .

---

(١) البقرة(٢)

(٢) معاني القرآن للفراء ١٢/١

مجيء الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق

الآية : (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس قال أأسجد لمن خلقت طيناً)[١]

موضع الموقف : طيناً

صاحب الموقف : الزجاج

الغالب في الحال الاشتقاق ، وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في مسائل منها أن تكون دالة على أصالة ، وجاءت لفظة طيناً في الآية الكريمة دالة على أصل خلقة آدم عليه السلام ، واختلف في انتصاب هذه اللفظة ، وذلك على النحو التالي :

١- أن تكون حالاً من " لمن " أو من العائد في هذا الموصول وجاز وقوع "طينا" حالاً لدلالته عل الأصالة ، كأنه قال : متأصلاً من طين وهذا الوجه ذكره معظم المعربين[٢] ومنهم الزجاج[٣] وابن عطية [٤]

٢- أن تكون " طيناً" منصوباً على إسقاط الخافض أي من طين ، وجاء نظير هذا قوله تعالى " وخلقته من طين " [٥] قال بهذا الوجه العكبري[٦] والسمين[٧]

٣- أن طيناً منتصب على التمييز،قال بهذا الوجه الزجاج [٣]وابن عطية [٤]

موقف أبي حيان : أورد أبو حيان وجهين من الإعراب النصب على الحال والنصب على التمييز الذي قال به الزجاج وتبعه ابن عطيه وقال هذا عن الوجه :ولا يظهر كونه تمييزاً[٨]

ولم يذكر سبب ذلك ، ولعل السبب في ذلك لعدم تقدُم إبهام نسبة أو ذات وهذا ما جعله يقف من الإعراب الذي أجازه الزجاج موقف المرجوح لا الراجح

---

(١) الإسراء ٦١

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٣٢/٢ المشكل ٤٣٢ شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٤/٢ ارتشاف الضرب /١٥٥٩ والمساعد ٩/٢ وأوضح المسالك ٢٩٩/٢

(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٣

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٣١٧/١٠

(٥) الآية ٧٦ من سورة (ص)

(٦) ينظر الإملاء ٣٨٩

(٧) ينظر الدر المصون ٣٧٨/٧

(٨) البحر المحيط ٥٧/٦

مجئ الحال مصدراً صريحاً

الآية : (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية)[١]

موضع الموقف : سراً وعلانية

صاحب الموقف : سيبويه

تعددت الأوجه الإعرابية في قوله تعالى " سراً وعلانية " نظراً لاختلاف تخريجات النحاة في هذه اللفظة ،إذ هي مصدر ، ولذا قيل عنها : هي مصدر منكر مفعول مطلق ، أو حال ، خلاف والذي ينبغي قوله : إن الأصل في الحال أن يكون وصفاً ، وهو ما يدل على المعنى وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، نحو : قائم ، ومضروب ، وحسن . ومجيء الحال مصدراً على خلاف ذلك الأصل ، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى ، ولأن الحال نعت في المعنى ، والنعت بالمصدر لا يطرد ، فكذلك ما جاء بمعناه وهو الحال . ولذلك وقع الخلاف بين النحاة في إعراب هذا المصدر وفي قياسية هذا التركيب ، وفيما يلي أهم مذاهب الخلاف في هذه المسألة.

أولاً – مذهب سيبويه وجمهور البصريين وابن كيسان[٢] أن هذا المصدر المنكر حال[٣] وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وحجة هؤلاء:

١– أن الخبر أخو الحال والنعت ،فكما وقع الخبر مصدراً في قولهم زيد عدل ، وجاء النعت مصدراً منكراً في نحو : هذا ماء غور فلا يُنكر مجيء الحال مصدراً

٢– أن المصدر والوصف المشتق يقع كل منهما موقع الآخر فيقع الوصف المشتق مفعولا مطلقا في الموضع الذي يكون الأصل فيه أن يأتي مصدرا في نحو قم قائماً أي : قم قياماً ، ويأتي الوصف في الموضع الذي يجئ فيه المصدر في نحو سرت أشد السير ،وعلى كثرة ما سُمع من مجيء الحال مصدراً فإنه لا يجوز القياس عليه

---

(١) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة

(٢) ينظر البحر المحيط ١٥٧/١-١٥٨

(٣) ينظر الكتاب ٣٧٠/١- ٣٧١ والمقتضب ٢٣٤/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢ فما بعدها والمساعد ١٣/٢ وشرحابن يعيش ٥٩/٢. واوضح المسالك ٣٠٨/٢ وشرح ابن عقيل ١٨٦/٢وحاشية أوضح المسالك ٣٠٥/٢-٣٠٨

عند هؤلاء نظراً لأن الأصل لديهم في الحال أن يكون وصفاً مشتقاً وما جاء خلافه يُقتصر فيه على ما سُمع فلا يقاس عليه .

ثانياً : مذهب الأخفش والمبرد : أن المصدر المنكر هو مفعول مطلق لفعل محذوف ، وأن الحال هو الجملة الفعلية فمثلا : طلع زيد بغتة ، بغتة لديهما مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظه تقديره : طلع زيد يبغت بغتة، فالجملة الفعلية " يبغت بغتة " هي الحال لا المصدر (١)

وعلى هذا المذهب يجوز القياس على ما ورد منه مطلقاً

ثالثا: مذهب الفارسي : المصدر المنكر مفعول مطلق وعامله وصف يكون هو الحال فمثلاً طلع زيد بغتة : طلع زيد باغتاً بغتة ، فالوصف باغتًا هو الحال لا المصدر(٢)

رابعاً : مذهب الكوفيين أن المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله(٣) وعامله ما يتقدم عليه من فعل أو وصف ، وليس في الكلام حذف ، فمثلاً طلع زيد بغتة ، بغتة مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، فعلى هذا يؤولون الفعل حسب لفظة المصدر ، فطلع يؤولونه : بـ" يبغت "

موقف أبي حيان :

تعددت الوجوه الإعرابية في قوله تعالى :" سراً وعلانية "(٤) في هذه الآية الكريمة وفيما يماثلها من نحو قوله تعالى : ثم ادعهن يأتينك سعياً(٥) "ادعوه خوفاً وطمعاً"(٦) إني دعوتهم جهاراً (٧)

---

(١) ينظر المقتضب ٢٣٤/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢ والمساعد ١٤/٢ وشرح الرضى ٣٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٣٦/٢ وشرح ابن يعيش ٥٩/٢ وشرح ابن عقيل على الألفية ١٨٦/٢ وأوضح المسالك ٣٠٨/٢

(٢) ينظر حاشية أوضح المسالك المسماة ب" عدة المسالك " للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ٣٠٦/٢

(٣) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٨٦/٢

(٤) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة

(٥) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة

(٦) الأعراف ٥٦

(٧) نوح ٨

وقوله ، فقليلاً ما يؤمنون" [١]، "فأمتعه قليلاً[٢]" إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية " [٣]" أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل[٤] " وقوله«أولئك هم الكافرون حقاً»[٥]

وقد تتبع أبو حيان معظم هذه المواطن ،فقال عن الآية أعلاه وانتصاب سراً وعلانية على أنهما مصدران في موضع الحال أي: مسرين ومعلنين أو على أنهما حالان من ضمير الإنفاق على مذهب سيبويه ، أو نعتان لمصدر محذوف ، أي : إنفاقًا سراً على مشهور الإعراب [٦] وقال عن قوله تعالى :" فأمتعه قليلاً [٦] :وانتصاب قليلاً على أنه صفة لظرف محذوف،أي زمانًا قليلا ، أو على أنه صفة لمصدر محذوف ، أي تمتيعاً قليلاً على تقدير الجمهور ، أو على الحال من ضمير المحذوف الدال عليه الفعل ، وذلك على مذهب سيبويه [٧] وفي قوله تعالى " فقليلا ما يؤمنون [٥] يذكر بعض التوجيهات الإعرابية ويرجح ما يراه مناسباً منها ، فيقول : انتصاب قليلاً على أنه نعت لمصدر محذوف ، أي فإيمانا قليلاً .... وعلى مذهب سيبويه انتصابه على الحال ..... وجوزوا انتصابه على أنه نعت لزمان محذوف ..... والأحسن من هذه المعاني كلها هو الأول ،وهو أن يكون المعنى فإيماناً قليلاً يؤمنون ، لأن دلالة الفعل على مصدره أقوى من دلالته على الزمان وعلى الهيئة وعلى المفعول وعلى الفاعل [٨]

ويقول في موضع آخر عند قوله تعالى :" وكلا منها رغداً " [٩] وانتصاب " رغدا" قالوا على أنه نعت لمصدر محذوف ،تقديره : أكلاً رغداً ، وقال ابن كيسان : هو

---

(١) البقرة ٨٨

(٢) البقرة ١٢٦

(٣) النساء ٧٧

(٤) البقرة ١٠٨

(٥) النساء ١٥١

(٦) البحر المحيط ٣٣١/٢

(٧) البحر المحيط ٥/٣/١

(٨) البحر المحيط ٣٠١/١

(٩) الآية ٣٥ من سورة البقرة

مصدر في موضع الحال [١]

اعترض ابو حيان على هذين الإعرابين إذ يقول : وفي كلا الإعرابين نظر ، أما الأول فإن مذهب سيبويه يخالفه ، لأنه لا يرى ذلك ،و ما جاء من هـذا النـوع جعله منصوباً على الحال من الضمير العائد على المصدر الدال عليه الفعل، وأمـا الثاني فإنه مقصور على السماع[١]

مما تقدم نرى أبا حيان يرجح مذهب سيبويه فمجيء الحال مـن المصـدر يقتصر فيه على السماع ،ولا يجوز القياس عليه ، وعلى هذا يتكرر هذا الموقف فـي البحر [٢]

---

(١) البحر المحيط ١/١٥٧-١٥٨

(٢) ينظر البحر ١/١٥٧-١٥٨

(٢) ينظر البحر ٦/٢٤٠

المطلب الثالث : الجر

إضافة اسم الفاعل إلى المفعول الثاني ونصب المفعول الأول

الآية : (فلا تحسبّن الله مخلف وعده رسله إن الله عزيز ذو انتقام)[١]

موضع الموقف : مخلف وعده رسله.

صاحب الموقف : الجمهور ، الفراء ، قطرب ، الفارسي.

اسم الفاعل إذا كان يعمل في مفعولين كأعطى ، الأصل فيه إذا أضيف إلى أحدهما أن يضاف إلى المفعول الأول ، لأنه هو الفاعل في الحقيقة، نحو : هذا معطي زيدٍ درهماً ولا يُؤتى بخلاف هذا الأصل إذا التبس الأمر بينهما.[٢]

إلا أن جمهور القراء قرأوا هذه الآية الكريمة مخلف وعدِه رسلَه بإضافة اسم الفاعل إلى "وعدِه" وهو المفعول الثاني ، ونصب رسله وهو المفعول الأول .

قال الفراء : وإذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين مثل : كسوتك الثوبَ وأدخلتك الدار فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل ، فتقول : هو كاسي عبدِالله ثوباً ومُدخلُه الدار[٣].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان إعراب الآية الكريمة فقال : واختلف في إعرابه ، فقال الجمهور والفراء وقطرب ... : إنه مما أضيف فيه اسم الفاعل إلى المفعول الثاني ، كقولهم : هذا معطي درهم زيداً ، لما كان يتعدى إلى اثنين جازت إضافته إلى كل واحد منهما ، فينتصب ما تأخر ، وأنشد بعضهم نظيراً له قول الشاعر :

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائره باد إلى الشمس أجمع

.....وقال الفراء وقطرب : لما تعدى الفعل إليهما جميعاً لم يبال بالتقديم والتأخير[٤].

مما سبق نرى أبا حيان يهدف من إعراب الجمهور والفراء وقطرب أن مخلف يتعدى إلى مفعولين، يقول : وقرأت فرقة "مخلف وعدَه رسلِه" ... وهذه

---

(١) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم.

(٢) ينظر الأصول ٧٩/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٧٩/٢-٨٠.

(٤) البحر المحيط ٤٣٨/٥-٤٣٩.

القراءة تؤيد إعراب الجمهور في القراءة الأولى ، وأنه مما تعدى فيه مخلف إلى مفعولين[١] .

ويرد كذلك على الفارسي الذي يرى أن هذا من القلب ، ونظيره بيت الشاعر السابق، قال أبو حيان : قال أبو علي :وهذا مما يقلب ، إذ ليس فيه إشكال ، وفي القرآن" فلا تحسبّن الله مخلف وعده رسله" ، انتهى .

والقلب عند أصحابنا مطلقاً لا يجوز إلا في الضرورة ، وأما قول الشاعر فليس من باب القلب بل من باب الاتساع في الظرف ، وأما الآية فأخلف يتعدى إلى مفعولين ولكان يضيف إلى أيهما شئت فليس من باب القلب.[٢]

إذاً مما سبق نراه يؤيد توجيه الفراء وقطرب، ويرد على الفارسي فيما ذهب إليه من القلب في الآية الكريمة وفي البيت السابق.

وهذا يترجّح لدينا إذ إن المفعولين في درجة واحدة عند العامل ، وعليه فلما تساويا في تأثير الفعل تساويا كذلك في تأثير الإضافة.

---

(١) البحر المحيط ٥/٤٣٨-٤٣٩.

(٢) البحر المحيط ٥/٢١٦.

نعت ذي الألف بالموصول

الآية : (لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ونقول ذوقوا عذاب الحريق ﴿ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد ﴿الذين قالوا إن الله عهد إلينا ...)[١]

موضع الموقف : الذين قالوا.

صاحب الموقف : الزجاج.

في قوله تعالى "الذين قالوا" عدة أوجه :

١- أن يكون مجروراً ، وذلك على الأوجه التالية :

أ- أنه صفة لـ الذين المجرور بالإضافة في قوله تعالى " (لقد سمع الله قول الذين).

ب- أنه بدل منه.

جـ- أنه صفة للعبيد من قوله تعالى : (وأن الله ليس بظلام للعبيد) قال الزجاج: "هذا من نعت العبيد الذين قالوا"[٢].

موقف أبي حيان :

نقل أبو حيان قول ابن عطية عن ما ذكره الزجاج ، إذ قال ابن عطية : وهذا مفسد للمعنى والرصف[٣].

وقد أيد أبو حيان ابن عطية قائلاً بفساد الوجه الذي قال به الزجاج قال أبو حيان بعد قول ابن عطية : وهو كما قال [٤]

فعلى هذا يكون ما ذهب إليه الزجاج فاسد عند أبي حيان ولعل الفساد من حيث المعنى يتضح من سياق الآيات. أما فساد الرصف فإن الموصوف ينبغي أن يكون أخص من الوصف أو مساوياً له وأن الموصول أعرف رتبة من المعرف بالألف واللام ، ولعل هذا ترتيب الكوفيين[٥].

---

(١) الآية ١٨١-١٨٣ من سورة آل عمران.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٤٩٤/١.

(٣) المحرر الوجيز ٣٠٩/٣.

(٤) البحر المحيط ١٣٢/٣ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/١ والإملاء ١٦٨ والدر المصون٥١٦/٣.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١٣/٢.

النعت عند الكسائي والفراء

الآية : (ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون)[١]

موضع الموقف : هدى ورحمة.

صاحب الموقف : الكسائي ، والفراء.

قرأ جمهور القراء هدى ورحمةً بالنصب،إما على أنه مفعول لأجله أو حال، وقرئ بالرفع على إضمار مبتدأ ، أي : هو هدى ورحمةٌ وقرأ زيد بن علي هدىً ورحمةٍ وذهب إلى تصويبه الفراء قائلاً : "ولو خفضته على الإتباع للكتاب كان صواباً"[٢] وذهب إلى هذا الوجه الكسائي كذلك ، قال أبو جعفر النحاس : قال الكسائي والفراء : ويجوز "هدىً ورحمةٍ" بالخفض[٣].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان القراءات الثلاث ، وقال عن قراءة الجر : وقرأ زيد بن علي هدى ورحمةٍ بالخفض على البدل من كتاب ، أو النعت ، وعلى النعت لكتاب خرّجه الكسائي والفراء رحمهما الله[٤].

وعليه فأبو حيان أجاز ما ذهب إليه الكسائي والفراء.

---

(١) الآية ٥٢ من سورة الأعراف.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٣٨٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/١٢٩.

(٤) البحر المحيط ٤/٣٠٦.

الصفة والبدل

الآية : (تنزيلاً ممن خلق الأرض والسموات العُلى الرحمن على العرش استوى)[١]

موضع الموقف : الرحمن.

صاحب الموقف : الكوفيون.

قرأ الجمهور برفع الرحمن ، فهو إما مبتدأ ، أو خبر مبتدأ محذوف.

وقرأ جناح بن حبيش "الرحمنِ" ، وفيه وجهان :[٢]

أحدهما: أنه بدل من الموصول المجرور بمنْ في قوله تعالى : "تنزيلاً ممن".

والثاني : أن يكون صفة للموصول "ممن".

وهذا الوجه الأخير فيه خلاف بين النحاة ، ذلك أن مَن وما إذا كانتا موصولتين "فالبصريون يجيزون أن يوصفا ، تقول : جاءني مَن في الدار العاقلُ ، ونظرت إلى ما اشتريت الحسنِ ، ومذهب الكوفيين : أنه لا يجوز وصفهما"[٣].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان قراءة جناح بن حبيش بكسر "الرحمن" وأورد ما أجازه الزمخشري ، قال أبو حيان : قال الزمخشري : صفة لمن خلق ، يعني : لمن الموصولة ، ومذهب الكوفيين أن الأسماء النواقص التي لا تتم إلا بصلاتها نحو : مَن وما ، لا يجوز نعتها ، إلا الذي والتي ، فيجوز نعتهما ، فعلى مذهبهم لا يجوز أن يكون الرحمن صفة لمن ، فالأحسن أن يكون الرحمن بدلاً من (من)[٤] .

ومما سبق نرى أبا حيان يجيز ما ذهب إليه الكوفيون من أن ما ومن الموصولتين لا يجوز نعتهما.

---

(١) الآية ٤-٥ من سورة طه.

(٢) ينظر الدر المصون ٨/١٢-١٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣/٣٢-٣٣ ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣٥٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٩٣١.

(٤) البحر المحيط ٦/٢٢٦.

إضافة الصفة المشبهة واسم الفاعل

الآية : (وقال اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها إن ربي لغفور رحيم)[١]

موضع الموقف : مجراها ومرساها.

صاحب الموقف : الخليل ، سيبويه.

قرأ الضحاك والنخعي وابن وثاب ومجاهد وأبو رجاء والكلبي والجحدري وابن جندب مُجريها ومُرسيها ، وهما اسما فاعلين من أجرى وأرسى وفيهما توجيهات منها :

١- أنهما بدلان من اسم الله.

٢- ذكر مكي[٢] وابن عطية[٣] وأبو البقاء [٤] أنهما نعتان لله تعالى .

وعلى التوجيه الثاني ، وهو كون مجريها ومرسيها صفتين للفظ الجلالة ، وهذا يتخرج على رأي الكوفيين ، نقل أبو حيان عن المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس قوله : وفي المقنع عن الكوفيين أنهم أجازوا في حسن الوجه وما أشبهه أن يكون صفة للمعرفة ، وقال : وذلك خطأ عند البصريين ، لأن حسن الوجه نكرة ، فإن أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام انتهى .[٥]

وإضافة اسم الفاعل واسم المفعول والأمثلة والصفة المشبهة إضافة غير محضة ، وما كان كذلك فلا تقعان صفتين للفظ الجلالة.

قال سيبويه : واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب[٦] وذلك قولك : هذا الحسن الوجه ، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً[٧] .

---

(١) الآية ٤١ من سورة هود.

(٢) ينظر المشكل ٣٦٤.

(٣) ينظر المحرر ١٥٣/٩.

(٤) ينظر الإملاء ٣٥٥.

(٥) ارتشاف الضرب ١٨٠٣/٤-١٨٠٤.

(٦) المراد باب الصفة المشبهة.

(٧) الكتاب ١٩٩/١-٢٠٠.

موقف أبي حيان:

ردّ أبو حيان على مكي وابن عطية وأبي البقاء -بأن مجريها ومرسيها لا يكونان نعتين للفظ الجلالة - محتجاً بمذهب الخليل قائلاً : ولا يكونان صفتين إلا على تقدير أن يكونا معرفتين ، وقد ذهب الخليل إلى أن ما كانت إضافته غير محضة قد يصح أن تجعل محضة ، فتعرف إلا ما كان من الصفة المشبهة فلا تتمخض إضافتها فلا تعرف[١].

وقال في موضع آخر : كل ما أضيف إلى معرفة مما كان لا يتعرف بذلك يجوز أن يتعرف بالإضافة إلا الصفة المشبهة فلا تتعرف بإضافة،ذكر ذلك سيبويه في كتابه وقلّ من يعرفه[٢].

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٢٥ وينظر الدر المصون ٦/٣٢٦-٣٢٧.

(٢) البحر المحيط ٧/٢٥٨.

المطلب الرابع : الرفع والنصب

الاستثناء والبدل

الآية : (ثم توليتم إلا قليلاً منكم وأنتم معرضون)[١]

موضع الموقف : إلا قليلاً منكم.

صاحب الموقف : سيبويه ، المبرد.

المشهور أن "قليلاً" منصوب على الاستثناء لأنه من موجب، وقرئ "إلا قليلٌ" بالرفع ، وفيه أوجه منها :

- أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، أي : إلا قليلٌ منكم لم يتولوا.
- أو يكون مرفوعاً بفعل محذوف ، كأنه قال : امتنع قليل.
- أو يكون عطف بيان.[٢]
- أو يكون بدلاً من الضمير في توليتم ، ذكره ابن عطية ، فقال : وهذا على بدل "قليل" من الضمير في "توليتم" وجاز ذلك - مع أن الكلام لم يتقدم فيه نفي - لأن توليتم معناه : النفي ، كأنه قال : لم يفوا بالميثاق إلا قليل"[٣].

موقف أبي حيان :

منع أبو حيان الوجه الذي قال به ابن عطية ، لأنه بدل من الموجب ، والبدل من الموجب لا يجوز.

قال أبو حيان في هذا : لو قلت : قام القوم إلا زيدٌ بالرفع على البدل لم يجز، لأن البدل يحل محل المبدل منه ، فلو قلت قام إلا زيد لم يجز ، لأن "إلاّ" لا تدخل في الموجب[٤].

وقد استطرد في الرد على ابن عطية بما ذكره سيبويه والمبرد :

١- موقفه من سيبويه : استشهد على منع الوجه الذي قال به ابن عطية بما ذكره سيبويه ، وفي هذا دلالة على موافقته لسيبويه ، قال أبو حيان في هذا : وإنما أجاز النحويون : قام القوم إلا زيد بالرفع على الصفة ، وقد عقد سيبويه في ذلك باباً في

---

(١) الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الدر المصون ١/٤٧٩-٤٧١ وينظر البحر ٢/٢٦٦.

(٣) المحرر الوجيز ١/٢٧٩.

(٤) البحر المحيط ١/٢٨٧.

كتابه ، قائلاً: هذا باب ما يكون فيه "إلاّ" وما بعده وصفاً بمنزلة غير ومثل [١] وذكر من أمثلة هذا الباب : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ، و (لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا)[٢].

ثم ذكر ما أورده سيبويه في هذا الباب ملخصاً ، وما ذاك إلا ليدحض ما ذهب إليه ابن عطية ، إذ قال في هذا الشأن : "وإنما نبهنا على أن ما ذهب إليه ابن عطية في تخريج هذه القراءة لم يذهب إليه نحوي"[٣].

٢- موقفه من المبرد :

أورد أبو حيان الأوجه الإعرابية التي أراد من خلالها الرد على ابن عطية فأورد ما ذهب إليه المبرد فقال : وقال المبرد : لا يوصف بإلاّ إلا إذا كان الوصف في موضع يصلح فيه البدل [٣].

ولم يعترض عليه في هذا الموضع بل أحال الرد عليه قائلاً : وتحرير ذلك نتكلم عليه في علم النحو[٣] وفي موضع آخر تكلم أبو حيان عن الأوجه الإعرابية في قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فقال : و أجاز أبو العباس المبرد في "إلاّ الله" أن يكون بدلاً ، لأن ما بعد لو غير موجب في المعنى ، والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف[٤].

وقال أبو حيان عن الوصف بإلاّ : ويجوز الوصف بها حيث يجوز البدل وحيث لا يجوز،وزعم المبرد أنه لا يجوز الوصف بها إلا حيث يجوز البدل[٥].

ولعل الذي حمل أبا حيان على هذا هو ما ذكره المبرد ناقداً لكلام سيبويه ، فسيبويه يقول : باب ما يكون إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل ، وغير ، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت.[٦]

---

(١) في الكتاب تقديم "مثل" على "غير" أي : بمنزلة مثل وغير ٣٣١/٢.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٣) البحر المحيط ٢٨٧/١-٢٨٨.

(٤) البحر ٣٠٥/٦.

(٥) ارتشاف الضرب ١٥٢٨/٣.

(٦) الكتاب ٣٣١/٢.

وتعقبه المبرد ناقداً لكلامه فقال : لا يجوز أن يكون "إلاّ" وما بعدها وصفاً إلا في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني أحد إلا زيد على الوصف إن شئت ، وكذلك جاءني القوم إلا زيد على ذلك ، ولو قلت : جاءني رجل إلا زيد ، تريد : غير زيد على الوصف لم يجز ، لأن الاستثناء ها هنا محال[١]. وهذا لا يتناسب في الآية الكريمة فلا يجوز أن يكون ما بعد إلاّ بدلاً في قوله تعالى "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا"[٢]

وذلك لفساد المعنى ، لأن المعنى يصير إلى : لو كان فيهما الله لفسدتا ، قال أبو البقاء : ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني قومك إلاّ زيد على البدل لكان المعنى: جاءني زيد وحده ، وقيل يمتنع البدل لأن ما قبلها إيجاب ، ولا يجوز النصب على الاستثناء لوجهين:

أحدهما: أنه فاسد في المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : لو جاءني القوم إلا زيداً لقتلتهم ، كان معناه : أن القتل امتنع لكون زيد مع القوم فلو نصبت في الآية لكان معناه : إن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله مع الآلهة ، وفي ذلك إثبات إله مع الله ، وإذا رفعت على الوصف لا يلزم مثل ذلك ، لأن المعنى : لو كان فيهما غير الله لفسدتا[٣].

قال ابن هشام : ولما لم يجز ذلك دلّ على أن الصواب قول سيبويه : إن إلاّ وما بعدها صفة[٤] وهذا الذي دعا أبا حيان للوقوف من المبرد.

ومما يجدر بالذكر أن أبا حيان منع تأويل الفعل المثبت في قوله تعالى : (ثم توليتم إلا قليلاً منكم)[٥] بفعل منفي، على حين أنه أوّل الفعل المثبت بفعل منفي في قوله تعالى (لتأتنني به إلا أن يحاط بكم)[٦] وهذا تناقض منه[٧].

---

(١) حاشية المقتضب ٤٠٨/٤.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٣) إملاء ما منّ به الرحمن ٤٢٧-٤٢٨ وينظر البحر ٣٠٥/٦.

(٤) مغني اللبيب ص ٩٩.

(٥) الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٦٦ من سورة يوسف.

(٧) ينظر البحر المحيط ٣٢٤/٥-٣٢٥.

الآية : (ما فعلوه إلا قليل منهم)[١]

موضع الموقف : إلا قليل.

صاحب الموقف : مذهب البصريين ، مذهب الكوفيين.

في هذه الآية الكريمة كان الاستثناء غير موجب وهو متصل ، فيكون على هذا المستثنى متردداً بين وجهين من الإعراب:

- إما الإتباع من المستثنى منه ، وهو الراجح.[٢]
- وإما النصب على الاستثناء ، وهو عربي جيّد.[٣]

أما الرفع فمختلف فيه ، أيكون بدلاً من فاعل "فعلوه" أو يكون معطوفاً على ذلك الضمير المرفوع ، والعاطف إلاّ ، هذا الخلاف ذكره أبو حيان وهو يُوضّح فيه موقفه من كلٍ من البصريين والكوفيين.

أولاً : موقفه من البصريين:

ذكر ذلك في هذه المسألة قائلاً : وارتفاع "قليل" على البدل من الواو في "فعلوه" على مذهب البصريين [٤].

ثانياً : موقفه من الكوفيين:

ثم قال عن الوجه الآخر من ارتفاع "قليل": وعلى العطف على الضمير على قول الكوفيين[٤] .

ولم يرجّح مذهباً على مذهب ، غير أن الشروط التي اشترطها البصريون لاختيار الإبدال متوافرة في الآية الكريمة ، ومن تلك الشروط: أن يكون بعد إلاّ، وأن يكون متصلاً ، ومؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه نفي أو شبهه ، وهذه الشروط كما سبق موجودة في الآية ، فالبصريون يختارون الإبدال ، ولكل فريق حجته :

أولاً : ذهب الكوفيون إلى أن إلا بمنزلة "لا" العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما

---

(١) الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٢) ينظر اللباب للعكبري ٣٠٥/١ والدر المصون ٢٢/٤.

(٣) ينظر الكتاب ٣١١/٢ والمقتضب ٣٩٥/٤ وشرح شذور الذهب ص ٢٥٠ والحجة للفارسي ١٦٨/٣.

(٤) البحر المحيط ٢٨٥/٣.

قبلها، وبأن البدل والمبدل منه يأتي في كلام واحد ، أما المستثنى من حيث المعنى يأتي في كلام ، والمستثنى منه يأتي في كلام آخر ، إذ إن معنى ما قام القوم إلا زيد : ما قام القوم وقام زيد ، وردّ على هؤلاء بما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل[١]. وردّ عليهم أيضاً بأنهما في اللفظ كلام ، والإبدال معاملة لفظية (١).

ثانياً : ذهب البصريون إلى أن الاستثناء يخرج الثاني من حكم الأول ، أما العطف فهو للجمع ، وعليه يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول .[٢] وبأنه يجوز حذف المتبوع وبأن العمل في البدل والمبدل منه واحد ، وهذا أولى من اختلاف العمل[٣].

ويبدو أن المذهب البصري هو الراجح في هذه المسألة لأمور :

- إن الأصل أن ينفرد كل حرف بمعنى ، ولا يقع حرف بمعنيين ، لِما في ذلك من الاشتراك في اللّبس.[٤]

- إن مجيء إلا بمعنى الواو من قبيل الأضداد ، إذ موضع إلاّ هو مخالفة ما بعدها لما قبلها ، والواو تشرك ما بعدها فيما قبلها ، وهذا حقيقة التضاد ، والأصل عدم وقوعه.[٤]

- إن العمل في البدل والمبدل منه واحد ، وهذا أولى من اختلاف العمل.[٣]

- يجوز أن يحذف المتبوع ، وهو في الآية جائز الحذف وفيما ناظرها من الكلام نحو: "الدرس كتبوه إلا قليل منهم" فيجوز حذف الواو "الضمير" من الكلام.

- ولأن إلا للاستثناء وهو يقتضي أن يخرج الثاني من حكم الأول ، أما العطف فهو للجمع ، ويقتضي إدخال الثاني في حكم الأول.[٢]

أما الكوفيون فيرون أن إلا بمنزلة "لا" العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها.

وردّ عليهم بـ ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل[٥]

---

(١) ينظر مغني اللبيب ٩٨-٩٩ وشرح الرضي على الكافية ٢/٩٦-٩٧.

(٢) ينظر الإنصاف م ٣٥ جـ/٢٦٩.

(٣) ينظر اللباب ١/٣٠٥.

(٤) ينظر التبيين ص ٤٠٣.

(٥) ينظر المغني ٩٨-٩٩.

واحتجوا بأن "البدل والمبدل منه في كلام واحد ، والمستثنى منه من حيث المعنى في كلام ، والمستثنى في آخر ، لأن معنى : ما قام القوم إلا زيد : ما قام القوم وقام زيد. والجواب أنهما في اللفظ كلام ، والإبدال معاملة لفظية"[١].

الآية الأولى : (فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس)[٢]

موضع الموقف : إلا قوم يونس.

صاحب الموقف : سيبويه ، الكسائي ، الفراء ، الأخفش ، الجرمي.

أورد أبو حيان _ تبعاً لأقوال بعض المفسرين – جملة من اختلاف المعربين في الاستثناء الواقع بعد إلاّ في قوله تعالى : "إلاّ قوم يونس" أيكون منقطعاً عما قبله أو يكون متصلاً ، ولم يرجّح مذهباً على آخر ، فقال "وقوم" منصوب على الاستثناء المنقطع وهو قول سيبويه[٣] والكسائي والفراء[٤] والأخفش [٥] ، إذ ليسوا مندرجين تحت لفظ قرية ... وقال ابن عطية[٦] : هو بحسب اللفظ استثناء منقطع ، وكذلك رسمه النحويون ، وهو بحسب المعنى متصل ، لأن تقديره : ما آمن أهل قرية إلا قوم يونس ، والنصب هو الوجه ، ولذلك أدخله سيبويه في باب ما لا يكون فيه إلا النصب ، وذلك مع انقطاع الاستثناء ... وقال الزمخشري : وقرئ بالرفع على البدل عن الجرمي والكسائي[٧].

مما سبق يتضح أن "إلا قوم" يجوز فيها وجهان من التوجيه:

أحدهما: أنه استثناء منقطع، لأن المستثنى منه القرية وليست من جنس القوم.

والثاني: أنه متصل لأن التقدير : فلولا كان أهل قرية[٨].

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢/٩٦-٩٧.

(٢) الآية ٩٨ من سورة يونس.

(٣) ينظر الكتاب ٢/٣٢٥.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٤٧٩.

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/١٩٢.

(٦) ينظر المحرر ٩/٩٤.

(٧) البحر المحيط ٥/١٩٢.

(٨) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ٣٢٩ والدر المصون ٦/٢٩٦.

أما ما قيل عن الرفع على البدل فقد ردّه قوم منهم الرضي ، ذلك أن الموضع ليس فيه نفي ولا شبهه وإنما فيه تحضيض ، وليس التحضيض كالنفي [١] قال الرضي : فلا يجوز الإبدال ..... لأن التحضيض كالأمر والشرط ، ولا يجوز : ليقم القوم إلا زيد وإن قام أحد إلا زيدٌ [٢]والكلام عند سيبويه بالتحضيض واجب [٣].

الآية الثانية : (فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم)[٤]

موضع الموقف : إلا قليلاً.

صاحب الموقف : سيبويه ، الفراء ، الأخفش.

جاءت كلمة "إلا قليلاً" في الآية الكريمة بعد لولا التحضيضية ، وعلى ذلك ففي ما بعد إلاّ وجهان :

أحدهما : أن يكون استثناء منقطعاً ، وذلك بأن يُحمل التحضيض على حقيقته وإذا حُمل على حقيقته تعيّن أن يكون منقطعاً لئلا يَفسُدَ المعنى .

الثاني : أن يكون متصلاً ، وذلك بأن يؤول التحضيض بمعنى النفي ، فيصح ذلك ، إلا أنه يؤدي إلى النصب في غير الموجب ، وإن كان غير النصب أولى .

موقف أبي حيان :

احتجّ أبو حيان بما ذكره عن سيبويه على ترجيح أن يكون الاستثناء منقطعاً في قوله تعالى : (إلا قليلاً ممن أنجينا منهم).

فقال : إلا قليلاً استثناء منقطع ، أي لكن قليلاً ممن أنجيناهم نهوا عن الفساد ، وهم قليل بالإضافة إلى جماعاتهم ، ولا يصح أن يكون استثناء متصلاً مع بقاء التحضيض على ظاهره لفساد المعنى ... والكلام عند سيبويه بالتحضيض واجب ، وغيره يراه منفياً من حيث معناه أنه لم يكن فيهم أولو بقية ...[٥].

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢/٩٥-٩٦ والمغني ٣٦٢-٣٦٤ .

(٢) شرح الرضي ٢/٨٧.

(٣) ينظر البحر ٥/٢٧١-٢٧٢.

(٤) الآية ١١٦ من سورة هود.

(٥) البحر المحيط ٥/٢٧١.

فهذا موقفه من سيبويه في هذه المسألة فهو يحتج بكلامه ، إذ إن سيبويه أدرج هذا الاستثناء صراحة تحت الاستثناء المنقطع، فقال : هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لكن" فمن ذلك ... (فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقيّة ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم)[١] أي : ولكن قليلاً ممن أنجينا منهم[٢].

موقفه من الفراء والأخفش في هذا الموضع :

أ- من الفراء : قرأ زيد بن علي إلا قليل بالرفع .

أورد أبو حيان نصاً للفراء يجيز فيه أن يكون الاستثناء في هذه الآية على هذه القراءة متصلاً ، قال أبو حيان : وقال الفراء: المعنى : فلم يكن، لأن في الاستفهام ضرباً من الجحد[٣] وفيما أورد أبو حيان مأخذان :

أحدهما : أن الفراء نصّ في هذا الموضع – في النسخة المطبوعة – على أن الاستثناء منقطع ، وإن كان تفسيره للمعنى يجيز الرفع فقال بعد هذه الآية : يقول لم يكن أحد منهم كذلك إلا قليلاً ، أي : هؤلاء كانوا ينهون فنجوا ، وهو استثناء على الانقطاع مما قبله ، كما قال عز وجل : "إلا قوم يونس" ، ولو كان رفعاً كان صواباً[٤].

المأخذ الثاني : قوله عن الفراء : "لأن في الاستفهام ضرباً من الجحد" لم يرد هذا النص عن الفراء في هذا الموضع ، والموضع هنا تحضيض وليس استفهاماً ، ولعل هذا سهو حدث في نصّ أبي حيان.

ب- موقفه من الأخفش:

قال أبو حيان : وأبى الأخفش كون الاستثناء منقطعاً [٣] وهذا مخالف لما في معاني القرآن للأخفش إذ يقول : باب من الاستثناء (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلاّ أمانّي)[٤] منصوبة ، لأنه مستثنى ليس من أول الكلام ، وهذا الذي يجيء في معنى لكن خارجاً من أول الكلام إنما يريد لكنْ أماني ، ولكنهم يتمنون ، وإنما

---

(١) الآية ١١٦ من سورة هود.

(٢) الكتاب ٣٢٥/٢.

(٣) البحر المحيط ٢٧٢/٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٠/٢.

(٤) الآية ٧٨ من سورة البقرة.

فسرناه بـــ لكن لنبين خروجه من الأول ألاَ ترى أنك إذا ذكرت لكنْ وجدت الكـلام منقطعاً من أوله ، ومثل ذلك في القرآن كثير ، منه قوله عز وجل ... "فلولا كـــان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً" يقول : فـــهلاّ كان منهم من ينهى ، ثم قال ولكن قليلاً منهم من ينهى[١].

فهذا النص في معاني القرآن للأخفش خلاف ما ذكره أبو حيان عن الأخفش.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/٢٩٤.

صفة "أيّ"

الآية : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم)[١]

موضع الموقف : يا أيها الناس.

صاحب الموقف : المازني.

الخلاف في إعراب صفة "أي" في قوله تعالى (يا أيها الناسُ ...) وما ماثلها. إن المنادى في الحقيقة هو المحلى بأل الواقعة بعد أي ، وعليه فإن "أيّاً" هي وصلة لندائه ، ويكون المحلى بأل مرفوعاً إلا أن المازني ذهب إلى غير ذلك القول فأجاز في صفة "أي" أن تكون منصوبة أيضاً ، ولعله قاسه على صفة غير "أي" ، ففيها يجوز الرفع والنصب ، أو حَمَله على موضع أيّ ، فموضع أيّ نصب ،وقد رُدّ على المازني فيما ذهب إليه.

- قال الزجاج عما أجازه المازني : وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب ، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه عليه أحد بعده ، فهو مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار [٢].

وقال أيضاً في موضع آخر عن هذا المذهب : ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره ... والنحويون لا يقولون : إلا يا أيها الرجل ، يا أيها الناس ، والعرب لغتها في هذا الرفع ، ولم يرد عنها غيره[٣].

- وقال ابن عقيل شارحاً "ولا جائزاً نصب صفتها خلافاً للمازني": لعدم سماع ذلك، والقياس يأباه[٤].

موقف أبي حيان :

خالف أبو حيان المازني في جواز نصب صفة أي على الموضع فقال : وارتفع الناس على الصفة على اللفظ ، لأن بناء "أي" شبيه بالإعراب ، فلذلك جاز مراعاة اللفظ ، ولا يجوز نصبه على الموضع خلافاً لأبي عثمان.[٥]

---

(١) الآية ٢١ من سورة البقرة.

(٢) معاني القرآن للزجاج ١/٢٢٨-٢٢٩ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٠.

(٣) معاني القرآن للزجاج ١/٩٨-٩٩ وينظر اللباب ٣٣٧.

(٤) المساعد ٢/٥٠٧.

(٥) البحر المحيط ١/٩٤.

والذي يترجح لدي :

إن ما ذهب إليه أبو عثمان المازني هو القياس ، فكما نقول : يا زيد الظريفَ والظريفُ كذلك ينبغي أن نقيس عليه صفة "ايّ" ، ولذلك قال الزجاج : وهو قياس ، لأن موضع المفرد المنادى نصب ، فَحُملت صفته على موضعه[١].

وقال ابن الأنباري : وهو عندي قياس لو ساعده الاستعمال[٢] ولعل ما يضعف هذا المذهب هو لم يَردْ به سماع ، إلا أن ابن الباذش ذكر أن النصب فيه مسموع عن بعض العرب [٣] وهو إنْ سُمع فهو نادر كلام.

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/٩٨-٩٩.

(٢) أسرار العربية ٢٢٩.

(٣) ينظر الارتشاف ٤/٢١٩٤ والمساعد ٢/٥٠٧.

تعدد وجوه الإعراب في "يعقوب"

الآية : (وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب)[١]

موضع الموقف : يعقوب.

صاحب الموقف : الأخفش ، النحاس ، الفارسي.

قرأ ابن عامر وحمزة وحفص يعقوب بالنصب.

وقرأ الحرميان والنحويان وأبو بكر بالرفع.

أولاً : من قرأ بفتح "يعقوبَ" فلا تخلو الفتحة من أن تكون علامة نصب أو جر:

أ- فإن كانت علامة نصب ، ففيه أوجه ، منها :

١- أن يكون معطوفاً على التوهم ، كأنه قيل : ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ ، إذ موضع إسحاق نصب في قوله تعالى : (فبشرناها بإسحاق) فعُطف عليه.

٢- أن يكون منصوباً بفعل محذوف ، تقديره : ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب.

ب- فإن كانت الفتح علامة جر ، فيكون فيه:

- الجر على لفظ "بإسحاق" أو على موضعه.[٢]

ثانياً : من قرأ برفع "يعقوبُ" فيكون فيه عدة أوجه :

١- أن يكون يعقوبُ مبتدأ ، والجار والمجرور قبله الخبر.

٢- أن يكون يعقوبُ فاعلاً بالجار والمجرور قبله.

٣- أن يكون يعقوبُ فاعلاً بفعل محذوف ، تقديره : ويحدث من وراء إسحاق يعقوب[٣].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان كلا القراءتين ، فأورد ما قاله النحاس وما أجازه الفارسي والأخفش،وعليه فموقفه على النحو التالي :

١- موقفه من النحاس : قال النحاس بخصوص وجه الرفع :

---

(١) الآية ٧١ من سورة هود.

(٢) ينظر الخصائص ٣٩٥/٢.

(٣) ينظر في هذا الشأن المغني ٦٢٢ والمسائل العسكرية للفارسي ١٦٤ فما بعدها ومعاني القرآن للفراء ١٩٧/١ وجـ٢/٢٢ والمساعد ٤٧٨/٢-٤٧٩.

أ- وجه الابتداء والخبر قال : والجملة حال داخلة في البشارة أي فبشرناها بإسحاق متصلاً به يعقوب[١].

ب- وأجاز أيضًا أن يكون يعقوب فاعلاً بفعل مضمر قائلاً : ويجوز أن يكون فاعلاً بإضمار فعل ، تقديره : ويحدث من وراء إسحاق يعقوبُ[١].

ثم أردف قائلاً عن هذا الوجه : ولا يكون على هذا داخلاً في البشارة[٢].

قال أبو حيان : ولا حاجة إلى تكلف القطع والعدول عن الظاهر المقتضي للدخول في البشارة.[١]

٢- موقفه من الأخفش والفارسي:

- قال أبو علي عن وجهي الرفع الابتداء والفاعل بالظرف : كان رفعه بالابتداء أو بالظرف في قول من رفع به ، وكان بيّن الوجه[٣].

وما أجازه أبو علي من الرفع بالظرف تبعاً للأخفش قال فيه أبو حيان : وأجاز أبو علي أن يرتفع الجار والمجرور ، كما أجازه الأخفش أي : واستقر لها من وراء إسحاق يعقوبُ[١] إلاّ أن الأخفش أجاز الابتداء في هذا الموضع[٤] .

وما ذكره أبو حيان من تقدير في هذا الوجه يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المضمر الذي هو استقر ، ويجوز أن يكون بالظرف ، والوجه الأول لعله المراد.

- أمّا قراءة النصب فقد رجّح الفارسي أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره : ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب.

قال أبو علي عن هذا الوجه : أن تحمله على فعل مضمر ، كأنه : فبشرناها بإسحاق ، ووهبنا له يعقوب[٥] ثم قال مرجّحاً هذا الوجه : فينبغي أن تُحمل قراءة من قرأ "يعقوب" بالنصب على فعل آخر مضمر ، يدل عليه بشرنا - كما تقدم - ولا يحُمل على الوجهين الآخرين لاستوائهما في القبح[١]

وهذا الوجه رجّحه أبو حيان كذلك وإن لم يذكر الفارسي في هذه القراءة.

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٤٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٣.

(٣) الحجة للفارسي ٤/٣٦٤.

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/٥٧٩.

(٥) الحجة ٤/٣٦٥.

(١) الحجة ٤/٣٦٧.

النصب والرفع في "ألم"

الآية : (آلم . الله لا إله إلا هو الحي القيوم)[١]

موضع الموقف : آلم.

صاحب الموقف : ابن كيسان.

يجوز في آلم أن يكون في موضع رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هذا آلم ،ويجوز أن يكون في موضع نصب على أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: اقرأوا آلم ، وهذا الوجه قال به ابن كيسان.

موقف أبي حيان :

ذكر الوجهين السابقين ولم يؤيد أحدهما ولم يعارضه بل قال : قال ابن كيسان موضع ألم نصب ، والتقدير : اقرأوا ألم ، وعليكم ألم.

ويجوز أن يكون في موضع رفع بمعنى هذا ألم ، وهو ألم ، وذلك ألم [٢]

هذا ما ذكره أبو حيان في إجازة النصب والرفع ، ولم يرجّح أحدهما والذي يبدو أن ما ذهب إليه ابن كيسان هو الأوْلى ، وهو أن يكون منصوباً على أنه معمول لفعل محذوف ، أو اسم فعل في تقديره السابق "عليكم ألمَ" ، وذلك لما ورد في الحث على قراءة القرآن بعامة ، وآل عمران والبقرة بخاصة في قوله صلى الله عليه وسلم : "اقرأوا القرآن فإنه شافع لأهله يوم القيامة" اقرأوا الزهراوين "البقرة وآل عمران ...[٣].

وهذا مع أنه لا يمنع أن يكون "ألم" في موضع رفع كما سبق بيانه.

---

(١) الآية ١-٢ من سورة آل عمران.

(٢) البحر المحيط ٢/٣٧٧.

(٣) مختصر تفسير ابن كثير ص ٢٦ نقلاً عن رواية الإمام أحمد ومسلم عن أبي أمامه.

التقارب بين التوابع

الآية : (قل إن الأمر كلّه لله)[١]

موضع الموقف : كله.

صاحب الموقف : الجرمي ، الزجاج ، الفراء.

قرأ جمهور القراء بنصب "كلَّه".

وقرأ أبو عمرو كلُّه بالرفع ، وفيه وجهان:

أحدهما : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، والخبر : الجار والمجرور بعده ، والجملة خبر اسم إنّ .

والثاني : أن يكون توكيداً لإن واسمها ، وهذا الوجه ذهب إليه الزجاج والجرمي والفراء.

يقول الزجاج : فمن نصب فعلى توكيد "الأمر" ومن رفع فعلى الابتداء[٢].

ويقول الفراء : ومن نصب "كلَّه" جعله من نعت الأمر[٣].

موقف أبي حيان:

ذكر أبو حيان قراءة الجمهور وقراءة أبي عمرو ، وقال عن قراءة أبي عمرو مجيزاً ما ذهب إليه الجرمي والزجاج والفراء ؛ وقرأ أبو عمرو كلُّه على أنه مبتدأ ، ويجوز أن يعرب توكيداً للأمر على الموضع على مذهب من يجيز ذلك ، وهو الجرمي والزجاج والفراء[٤].

وعلى هذا فالزجاج والجرمي موافقان للكوفيين في إجراء التوابع كلها مجرى عطف النسق في اعتبار المحل ، وذهب أبو حيان إلى تجويزه.

---

(١) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٤٨٠/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٤٣/١.

(٤) البحر المحيط ٨٨/٣ وينظر البحر ١٧٥/٥ والدر المصون ٤٤٩/٣.

تعدد وجوه إعراب "لَمَا" بين النحاة

الآية : (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لَمَا آتيتكم من كتاب وحكمة)[١]

موضع الموقف : لَمَا آتيتكم.

صاحب الموقف : الخليل ، سيبويه ، الكسائي ، المازني ، الزجاج ، الفارسي.

قرأ جمهور القراء لَمَا بفتح اللام وتخفيف الميم ، وفيها عدة أوجه ، منها:

١. أن تكون ما موصولة بمعنى الذي ، وهي مفعولة بفعل محذوف ، وذلك الفعل هو جواب القسم ، والتقدير : والله لتبلغُنّ ما آتيناكم من كتاب.

٢. أن تكون "ما" موصولة أيضاً مبتدأ ، وصلتها آتيناكم ، والعائد محذوف ، تقديره: آتيناكموه ، وهذا قول أبي علي.

٣. أن تكون"ما" شرطية منصوبة بالفعل بعدها ، واللام قبلها موطئة للقسم ، وهذا قول الكسائي والخليل وسيبويه والمازني والزجاج[٢] وأبي علي.

٤. أن يكون لَمَا تخفيف لمّا ، والتقدير : حين آتيناكم.

أما قراءة حمزة بتشديد اللام ، فاللام هي للتعليل وما موصولة.

موقف أبي حيان:

أورد قراءة الجمهور وقراءة حمزة وقراءة أخرى شاذة ، وأورد الأوجه السابقة في قراءة الجمهور ووقف طويلاً عند القول بأن ما شرطية فقال:وهذا القول ، وهو أن "ما" شرطية هو قول الكسائي ، وسأل سيبويه الخليل عن هذه الآية فقال ما نصه : وما ههنا بمنزلة الذي ، ودخلت اللام كما دخلت على إنْ حين قلت : والله لئن فعلت لأفعلن ، فاللام التي في ما كهذه التي في إن ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا انتهى[٣].

ثم قال سيبويه : ومثل ذلك (لمن تبعك منهم لأملأن جهنم)[٤] إنما دخلت اللام على نية اليمين انتهى [٥].

---

(١) الآية ٨١ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٣٦-٤٣٧.

(٣) ينظر الكتاب ٣/١٠٧.

(٤) الآية ١٨ من سورة الأعراف.

(٥) ينظر الكتاب ٣/١٠٨.

وقال أبو علي : لم يُرد الخليل بقوله : بمنزلة الذي أنها موصولة ، بل إنها اسم كما أن الذي اسم ، وفرّ أن تكون حرفاً ، كما جاءت حرفاً ، (وإن كلا لما ليوفينهم)[١] وفي قوله : (وإن كل ذلك لما متاع)[٢] انتهى.

وتحصل من كلام الخليل وسيبويه أن ما في "لما آتيتكم" شرطية ، وقد خرّجها على الشرطية غير هؤلاء كالمازني والزجاج وأبي علي[٣].

ثم ردّ على من خرّج أن "ما" شرطية قائلاً: إذا كانت شرطية كان الجواب محذوفاً لدلالة جواب القسم عليه ، وإذا كان كذلك فالمحذوف من جنس المثبت ، ومتعلقاته، فإذا قلت : والله لمن جاءني لأكرمنه ، فجواب "من" محذوف ، والتقدير : من جاءني أكرمه.

وفي الآية اسم الشرط "ما" وجوابه محذوف من جنس جواب القسم ، وهو الفعل المقسم عليه ، ومتعلق الفعل هو ضمير الرسول بواسطة حرف الجر لا ضمير "ما" المقدر ، فجواب "ما" المقدر إن كان من جنس جواب القسم فلا يجوز ذلك ، لأنه تعرو الجملة الجوابية إذ ذاك من ضمير يعود على اسم الشرط ، وإن كان من غير جنس جواب القسم فكيف يدل عليه جواب القسم ، وهو من غير جنسه ، وهو لا يحذف إلا إذا كان من جنس جواب القسم ... فهذا ما يرد على قول من خرّج "ما" على أنها شرطية [٣].

---

(١) الآية ١١١ من سورة هود.

(٢) الآية ٣٥ من سورة الزخرف.

(٣) البحر المحيط ٢/٥٠٩-٥١١.

لا يستثنى شيئان بأداة استثناء واحدة دون عطف

الآية : (وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم) [١]

موضع الموقف: مجئ المجرور والمفعول لأجله والفاعل محصورات بـــإلا بغـير عطف.

صاحب الموقف: الأخفش ، الفارسي ، ابن السراج

لا يستثنى بأداة واحدة شيئان دون عطف ، وفي ذلك خلاف يصوره أبو حيان فـــي الآية الكريمة السابقة إذ قال : وإلا الذين أوتوه استثناء مفرّغ ، وهو فاعل بـاختلف ، ومن بعد ما جاءهم : متعلق باختلف، وبغياً : منصوب باختلف ، هذا قول بعضـــهم .... وفيه نظر ، وذلك أن المعنى على الاستثناء ، والمفرغ فـــي الفـاعل ، وفـي المجرور وفي المفعول من أجله ، إذ المعنى : وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه إلا من بعد ما جاءتهم البينات ، إلا بغياً بينهم ، فكل واحد من الثلاثة محصور ، وإذا كـــان كذلك فقد صارت أداة الاستثناء مستثنى بها شيئان دون الأول من غير عطف ، وهو لا يجوز ،وإنما جاء مع العطف ، لأن حرف العطف ينـوى بعدهـا إلا ، فصـارت كالملفوظ بها ، فإن جاء ما يوهم ذلك جُعل على إضمار عامل[٢]

وفيما يلي موقف أبي حيان من كل من الأخفش والفارسي وابن السراج :

أولا: موقفه من الأخفش والفارسي:

منع الأخفش والفارسي استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف، وصححا ما ورد مـن ذلك ، وفيما يلي تصحيح كل منهما، ورأي أبي حيان قال أبو حيان عما ذهبا إليه :

" وقد منع أبو الحسن وأبو علي " ما أخذ أحد إلا زيد درهماً ، وما ضرب القـومُ إلا بعضهم بعضاً : واختلفا في تصحيحهما.

أ- فصححها أبو الحسن بأن يقدم على المرفوع الذي بعدها ، فيقول : ما أخذ زيـــد إلا درهمـــاً .....[٣]

---

(١) الآية ٢١٣ من سورة البقرة

(٢) البحر المحيط ١٣٧/٢

(٣) البحر المحيط ١٣٨/٢

ب- وتصحيحها عند أبي علي : بأن يزيد فيها منصوباً قبل إلا ، فتقول : ما أخذ أحد شيئاً إلا زيد درهماً ، وما ضرب القومُ أحداً إلا بعضُهم بعضاً فيكون المرفوع بدلاً من المرفوع ، والمنصوب بدلاً من المنصوب ...[١].

ويتضح موقف أبي حيان تجاه ما ذهبا إليه فقد صححه وبيّن العلة إذا استثني شيئان دون عطف ، وظهر هذا الموقف في قوله : "وأجاز قوم أن يقع بعد "إلا" مستثنيان دون عطف ، والصحيح أنه لا يجوز، لأن "إلا" هي من حيث المعنى معدّية، ولولا "إلا" لما جاز للاسم بعدها أن يتعلق بما قبلها ، فهي كواو "مع" وكالهمزة التي جعلت للتعدية في بنية الفعل ، فكما أنه لا تُعدَّى واوُ "مع" ولا الهمزة لغير مطلوبها الأول إلاّ بحرف عطف ، فكذلك "إلا" [١] .

ثانياً : موقفه من ابن السراج :

لأبي حيان موقفان من ابن السراج :

أ- ذهب ابن السراج إلى أنه لا يجوز أن يستثنى بأداة واحدة شيئان إذ يقول : فإن استثنيت بعد الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين نحو : أعطيت زيداً درهماً ، قلت : أعطيت الناس الدراهم إلا زيداً ، ولا يجوز أن تقول : إلا عمراً الدنانير ، لأن حرف الاستثناء إنما تستثني به واحداً ، فإن قلت : ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً ، وأردت الاستثناء أيضاً لم يجز[٢]. وهذا الذي ذهب إليه ابن السراج قال به الأخفش قبله والفارسي بعده ، وصححه أبو حيان وغيره.[٣]

ب- أجاز ابن السراج في ما بعد إلا من قوله : ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً" – الإبدال ، فقال : إن أردت البدل جاز ، فأبدلت عمراً من أحد ، ودانقاً من قولك : درهماً ، فكأنك قلت : ما أعطيت إلا عمراً دانقاً"[٤].

---

(١) البحر المحيط ١٣٨/٢.

(٢) الأصول لابن السراج ٢٨٣/١.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٢/٢ والمساعد ٥٧٠/١ وارتشاف الضرب ١٥٢٠/٣ وشفاء العليل ٥٠٤/١ وشرح الرضي على الكافية ١٩١/١-١٩٣ ، ١١٤/٢ ومغني اللبيب٥١٦ والدر المصون ٣٧٧/٢-٣٧٨.

(٤) الأصول في لنحو ٢٨٣/١.

وما ذهب إليه ابن السراج ضعفه أبو حيان تبعاً لمن قال بضعفه قال أبو حيان: قال بعض أصحابنا : ما قاله ابن السراج فيه ضعف لأن البدل في الاستثناء لابد من اقترانه بإلاّ ، فأشبه المعطوف بحرف ، فكما لا يقع بعده معطوفان ، لا يقع بعد إلاّ بدلان[١].

ولعل أبا حيان يقصد بقوله : " بعض أصحابنا ابن مالك ، إذ قال الأخير فيما ذهب إليه ابن السراج : " وفي هذا ضعف بيّن ، لأن البدل في الاستثناء لابد من اقترانه بإلاّ ، فكان بذلك أشبه شيء بالمعطوف بحرف ، فكما لا يقع بعد حرف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان [٢]

ويتبين مما تقدم أن الجار والمجرور " من بعد ما جاءتهم " ، والمفعول لأجله "بغياً بينهم " في قوله تعالى : وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم " يتعلق بعامل مضمر تقديره : اختلفوا فيه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم يدل عليه ما قبله .

---

(١) البحر المحيط ١٣٨/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٢/٢.

الاختصاص

الآية :(ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم)[١]

موضع الموقف: هؤلاء

صاحب الموقف: ابن كيسان

تعددت وجوه الإعراب في قوله تعالى : " ثم أنتم هؤلاء تقتلون" ، ومنها :

- أنتم مبتدأ وهؤلاء : اسم إشارة خبره ، وتقتلون: حال

- أنتم مبتدأ وهؤلاء : منصوب على الاختصاص بإضمار أعني وخبر أنتم "تقتلون"

وهذا الوجه الثاني فيه خلاف بين ابن كيسان وجمهور النحاة ، وذلك على النحو التالي : ذهب ابن كيسان وغيره من النحاة مثل ابن الأنباري[٢] وابن يعيش[٣] والعكبري[٤] إلى جواز أن يكون هؤلاء تخصيصا . أما جمهور النحاة فقد نصوا على أن التخصيص لا يكون بالنكرات ولا بأسماء الإشارة [٥]

موقف أبي حيان :

يقف أبو حيان مع جمهور النحاة في هذه المسألة يتضح ذلك من قوله : وذهب ابن كيسان وغيره إلى أن أنتم مبتدأ ، وتقتلون : الخبر ، وهؤلاء تخصيص للمخاطبين لما نبهوا على الحال التي هم عليها ميقيمون ، فيكون إذ ذاك منصوبا بأعني ، وقد نص النحويون على أن الاختصاص لا يكون بالنكرات ولا بأسماء الإشارة [٦]

وفي الحقيقة أن المختص لم يقع مبنيا إلا بلفظ أيها وأيتها... وإنما يقع منصوبا مضافا أو معرفا بالألف واللام[٧]

---

(١) الآية ٨٥ من سورة البقرة

(٢) ينظر الإنصاف م ١٠٣ جـ٢/٧١٩

(٣) ينظر شرح ابن يعيش ١٦/٢

(٤) ينظر إملاء ما من به الرحمن ص ٥٥

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ١٨٤/٣ والمساعد ٥٦٦/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣٤/٣

(٦) البحر المحيط ٢٩٠/١

(٧) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٧٥/٣

الخلاف في "ما" بعد نعم وبئس

الآية :(بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله) [١]

موضع الموقف: بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا

صاحب الموقف: سيبويه ، الفراء ، الأخفش ، الكسائي ، الفارسي .

قد يرد بعد "ما" اسم أو فعل ، ولكل موضع آراء للنحاة وفيما يلي بيانها:

أ- إن جاء بعد" ما " اسم نحو : نعم ما زيد ، ونعّماً هي وبئس ما تزويج ولا مهر "فقيل : مذهب البصريين أن " ما " تمييز نكرة غير موصوفة وقد أضمروا في الفعل ، والمرفوع بعد "ما "هو المخصوص بالمدح أو بالذم ..

- وقيل : " ما " معرفة تامة فاعل بالفعل ، وهو قول سيبويه[٢]

قال سيبويه : ونظير جعلهم " ما " وحدها اسماً قول العرب: إني مما أن أصنع ،أي : من الأمر أن أصنع ، فجُعل " ما " وحدها اسماً، ومثل ذلك ، غسلته غسلاً نعمّا ، أي نعم الغسل[٣]

وهذا القول نسب أيضاً للمبرد وابن السراج والفارسي ، وأحد قولي الفراء..

- قال الفراء : ما بعد نعم وبئس كالشيء الواحد لا موضع لها من الاعراب ، فالمرفوع فاعل بنعما وبئسما) [٢] ، وقال أيضاً: وسمعت العرب تقول في " نعم " المكتفية بما : بئسما تزويج ولا مهر ، فيرفعون التزويج بـ"بئسما"[٤] ..فتحصل فيما إذا جاء بعدها اسم ثلاثة أقوال : النصب على التمييز ، والرفع على الفاعل ، والتركيب مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب[٢].

ب- وإن وقع بعد " ما " فعل ، نحو : نعم ما صنعت : ففيها عدة أقوال :

أحدها : أن يكون " ما " فاعلاً اسماً تاما معرفة ، والمخصوص محذوف والفعل صفة له ، التقدير : نعم الشيء صنعت ، وهذا مذهب المحققين من أصحاب سيبويه [٢]

---

(١) الآية ٩٠ من سورة البقرة

(٢) ارتشاف الضرب ١٧/٣ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٩/٣ وشرح الرضي ٣١٦/٢-٣١٧ والمساعد ١٢٦/٢-١٢٨

(٣) معاني القرآن للفراء ٥٨/١ وانظر ابن يعيش١٣٤/٧

(٤) معاني القرآن للفراء ٥٨/١ وانظر شرح ابن يعيش ١٣٤/٧

قيل عن هذا الوجه : ويضعفه عدم مجيء "ما" بمعنى المعرفة التامـــة ، أي : بمعنى الشيء في غير هذا الموضع إلا ما حكى سيبويه أنه يقال : إني مما أن افعـــل ذلك ، أي: من الأمر ومن الشأن أن أفعل ذلك ،قال: وإن شئت قلت : إني مما أفعل ، بمعنى : ربما أفعل ... بل يجيء "ما" بمعنى شيء إما موصوفة نحو : "هذا ما لـــدي عتيد" أو غير موصوفة"[١].

الثاني : أن يكون "ما" نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفة لمخصـــوص محذوف،التقدير : نعم شيئاً شيء صنعت [٢].

الثالث : أن "ما" نكرة منصوبة على التمييز أيضاً ، إلا أن الفعل بعدها صفـــة "لما" والمخصوص محذوف ، وهذا مذهب الأخفش والزجاج .

الرابع : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف.

الخامس: أنها موصولة كذلك، وهي المخصوص، و"ما" أخرى تمييز محذوف، والتقدير : نعم شيئاً الذي صنعته ، وهو قول الفراء [٢] .

السادس : عكسه ، وهو رأي الكسائي.

السابع : ما ذكره ابن مالك عن الفراء والفارسي إن "ما" فاعلة موصولة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص[٣] .

وعن ما سبق قال الرضي : قال الفراء وأبو علي : هي موصولة بمعنى الـذي فاعل لنعم وبئس ، والجملة بعدها صلتها ... ويضعفه قلة وقوع "الذي" مصرّحاً بـــه فاعلاً لنعم وبئس ... [١] .

الثامن :«ما»مصدرية ولا حذف.

التاسع : أن "ما" كافّة لنعم ، كما كفّت "ما" قَلّ ، فصارت تدخل على الجملـــة الفعلية قال الرضي : قال الأندلسي : هذا بعيد ، لأن الفعل لا يكف لقوته ، وإنما ذلك في الحروف ... [١] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٣١٦-٣١٧ وانظر شرح ابن يعيش ٧/١٣٤.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٣/١٨ ومغني اللبيب ١/٢٩٦ فما بعدها ومعاني القرآن للأخفش ١/١٩١-١٩٢.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٩.

العاشر: تركب " ما " مع نعم وبئس تركيب حب مع ذا فلا موضع لها [١]

موقف أبي حيان : ذكر في تفسيره " ما " الواقعة بعد نعم وبئس وأسهب فيها القول كما فعل في كتابه ارتشاف الضرب ، قال عنها في البحر متسائلاً: .. وأما " ما " فاختلف فيها ، ألها موضع من الإعراب أم لا ؟

أ- فذهب الفراء إلى أنه بجملته شيء واحد رُكِّب كحبّذا ، هذا نقل ابن عطية عنه ، وقال المهدوي : قال الفراء : يجوز أن تكون "ما" مع بئس بمنزل كلّما ، فظاهر هذين النقلين أن "ما" لا موضع لها من الإعراب ...[٢] *

ب- وذهب الجمهور إلى أن لها موضعاً من الإعراب، واختلف أموضعها نصب أم رفع :

١.فذهب الأخفش إلى أن موضعها نصب على التمييز ، والجملة بعدها في موضع نصب على الصفة ، وفاعل بئس مضمر مفسّر بما، التقدير: بئس هو شيئاً اشتروا به أنفسهم ، و"أن يكفروا" هو المخصوص بالذم ، وبه قال الفارسي في أحد قوليه..[٢] **.

٢.وذهب الكسائي في أحد قوليه إلى ما ذهب إليه هؤلاء من أن "ما" موضعها نصب على التمييز ، وثمّ "ما" أخرى محذوفة موصولة هي المخصوص بالذم ، التقدير : بئس شيئاً الذي اشتروا به أنفسهم، فالجملة بعد "ما " المحذوفة صلة لها،فلا موضع لها من الإعراب.

٣.وذهب سيبويه إلى أن موضعها رفع على أنها فاعل بئس ، فقال سيبويه: هي معرفة تامة ، التقدير : بئس الشيء ، والمخصوص بالذم على هذا محذوف ، أي: شيء اشتروا به أنفسهم ، وعُزي هذا القول ، أعني : أن "ما" معرفة تامة لا موصولة إلى الكسائي.

٤.وقال الفراء والكسائي فيما نُقل عنهما : إن "ما" موصولة بمعنى الذي واشتروا

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٩.

(٢) البحر المحيط ١/٣٠٤-٣٠٥ * وانظر معاني القرآن للفراء ١/٥٧-٥٨.

** وانظر معاني القرآن للأخفش ١/١٩٢.

صلة ، وبذلك قال الفارسي في أحد قوليه ...

٥- وذهب الكسائي فيما نقل عنه المهدوي وابن عطية إلى أن " ما " وما بعدها في موضع رفع على أن تكون مصدرية ، التقدير : بئس اشتراؤهم [١]

وخلاصة القول :

١. قول الفراء " ما " لا موضع لها .

٢. موضعها نصب على التمييز ، وهذا مذهب الكسائي والفارسي في أحد قوليهما، ومذهب الأخفش.

٣.موضع رفع على أنها فاعل ، وهذا مذهب سيبويه.

وعلى ما سبق لم يتضح موقف أبي حيان ترجيحاً أو عدم ترجيح بل اكتفى بالقول : " والكلام على هذه المذاهب تصحيحا وإبطالاً يذكر في علم النحو[٢]إلا أننا نستأنس بما ذكره في النهر الماد بهامش البحر أنه يختار ما ذهب إليه سيبويه من أن " ما " معرفة تامة ، إذ يقول : اختلف في إعراب تركيب بئسما اختلافاً كثيراً ، والذي نختاره من مذهب سيبويه أن " ما " معرفة تامة ، كأنه قال بئس الشيء[٣]

---

(١) البحر المحيط ٣٠٤/١-٣٠٥ وينظر الجزء الثالث منه ص ٢٧٧-٢٧٨ ، ٥٤١

(٢) البحر المحيط ٣٠٥/١

(٣) النهر الماد بهامش البحر ٣٠٥/١

المطلب الخامس : الرفع والجر

تعدد الأوجه الإعرابية في "مَنْ"

الآية : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) [١]

موضع الموقف: من استطاع

صاحب الموقف: الكسائي ، بعض البصريين

في إعراب " من " في قوله تعالى : " من استطاع " عدة أوجه إعرابية ،وهي في هذه الأوجه لا تخلو من أمرين :

أحدهما: أن تكون شرطية فتكون في موضع رفع بالابتداء ، ويلزم حذف الضمير الرابط لهذه الجملة بما قبلها ، وكذلك حذف جواب الشرط ، تقدير ذلك : من استطاع إليه سبيلاً منهم ، فعليه الحج ، وذهب إلى هذا الكسائي [٢] .

والآخر : أن تكون "من " موصولة ، وفيها عدة أوجه :

١.أن تكون بدل بعض من كل من الناس فهي في موضع جر ، وبدل بعض من كل وبدل الاشتمال يلزمه ضمير يعود على المبدل منه، فالتقدير هنا : من استطاع إليه سبيلاً منهم[٣]

٢. أن تكون في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف ، تقديره: هم من استطاع إليه سبيلًا

٣. أن تكون في موضع رفع، على أنها فاعل بالمصدر الذي هو حج: وهذا المصدر مضاف إلى مفعوله " البيت" تقدير الكلام : ولله على الناس أن يحج من استطاع منهم سبيلا البيت.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه الإعرابية السابقة ، فرجح ما ذهب إليه الجمهور فقال : وذهب الأكثرون إلى أنه بدل بعض من كل[٤] ثم ذكر ما ذهب إليه

---

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٩٦/١

(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج ٤٤٧/١ ومغني اللبيب ٦٥٨ ونتائج الفكر للسهيلي ٣٠٩ وارتشاف الضرب١٩٦٦/٤

(٤) البحر المحيط ١١/٣

الكسائي وقال عن الترجيح بين قول الأكثرين وقول الكسائي : والوجه الأول أولى (يعني قول الأكثرين)لقلة الحذف فيه ، وكثرته في هذا[١] وعن قول بعض البصريين: من موصولة في موضع رفع ، على أنه فاعل بالمصدر الذي هو حج ، فيكون المصدر قد أضيف إلى المفعول ، ورفع به الفاعل ، نحو: عجبت من شرب العسلِ زيدٌ .

قال مضعفاً لهذا القول : وهذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى ، أما من حيث اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام ، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر ، حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر ، وأما من حيث المعنى فإنه لا يصح لأنه يكون المعنى : إن الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت (١) .

وعلى ما سبق يتضح موقف أبي حيان مما ذهب إليه الجمهور ومما ذهب إليه الكسائي ومما ذهب إليه بعض البصريين .

١. فهو يوافق الجمهور على أن«من»بدل بعض من كل فهو راجح لديه .

٢. وأما ما ذهب إليه الكسائي فهو قول مرجوح لكثرة الحذف ، حذف الضمير، وحذف جواب الشرط.

٣. وأما ما ذهب إليه بعض البصريين فهو ضعيف، ذلك أن إضافة المصدر إلى الفاعل إذا وجد أولى من إضافته إلى المفعول ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل، وعليه فلو كان "من " هي الفاعل لأضيف إليها المصدر[٢]

إلا أنه مما يلاحظ أن أبا حيان قال :«إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام ، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر»فإن هذا القول خلاف ما ذكره في ارتشاف الضرب،استمع إليه وهو يقول : وأجاز سيبويه والجمهور إضافته إلى المفعول مع وجود الفاعل نحو:عجبت من شرب اللبنِ زيدٌ، ومنه قراءة يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر (ذكر رحمة ربك عبدهُ زكريا)[٣] برفع عبده زكريا[٤] .

---

(١) البحر المحيط ١١/٣

(٢) ينظر نتائج الفكر ٣١٠ والمغني ٦٩٤

(٣) الآية ٢ من سورة مريم

(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٥٨/٥-٢٢٥٩ وينظر الكتاب ١٩٠/١

المطلب السادس : النصب والجر

إبدال الظاهر من ضمير الغائب

الآية : (وذكر به أن تبسل نفس بما كسبت)[١]

موضع الموقف : أن تبسل.

صاحب الموقف : سيبويه.

في أن تبسل وجهان :[٢]

أحدهما : وهو المتفق عليه ، ذلك بأن يكون في موضع المفعول من أجله، أي كراهة أن تبسل.

والثاني : وهو ما أجازه أبو حيان قائلاً : ويجوز عندي أن يكون في موضع جر على البدل من الضمير ، والضمير مفسر بالبدل ... كما قالوا : اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم[٣].

- وقد استشهد أبو حيان بما أجازه سيبويه الذي يقول : فإن قلت : ضربت وضربوني قومك نصبت إلا في قول من قال : أكلوني البراغيث ، أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر[٤].

وقال أيضاً : فإن قلت : ضربني وضربتُهم قومُك رفعت ، لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه ، كأنك قلت : ضربني قومك وضربتهم على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع. (٤)

- واستشهد أبو حيان بقول الشاعر ، قائلاً : وقد روي قوله :

... ... *تُنَخِّل ، فاستاكت به عودِ إسحل*

بجر عود على أنه بدل من الضمير [٣]

وعلى ضوء ما سبق فإن ما أجازه أبو حيان من أن يكون "أن تبسل" بدلاً من الضمير، هو من المواضع التي خالف فيها الأصل فيتأخر المفسر عن الضمير ، وهذا مذهب الأخفش ، وخالف ما ذهب إليه أبو حيان جمهور النحاة ، لأن البدل لا يفسر ضمير المبدل لذا دعم رأيه بما ذكره سيبويه في باب التنازع.

---

(١) الآية ٧٠ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر الدر المصون ٤/٦٧٩-٦٨٠.

(٣) البحر المحيط ٤/١٥٥-١٥٦.

(٤) الكتاب ١/٧٨.

وقد تعقب السمين أبا حيان فقال : أما تفسير الضمير غير المرفوع بالبدل فهو قـــول الأخفش ، وأنشد عليه هذا العجز وأوله :

إذ هي لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل

والبيت لطفيل الغنوي يُروى برفع عود وهذا هو المشهور عند النحاة ... والروايـــة الأخرى التي استشهد بها ضعيفة جداً لا يعرفها أكثر المعربين،ولو استشهد بمـــا لا خلاف فيه كقوله :

على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده لضن بالماء حاتم

بجر حاتم بدلاً من الهاء في بجوده ، والقوافي مجرورة لكان أولى[١].

وهذه الرواية استشهد بها ابن خروف في إبدال الظاهر من المضمر ، فقـــال بعد ذكر البيت بخفض العود : وإضمار الفاعل في ضربني والمفعول الذي لم يســـم فاعله في تنخل على شريطة التفسير[٢].

وفي هامش الكتاب نفسه : رواية الكسر ذكرها عفيف الدين الكوفي، فأجـــاز جر عود إسحل بدلاً من الضمير في به تفسيراً للفاعل المضمر ، قال : هـــو وجـــه مقبول يغني عن التقديم والتأويل" [٢] .

وعلى هذا سبق ابن خروف أبا حيان على الوجه الثاني ، ولم يكن منفرداً به.

---

(١) الدر المصون ٤/٦٨٠-٦٨١.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٣٤٥.

الاستثناء، البدل

الآية : (الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله)[١]

موضع الموقف : إلا أن يقولوا.

صاحب الموقف : الزجاج.

في قوله تعالى : (إلا أن يقولوا) وجهان من الإعراب:

أحدهما : أن يكون منصوبا على الاستثناء المنقطع ، وهذا مما يجمع العرب على نصبه لأنه منقطع منفي لا يمكن توجه العامل إليه ، فلو توجه العامل إليه لجاز فيه لغتان ، النصب على لغة الحجاز ، والنصب والبدل على لغة تميم. وإنما كانت الآية من الذي لا يتوجه إليه العامل ، لأنك لو قلت : "الذين أخرجوا من ديارهم إلا أن يقولوا ربنا الله" لم يصح.

والوجه الثاني : أن يكون "إلا أن يقولوا" في محل جر بدلا من "حق" في قوله "بغير حق" قال الزجاج : أن في موضع جر ، المعنى : أخرجوا بلا حق ، إلا بقولهم ربنا الله ، أي : لم يخرجوا إلا بأن وحدوا الله [٢] ، وهذا أيضا أجازه الفراء [٣] وأورده النحاس[٤] إلا أن هذا الوجه الذي أجازه الزجاج وغيره لم يرتضه أبو حيان.

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان عن الوجه الذي أجازه الزجاج وتبعه فيه الزمخشري : وأجاز أبو إسحاق فيه الجر على البدل ... وما أجازه من البدل لا يجوز ، لأن البدل لا يكون إلا إذا سبقه نفي أو نهي أو استفهام في معنى النفي ، نحو: ما قام أحد إلا زيد، ولا يضرب أحد إلا زيد وهل يضرب أحد إلا زيد ، وأما إذا كان الكلام موجبا أو أمرا فلا يجوز البدل لا يقال : قام القوم إلا زيد على البدل ، ولا يضرب القوم إلا زيد على البدل ، لأن البدل لا يكون إلا حيث يكون العامل يتسلط عليه ، ولو قلت : قام إلا زيد وليضرب إلا عمرو لم يجز ، ولو قلت في غيرالقرآن : أخرج الناس من

---

(١) الآية ٤٠ من سورة الحج.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣/٤٣٠.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٧.

(٤) ينظر معاني القرآن للنحاس ٣/١٠١.

ديارهم إلا بأن يقولوا لا إله إلا الله لم يكن كلاماً هـذا إذا تخيـل أن يكـون "إلا أن يقولوا" في موضع جر بدلاً من "غير" المضاف إلى حق ، وأما أن يكون بـدلاً مـن حق ... كما نص ... فهو في غاية الفساد ، لأنه يلزم منه أن يكون البدل يلي غيراً ، فيصير التركيب بغير إلا أن يقولوا وهذا لا يصح [١].

وعلى ضوء ما سبق فما أجازه أبو إسحاق غير جائز في الآية الكريمة وفيما ناظرها ، ويكفي ما أورده أبو حيان من ردّ.

---

(١) البحر المحيط ٦/٣٧٤.

المطلب السابع: الرفع والنصب والجر

الآية : (الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم ولهم عذاب أليم)[١]

موضع الموقف : والذين لا يجدون إلا جهدهم.

صاحب الموقف : الفارسي ، وابن جني.

جاء قوله تعالى: "والذين لا يجدون إلا جهدهم" معطوفاً، وهو لايخلو من أمور:

١- إما أن يكون معطوفاً على الذين يلمزون في أول الآية.

٢- وإما أن يكون معطوفاً على المؤمنين .

٣- وإما أن يكون معطوفاً على المطوعين.

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان : والذين لا يجدون إلا جهدهم : هم مندرجون في المطوعين .. وكان أبو علي الفارسي يذهب إلى أن المعطوف في هذا وشبهه لم يندرج فيما عطف عليه ، قال : لأنه لا يسوغ عطف الشيء على مثله ، وكذلك كان يقول في : (وملائكته ورسله وجبريل وميكال) [٢] وفي قوله : (فيهما فاكهة ونخل ورمان)[٣] وإلى هذا كان يذهب تلميذه ابن جني ، وأكثر الناس على خلافهما ... والأحسن في الإعراب أن يكون الذين يلمزون : مبتدأ ، وفي الصدقات : متعلق بيلمزون ، والذين لا يجدون : معطوف على المطوعين ، كأنه قيل : يلمزون الأغنياء وغيرهم[٤].

ومما تقدم يتبين موقف أبي حيان ، فهو أورد ما ذكره إليه الفارسي وابن جني إذ لم يستحسنا عطف الذين لا يجدون على المطوعين للتماثل بينهما ، ولم يرد عليهما فيما ذهبا إليه ثم اختار الوجه الذي رآه في الإعراب.

والبحث يرى أن الأصل في العطف هو التغاير ، فلا يُعطف الشيء على نظيره ولا مماثله ، فالمطوعون والذين لا يجدون إلا جهدهم سواء ، إلا "أن التكرار لقصد التشريف يسوّغ هذا ، مع تجوّز العربُ في كلامها" كما قاله ابن عطية.[٥]

---

(١) الآية ٧٩ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٩٨ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٥٥ من سورة الرحمن.

(٤) البحر المحيط ٥/٧٥-٧٦.

(٥) المحرر الوجيز ٨/٢٣٩.

والذي يترجّح لدي من الوجوه هو ما ذهب إليه أبو حيان وحسّنه، وهو العطف على المطوعين لأمرين :

أحدهما : إن العطف على المؤمنين فيه بُعد ، ووجه بُعده أنه يفهم أن الذين لا يجدون ليسوا بمؤمنين ، فيكون الذين لا يجدون مطوعين غير مؤمنين[١].

الثاني : إن العطف على الذين يلمزون لا يجوز ، لأنه يلزم الإخبار عنهم بقوله "سخِر الله منهم" وهذا لا يكون إلا بأن كان الذين لا يجدون منافقين ، وأما إذا كانوا مؤمنينفكيف يسخر الله منهم [٢].

الآية : (وأسروا النجوى الذين ظلموا)[٣]

موضع الموقف : الذين ظلموا.

صاحب الموقف : سيبويه ، الأخفش ، أبو عبيدة ، الكسائي ، الفراء ، المبرد ، الزجاج ، النحاس.

أورد أبو حيان هذه الآية الكريمة وما يحتمله الإعراب في قوله تعالى : (الذين ظلموا) من الوجوه الإعرابية ، وقد ينسب الوجه الإعرابي لقائله أحياناً وقد ينقله منسوباً من طريق غير مباشر، أما الوجوه الإعرابية فجاءت على النحو التالي:

أولاً : الرفع : ويتمثل في أمور منها :

أ- البدل : وذلك بكون الذين ظلموا بدلاً من الواو في "أسروا" ولعل من أوائل من قال بهذا الوجه الإعرابي سيبويه ، فقال : "وأما قوله جل ثناؤه (وأسروا النجوى الذين ظلموا) فإنما يجيء على البدل ، وكأنه قال : انطلقوا ، فقيل له : من ؟ قال : بنو فلان ، فقوله عزّ وجل : (وأسروا النجوى الذين ظلموا) على هذا فيما زعم يونس"[٤]. وروي هذا الوجه عن المبرد[٥] واختاره الزجاج [٦].

---

(١) ينظر الدر المصون ٨٩/٦ ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٣٤.

(٢) ينظر البحر ٧٥/٥-٧٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٩/٢ والإملاء ٣١٥.

(٣) الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٤) الكتاب ٤١/٢.

(٥) ينظر البحر المحيط ٢٩٦/٦ والدر المصون ٣٥٤/٣ ، ٣٧٠/٤ ، ١٣٢/٨-١٣٣.

(٦) ينظر معاني القرآن للزجاج ٣٨٣/٣-٣٨٤.

ب- أن يكون الذين فاعلا والواو في "أسروا" علامة للجمع على لغة الذين يقولون : أكلوني البراغيث ، قال بهذا الوجه والذي قبله الأخفش وأبو عبيدة ، قال الأخفش في هذا الشأن : وأسروا النجوى كأنه قال "وأسروا" ثم فسره بعده فقال : هم الذين ظلموا ، أو جاء هذا على لغة الذين يقولون : ضربوني قومك"[١]. وهذا تعبير سيبويه ، فهو يقول : واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة" وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة[٢].

جـ- أن يكون الذين خبر مبتدأ محذوف تقديره : هم الذين ظلموا ، وهذا أحد توجيهي الأخفش فيما سبق ، فيه إضمار بغير مفسر ، وفيه تمزيق للكلام.

د- أن يكون الذين مبتدأ ، وأسروا النجوى : خبره ، قاله الكسائي ، فقدم عليه[٣].

هـ- أن يكون فاعلاً بفعل القول ، وحُذف،أي : يقول الذين ظلموا ، واختاره النحاس القائل بعد ذكر المواضع السالفة : والجواب السادس أحسنها،وهو أن يكون التقدير : يقول الذين ظلموا[٤].

ثانيا : أن يكون الذين ظلموا منصوبا ، إما على إضمار أعني ، أو على الذم ، قاله الزجاج ، هكذا نسبه إليه أبو حيان وفيه نظر ، سياتي.

ثالثا : أن يكون مجرورا إما أن يكون نعتا للناس ، أو بدلا في قوله "اقترب للناس" قال الفراء : والذين تابعة للناس مخفوضة ، كأنك قلت : اقترب للناس الذين هذه حالهم.[٥]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه الإعرابية في الآية الكريمة ، وفيما ناظرها كقوله

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٦٣٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٠/٢.

(٣) ينظر البحر ٢٩٦/٦-٢٩٧.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٦٤/٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٩٨/٢ وينظر حـ٣١٦/١-٣١٧ منه وينظر مراجع التوجيهات الإعرابية في كل من المشكل ص ٤٧٧ والإملاء ٤٢٦ والمحرر الوحيز ١٢٢/١١ وشرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢-١١٧ وارتشاف الضرب ٧٣٩/٢- ، ١٠٨٢/٣ والمساعد ٣٩٣/١-٣٩٤ وشرح الرضي ٢٥٨/١ ومغني اللبيب ٤٧٨-٤٨١.

تعالى : (ثم عموا وصموا كثير منهم)[١] . ويمكن إيضاح مجمل ما أورده من مواقف على النحو التالي :

١- اختار أبو حيان الوجه الذي قال به سيبويه، وهو أن يكون "الذين" و"كثير" في آية المائدة بدلاً من الضمير في أسروا وعموا وصموا ، ولعل هذا الوجه لم ينقله أبو حيان من كتاب سيبويه مباشرة، وإنما أخذه من ابن عطية فيقول في ذلك: وعزاه ابن عطية إلى سيبويه[٢] وهذا الوجه قال به المبرد، فعلى هذا يكون أبو حيان موافقاً لسيبويه والمبرد في التوجيه. قال أبو حيان: والوجه هو الإعراب الأول[٣].

٢- ضعّف الوجه الذي قال به الكسائي وإن لم يذكر هذا التضعيف في آية الأنبياء وإنما ذكره في آية المائدة إذ يقول : وقيل مبتدأ والجملة قبله في موضع الخبر ، وضعّف بأن الفعل قد وقع موقعه فلا ينوى به التأخير[٣] .

٣- نسب للزجاج غير ما قاله الزجاج ، فالزجاج يقول عن الذين في الآية الكريمة : ويجوز أن يكون رفعاً على الذم على معنى : هم الذين ظلموا ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على معنى : أعني الذين ظلموا[٤]. أما أبو حيان فنسب إليه "والنصب على الذم ، قاله الزجاج [٢] ولعل هذا سهو منه أو من الناسخ.

٤- وقال عن الوجه الذي رآه الفراء وهو كون الذين مجروراً تابعة للناس : وهو أبعد الأقوال [٢] ولعل هذا لطول الفصل بين اقترب للناس ... والذين ظلموا.

٥- إن الوجه الذي قال به أبو عبيدة والأخفش على أن يكون الفاعل الاسم الظاهر "الذين ظلموا" وكثيرٌ منهم" وكون الواو المتصلة بالفعل أسروا وعموا وصموا حرفاً دالاً على الجمع وليست بضمير - تذبذبت تعبيرات أبي حيان تجاهه وبالتالي اختلفت آراؤه حول ما يسمى بلغة "أكلوني البراغيث" فمرة يقول عنها: "وهي لغة شاذة"[٢] ومرة يقول عنها "قيل:والصحيح أنها لغة حسنة ، وهي من لغة أزد شنوءة"[٢] ومرة ثالثة يقول عن تخريج أبي عبيدة والأخفش على هذه

---

(١) الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٢) البحر المحيط ٦/٢٩٦-٢٩٧.

(٣) البحر المحيط ٣/٥٣٤.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٨٣-٣٨٤.

اللغة : "ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة"[١] . ويقول في موضع رابع : قيل : وما قاله أبو عبيدة : هو على لغة أكلوني البراغيث وهي لغة رديئة ، والعرب على خلافها ، فلا يُحمل عليها" [٢].

وللبحث موقف من أبي حيان ، فهو يصف هذه اللغة بالقلة حيناً وبالشذوذ حيناً آخر وبالرداءة حيناً ثالثاً .

وهذه اللغة هي منقولة عن قبائل عربية متأصلة الجذور مثل أزد شنوءة وبلحارث بن كعب وخثعم وطيء ، وتوافر منها نماذج نثرية وشعرية تشهد لها بثبوتها وبقائها ما تعاقب ليل ونهار ، ونجتزء قليلاً منها .

ففي القرآن الكريم جاءت الآيتان موضع البحث ، وخرّج عليها أبو عبيدة قوله تعالى : (ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة)[٣] فذهب إلى أن الواو في ليسوا علامة جمع لا ضمير [٢] .

وجاء في الحديث الشريف جملة منها ، ومن ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ... " وقوله صلى الله عليه وسلم : "ووقعتا ركبتاه قبل أن تقع قفاه" وقوله صلى الله عليه وسلم " "يخرجن العواتق وذوات الْخدور" وقوله : "من كُنّ له ثلاث بنات".

وجاء من الشعر كثير وكثير ،

ومنه : *تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم*

ومنه :*يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي فكلهم يعذل*

ومنه : *رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر*

ومنه : *نُسيَا حاتم وأوس لُدن فا ضت عطاياك يا ابن عبدالعزيز*

ومنه : *يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد*

ومنه : *أُلْفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية*

---

(١) البحر المحيط ٣/٥٣٤.

(٢) البحر ٣/٣٤.

(٣) الآية ١١٣ من سورة آل عمران.

ومنه : *نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلاً*

ومنه : *نتج الربيع محاسناً ألقحنها غُرُّ السحائب*

وكان كثير من النحاة الأئمة على صواب حين أثبوا صحة هذه اللغة [١] ، فهذا ابن مالك يقول في هذا الشأن : وأما أن يُحمل جميع ما ورد من ذلك أن الألف فيه والواو والنون ضمائر فغير صحيح ، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب ، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره[٢].

وعلى هذا المعنى قال الأشموني : ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع[٣].

وقال ابن هشام : والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرف دلّوا بها على التثنية والجمع كما دلّ الجميع بالتاء في نحو : قامت على التأنيث[٤].

وبعد هذا ، فليست هذه اللغة ضعيفة أو شاذة أو غير صحيحة كما وصفها أبو حيان في تفسيره ، فالمقرر أنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة للغة أخرى ، ما دامت كلتاهما عربية صحيحة[٥] ويظهر أن أبا حيان رجع عن هذه الآراء تجاه هذه اللغة ، فقال معقباً على خلاف النحاة فيها: وكثرة ورود ذلك يدل على أنها ليست ضعيفة [٦] والذي ينبغي قوله : أن هذه لغة قوم ، ولغة القوم من الفطرة ، والفطرة لا تصادر.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢-١١٧ وشرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢-٥٨٣ وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤٤/٢-٤٥ وشرح ابن عقيل ١٥/٢-١٨ والمساعد ٣٩٣/١ وأوضح المسالك ٩٨/٢-١٠٧ وحاشية أوضح المسالك ٩٨/٢-١٠٧ وشرح التصريح ٢٧٧/١

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٨٣/٢ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٢.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ٤٥/٢.

(٤) أوضح المسالك لابن هشام ١٠٥/٢.

(٥) ينظر هامش ٢ من النحو الوافي بتصرف يسير ٧٤/٢.

(٦) ارتشاف الضرب ٧٣٩/٢.

الآية : (ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم).[١]

موضع الموقف : أو الحوايا.

صاحب الموقف : الكسائي.

في موضع "أو الحوايا" ثلاثة أوجه:

١- أن يكون معطوفاً على ظهورهما ، فيكون في موضع رفع ، تقديره : إلا ما حملت ظهورهما أو ما حملت الحوايا.

٢- أن يكون معطوفاً على شحومهما ، فيكون في موضع نصب ، تقديره : حرمنا عليهم الحوايا أيضاً ، وقد تكون الحوايا مضافاً إليه ، أي شحوم الحوايا، ثم حذف المضاف فبقي المضاف إليه قائماً مقام المضاف.

٣- أن يكون معطوفاً على المستثنى ، كأنه قيل : إلا ما حملت الظهور أو إلا الحوايا أو إلا ما اختلط بعظم.[٢]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه السابقة فقال عن الوجه الأول : قاله الكسائي ، وهو الظاهر [٣] وهذا قول الفراء أيضاً إذ يقول : والحوايا في موضع رفع تردها على الظهور : إلا ما حملت ظهورهما أو ما حملت الحوايا[٤] وهو قول النحاس، وثعلب[٥] أيضاً . ولعل ما قاله أبو حيان "وهو الظاهر" مؤيداً لما ذهب إليه الكسائي أن عطف الشيء على ما تقدم مباشرة أولى وأجدر إلا ألاّ يصح معناه ، أو يدل دليل على غيره . وهذا الوجه هو الذي أميل إليه وهو أقرب من الوجه الثالث . أمّا الوجه الثاني وهو العطف على شحوهما فإنه يدخل الحوايا في التحريم،قال ابن عطية عنه : وهذا قول لا يعضده اللفظ ولا المعنى بل يدفعانه[٦]

---

(١) الآية ١٤٦ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر الدر المصون ٥/٢٠٣-٢٠٥.

(٣) البحر المحيط ٤/٢٤٤-٢٤٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٣٦٣.

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٤ .

(٦) المحرر الوجيز ٦/١٧٣.

المطلب الثامن : الصرف وعدمه

صرف ما لا ينصرف

الآية : (إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالاً وسعيراً)[١]

موضع الموقف : سلاسل.

صاحب الموقف : الأخفش ، الكسائي.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة سلاسل ممنوع الصرف وقفاً ووصلاً ، وقيل عن حمزة وأبي عمرو الوقف بالألف.

وقرأ كذلك حفص وابن ذكوان بمنع الصرف ، واختلف عنهم في الوقف ، وقرأ باقي السبعة بالتنوين وصلاً وبالألف المبدلة منه وقفاً.

أما القراءة الوارد فيها المنع بالصرف فذلك أن سلاسل أتى على صيغة الجمع المتناهي الذي بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن .

وأما قراءة نافع والكسائي وهشام وأبي بكر بالصرف ففيها أوجه ، منها :

١- نُوّنت "سلاسلاً" للتناسب مع "أغلالاً" فكما أن أغلالاً منونة ، فإن سلاسلاً جاءت أيضاً منوّنة ، وعلى هذا الوجه ذهب كثير من النحاة ، قال ابن مالك :

ولا ضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

قال ابن عقيل : يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف ... وأجمع عليه البصريون والكوفيون وورد أيضاً صرفه للتناسب ، كقوله تعالى : (سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً)[١] فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده[٢] وقال الأشموني : ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً[٣] وقال الرضي : "سلاسلاً" صرف ليناسب المنصرف الذي يليه ، أي : أغلالاً[٤].

٢- إن لغة بعض القبائل العربية تصرف مالا ينصرف ، قال أبو جعفر النحاس: والحجة لمن نوّن ما حكاه الكسائي وغيره من الكوفيين أن العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك [٥].

---

(١) الآية ٤ من سورة الإنسان.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/٢٢٥-٢٢٦ وينظر المساعد ٣/٤٣.

(٣) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/٢٠٧.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١/١٠٨.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٥/٩٧.

ويقول مكي : فأما من صرفه من القراء فإنها لغة لبعض العرب ، حكى الكسائي أنهم يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك ، وقال الأخفش : سمعنا من العرب من يصرف هذا وجميع ما لا ينصرف.[١]

موقف أبي حيان:

أورد أبو حيان القراءات الواردة في سلاسل بالصرف وغيره ، ثم قال عن توجيه صرف "سلاسلاً" : قيل : وهذا على ما حكاه الأخفش من لغة من يصرف كل ما لاينصرف إلا أفعل من ، وهي لغة الشعراء ثم كثر حتى جرى في كلامهم ، وعلل ذلك بأن هذا الجمع لما كان يجمع فقالوا : صواحبات يوسف ، ونواكسي الأبصار ، أشبه المفرد فجرى فيه الصرف ، وقال بعض الرجاز:

والصرف في الجمع أتى كثيراً حتى ادعى قوم به التخييرا

والصرف ثابت في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة وفي مصحف أُبيّ وعبدالله [٢] ويقول في موضع آخر عن صرف يغوث ويعوق : وتخريجه على أحد وجهين :

أحدهما : أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب ، وذلك لغة ، وقد حكاها الكسائي وغيره.

والثاني : أنه صرف لمناسبة ما قبله وما بعده من المنون ، إذ قبله وداً ولا سواعاً وبعده ونسرا[٣].

يتضح مما سبق أن أبا حيان لم يعترض على ما حكاه الكسائي والأخفش عن العرب في صرف ما لا ينصرف ، وبإيراده هذا التوجيه يمكن أن تكون موافقة منه للأخفش والكسائي.

الترجيح :

يترجح لدي ما حكاه الكسائي والأخفش ، وذلك أن بعض العرب صرفت الممنوع من الصرف ، وهذا يترجّح لأمور :

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي ٧٨٣.

(٢) البحر المحيط ٣٩٤/٨.

(٣) البحر المحيط ٣٤٢/٨.

١- أن القرآن نزل بلغات العرب ، ولغة الصرف هنا جاءت في مصاحف المدينـــة ومكة والكوفة والبصرة ، وقرأ بها من السبعة الذين سبعهم ابن مجاهد .

٢- أن ما حكاه الكسائي والفراء والأخفش يثبت لغة صرف "سلاسلاً" وكما - نعلـــم - أن الكسائي شافه الأعراب فهو ناقل لغة موجودة .

٣- أن الأصل في الأسماء الصرف ، وما جاء على الأصل فلا يسأل عن علته.

الممنوع من الصرف

الآية : (اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم)[١]

موضع الموقف : مصراً.

صاحب الموقف : الأخفش ، عيسى بن عمر.

قرأ الجمهور "مصراً" منوّناً ، وقرأ الحسن وطلحة والأعمش وأبان بن تغلب "مصر" بغير تنوين.

وقد قارن الأخفش لفظ "مصر" في هذه الآية الكريمة وقوله تعالى : (ادخلوا مصرَ إن شاء الله)[٢] فقال : فزعم بعض الناس أنه يعني فيهما جميعاً "مصر" بعينها.

ولكن ما كان من اسم مؤنث على هذا النحو "هنْد" وجُمّل فمن العرب من يصرفه ، ومنهم من لا يصرفه ، وقال بعضهم : أما التي في يوسف فيعني بها مصر بعينها ، والتي في "البقرة" يعني بها مصراً من الأمصار[٣].

وقد شبه الزمخشري "مصر" بنوح ولوط حيث صرفا وإن كان فيهما العلمية والعجمة لخفة الاسم بكونه ثلاثياً ساكن الوسط.

موقف أبي حيان:

أورد أبو حيان ما ذكره الأخفش من سبب صرف مصر بأنه ثلاثي اللفظ ساكن الوسط ، لهذا السبب جاز فيه الصرف . ثم ذكر أبو حيان ما ذهب إليه عيسى ابن عمر، فقال : وقد أجاز عيسى بن عمر منع صرفه قياساً على هند ، ولم يُسمع ذلك من العرب إلا مصروفاً فهو قياس على مختلف فيه مخالف لنطق العرب فوجب اطراحه [٤].

وعلى ما سبق فإن أبا حيان يخالف عيسى في منع صرف هند ، ويقيس منع صرف مصر على ذلك .

الترجيح :

إن صرف هند ومصر ونوح ولوط أي : ما كان ثلاثياً ساكن الوسط سُمع من

---

(١) الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٩٩ من سورة يوسف.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/٢٧٣.

(٤) البحر المحيط ١/٢٣٤-٢٣٥.

العرب مصروفاً وغير ومصروف ، فالصرف لغة ثابتة ، "قال الكسائي : يجـوز أن تصرف مصر وهي معرفة ، لأن العرب تصرف كل ما لا ينصرف في الكـلام إلا أفعل منك[١] ويجوز صرف مصر كذلك إذا قصد بها التذكير ، قال ابـن السـراج : وأما ما يذكر ويؤنث مصر [٢] فإن قصد بها التأنيث لم تصرف للعلمية والتأنيث.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٣٢.

(٢) الأصول ٢/١٠٠ وينظر المقتضب ٣/٣٥١-٣٥٢.

المبحث الثاني: تعدد وجوه الإعراب في الظروف

الآية : (والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة) [١]

موضع الموقف: فوقهم

صاحب الموقف: البصريون " مذهب سيبويه والخليل"،الكوفيون

جاء لفظ فوق في الآية الكريمة فقيل : هو على حاله من الظرفية المكانية حقيقة،لأن المؤمنين في عليين في السماء ، والكفار في سجين في الأرض وقيل : الفوقية مجاز.

- اما بالنسبة الى النعيمين ، نعيم المؤمنين في الجنة ، ونعيم الكافرين في الدنيا .
- وإما بالنسبة إلى حجج المؤمنين وشُبه الكافرين ، لثبوت الحجج وتلاشي الشبه
- وإما بالنسبة إلى ما زعم الكفار من قولهم : إن كان لنا معاد فلنا فيه الحظ ...

موقف أبي حيان : نفى أبو حيان أن يكون المراد من " فوق " هو التفضيل وخلاف النحاة لم يكن فيها في باب التفضيل إذ لم تأت للتفضيل,ولذا قال : .... ولما فهموا من فوق أنها تقتضي التفضيل بين من يخبر بها عنه وبين من تضاف إليه ، كقولك : زيد فوق عمرو في المنزل ، حتى كأنه قيل : زيد أعلى من عمرو في المنزلة ، احتاجوا إلى تأويل عال وأعلى منه .

قال ابن عطية : وهذا كله من التحميلات ، حُفظ لمذهب سيبويه والخليل في أن التفضيل إنما يجئ فيما فيه شركة ، والكوفيون يجيزونه حيث لا اشتراك [٢] انتهى كلامه ،وهذا الذي حكاه عن سيبويه والخليل لا نعلمه ، وإنما الذي وقع فيه الخلاف هو أفعل التفضيل : فالبصريون يمنعون " زيد أحسن إخوته " والكوفيون يجيزونه ، وأما إن ذلك في فوق فلا نعلمه ، لكنه لما توهم أنها مرادفة لأعلى ، وأعلى أفعل تفضيل نقل الخلاف إليها ، والذي نقوله : إن فوق لا تقتضي التشريك في التفضيل ، وإنما تدل على مطلق العلو ، فإذا أضيفت فلا يلزم أن يكون ما أضيفت إليه فيه علو [٣]

---

(١) الآية ٢١٢ من سورة البقرة

(٢) المحرر الوجيز ١٥٠/٢

(٣) البحر ١٣٠/٢

والذي يظهر أن ما منعه البصريون له وجه من الصحة ، ذلك أن أفعل التي معناها المبالغة والمفاضلة متى أضيفت الى شئ فهي بعضه ، فعلى هذا لم يجيزوا يوسف أحسن إخوته ونحوها ، لأمرين:

١-ليس يوسف واحدا من إخوته ، وإنما هو واحد من بني أبيه

٢-إن الأخوة مضافون إلى ضمير يوسف ، وهي الهاء في إخوته ، فلو كان واحداً منهم وهم مضافون إلى ضميره لوجب أن يكون داخلا معهم في إضافته الى ضميره،

وضمير الشيء هو الشيء نفسه ، والشيء لا يضاف إلى نفسه [١]

وعلى ضوء ما سبق فالبصريون يرون أن التفضيل إنما يقع فيما فيه اشتراك والكوفيون يجيزون ما لا فيه.

ويفهم أن أبا حيان أورد المذهبين دون تأييد لأحدهما .

---

(١) ينظر الخصائص ٣/٣٣٣-٣٣٤

الإخبار بظرف الزمان

الآية : (الحج أشهر معلومات) [١]

الموقف: أشهر معلومات

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون ، هشام ، الفراء

خبر المبتدأ يأتي مفرداً وجملة وظرفاً وجاراً ومجروراً,وهو ما يسمى بشبه الجملة,والكلام على شبه الجملة متفرع الجوانب متشعب المسائل غير أنا نحصر القول هنا على الظرف وعن اختلاف النحاة في الإخباربه أيجوز على الإطلاق أم لا؟ ذلك أن الظرف ينقسم إلى قسمين :

- ظرف المكان فيجوز أن يخبر به عن المبتدأ بنوعيه اسم الذات واسم المعنى
- ظرف الزمان يكون خبرا عن اسم عين في مواضع منها :

١- أن يكون اسم العين عاماً واسم الزمان خاصا,نحو :نحن في شهر كذا

٢- أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت,نحو الليلة الهلال

٣- أن يعلم إضافة معنى إليه تقديراً

وأما في غير هذه المواطن فلا يكون خبراً عن اسم العين ولا حالاً منه ولا صفة له,فلو قيل : زيد اليوم لم يفد المتكلم السامع شيئا ، إذ تخصيص حصول شيءٍ بزمان هو في غير حاصل مثله لا فائدة منه.

- ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه ، ولا يخلو اسم الزمان من أن يكون نكرة أو معرفة

= فإن كان نكرة واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو معظمه رفع غالباً نحو :

الصوم يوم والسير شهر ، ويجوز نصبه وجره بفي ، وهذا مذهب البصريين ،أما الكوفيون فيوجبون النصب ولا يجيزون جره بفي ،لأنها عندهم تفيد التبعيض

=وإن كان ظرف الزمان معرفة واستغرق جميع الزمان أو معظمه فالغالب رفعه عند البصريين وأوجب الكوفيون نصبه ، نحو : الصوم يومُ الجمعة

---

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة

-أما إذا لم يستغرق جميع الزمان ولا معظمه فالغالب نصبه أو جره بفي اتفاقاً بين الفريقين نحو : الخروج يوماً أو في يوم [١]

هذا الخلاف جاء في ظرف،في قوله تعالى " الحج أشهر معلومات " [٢]

موقف أبي حيان من هذه المسألة :

قال عن إعراب قوله تعالى " الحج أشهر معلومات " (١) : الحج أشهر معلومات،مبتدأ وخبر ،ولابد من حذف ، إذ الأشهر ليست الحج ، وذلك الحذف إما في المبتدأ فالتقدير : أشهر الحج ، أو وقت الحج ، أو في الخبر ، أي : حجأشهر ، أو يكون الأصل في أشهر [٣] فاتسع فيه وأخبر بالظرف عن الحج لما كان يقع فيه وجعل إياه على سبيل التوسع والمجاز ، وعلى هذا التقدير كان يجوز النصب ولا يمتنع في العربية .

قال ابن عطية : " ومن قدر الكلام في أشهر فيلزمه مع سقوط حرف الجر نصب الأشهر (٣) .

قال أبو حيان راداً على ابن عطية : " ولايلزم نصب الأشهر مع سقوط حرف الجر كما ذكر ابن عطية ، لأنا قد ذكرنا أنه يرفع على الاتساع (٣) ثم ساق الخلاف بين النحاة في ظرف الزمان النكرة إذا كان خبراً عن المصادر قائلاً عن مذهب البصريين : يجوز عندهم الرفع والنصب ، وسواء كان الحدث مستغرقاً للزمان أو غير مستغرق وأما الكوفيون فعندهم في ذلك تفصيل : وهو أن الحدث إما أن يكون مستغرقاً للزمان فيرفع ولا يجوز فيه النصب ، أو غير مستغرق ، فمذهب هشام أنه يجب فيه الرفع ، فيقول : ميعادك يومٌوثلاثة أيام ، وذهب الفراء إلى جواز النصب والرفع كالبصريين ونقل عن الفراء في هذا الموضع أنه لا يجوز نصب الأشهر ، لأن أشهراً نكرة غير محصورة (٣) نرى فيما سبق أبا حيان يسوق الخلاف بين البصريين والكوفيين دون ترجيح ولا اعتراض .

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢٤/-٢٥٠وشرح بن يعيش ١/٨٩-٩٠ وحاشية الصبان ١/٢١٣ وشرح التسهيل ١/٣١٩-٣٢٣وأوضح المسالك ١/٢٠٢-٢٠٣وارتشاف العرب ٢-٥٥

(٢) الآية ١٩٧من سورة البقرة

(٣) البحر المحيط ٢/٨٤-٨٥وينظر معاني القرآن للفراء ١/١١٩ والدر المصون ٢/٣٢٢ وإملاء مامن به الرحمن ٩٣

الظرف ، المفعول لأجله ، المصدر

الآية : (فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله)[١]

موضع الموقف: خلاف

صاحب الموقف : أبو عبيدة ،الأخفش ،قطرب ، الزجاج .

في قولة تعالى" خلاف " عدة أوجه ، منها :

١-أن يكون منصوباً على المصدر بفعل محذوف تقديره : تخلفوا خلاف رسول الله

٢-أن يكون مفعولا من أجله ،ذهب إلى هذا الوجه قطرب ومؤرج والزجاج الذي يقول: وهو منصوب لأنه مفعول له ، المعنى : بأن قعدوا لمخالفة رسول الله [٢]

٣-أن ينتصب على الظرف ، ذهب إليه أبو عبيدة وعيسى بن عمر

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان القول بأن " خلاف " مفعول لأجله ويجوز فيه أن يكون ظرفاً ، وهذا الأخير يظهر أنه الأولى عند أبي حيان ، قال أبو حيان : وانتصب خلاف على الظرف ... قاله أبو عبيدة والأخفش ,,, قال الشاعر :

عقب الربيع خلافهم فكأنما بسط الشواطب بينهن حصيرا

ومنه قول الشاعر :

فقل للذي يبغى خلاف الذي مضى تأهب لأخرى مثلها وكأن قد

ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن عباس وأبي حيوة وعمرو بن ميمون " خلف رسول الله " .

وقال قطرب ومؤرج والزجاج والطبري : انتصب خلاف على أنه مفعول لأجله[٣]هذان موقفا أبي حيان

إلا أن ما ذكره عن الأخفش من أن خلاف منصوب على الظرف يخالفه ما أورده الأخفش في موضع الآية من كتابه "معاني القرآن " الذي يقول فيه : أي مخالفةً وقال بعضهم خلف ، وخلاف أصوبهما ، لأنهم خالفوا ، مثل : قاتلوا قتالا ،

---

(١) الآية ٨١ من سورة التوبة

(٢) معاني القرآن للزجاج ٤٦٣/٢

(٣) البحر المحيط ٧٩/٥ وينظر البحر ٦٦/٦

ولأنه مصدر خالفوا [١] فيكون الأخفش قال بالمصدر وهو الوجه الأول أعلاه ،وهذه الأوجه الثلاثة جائزة.

الآية : (قال رب اجعل لي آية ،قال آيتك أن لاتكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً)[٢]

موضع الموقف : ثلاثة أيام

صاحب الموقف: الكوفيون

جاء ثلاثة أيام منصوباً ،واختلف فيه على قولين

أحدهما : أنه منصوب على الظرف [٣]

والثاني : أنه منصوب علىأنه مفعول به ، وإليه ذهب الكوفيون

وعلى هذا فما كان العمل في جميع جزئيات الظرف انتصب على الظرف عند البصريين ،أما عند الكوفيين فيكون تشبيها بالمفعول به ، فلايجوز عندهم دخول في عليه ،فلا يقال عندهم : صمت في يوم الخميس ، ولا يوم الخميس صمت فيه [٤]

موقف أبي حيان :

أعرب أبوحيان ثلاثة أيام من الآية الكريمة ، وتم إعرابه على مذهب البصريين مخالفاً الكوفيين فقال : وانتصاب ثلاثة أيام على الظرف خلافاً للكوفيين ،إذ زعموا أنه إذا كان اسم الزمان يستغرقه الفعل فليس بظرف ،وإنما ينتصب انتصاب المفعول به ، نحو صمت يوماً ، فانتصاب ثلاثة أيام عندهم على أنه مفعول به لانتفاء الكلام منه للناس كان واقعاً في جميع الثلاثة لم يخـــل جزء منها من انتفاء فيه [٥]

الترجيح:

يُرجح لدي ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة متابعاً لأبي حيان ، وذلك لأن العرب قد تنصب الظرف نصب المفعول به تارة ،ونصب المصدر تارة أخرى

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٥٥٨/٢

(٢) الآية ٤١ من سورة آل عمران

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٧٥/١ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٥٩/١والدر المصون ١٦٤/٣

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١٣٩٩/٣-١٤٦٢

(٥) البحر المحيط ٤٥٢/٢

فإذا نُصب نصبَ المفعول به لم يسم ظرفاً ، وإنما مفعول به ، وإذا نصب نصب المصدر سمي ظرفاً ، لا مفعولاً به ، ويدل على ذلك عدة أمور منها :

١-الإضمار ، فإذا أضمر وهو ظرف لم يكن بد من ظهور " في" مضمرة ، نحو : اليوم قمت فيه لقولك : قمت اليوم ، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر معه " في " لأنها لم تكن منوية مع الظاهر ، قال الشاعر *:

ويوم شهدناه سليما وعامراً قليل سوى الطعن النهال نوافله

٢-إذا جُعل مفعولاً به على السعة جازت الإضافة إليه ، من ذلك قول الشاعر[١] ياسارقَ الليلةِ أهلَ الدار ، وقول آخر [٢]:

ربّ ابن عمّ لسليمى مشمعل طباخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكسل

٣-العرب تقول : جُلس يومُ الجمعة برفع يوم ، وهذا البناء لم تبنه العرب إلا للمفعول به ، فلو لم تنصب يوم الجمعة على التشبيه بالمفعول به على جهة الاتساع ما بُني الفعل له ولا ارتفع به.

---

* ينظر البحر ٥/٢٦١ والمغني ٦٥٤

(١) ينظر الكتاب ١/١٧٥،١٧٧،١٧٨ وشرح ابن يعيش ٢/٤٦واللباب ٢٧٤-٢٧٥

(٢) البسيط في شرح الجمل لأبن أبي الربيع ١/٤٨٠

مفعول دخل ونظائره أمنصوب على أنه ظرف مكان أم مفعول به ؟

الآية : (وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية)[١]

موضع الموقف : ادخلوا هذه القرية .

صاحب الموقف: سيبويه ، الأخفش ، الجرمي ، الفراء

الأصل في ظرف المكان المختص أن لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة حرف الجر نحو : صليت في المسجد ، إلا أن من الظروف المكانية المختصة التي وصل إليها الفعل بغير واسطة حرف الجر ما في هذه الآية الكريمة وذلك مع الفعل دخل ، ومن الأفعال التي تتعدى كذلك سكن وانطلق وذهب ونزل مع ظروف مسموعة .

وقد اختلف في إعراب هذه الظروف مع هذه الأفعال أهي لازمة بمعنى أنها تعدت بحرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال أو أنه شُبّه ظرف المكان المختص بالمكان غير المختص ، فذهب سيبويه إلى المذهب الأول ، وذهب الأخفش والجرمي إلى المذهب الثاني [٢]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان المذهبين ،ولم يرجح أحد هما هنا بل قال : وانتصاب هذه على ظرف المكان ، لأنه إشارة إلى ظرف المكان كما تنصب أسماء الإشارة على المصدر وعلى ظرف الزمان إذا كن إشارة إليهما ، تقول : ضربت هذا الضرب وصمت هذا اليوم ، هذا مذهب سيبويه في دخل أنها تتعدى إلى المختص من ظرف المكان بغير واسطة في،فإن كان الظرف مجازياً تعدت بفي نحو : دخلت في غمار الناس ، ودخلت في الأمر المشكل.

ومذهب الأخفش والجرمي أن مثل دخلت البيت مفعول به لا ظرف مكان[٣] هذان المذهبان ساقهما أبو حيان ، ولم يرجح أحدهما هنا إلا أنه يفهم في موضع آخر من تفسيره حينما قارن بين الطريق والدار والمسجد ذاكراً مذهب الجمهور خاصة منهم سيبويه والفراء راداً على قول ابن عطية : كما تقول سرت الطريق،قال

---

(١) الآية ٥٨من سورة البقرة

(٢) ينظر الكتاب ١/٣٥١- ٣٦ والمساعد ١/٥٢٢ والمقتضب ٤/٣٩٩ وشرح ابن عقيل ٢/١٣٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٨ واللباب ١/٢٧٣-٢٧٤ ومعاني القرآن للفراء٣/٢٤٣

(٣) البحر المحيط ١ /٢٢٠

أبو حيان عن هذا القول : فهذا لايجوز عند الجمهور ، لأن الطريق عندهم ظـــرف مختص كالدار والمسجد فلايصل إليه الفعل غير [١] دخلت عند ســـيبويه وانطلقـــت وذهبت عند الفراء إلا بواسطة " في" إلا في ضرورة [٢] فيفهم من هذا أن أبا حيـــان يجنح إلى مذهب الجمهور خلافاً للأخفش والجرمي .

والذي يترجح لدي أن : دخل ونزل وسكن وانطلق وذهبت ، سمعت متعديـــة مع الظروف المختصة ، فلو دخلت على ظرف غير مختص تعدت بفي أو إلـــى ، ولوكان الظرف المختص دخل عليه فعل غير مسموعة تعديته كالأفعال السابقة لـــم يحكم بتعديته دون حرف جر إلا ما شذ من ذلك .

والأخفش والجرمي حكما بالتعدية بالفعل نفسه نظراً لكثرة السماع مع فعـــل دخل ، أما سيبويه فقاس الباب على وتيرة واحدة ، إذ إن فعل دخل لازم لا يتعـــدى إلا بحرف الجر ، ويؤيده أمور منها :

١-دخل مع غير الأمكنة المختصة يلزمه حرف الجر نحو : دخلت في الأمر .

٢-كون مصدره على الدخول ، والفعول في مصادر اللازم أكثر

٣-كونه ضد خرج ،وخرج لازم ،وإجراء النقيض على النقيض من سنن العرب فـــي كلامها ،كما يجرون النظير إجراء نظيره [٣]

الآية : (ويقولون متى هذا الوعد إن كنتم صادقين)[٤]

موضع الموقف : متى

صاحب الموقف : بعض الكوفيين

تأتي "متى "شرطا واستفهاماً بمعنى "أي حين " [٥] وتريد بها أن يوقت لـــك وقتاً ولا تريد بها عدداً (٥) فهي للسؤال عن الزمان دون السؤال عن العدد،وربما

---

(١) في المطبوعة "غيره" ولعله خطأ والتصحيح أخذ من النهر الماد بهامش البحر ١٣٨/٥

(٢) البحر المحيط ١٣٨/٥وينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٣/٣

(٣) ينظر كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢٩٤/١

(٤) الآية ٤٨ من سورة يونس

(٥) الكتاب ٢١٧/٢٣٣/٤

جرّت هذيل بها بمعنى " من" أو " في"،ونقل بعضهم أن متى تكون بمعنى وسط فتجر ما بعدها ، وحكي : وضعها متى كمه ،أي : وسط كمه ، ويحتمل أن يكون متى لجج ، ومتى أقطارها أن تكون بمعنى وسط ، فيكون ظرفاً مكانياً [١] وذلك في البيتين التاليين :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

متى ما تتكروها تعرفوها متى أقطارها علق نفيث

ويأتي بعدها المفرد والجملة ،فإن وقع بعدها المفرد كانت في موضع الخبر ...وإن وقع بعدها الجملة كانت في موضع نصب على الظرف بما بعدها [٢]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان إعراب "متى هو" في الآية الكريمة ؛ فقال:ومتى في موضع الخبر لهذا ، فموضعه رفع ، ونُقل عن بعض الكوفيين أن موضع متى نصب على الظرف ،والعامل فيه فعل مقدر ، تقديره : يكون أو يجيء (٣) ويفهم من قول أبي حيان : ونُقل عن بعض الكوفيين ... أن البصريين مجمعون على أن موضع متى رفع إلا أنه نُقل عن الأخفش القول بأن موضع متى نصب على الظرف وما بعده مرفوع به [٤] ونُقل أيضاً ذلك عن المبرد [٥] لذا فنقلُ أبي حيان عن بعض الكوفيين لا يشملهم جميعاً ويشمل غيرهم من البصريين ،وفيما تناقلته المؤلفات الأخرى خلاف ما ذكره أبو حيان.

---

(١) ارتشاف الضرب ١٧٥١/٤ وينظر ١٩٨٠/٤

(٢) ينظر شرح الجمل لأبن عصفور ٤٠٤/٢والمساعد ٤٤٣/٢و٢٩٥/٣ وشرح الكافية الشافية ٧٨٤ وشرح التسهيل ١٨٦/٣ وأمالي ابن الشجري ٤٠١/١و٦١٤/٢

(٣) البحر المحيط ٣١٢/٩

(٤) ينظر الأملاء ٩٨

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/١

الآية : (وأورثنا القوم الذين كانوا يُستضعفون مشارق الأرض ومغاربها التي باركنا فيها)[١]

موضع الموقف: مشارق الأرض ومغاربها

صاحب الموقف: الفراء

أورثنا يتعدى إلى مفعولين :

أولهما : القوم

والثاني: فيه ثلاثة أوجه : [٢]

أظهرها : أن يكون مشارق الأرض ومغاربها . الثاني : أن يكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره : أورثناهم الأرض والملك

الثالث : التي باركنا فيها ، تقديره : أورثنا القوم الأرض التي باركنا فيها فعلى هذا يكون قوله " مشارق الأرض ومغاربها " ظرفاً ، وإلى هذا ذهب الفراء إذ يقول : " فتنصب مشارق ومغارب تريد : في مشارق الأرض وفي مغاربها وتوقع " وأورثنا " على قوله " التي باركنا فيها " [٣]

إلا أن أبا جعفر النحاس نسب هذا التوجيه للكسائي والفراء معاً ، فهو يقول :

وزعم الكسائي والفراء أن الأصل في مشارق الأرض وفي مغاربها ، ثم حذف " في " فنصب [٤]

موقف أبي حيان :

أورد إعراب الآية مفصلاً ، ثم ذكر ما خرجه الفراء ورآه تكلفاً وخروجاً ، استمع إليه وهو يقول : وانتصاب " مشارق " على أنه مفعول ثان لأورثنا ، والتي باركنا : نعت لمشارق الأرض ومغاربها،

---

(١) الآية ١٣٧من سورة الأعراف

(٢) ينظر الدر المصون ٥/٤٣٨والإملاء ٢٩٠

(٣) معاني القرآن ١/٣٩٧

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/١٤٧

وقول الفراء : إن انتصاب " مشارق " والمعطوف عليها على الظرف ، والعـــامل فيهما هو يُستضعفون ، والتي باركنا : هو المفعول الثاني ،أي : الأرض التي باركنا فيها – تكلف وخروج عن الظاهر بغير دليل [١]

والذي يترجح أن " مشارق الأرض ومغاربها " في الآية الكريمة مفعول بـه ، ولو كان ظرفاً لكان فيه بعد ، إذ لا يجوز إلا على حذف حرف الجر ، لأن الفعل لا يتعدى إليه إلا بحرف الجر ، ولا ينبغي إسقاطه إلا قليلاً [٢]

---

(١) البحر المحيط ٣٧٦/٤

(٢) ينظر المشكل ٣٠٠ والبسيط لابن أبي الربيع ٤٩٢/١

مجيء إذ مبتدأ

الآية (لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم)[١]

موضع الموقف : إذ

صاحب الموقف : الفارسي

تأتي إذ اسماً للزمن الماضي والمستقبل وللتعليل وللمفاجأة بعد بينا أو بينما[٢] فإذا كانت اسماً للزمن الماضي فلها استعمالات منها:

أن تكون ظرفاً ،وهو الغالب ، وأن تكون مفعولاً به ، وأن تكون بدلاً من المفعول به ، وأن تكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو : يومئذ ، أو غير صالح له ،نحو : بعد إذ،وجاءت القراءة أيضا شاذة في الآية الكريمة " لمن من الله"بـ «من» الجارة ومنّ ، وخرج الزمخشري ذلك على وجهين [٣]

أحدهما : أن يكون هذا الجار خبراً مقدماً ، والمبتدأ محذوف ، تقديره : لمن منّ الله على المؤمنين منّه أو بعثه إذ بعث ،فحذف لقيام الدلالة.

والثاني : أنه جعل المبتدأ نفس إذ بمعنى : وقت ، وخبرها الجار قبلها ،تقديره لمن منّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه .

إلا أن أبا حيان رد على الزمخشري الوجه الثاني بأن «إذ»غير متصرفة ، لا تكون إلا ظرفاً ، أو مضافاً إليها اسم زمان ،أو مفعولة با ذكر على قول ، ومن خلال هذا الرد احتج بقول أبي علي الفارسي ، ومن هنا يتضح موقف أبي حيان من الفارسي فهو الحجة لأبي حيان في رده على الزمخشري ،يقول أبو حيان في هذا الاحتجاج : وقد قال أبو على الفارسي : لم ترد إذ وإذا في كلام العرب إلا ظرفين ، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ،و لا مبتدأين [٤]وما ذهب اليه أبو حيان في رده على الزمخشري قد أيده ابن هشام ،إذ يقول عن الوجه الثاني الذي ذكره الزمخشري: فمقتضى هذا الوجه أن"إذ" مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلاً[٥]

---

(١) الآية ١٦٤من سورة آل عمران

(٢) ينظر مغني اللبيب ١١١

(٣) ينظر الدر المصون ٤٧١/٣

(٤) البحر المحيط ١٠٤/٣

(٥) المغني ١١٢

الآية : (إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه)[١]

موضع الموقف : إذ قالت

صاحب الموقف: الزجاج

جاءت إذ في هذه الآية وفيها عدة توجيهات منها [٢]

١- أن تكون منصوبة بـ " يختصمون" [٣]

٢- أن تكون بدلاً من " إذ يختصمون" [٣]

٣- أن تكون منصوبة بإضمار فعل

٤- أن تكون بدلاً من " وإذ قالت الملائكة " [٤]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان التوجيهات السابقة ، واستبعد ما ذهب اليه الزجاج ، فالزجاج أجاز الوجهين الأولين قائلاً عن إذ في هذه الآية وهي المقصودة بقوله : وإذ الثانية متعلقة بيختصمون ، أي : إذ يختصمون إذ قالت الملائكة، فإذ منصوبة بيختصمون ، ويكون المعنى : أنهم اختصموا بسبب مريم وعيسى وجائز أن يكون نصب إذ على" ما كنت لديهم " [٥] وإلى هذين الوجهين ذهب النحاس [٦]أيضاً هذا ما ذكره الزجاج واستبعده أبو حيان من حيث إنه يلزم اتحاد زمان الاختصام وزمان قول الكلام ، ولم يكن ذلك لأن وقت الاختصام كان قصيراً جداً ووقت قول الملائكة بعد ذلك بأحيان لذا قال أبو حيان : يلزم في القولين المتوسطين اتحاد زمان الاختصاص وزمان قول الملائكة وهو بعيد وهو قول الزجاج [٧] واستبعد القول الرابع لطول الفصل ولذا يرجح أنه اختار القول بإضمار فعل تقديره اذكر وهو الأولى .

---

(١) الآية ٤٥ من سورة آل عمران

(٢) ينظر الدر المصون ١٧٢/٣ والإملاء ١٤١

(٣) من الآية ٤٤ من السورة نفسها

(٤) من الآية ٤٢ من السورة نفسها

(٥) معاني القرآن للزجاج ٤١١/١

(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/١

(٧) البحر المحيط ٤٥٩/٢

الآية: (فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما نراك إلا بشراً مثلنا وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي)[١]

موضع الموقف : بادي الرأي

صاحب الموقف: الفارسي

قرأ أبو عمرو من السبعة وعيسى الثقفي بادئ بالهمزة ، والباقون بياء صريحة مكان الهمز، فيكون من قرأ بالهمز على معنى أول الرأي ، أي : غير صادر عن تأمل وروية ، فهو من أول وهلة ، ويكون معنى من لم يهمز كذلك ، ويحتمل أيضاً أن يكون من بدا يبدو أي ظهر ، والمعنى : ظاهر الرأي دون باطنه ، فلو تؤمل لعُرف باطنه ، وفي انتصاب بادي الرأي على كلتا القراءتين عدة أوجه منها:

١-أن يكون نعتاً لقوله " بشراً " وفيه بعد للفصل بين النعت والمنعوت بجملة معطوفة .

٢-أن يكون حالاً من الكاف في اتبعك

٣-أن يكون منادى ، كأنهم قالوا: يا بادي الرأي

٤-أن يكون منصوباً على المصدر

٥-أن يكون منصوباً على الظرف

وفي العامل حالة كون " بادي الرأي " ظرفاً أحد ثلاثة أوجه [٢]:

أحدها : نراك أي وما نراك في أول رأينا ، أو فيما يظهر لنا من الرأي .

الثاني : أن يكون منصوباً بـ" اتبعك" أي ما نراك اتبعك أول رأيهم أو ظاهر رأيهم .

الثالث : أن يكون العامل فيه " أراذلنا " أي : أراذلنا بأول نظر منهم ،أو بظاهر الرأي.

---

(١) الآية ٢٧ من سورة هود

(٢) ينظر الإملاء ٣٣٣وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٧٨-٢٨٠ومعاني القرآن للزجاج ٣/٤٧ ومعاني القرآن للفراء ٢/١١ ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/٣٥٨-٣٥٩ والدر المصون ٦/٣١٠-٣١٢ والحجة ٤/٣١٧ وشرح الرضي على الكافية ١/١٩٣ والمحرر الوجيز ٩/١٣٢ وحجة القراءات لابن زنجلة٣٨٨

موقف أبي حيان :

تعقب أبو حيان الزمخشري في قوله الأخير :اتبعوك أول الرأي أو ظاهر الرأي وانتصابه على الظرف ،أصله : وقت حدوث أول أمرهم ،أو وقت حدوث ظاهر رأيهم فحذف ذلك وأقيم المضاف إليه مقامه(١)

قال أبو حيان : وكونه منصوباً على الظرف هو قول أبي علي في الحجة ، وإنما حمله على الظرف وليس بزمان ولا مكان ، لأن في مقدرة فيه ، أي في ظاهر الأمر أو في أول الأمر.

وعلى هذين التقديرين ، أعني : أن يكون العامل فيه نراك أو اتبعك يقتضي أن لا يجوز ذلك ، لأن ما بعد إلا لا يكون معمولاً لما قبلها إلا إن كان مستثنى منه نحو : قام إلا زيداً القوم، أو مستثنى نحو :جاء القوم إلا زيداً ، أو تابعاً للمستثنى منه نحو : ما جاءني أحد إلا زيد أخبرني عمرو، وبادئ الرأي ليس واحداً من هذه الثلاثة ، وأجيب بأنه ظرف ، أو كالظرف ، مثل : جُهد رأي أنك ذاهب ، أي : أنك ذاهب في جهد رأي ، والظروف يتوسع فيها (٢)

هذا الذي ذكره أبو حيان تطرق إليه الفارسي وغيره ، قال الفارسي : وجاز في اسم الفاعل أن يكون ظرفاً كما جاز في فعيل نحو : قريب ومليّ ، لأن فاعلاً وفعيلاً يتعاقبان على المعنى ، نحو : عالم وعليم ، وشاهد وشهيد، ووالٍ ووليّ،وحسّن ذلك أيضاً إضافته إلى الرأي ، وقد أجروا المصدر أيضاً في إضافته إليه في قولهم أما جُهدَ رأي فإنك منطلق ، فهذا لا يكون إلا ظرفا ، وفَعْل إذاكان مصدراً ، وفاعل قد يتفقان في أشياء ..(٣)وقال أيضاً عن العامل في بادئ الرأي : والعامل في هذا الظرف هو قوله " اتبعك " من قوله" ما نراك اتبعك " التقديرما اتبعك في أول رأيهمأو فيما ظهر من رأيهم إلا أراذلنا فأخر الظرف وأوقع بعد إلا ، ولو كان بدل الظرف غيره لم يجز ... وقدجاز ذلك في الظرف ، لأن الظرف قد أتسع فيه في مواضع (٣) ونحواً من هذا ذكره مكي (٤).

---

(١) الكشاف ٢/٢١٣

(٢) البحر المحيط ٥/٢١٥

(٣) الحجة ٤/٣١٨-٣١٩

(٤) ينظر المشكل ١/٣٥٨-٣٥٩

ويتضح مما سبق أن أبا حيان ساير الفارسي فيما ذهب إليه من كون بـــادي الرأي يجوز فيه أن يكون ظرفاً كما جاز فيه أن كان مصدراً ، وجاز أن عمل فيـــه اتبعك أو ما نراك ،وهو بعدإلا " لأنه ظرف والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع فـــي غيرها .

الآية : (يسألونك عن الساعة أيان مرساها) [٣]

موضع الموقف : أيان مرساها

صاحب الموقف: المبرد

أيّان : ظرف زمان مبني لتضمنه معنى الاستفهام ، وهو بمعنى متى ، قال سيبويه : ألا ترى لو أن إنساناً قال : ما معنى أيان ؟ فقلت : متى ، قد كنت أوضحت [١].

وبمعنى : أي حين ، وهو سؤال عن زمان مثل : متى [٢] وهو في القرآن الكريم للسؤال عن يوم القامة وما يتصل به ويأتي بعده اسم مرفوع ، ويأتي بعد المضارع ففي قوله تعالى " يسألونك عن الساعة أيان مرساها " [٣]

اختلف في " مرساها" أيكون مبتدأ أم فاعلاً ؟ وذلك على النحو التالي :

- ذهب جمهور النحاة إلى أن " أيان" خبر مقدم ، ومرساها : مبتدأ مؤخر [٤].
- ذهب المبرد إلى أن أيان : منصوب على الظرف بفعل مضمر ومرساها : فاعل لذلك الفعل .

موقف أبي حيان من هذه المسألة:

ذكر أبو حيان أن مرساها مبتدأ ، وذكر ما ذهب إليه المبرد من أن الاسم المرفوع هنا بعد أيان ليس مبتدأ وإنما هو فاعل ، فقال: وأيان مرساها مبتدأ ، وحكى ابن عطية عن المبرد أن مرساها مرتفع بإضمار فعل [٥] ثم اعترض على ما ذهب إليه المبرد فقال : ولا حاجة إلى هذا الإضمار [٥] وهذا الذي قال به أبو حيان سبقه إليه ابن عطية ومن قبله أبو جعفر النحاس[٦] وهذه مسألة خلافية بين النحاة فأيان ظرف ، وإذا جاء بعده اسم أيكون ذلك الاسم المرفوع مبتدأ أم فاعلاً ،وذلك على النحو التالي:

---

(١) الكتاب ٢٣٥/٤ وينظر المقتضب ٥٢/١ وكتاب حروف المعاني للزجاج ١٢

(٢) لسان العرب مادة أين باب النون فصل الألف مجلد ٤٥/١٣

(٣) الآية ١٧٨ من سورة الأعراف والآية ٤٢ من سورة النازعات

(٤) ينظر الدر المصون ٥٢٨/٥-٥٢٩ وإملاء ما من به الرحمن ٢٩٧

(٥) البحر المحيط ٤٣٤/٤

(٦) ينظر المحرر ٢٢٠/٧ وإعراب القرآن للنحاس ١٦٦/٢

-ذهب الكوفيون والأخفش والمبرد إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه .
-وذهب الباقون من البصريين إلى أن الظرف لا يرفع الاسم ، وإنما يرتفع بالابتدأ[١]
وما ذهب إليه المبرد له وجه سائغ ، ذلك أن الأصل عدم التقديم والتأخير. وكون الاسم المرفوع بعد الظرف فاعلاً لا تقديم فيه ، وما ذهب إليه المبرد يدل على أن هناك فعلاً مضمراً ، وهذا الرأي أحد الآراء في الظرف أيكون متعلقاً بالفعل المضمر أو باسم فاعل ، أو لا حاجةَ لهذاالظرف بالتعلق .
ويبدو من قول أبي حيان ولا حاجة إلى هذا الإضمار [٢] أحد أمور :
-أن الظرف قسم قائم برأسه كما يراه ابن السراج [٣] واستحسنه الفارسي [٤]
-أن الظرف لا حاجةَ له بالتعلق فهو ناب عما تعلق به ،وأن ما يسمى بالعامل في الظرف أصبح نسياً منسياً [٥]
-أن يكون المراد بقوله " لا حاجة إلى هذا الإضمار[٢]هو إضمار الفعل لا إضمار اسم الفاعل ، وهو الظاهر .
خلاصة موقف أبي حيان : أن الظرف " أيان " هو الخبر ومرساها هو المبتدأ وهذا ما بدأ به ، ولعل تأويل قوله فيما سبق يرى أنه لا حاجةَ للتقدير بفعل ، أو باسم فاعل رأي حسن لعدة أمور:
إن الأخذ بعدم تعلق الظرف يفيد ما يلي:
-التخلص من اختلاف الآراء في كون الظرف تابعاً للمفرد حيناً وتابعاً للجملة حيناً آخر .
-يكفي المعرب مشقة البحث عن متعلق واختلاف الآراء في ذلك أهو متعلق بفعل أم باسم؟

---

(١) ينظر الأنصاف م ٦ص ٥١ والتبين ٤٩٢٣٣ والمغنى ٥٧٨
(٢) البحر المحيط ٤٣٤/٤
(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٢١١/١ وارتشاف الضرب ٤٥/٢
(٤) ينظر المسائل العسكرية ص ١٠٥
(٥) ينظر مغنى اللبيب ٥٨٧ والمهم ٢٢/٢وشرح التصريح ١٦٦/١

-متعلق الظرف إذا كان كوناً عاماً لا فائدة من ذكره ، وربما أصبح ذكره عبئاً على الجملة .

-الظرف وكذلك الجار والمجرور مستقلان بالمفهومية دونما احتياج إلى تقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج وهذا يستفاد مما ذكره أبو حيان في قوله : ولا حاجة إلى هذا الإضمار.

المبحث الثالث : تعدد وجوه الإعراب في الأفعال

المطلب الأول : الرفع

الآية : (يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل)[١]

موضع الموقف : لا ينفع.

صاحب الموقف : أبو حاتم ، النحاس ، سيبويه.

قرأ جمهور القراء "ينفع" بالياء ، وقرأ ابن سيرين "تنفع" بالتاء ، وفيه وجهان:[٢]

أحدهما : أنه أنث المصدر على المعنى ، لأن الإيمان والعقيدة بمعنى ، فهو مثل قولهم : جاءته كتابي فاحتقرها ، أي صحيفتي ، أو رسالتي .

والثاني : أنه حسن التأنيث لأجل الإضافة إلى المؤنث.

وهذه القراءة غلّطها أبو حاتم وغيره[٣] ذكر ذلك أبو جعفر النحاس إذ يقول: قال أبو حاتم : هذا غلط من ابن سيرين.

قال أبو جعفر في هذا شيء دقيق من النحو ذكره سيبويه ، وذلك أن الإيمان والنفس كل واحد منهما مشتمل على الآخر ، فجاز التأنيث ، وأنشد سيبويه:

مشين كما اهتزت رماح تسفّهت أعاليها مرُّ الرياح النواسم

لأن المر والرياح كل واحد منهما مشتمل على الآخر ، وفيه قول آخر : أن يؤنث الإيمان لأنه مصدر ...[٤].

موقف أبي حيان:

نقل أبو حيان نص أبي جعفر النحاس بتصرف بسيط ولم يتخذ موقفاً من أبي حاتم سوى ما وجهه أبو جعفر في ردّه على أبي حاتم ، ولعل أبا حيان قد اكتفى بما ذكره النحاس مستشهداً بما أنشده سيبويه ، ولعل أبا حاتم لم يقل بلغط قراءة ابن سيرين ، وهذا ما جعل أبا حيان لم يتخذ منه موقفاً واضحاً ، فقد أورد أبو حيان : قال أبو حاتم : ذكروا أنها غلطة منه[٥] ولم ينسب القول لأبي حاتم.

---

(١) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام.

(٢) الإملاء ٢٧٣ وينظر المحرر ١٨٨/٦.

(٣) ذكر ابن حيي مكان أبي حاتم ابن مجاهد ينظر المحتسب ٢٣٦/١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٠٩/٢.

(٥) البحر المحيط ٢٥٩/٤-٢٦٠.

الترجيح :

وهنا اكتفي بالرد على من قال بغلط قراءة "لا تنفع نفساً إيمانها" بما قاله ابن جني ، إذ يقول : ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم ، - وإن كان غيره أقوى منه - أنه غلط ، وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث ، وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به[١]. ثم مضى يذكر تأنيث الفعل في عدة مواضع قرآنية ، ومن كلام العرب شعراً ونثراً .

- فمن القرآن نذكر قوله تعالى : (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها)[٢] فأنت عشراً وإن كان مضافاً إلى جمع مفرد "مِثْل" وهو مذكر ، لإضافته إلى مؤنث وهو ضمير الحسنة ، وقراءة من قرأ (تلتقطه بعض السيارة)[٣] فأنث بعض لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى[٤] وهذا ما ذكره أبو علي وغيره لما نص عليه أبو حيان[٥].

- وقول بعضهم قُطعت بعض أصابعه [٥] وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها (٤).

- ومن الشعر نورد ما استشهد به أبو حيان في تفسيره ، من ذلك :[٦]

قول الشاعر :

أرى مر السنين أخذن مني كما أخذ السرار من الهلال

وقول آخر :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم

إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيام فقد أبي اليتيم

---

(١) المحتسب ١/٢٣٦-٢٣٧.

(٢) الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.

(٣) قراءة الآية ١٠ من سورة يوسف.

(٤) ينظر المحتسب ١/٢٨٣ والخصائص ٢/٤١٥.

(٥) ينظر البحر ٤/٢٦١.

(٥) ينظر الكتاب ١/٥١-٥٢ ، ٦٥.

(٦) ينظر البحر ٣/١٩ ، ٤/٢٦٠ ، ٥/٢٨٤ ، ٧/٦. وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٧ والمساعد ٢/٣٣٩ والدر المصون ٦/٢٣٢-٢٣٣.

وتشرق بالقـــول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

ففي البيت الأول "مَرّ" وهو مذكر وقد اكتسب التأنيث مـــن الســـنين لإعـــادة الضمير عليه مؤنثاً في أخذن ، وكذلك مر الرياح في البيت الثاني وما يليـــه بعـــض السنين ، وصدر القناة.

وقول آخر :[١]

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

والشواهد على تأنيث الفعل والفاعل مذكر لأنه اكتسب التأنيث ممـــا أضيـــف إليه كثيرة،وعليه فلا يتأتّى تغليط من أنث الفعل " لا تنفع" لأنه أسنده لإيمان ، وهـــو مضاف للضمير المؤنث العائد على المفعول المتقدم "نفساً"

الآية : (وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر فيتعلمون منـــهما مـــا يفرقون به بين المرء وزوجه)[٢]

موضع الموقف : فيتعلمون.

صاحب الموقف : سيبويه والزجاج والفارسي والفراء.

جاء في قوله تعالى : "فيتعلمون" سبعة أوجه إعرابية :

١- أن يكون معطوفاً على قوله تعالى : (وما يعلمان) والضمير في فيتعلمون عـــائد على أحد وجمع حملاً على المعنى.

٢- أن يكون معطوفاً على "يعملون الناس السحر".

٣- أن يكون معطوفاً على كفروا.

٤- أن يكون معطوفاً على ما دل عليه أول الكلام ، والتقدير : فيأتون فيتعلمون .

٥- أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : فهم يتعلمون.

٦- أن يكون مستأنفاً إما خبر مبتدأ وإما مستقلاً بنفسه غير محمول على شيء قبله.

٧- أن يكون معطوفاً على يعلمان فيتعلمون ، ويعلمان فعل محذوف يدل عليه قـــوة الكلام .

---

(١) ينظر الكتاب ١/٥١-٥٢ ، ٦٢ .

(٢) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم الوجوه الإعرابية السابقة ، فذكر ما قاله الزجاج والفراء وسيبويه والفارسي ، والبحث سيفصل ما أورده كل عَلَم بما ذكره أبو حيان لأن فيما أورده أبو حيان تداخلاً ، ولنبدأ بذكر سيبويه:

أولاً : موقفه من توجيهات سيبويه : "وقال سيبويه هو معطوف على كفروا (*) قال : (وارتفعتْ * فيتعلمون لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا لا تكفر فيتعلموا ، ليجعلا كفره سبباً لتعلمّ غيره ، ولكنه على كفروا فيتعلمون](أ) يريد سيبويه أن "فيتعلمون" ليس بجواب لقوله فلا تكفر.فينصب كما نصب (لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب)(ب) لأن كفر من نهى أن يكفر في الآية ليس سبباً لتعلم من يتعلم ، وكفروا في موضع فعل مرفوع ، فعطف عليه مرفوع.(٢)

واعترض على توجيه سيبويه ، ذلك بأنه يلزم منه الإضمار قبل الذكر، إذ إن منهما عائد على الملكين ، وعلى توجيه سيبويه فيتعلمون منهما معطوف على كفروا في أول الآية في قوله : (... وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ، وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ، وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر ، فيتعلمون منهما ...)(٣) فيكون التقدير : كفروا فيتعلمون منهما، فيكون "الملكين" متأخرين.

قال أبو حيان مدافعاً عن توجيه سيبويه : ولا وجه لاعتراض من اعترض في العطف على كفروا(٤). وللسمين الحلبي ردّ يكفي القول به فهو يقول عن هذا : وهو اعتراض واهٍ فإنهما متقدمان لفظاً ، وتقدير تأخرهما لا يضر ، إذا المحذور عود الضمير على غير مذكور في اللفظ.(٥)

(*) في أول الآية،ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ....،

(أ) في كتاب سيبويه ٣٨/٣ اختلاف بسيط وهذا نصه : فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا : لا تكفر فيتعلموا ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره ولكنه على كفروا فيتعلمون .

(ب) الآية ٦١ من سورة طه.

(٢) البحر ٣٣١/١.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٤) البحر ٣٣١/١ وهذا التوجيه قال به الأخفش ٣٢٧/١ والمبرد أيضاً والمقتضب ٢٠/٢.

(٥) الدر المصون ٣٨/٢.

التوجيه الثاني : قال عنه أبو حيان : وقد نُقل عن سيبويه أن قوله فيتعلمون هو على إضمار "هم" أي : فهم يتعلمون ، فتكون جملة ابتدائية معطوفة على ما قبلها عطف الجمل[١] ويفهم هذا التوجيه من تنظير سيبويه للآية بقول : "ومثله (كن فيكون)[٢]" كأنه قال : إنما أمرنا ذلك فيكون[٣] .

وقد قال أبو حيان عن هذا التنظير : "كن فيكونُ"[٢] وقرأ الجمهور فيكون بالرفع ، ووُجِّه على أنه على الاستئناف ، أي : فهو يكون ، وعزي إلى سيبويه.[٣]

ثانياً : موقفه من الفراء :

أورد أبو حيان ما رآه الفراء فقال : قال الفراء – واختاره الزجاج – : وهو معطوف على شيء دلّ عليه أول الكلام ، كأنه قال : فيأبون فيتعلمون ، وقال الفراء أيضاً : هو عطف على يعلموّن الناس السحر فيتعلمون منهما[١] فهذان وجهان ساقهما أبو حيان عن الفراء ، الأول قال الفراء عنه : فيأبون فيتعلمون ما يضرهم ، وكأنه أجود الوجهين في العربية [٤] .

إلا أن الزجاج أنكر ما ذهب إليه الفراء في عطفه فيتعلمون على يعلّمون قال الزجاج في هذا : قال بعضهم : إن قوله "يتعلمون" عطف على قوله "يعلّمون" وهذا خطأ لأن قوله "منهما" دليل ههنا على أن التعلّم من الملكين خاصة[٥] ويسوق أبو حيان هذا فيقول : وأنكره الزجاج بسبب لفظ الجمع في يعلّمون وإن كان التعليم من الملكين خاصة ، والضمير في منهما راجع إليهما ، لأن قوله فيتعلمون منهما إنما جاء بعد ذكر الملكين[٦] .

ومما سبق يتضح مواقف ثلاثة :

أحدها للفراء : وهو جواز ما قال به من توجيه.

والثاني للزجاج : وهو إنكار لقول الفراء .

---

(١) البحر ٣٣١/١ وهذا التوجيه قال به الأخفش ٣٢٧/١ والمبرد أيضاً المقتضب ٢٠/٢.

(٢) ينظر هذا اللفظ في الآيات التالية : البقرة ١١٧ آل عمران ٤٧، ٥٩ ، الأنعام ٧٣ النحل ٤٠ مريم ٣٥ يس ٨٢ غافر ٦٨.

(٣) الكتاب ٣٩/٣.

(٣) البحر ٣٦٥/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٦٤/١.

(٥) معاني القرآن للزجاج ١٨٥/١.

(٦) البحر المحيط ٣٣١/١-٣٣٢.

والثالث للفارسي : وهو تصحيح ما جاء به الفراء وإنكار ما أنكره الزجاج.

ثالثاً : موقفه من الزجاج والفارسي :

أنكر الزجاج توجيه الفراء بسبب لفظ الجمع في يعلمون مع اتيانه بضمير التثنية في منهما.

وأورد أبو حيان هذا وما رد به الفارسي ، ثم تلا ما أجازه الزجاج من توجيهات فقال أبو حيان : وقال الزجاج أيضاً : الأجود أن يكون عطفاً على يعلمان فيتعلمون واستغنى عن ذكر يعلمان بما في الكلام من الدليل عليه[1].

واعترض الفارسي على توجيه الزجاج هذا ، قال أبو حيان عن هذا :

قال أبو علي : لا وجه لقول الزجاج : "واستغنى عن ذكر يعلمان لأنه موجود في النص انتهى كلام أبي علي ، وهذا كلام فيه مغالطة ، لأن الزجاج لم يرد أن "فيتعلمون" معطوف على "يعلمان" الداخل عليها "ما" النافية في قوله "وما يعلمان" فيكون يعلمان موجوداً في النص ، وإنما يريد : أنّ "يعلمان" مضمرة مثبتة لا منفية وهذا الذي قدره الزجاج ليس موجوداً في النص ، وحَمَلَ أبا علي على هذه المغالطة حبُّ رده على الزجاج وتخطئته ، لأنه كان مولعاً بذلك[1] .

ومما تقدم يتبين الأمور التالية :

١- نافح أبو حيان عن سيبويه ضد من اعترض عليه بقوله : "ولا وجه لاعتراض من اعترض في العطف على كفروا"[1] .

٢- دافع أيضاً عن توجيه الفراء بما ذكره الفارسي من تصحيح لتوجيه الفراء.

٣- كان له موقفان من الزجاج.

أحدهما : رد ما أنكره على الفراء ، وفيه موقف رد منه.

ثانيهما: دافع عن الزجاج من الفارسي.

٤- له من الفارسي موقفان.

أ- تأييد بدفاعه عن الفراء من الزجاج.

ب- إنكار ما قاله الفارسي بعبارة قاسية تتمثل في قوله : وحمل أبا علي على هذه المغالطة حبُّ ردّه على الزجاج لأنه كان مولعاً بذلك[1] .

---

(1) البحر المحيط ١/٣٣١-٣٣٢.

وقد اختار أبو حيان من التوجيهات القول بأن "فيتعلمون معطوف على يعلمان المنفية لكونها موجبة في المعنى .

وهو الذي أميل إليه ولا يضر أن يكون المعطوف عليه – وهو وما يعلمان – منفياً ، فهذا لا يلزم منه أن يكون المعطوف – وهو فيتعلمون – منفياً أيضاً وينعكس المعنى هذا لا يضر ، لأن ما يعلمان في حكم الموجب فهو منفي لفظاً موجب معنى.

القطع في البدل

الآية :(لقد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة)[١].

موضع الموقف : فئة .

صاحب الموقف : الزجاج.

قرأ جمهور القراء برفع فئة على عدة أوجه منها :

أن يرفع على البدل من فاعل التقتا أوأن يرفع على خبر ابتداء مضمر، تقديره: منهما فئة تقاتل .

وقرأ مجاهد والحسن والزهري وحميد فئة بالجر على البدل من فئتين بدل تفصيل كل من كل .

وقرأ ابن السميفع وابن أبي عبلة فئةً ، وفيه عدة أوجه ، منها :

١- النصب بإضمار أعني ٢- النصب على المدح ٣- النصب على الحال[٢].

قال الزجاج في إعراب فئة : الرفع والخفض جائزان جميعاً ، فأما من رفع فالمعنى : إحداهما تقاتل في سبيل الله والأخرى كافرة ، ومن خفض جعل فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة بدلاً من فئتين [٣].

وقال في موضع بعد ذلك : ويجوز نصب فئة تقاتل ..." ولا أعلم أحداً قرأ بها، ونصبها من وجهين : أحدهما الحال، المعنى : التقتا مؤمنة وكافرة ، ويجوز نصبها على أعني فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة [٣] .

موقف أبي حيان :ذكر أبو حيان القراءات الثلاث السابقة، وقال عن قراءة النصب فيما يخص الزجاج: وأجاز هو[٤] وغيره كالزجاج: أن ينتصب على الحال من الضمير في التقتا، وذكر فئة على سبيل التوطئة[٥].

والقطع في البدل جائز وارد.

---

(١) الآية ١٣ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر إعراب هذه الأوجه في معاني القرآن للأخفش ٣٩٦/١-٣٩٧ ومعاني القرآن للفراء ١٩٢-١٩٣ والإملاء ١٣٣ والنحاس ٣٥٩/١-٣٦٠ والرضي ٣٩٣/٢ والدر المصون ٤٤/٣-٤٦ والمشكل ١٥٠.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣٨١/١-٣٨٢.

(٤) المراد به الزمخشري .

(٥) البحر المحيط ٣٩٣/٢-٣٩٤.

البدل في رأي الزجاج

الآية : (طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى)[١].

موضع الموقف : إلا تذكرة.

صاحب الموقف : الزجاج ، النحاس ، الفارسي

في قوله تعالى : (إلا تذكرة) عدة أوجه منها :

١. أن يكون منصوباً على الاستثناء المنقطع ، أي : لكن أنزلناه تذكرة.
٢. أن يكون مصدراً مؤكداً لفعل مقدر تقديره : لكن ذكّرْنا تذكرة.
٣. أن يكون مصدراً في موضع الحال ، أي : إلا مذكراً.
٤. أن يكون بدلاً من محل لتشقى ، وهذا رأي الزجاج ، وابن عطية.

واستبعد هذا الوجه النحاس،وردّه الفارسي.

موقف أبي حيان :

أورد قول ابن عطية الذي يقول فيه : وقوله "إلا تذكرة" يصح أن ينصب على البدل من موضع لتشقى [٢] قال أبو حيان بعد هذا : وكون إلا تذكرة بدلاً من محل لتشقى هو قول الزجاج [٣] وقال النحاس : هذا وجه بعيد [٤] وأنكره أبو علي ، من قبل أن التذكرة ليست بشقاء[٥].

فعلى هذا يكون الوجه الذي رآه الزجاج لا يوافق أبا حيان ، ولذا دعم رأيه بقول النحاس والفارسي ، فهو موافق للنحاس والفارسي مخالف للزجاج.

---

(١) الآية ١-٣ من سورة طه.

(٢) المحرر الوجيز ٦٣/١١.

(٣) لم يرد هذا في معاني القرآن الكريم للزجاج في هذا الموضع .

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٢/٣.

(٥) البحر المحيط ٢٢٥/٦ وينظر الدر المصون ٨/٨-٩.

الآية : (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قلّ منه أو كثر ، نصيباً مفروضاً)[١]

موضع الموقف : نصيباً مفروضاً.

صاحب الموقف : الفراء ، الزجاج.

تعددت الوجوه الإعرابية في قوله تعالى :(نصيباً مفروضاً) فمنها :[٢]

- أن يكون واقعاً موضع المصدر، والعامل فيه ما تقدم ، إذ التقدير : عطاء أو استحقاقاً.
- أن يكون حالاً مؤكدة ، والعامل فيها معنى الاستقرار في قوله تعالى : "للرجال نصيب".
- أن يكون حالاً من الفاعل في قلّ أو كثر.
- أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أوجب لهم نصيباً مفروضاً.
- أن يكون منصوباً على إضمار أعني.

وقد اختلف إعراب هذه اللفظة عند الفراء والزجاج.

قال الفراء : وإنما نصب النصيب المفروض ، وهو نعت للنكرة ، لأنه أخرجه مخرج المصدر ، ولو كان اسماً صريحاً لم ينصب ، ولكنه بمنزلة قولك : لك عليّ حق حقاً ، ولا تقول : لك عليّ حقٌ درهماً[٣].

وقال الزجاج : هذا منصوب على الحال ، المعنى : لهؤلاء أنصبة على ما ذكرناها في حال الفرض ، وهذا كلام مؤكد[٤].

موقف أبي حيان :

بعد أن أورد الوجهين اللذين قال به كل من الفراء والزجاج قال : وهما متباينان ، لأن الانتصاب على الحال مباين للانتصاب على المصدر المؤكد مخالف له [٥].

---

(١) الآية ٧ من سورة النساء.

(٢) ينظر البحر٣/١٧٥ والمحرر٤/٢٧والإملاء ص ١٧٥والدر المصون٣/٥٨٨-٥٨٩ والمشكل ص ١٩٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٢٥٧.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢/١٥.

(٥) البحر المحيط ٣/١٧٥ .

المفعول به الثاني ، المصدر المرادف

الآية : (فلما تجلىّ ربه للجبل جعله دكاً وخرّ موسى صعقاً)[١]

موضع الموقف : دكاً.

صاحب الموقف : الأخفش.

انتصب "دكاّ" على عدة أوجه ، منها :

١- أن يكون مفعولاً ثانياً لـ "جعل".

٢- أن يكون مصدراً على المعنى ، تقديره: دكة دكاً ، وذهب إلى هذا الوجه الأخفش حين قال : وقال : "جعله دكاّ" لأنه حين قال : "جعله كان كأنه قال : دكّه[٢].

موقف أبي حيان :

بدأ أبو حيان بالوجه الأول وضَعَّف ما قاله الأخفش فقال : وانتصب على أنه مفعول ثان لجعله ، ويضعف قول الأخفش : إن نصبه من باب قعدت جلوساً[٣].

الترجيح :

يترجح لدي القول بجعل دكاّ مفعولاً به ثانياً ، ذلك أن ما ذهب إليه الأخفش فيه ضعف كما قال أبو حيان ، فلو جعلنا دكاّ مصدراً مرادفاً لمصدر الفعل "جَعَلَه" لكان فيه تكلف إذ التقدير : جعله جعلاً دكاّ ، وجَعْله مفعولاً ثانياً لا تكلف فيه ، وما لا تكلّف فيه أولى.

---

(١) الآية ١٤٣ من سورة الأعراف.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/٥٣١.

(٣) البحر المحيط ٤/٣٨٤-٣٨٥.

التنازع

الآية : (وهزّي إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً)[١]

موضع الموقف : رطباً.

صاحب الموقف : المبرد.

أورد المعربون أوجهاً في إعراب "رطباً" نظراً لما تحمله القراءات في تساقط فقد يكون تمييزاً أو حالاً أو مفعولاً به للفعل تساقط :

أ- فإن كان الفعل لازماً ، فيكون "رطباً" حالاً ، أو تمييزاً.

ب- وإن كان الفعل متعدياً ، فيكون "رطباً" مفعولاً به.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم القراءات الواردة في تساقط وملخصها ما يلي :

قرأ الجمهور : تَسَّاقَط.

قرأ الأعمش وطلحة وابن ثابت ومسروق وحمزة : تَسَاقَط.

قرأ حفص : تُسَاقط.

قرأ أبو السمال : تتساقط.

قرأ البراء بن عازب والأعمش في رواية : يُسَاقِط.

قرأ أبو حيوة ومسروق : تُسَاقَط.

وبعد ذلك أورد الوجوه الإعرابية في كلمة "رطباً" ، إلاّ أن المبرد أجاز أن يكون منصوباً بهزّي لا بـ تساقط ، وعلى هذا قال أبو حيان : "وأجاز المبرد في قوله : "رطباً" أن يكون منصوباً بقوله "هزّي" أي : وهزي إليك بجذع النخلة رطباً تساقط عليك ، فعلى هذا الذي أجازه تكون المسألة من باب الإعمال ، فيكون قد حذف معمول تساقط[٢].

وللبحث ملاحظتان:

إحداهما : لم يعترض أبو حيان على ما ذكره المبرد ولم يرجحه ، بل ساق

---

(١) الآية ٢٥ من سورة مريم.

(٢) البحر المحيط ١٨٥/٦.

وجوه الإعراب كما سبق ، وهو مسبوق بذكرهذه الأوجه الإعرابية.[١]

الثانية : أن ما أجازه المبرد من تقدير : وهزي إليك بجذع النخلة رطباً تساقط عليك يُعد خروجاً عن المذهب البصري ، لذا يقول الزجاج : فأما نصْبُ "رطباً" فقال محمد بن يزيد : هو مفعول به ، المعنى : وهزي إليك بجذع النخلة رطباً تساقط عليك ... والنحويون يقولون : إن رطباً منصوب على التمييز إذا قلت : يساقط أو يتساقط ، فالمعنى : يتساقط الجذع رطباً ، ومن قرأ تُساقط فالمعنى : تتساقط النخلة رطباً [٢] ونقل هذا النص من الزجاج أبو جعفر النحاس كذلك[٣].

فعلى ما سبق نرى المبرد أعمل العامل الأول وأهمل العامل الثاني الأقرب وذلك خلاف المنهج البصري في إعمال الثاني ، فهو يذهب هنا إلى المذهب الكوفي ولا ضير عليه ، فاللغة فسيحة المجال لا ضيق فيها.

ومن هنا نرى أبا حيان لم يعترض عليه .

---

(١) ينظر الإملاء ٤٠٩ ومشكل إعراب القرآن ٤٥٢.

(٢) معاني القرآن للنحاس ٣/٣٢٥-٣٢٦.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣/١٣.

العطف والمعية

الآية : (إن الذين كفروا لو أن لهم ما في الأرض جميعاً ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة)[١]

موضع الموقف : ومثله معه.

صاحب الموقف : سيبويه.

أورد أبو حيان إعراب : ومثله على أنه معطوف على اسم "أن" وهو "ما" الموصولة إلا أن الزمخشري أجاز فيه وجهاً آخر ، وهو أن يكون منصوباً على المعية ، ورد عليه أبو حيان وأطال معه[٢] ومن خلال الرد كان له موقفان من متقدمي النحاة :

أحدهما : موقفه من سيبويه.

والآخر : موقفه من الأخفش وابن كيسان.

أولاً : الخلاف في عامل المفعول معه :

نرى أن النحاة وضعوا ضوابط للمفعول معه .

فتعريفه : هو الاسم الفضلة الواقع بعد واو هي نصٌّ في المعية مسبوقة بجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه[٣].

وعلى ضوء هذا التعريف يكون العامل في المفعول معه هو الفعل أو شبهه ، إلا أن في هذا خلافاً بين النحاة ، وفيما يلي صورة مبسطة تكون مدخلاً لموقف أبي حيان تجاه موقفه من سيبويه ، فالخلاف على النحو التالي :[٤].

ذهب جمهور البصريين إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل أو شبهه

---

(١) الآية ٣٦ من سورة المائدة.

(٢) يبدو أن مطبوعة البحر حدث فيها سقط، وللمقارنة ينظر كتاب الدر اللقيط بهامش البحر ٤٧٢/٣-٤٧٤ والدر المصون ٢٥٣/٤.

(٣) ينظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٣٧/٢ وأوضح المسالك ٢٣٩/٢

(٤) ينظر الإنصاف م ٣٠ جـ٢٤٨/١ والتبيين ٣٧٩ واللباب ٢٧٩/١ وأوضح المسالك ٢٤٢/٢ وشرح الكافية للرضي ٥٢٦/١ وشرح ابن مالك لكتاب التسهيل ٢٤٨/٢-٢٦١ وارتشاف الضرب ١٤٨٣/٣ وأسرار العربية ١٨٢-١٨٣ والجنى الداني ١٥٥-١٥٦ والنكت للأعلم ٣٦٠/١ وشرح عيون الإعراب ص ١٨٤.

بواسطة الواو .

وذهب الأخفش إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف .

وذهب الزجاج إلى أنه ينتصب بفعل محذوف .

وذهب الجرجاني إلى أنه ينتصب بالواو .

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب على الخلاف .

وذهب الفارسي إلى أنه يجوز أيضاً أن يعمل فيه اسم الإشارة[١]

وقد رد ما سوى المذهب الأول مذهب جمهور البصريين

١- فمذهب الأخفش قيل عنه : فضعيف أيضاً ، لأن "مع " ظرف ، والمفعول معه في نحو استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف [٢]

وقيل عنه كذلك : وهذا ضعيف لبعد ما بين هذه الأسماء وبين الظروف .

٢- ورد ما ذهب إليه الزجاج ، قال ابن الأنباري : هذا باطل ، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده ، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه.وقد بينّا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعمل مع وجودها ..(١)

وقال ابن يعيش : وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بإضمار فعل فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة ، وقوله : الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو ، فهو فاسد ، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده ، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه [٣]

وقال أبو البقاء : وهذا ضعيف ، لأن الفعل المذكور إذا صح أن يعمل لم يجعل

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٢ ، ٢٦٣ وارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣ وشرح الكافية الشافية ٦٨٩/٢ والمساعد ٥٤٠/١.

(٢) اللباب ٢٨٠/١ وينظر التبيين ٣٨١ .

(٣) شرح بن يعيش ٤٩/٢.

العمل لمحذوف .

وقال : وأما الواو فغير عاملة لوجهين :

أحدهما : أن بها ارتبط الفعل بالاسم فأثر فيه في المعنى ، فلا يمنع من تأثيره فيه لفظاً .

والثاني : أنها في العطف لا تمنع ، كقولك : ضربت زيداً وعمراً ، فالناصب ل"عمرو" الفعل المذكور لا الواو ، ولا فعل محذوف [١]

وقال ابن عقيل عن هذا المذهب : وردّ بأن في هذا إحالة لباب المفعول معه ، إذ صار بالتقدير المذكور مفعولاً به [٢].

وأطال ابن مالك في الرد على ما ذهب إليه الزجاج ومما قاله : وهذا غير صحيح ومما يبين فساد تقدير الزجاج أنه إما أن يقصد تشريك صنعت ولا بست في الاستفهام . وإما ألا يقصده ، فإن قصده لم يصح ، لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثاني عن الأول ، والأمر بخلاف ذلك في التقدير المذكور ، إذ لا معنى لقول القائل ما لا بست أباك . وإن لم يقصد التشريك لم يصح أيضاً .....

وأيضاً لو كان ما بعد الواو منصوباً بفعل مضمر لم يحتج إلى الواو كما لا يحتاج إليها مع إظهاره ، ألا ترى أنك لو أظهرت فعل الملابسة في ما شأنك وزيداً قلت : ما شأنك تلابس زيداً دون واو ، فيلزم من حكم بإضمار تلابس الاستغناء عن الواو كما يستغنى عنها مع الإظهار ، فالاستغناء فيها باطل ، وما أفضى إليه الباطل باطل [٣]

٣- وأما ما ذهب إليه الجرجاني فمردود أيضاً قال ابن عقيل : ورد بأنه لو كان كذلك لا تصل الضمير بها كما يتصل بأن ، فيجوز قمت وتريد : وإياك ، ولا يجوز ذلك [٤]. وقال في كتاب آخر عن هذا المذهب : وهو غير صحيح [٥]

---

[١] اللباب ٢٨٠/١ وينظر التبيين ٣٨١

[٢] المساعد ٥٤٠/١ .

[٣] شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/٢-٢٥٠.

[٤] المساعد ٥٤٠/١.

[٥] شرح ابن عقيل على الألفية ١٤٤/٢

وقال المرادي : وهو ضعيف ، لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو سرت وإياك [١] وقال ابن مالك : وما ذهب إليه باطل من ثلاثة أوجه .

أحدها : أنها لو كان النصب بها نفسها لم يشترط في وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل كما لا يشترط في غيرها من النواصب .....

الثاني : إن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له ، إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كإن وأخواتها أو يشبه ما يشبه الفعل كلا المشبه بإن ، والواو المرادفة "مع" لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل ، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم .

الثالث : أنها لو كانت هي الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولاً معه ... فعلم بذلك أن الواو غير عاملة ، إذ ليس في الكلام ضمير نصب يجب انفصاله مع مباشرة النصب [٢]

وقال ابن هشام عن واو المعية : وليس النصب بها خلافاً للجرجاني [٣]

٤- وما ذهب إليه الكوفيون مردود كذلك .

قال ابن يعيش : ,أما ما ذهب إليه الكوفيون فضعيف جداً ، لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضاً لأنه مخالف للثاني ، لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني ، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول .

ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو قولك : قام زيد لا عمرو ونظائر ذلك ، فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد "لا " في العطف إلا منصوباً [٤]

- وقال المرادي عن هذا المذهب : وهو فاسد ، لأن الخلاف معنى ، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها [٥]

---

[١] الجنى الداني ١٥٥.

[٢] شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٠

[٣] مغني اللبيب ٤٧١.

[٤] شرح ابن يعيش ٢/٤٩ وينظر الانصاف ١/٢٥٠

[٥] الجنى الداني ١٥٥

وعلى ما سبق فإذا كانت المذاهب السابقة غير مذهب جمهور البصريين مردودة حكم بالقول الأول ، وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين [١]

قال سيبويه : هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب نفسه في قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تُركت الناقةُ وفصيلها لرضعها ، إنما أردت : ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها [٢]

وقال في موضع آخر : وأما هذا لك وأباك فقبيح أن تنصب الأب ، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل [٣]

ومن خلال قول سيبويه السابق يتضح مذهبه ، فالمفعول معه ينصبه الفعل أو شبهه بواسطه الواو ، فالواو معدية لا عاملة ، وكذلك من مذهبه " عدم الاكتفاء في نصب المفعول معه بما يكتفى به في نصب الحال ، فلا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه والظرف المخبر به ، ولذلك لم ينصب بـ" لك " في " هذا لك وأباك " ولا بحسبك في حسبك وزيداً درهم [٤]

إلا أن الفارسي أجاز في قول الشاعر :

لا تَحْبسنّك أثوابي فقد جُمعت هذا ردائيَ مطوياً وسربالاً .

أجاز أن يكون " سربالاً " مفعولاً به ، وعامله " هذا "[٥]

موقف أبي حيان :

مما سبق يتضح موقفه حين تساءل أيصح أن يكون " ومثله معه " في الآية الكريمة الواردة في مقدمة ما كتب هنا استمع إليه وهو يقول :

فإن قلت : هلاّ كان " ومثله معه " مفعولاً معه ، والعامل فيه هو العامل في

---

[١] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٠ وأسرار العربية ١٨٣ .

[٢] الكتاب ١/٢٩٧ وينظر النكت للأعلم ١/٣٦٠ .

[٣] الكتاب ١/٣١٠ .

[٤] شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٨,

[٥] شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٨ وينظر شرح الكافية الشافية ٢/٢٦٣ ، ٦٨٩ .

لهم ،إذ المعنى عليه ؟ قلت : لا يصح ذلك ، لما ذكرناه من وجود معه في الجملة ، وعلى تقدير سقوطها لا يصح ، لأنهم نصوا على أن قولك : هذا لك وأباك ممنوع في الاختيار .

وقال سيبويه : " وأما هذا لك وأباك فقبيح ، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل " .

فأفصح سيبويه بأن اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه ، ولو كان أحدهما يجوز أن ينتصب المفعول معه لخيّر بين أن ينسب العمل لاسم الإشارة أو لحرف الجر [١]

إذًا يتضح مذهب أبى حيان: فهو يتابع سيبويه فيما يذهب إليه فى هذا الموضع ، وعليه فهو يقف من المذهب البصري موقف المتابع، ويعارض ما سواه من مذاهب ، يوضح هذا قوله فى الارتشاف : ومذهب سيبويه أنه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه والظرف والمخبر به ، والجار والمجرور،واسم الإشارة ولهذا لم ينصب بـ لك في قوله: هذا لك وأباك ،وفى حسبك وزيداً درهم ،وأجاز أبوعلي أن يكون قوله : وسربالاً من قوله هذا ردائي مطوياً وسربالاً

العامل فيه هذا ، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه ، بل العامل فيه هو قوله مطوياً[٢]

---

[١] البحر المحيط٣ / ٤٧٤ وينظر الدر المصون ٢٥٣/٤

[٢] ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٨٤

استثناء الكثير من القليل

الآية : إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين [١]

موضع الموقف : إلا من اتبعك .

صاحب الموقف : الكوفيون .

أورد أبو حيان وجهين في قوله تعالى : " إلا من اتبعك "

أحدهما : إن أريد بقوله تعالى : " إن عبادي " إن أريدهم عباده الخلّص ، و«الغاوين»لم يندرجوا معهم فيكون استثناء منقطعاً قال أبو حيان : وعلى هذا لا يكون قوله : " إلا من اتبعك " استثناء متصلاً ، لأن من اتبعه لم يندرج في قوله " إن عبادي " [٢] فعلى هذا يكون الاستثناء منقطعاً . ويكون استثنى الأقل من الأكثر .

الثاني : أن يكون ما بعد إلا استثناء متصلاً ، على اعتبار كلمة " عبادي " تشمل عموم الخلق ، قال أبو حيان : فيكون " من اتبعك " استثناء من عموم ، ويكون فيه دلالة على استثناء الأكثر ، وبقاء المستثنى منه أقل (٢) .

موقف أبي حيان : يبدو أن أبا حيان يميل مع مذهب من لم يجز استثناء الكثير من القليل،إذ قال عن ذلك في الوجه الثاني : ويكون فيه دلالة على استثناء الأكثر وبقاء المستثنى منه أقل ، وهي مسألة اختلف فيها النحاة ، فأجاز ذلك الكوفيون وتبعهم من أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن خروف (٢) .

من هذا ذكر استثناء الأكثر ونسبه للكوفيين وذكر موافقة ابن خروف لهم .

ومسألة استثناء المساوي أو النصف أو الأكثر من المستثنى منه فيها تفصيل بين النحاة بيان ذلك :

- ذهب جمهور البصريين إلى أن المستثنى لا يجوز أن يكون قدر المستثنى منه ولا أكثر ، بل يكون أقل من النصف ، لأن ذلك يؤدي إلى وضع اسم الكل على الأقل ، فلو قيل : قام القوم إلا أربعة أخماسهم لأدى إلى إيقاع القوم على خمسهم

---

(١) الآية ٤٢ من سورة الحجر .

(٢) البحر المحيط ٤٥٤/٥ .

وذلك غير جائز [١]

- وذهب أبو عبيد والسيرافي إلى أنه يجوز أن يكون قدره وأكثر منه [٢] وعليه معظم الكوفيين ، واستدلوا بالآية الكريمة ، إذ استثنى الغاوين من العباد وهم أكثر المؤمنين ، فيكون استثنى الكثير من القليل . واستدلوا بقول الشاعر :

أدوا التي نقصت تسعون من مائة ثم ابعثوا حكماً بالحق قوّالاً

ووجه الاستدلال من هذا البيت أن الاستثناء إخراج الثاني من الأول ، وهذا الشاعر قد أخرج تسعين من مائة ، فكما ساغ ذلك في غير الاستثناء فكذلك يجوز في الاستثناء (١) وصحح هذا المذهب الرضي وابن مالك .

- وذهب بعض البصرية وبعض الكوفية إلى أنه يجوز أن يكون المستثنى قدر النصف فما دونه .

واستدلوا بقوله تعالى : " قم الليل إلا قليلاً نصفه أو انقص منه قليلاً أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا[٣] ووجه الاستدلال أن القليل مستثنى من الليل والمراد به النصف ، بدليل أنه قد أبدل منه النصف بدل شئ من شئ ، إذ لا يجوز أن يكون أبدل منه بدل بعض من كل . فيقال : نصف القليل ، لأن القليل مبهم فلا يعلم قدر نصفه(١) .

وقيل : " نصفه يبدل من الليل ، كما تقول : ضربت زيداً رأسه ، فإنما ذكرت زيداً لتؤكد الكلام ... فالمعنى : قم نصف الليل إلا قليلا ، أو انقص من النصف أو زد على النصف [٤]

الترجيح :- يترجح لدي أن الاستثناء في الآية الكريمة هو استثناء منقطع [٦] - إذ المراد بالعباد – والله أعلم – هم العباد المخلصون لا عموم الخلق وعليه

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٤٩-٢٥١وشرح الرضي ١١٤/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٣/٢ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣ واللباب ٣٠٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٥/٢.

(٣) الآية ٢-٤من سورة المزمل .

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢٣٩/٥.

(٦) ينظر املاء ما من به الرحمن ٣٧٠ ومغني اللبيب ٧٧٩ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٠/٢وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/٢ .

معظم ما جاء في القرآن الكريم [١] بالإضافة للتشريف .

- وبدليل سقوط الاستثناء في قوله تعالى : " إن عبادي ليس لـــك عليـــهم ســـلطان وكفى بربك وكيلا " .[٢]

---

(١) البقرة ١٨٦ إبراهيم ٣١ الإسراء ٥٣ ، ٦٥ الكهف ١٠٢ طـــه ٧٧ الأنبيـــاء ١٠٥ المؤمنـــون ١٠٩ الشعراء ٥٢ العنكبوت ٥٦ سبأ ١٣ الزمر ٥٣ الدخان ٢٣ الفجر ٢٩ ....

(٢) الإسراء ٦٥ .

المنصوب المفسر للفاعل المضمر في نعم وبئس وساء

الآية : "ومن يكن الشيطان له قريناً فساء قريناً (١)

موضع الموقف: فساء قريناً

صاحب الموقف : البصريون،الكوفيون

يرد بعد فاعل نعم وبئس المضمر اسم منصوب لرفع إبهام الفاعل وتعيين جنسه ، فالمفسر خلف عن مفسره .

وقد جاء الاختلاف بين النحاة في تخريج هذا المفسّر ، علام نصب ؟ وذلك من قولك " رجلا " في نعم رجلاً زيد .

- " ذهب سيبويه ومعظم البصريين إلى أن في نعم ضميراً مستكناً هو فاعل بنعم ، ورجلاً تمييز لذلك الضمير .
- وذهب الكسائي والفراء إلى أنه لا ضمير ثَمّ ، والفاعل بنعم هو زيد ، والمنصوب عند الكسائي حال ... وعند الفراء تمييز من قبل المنقول ، والأصل : رجل نعم الرجل زيد ، حذف رجل ، وقامت صفته مقامه ، ثم نقلوا الفعل إلى اسم الممدوح ، فقيل : نعم رجلاً زيد ".(٢)

وقال ابن يعيش " ونصب النكرة هنا على التمييز ، وقيل على التشبيه بالمفعول " (٣) وهذا قريب مما ذكره الصيمري (٤)

وقال ابن عقيل : وكونه تمييزاً هو قول سيبويه وغيره من البصريين والفواء من الكوفيين ، وذهب الكسائي إلى أنه حال (٥)

فالنصوص السابقة تبين أن رجلاً في قولنا نعم رجلاً زيد ، هو فضلة يتنازع فيها التمييز والحال وشبيه المفعول .

وأن الكسائي هو القائل بالحال ، وغيره بالتمييز ، وهذا يشمل البصريين والفراء، ولعل أوجه الشبه بين الحال والتمييز اتحدت في رفع الإبهام عن المضمر المبهم .

(١) الآية ٣٨ من سورة النساء
(٢) ارتشاف الضرب ٣/٢٠
(٣) شرح بن يعيش ٧/ ١٣١ .
(٤) ينظر التبصرة ١/٢٧٥ .
(٥) المساعد ٢/١٢٩.

أما موقف أبي حيان فيتضح من خلال إعرابه كل نظير لكلمة " رجلاً " من قولنا نعم رجلاً زيد ، وساء رجلاً بكر ، وبئس رجلاً عمرو – أنه يذهب إلى المذهب البصري مرجحاً في ذلك على نظيره الكوفي .

يقول عن قوله تعالى : " فساء قر يناً " ساء هنا هي التي بمعنى بئس للمبالغة في الذم ، وفاعلها على مذهب البصريين ضمير عام ، وقريناً تمييز لذلك الضمير ...[١]

وقال راداً على ابن عطية في قول الأخير : " وقرن الطبري هذه الآية بقوله " بئس للظالمين بدلاً " وذلك مردود ، لأن " بدلاً " حال ؛ وفي هذا نظر ، والذي قاله الطبري صحيح ، و" بدلاً " تمييز لا حال ، وهو مفسر للضمير المستكن في بئس على مذهب البصريين ... وإنما ذهب إلى إعراب المنصوب بعد نعم وبئس حالاً الكوفيون على اختلاف بينهم (١)

فهو يرى الصحيح ما عليه البصريون ، إذ مما يضعف رأي الكوفيين فيما ذهبوا إليه – أن الفاعل هو الاسم الظاهر ولا ضمير – في نعم رجلاً زيد ، أنه لا يصح أن يدخل الناسخ على الفاعل ، فلو قلنا : نعم رجلاً كان زيد لَمَا صح دخول كان على الفاعل ، وكذلك في قولنا : نعم رجلاً ظننت بكر ، وهذا مما يضعف مذهب الكوفيين [٢]

---

(١) البحر المحيط ٣/٢٤٨ – ٢٤٩ وانظر ٦ /٩٧ من البحر أيضاً

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢/٤٨٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٦ – ١٧

وَصْفُ اللهم

الآية : قل اللهم مالك الملك [١]

موضع الموقف : اللهم مالك الملك

صاحب الموقف : سيبويه ، المبرد ، الزجاج .

جاءت " مالك الملك " وفيها أوجه إعرابية ، منها : [٢]

١- أن تكون بدلاً من اللهم .

٢- أن تكون عطف بيان .

٣- أن تكون منادى حذف منه حرف النداء ، تقديره : يا مالك الملك . وهذا هو البدل في الحقيقة ، إذ البدل على نية تكرار العامل ، إلا أن الفرق أن هذا ليس بتابع .

٤- أن تكون صفة لـ" اللهم " على الموضع ، وجاء الخلاف فيها هنا

أ – فسيبويه يرى أنها لفظ لا يقع إلا في النداء ، كقولهم : يا هناه ويا نومان وما أشبه هذا ، وعليه فليس شئ منه يوصف ، يقول سيبويه عنها : " وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك : يا هناه " .

وأما قوله – عز وجل : " اللهم فاطر السموات والأرض " [٣] فعلى " يا " [٤] وتابعه الفارسي [٥] وابن عقيل [٦]

ب – وذهب المبرد وأبو إسحاق الزجاج إلى جواز وصف " اللهم "

---

(١) الآية ٢٦ من سورة آل عمران

(٢) ينظر الدر المصون ٩٩/٣ والتبصرة ٣٤٦/١ وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٤/١ والإملاء ١٣٧

(٣) الآية ٤٦ من سورة الزمر

(٤) الكتاب ١٩٦/٢

(٥) ينظر المحرر ٥٠/٣

(٦) ينظر المساعد ٥١١/٢ .

١- فالمبرد يقول عن مذهب سيبويه : ولا يجوز عنده وصفه " [١]ثم قال معترضاً: " ولا أراه كما قال ، لأنها إذا كانت بدلاً من " يا " فكأنك قلت : يا الله ، ثم تصفه في هذا الموضع ، فمن ذلك قوله " قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة ".آية ٤٦ من سورة الزمر .

٢- وقال أبو إسحاق الزجاج عن اللهم : وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف، لأنه قد ضمت إليه الميم ... والقول عندي أن " مالك الملك " صفة لله ، وأن " فاطر السموات والأرض " كذلك ، وذلك أن الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه " يا " ، فلا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع مع " يا " [٢]

وتابعهما ابن هشام في كتابه شرح شذور الذهب [٣]

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان عن اللهم في الآية الكريمة: ولا يوصف "اللهم " عند سيبويه ، وأجاز أبو العباس وأبو إسحاق وصفه ، فهو عندهما صفة ل " اللهم " وهي مسألة خلافية يبحث عنها في علم النحو [٤]

مما سبق يتضح موقف أبي حيان ، وهو ذكر الخلاف بين سيبويه من جهة والمبرد والزجاج من جهة أخرى ، ولم يرجح مذهباً على آخر ، بل ترك الأمر مبهماً وأحال تقصي الخلاف إلى كتب النحو .

وهذا موقفه ننظره في ارتشاف الضرب الذي يقول فيه : وإذا قلت : اللهم اختلفوا في جواز وصفه ، فذهب سيبويه والخليل إلى أنه لا يجوز وصفه ، وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه ، وإذا وصف عندهما بمفرد جاز فيه الرفع والنصب [٥].

---

(١) المقتضب ٤/٢٣٩ .

(٢) معاني القران للزجاج ١/٣٩٤

(٣) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام ٤٢١ .

(٤) البحر المحيط ٢/٤١٩

(٥) ارتشاف الضرب ٤/٢١٩١ – ٢١٩٢ .

والذي يترجح لدي أنه لا مانع من وصف اللهم [١] فالأسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان يجوز وصفها وإن لم يرد به سماع ، فكيف بلفظ اللهم ، وهو من الألفاظ غير المختصة بالنداء عند جمهور النحاة .

وما ذُكر من القياس بين اللهم وبين يا هناه ونومان وغيرهما لا وجه له ، فالميم المشددة عوض عن يا النداء وليست الأصوات في هناه ونومان عوضاً عن أداة النداء .

ومن العجب القياس بين غاق وبين لفظ الجلالة " اللهم " فغاق صوت لا غير أما اللهم فهو اسم ذات .

وعلى كل فما ذهب إليه سيبويه من أن ما بعد اللهم في الآية الكريمة يجوز أن يكون منادى .

الآية : (وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة) [٢]

موضع الموقف : واعدنا أربعين.

صاحب الموقف : أبو حاتم ، أبو عبيد ، الأخفش .

في هذه الآية موقفان لأبى حيان :

أولهما : قرأ الجمهور واعدنا ، وقرأ أبو عمرو وعدنا بغير ألف [٣]

ويحتمل واعدنا أن يكون بمعنى وعدنا ويكون صدر من واحد ، ويحتمل أن يكون صدر من اثنين على أصل المفاعلة . وقد رجح أبو عبيد قراءة من قرأ بغير ألف ، وأنكر قراءة من قرأ بألف ، ووافقه على معنى ما قال أبو حاتم .

" قال أبو عبيد : المواعدة لا تكون إلا من البشر " [٤]

وقال أبو حاتم : أكثر ما تكون المواعدة من المخلوقين المتكافئين ، كل واحد منهما يَعِد صاحبه (٤) .

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٨٤/١

(٢) الآية ٥١ من سورة البقرة

(٣) ينظر الحجة للفارسي ٥٦/٢ – ٦٧ وحجة القراءات ٩٦ .

(٤) البحر المحيط ١/ ١٩٩ وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٢٤ والدر المصون ١/ ٣٥٢- ٣٥٣.

موقف أبي حيان : من أبي عبيد وأبي حاتم ، كان موقفه منهما واضحاً جلياً فهو يقول : ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى ، لأن كلاً منهما متواتر ، وهما في الصحة على حد سواء [١] .

وهذا الموقف أرجحه للأسباب التي ذكرها أبو حيان .

ثانيهما : اختلف في نصب أربعين إما على أنه مفعول به ثانٍ ، أو أنه ناب مناب المفعول الثاني ، وهذا الثاني ذهب إليه الأخفش ، إذ يقول عن الآية الكريمة .أي : واعدناه انقضاء أربعين ليلة ، أي رأس الأربعين ... [٢]

وعلى هذا فأبو حيان أورد ما ذهب إليه الأخفش ولم يتخذ موقفاً ، وعليه فما ذهب إليه الأخفش من تقدير حذف المضاف جائز .

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٩٩ وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٢٤ والدر المصون ١/ ٣٥٢- ٣٥٣.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٤

الحال ، خبر كان

الآية : فما لكم في المنافقين فئتين [١]

الموقف : فئتين .

صاحب الموقف : البصريون والكوفيون .

جاءت لفظة فئتين منصوبة واختلف فيها أهي حال أم خبر لكان ؟ بيان ذلك .

١- فالبصريون يرون أن فئتين في الآية الكريمة منصوبة على الحال من الكاف والميم في " لكم " والعامل فيها الاستقرار الذي تعلق به لكم [٢] أو ما في حرف الجر من شوب الفعل " قاله الأخفش" [٣]

٢- والكوفيون يرونها منصوبة على إضمار كان أي : كنتم فئتين وهذا الفعل المقدر عندهم ينصب المعرفة والنكرة .

قال الفراء في هذا الموضع : فنصب فئتين بالفعل ، تقول: مالك قائماً ، كما قال الله تبارك وتعالى " فما للذين كفروا قبلك مهطعين " [٤] فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكرة ، فيجوز في الكلام أن تقول : مالك الناظر في أمرنا ؛ لأنه كالفعل الذي ينصب بكان وأظنّ وما أشبههما ، وكل موضع صلحت فيه فَعل ويفعل من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة ، كما تنصب كان وأظن ، لأنهن نواقص في المعنى ، وإن ظننت أنهن تامات [٥] .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان مذهبي البصريين والكوفيين في انتصاب فئتين في الآية الكريمة ، وما يماثلها ، قائلاً : وانتصب فئتين على الحال عند البصريين من ضمير الخطاب في " لكم " والعامل فيها العامل في " لكم " .

---

(١) الآية ٨٨ سورة النساء .

(٢) ينظر الدر المصون ٤/٦٠

(٣) ينظر البحر المحيط ٢/ ٣٣٩

(٤) المعارج ٣٦

(٥) معاني القرآني للفراء ١/ ٢٨١ .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على إضمار " كـــان " أي : كنتـــم فئتيـــن ويجيزون : مالك الشاتم ، أي كنت الشاتم . وهذا عند البصريين لا يجـــوز ، لأنـــه عندهم حال ، والحال لا يجوز تعريفها [١].

ويتضح مما أورد أبو حيان أمور منها :

١- أحدها : يبدو أنه اقتفى أثر نحاة البصرة وترسم خطاهم في هذه المســـألة إذ يقول: وهذا عند البصريين لا يجوز (١) ولعل العلة هي التعريف الموجـود فـــي الشاتم ، وهو حال عندهم والحال لديهم لا يجوز تعريفه ، وما جاء معرفاً فيعتقـد تأويله بنكرة .

٢- لم يكن أبو حيان منفرداً بهذا الاقتفاء ، ولعله أخذه من ابن عطية الذي يقـول عن نصب هذه اللفظة : ونصبها على الحال كما تقول : مالك قائماً ؟ هذا مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : نصبه بما يتضمنه ما لكم من الفعل ، والتقديـــر : ما لكم كنتم فئتين أو صرتم ، وهذا الفعل المقدر ينصب عندهم النكرة والمعرفـة ، كما تقول : مالك الشاتم لزيد ، وخطأ هذا القول الزجاج [٢] .

قال الزجاج : ومالك القائم خطأ ، لأن القائم معرفة فلا يجوز أن تقع حـــالاً ، و"ما " حرف من حروف الاستفهام لا تعمل عمل " كان " ولو جاز : مالك القائم يـــا هذا؟ جاز أن يقول : ما عندك القائمَ ، وما بك القائمَ ، وبالإجماع أن ما عندك القـائم خطأ ، فما لك القائمَ مثله لا فرق في ذلك [٣] .

وتتواصل المسيرة حتى سيبويه الذي يقول : هذا باب ما ينتصب لأنه حـــال وذلك قولك : ما شأنك قائماً ، وما شأن زيد قائماً ، وما لأخيك قائماً ، فهذا حال قـد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك كما ينتصب قائماً في قولك : هـــذا عبـد الله قائماً ، بما قبله ... وفيه معنى " لم قمت ؟ فيما شأنك؟ ومالك ؟ ...ومثل ذلك : من ذا قائماً بالباب ، على الحال [٤]

---

(١) البحر المحيط ٣١٣/٣ .

(٢) المحرر الوجيز ١٩٩/٤

(٣) معاني القرآن للزجاج ٨٨/٢

(٤) الكتاب ٦٠/٢ -٦١ وينظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٧١٤ والمقتضب ٢٧٣/٣ والمشكل ٢٠٥ وأمالي ابن الشجري ٧/٣ والنكت ٤٧٠/١ - ٤٧١ وشرح ابن يعيش ٥٨/٢

٣- قول أبي حيان : منصوب على إضمار" كان " أي كنتم فئتين " [١] وهـذا عند البصريين أي : إن فئتين هو خبر لكان المحذوفة ، إلا أن المشهور من مذهب الكوفيين أن خبر " كان " يكون منصوباً على الحال ، وليس على الخبر أو نُصب نصْبَ المفعول على ما يذهب إليه البصريون [٢]

وعلى ما سبق يتضح موقف أبي حيان فهو يميل إلى البصريين ، لا إلى الكوفيين وهذا أذهب إليه ، فَنَصْبُ فئتين في الآية الكريمة يترجح أن يكون حالاً ؛

أ- لوجود النظائر، فمن ذلك قوله تعالى: "فما للذين كفروا قبلك مهطعين"[١]

وقوله تعالى " فما لهم عن التذكرة معرضين " [٢]

ب- ولكون الحال يغلب عليه التنكير.

ج - ولكون العامل المقدر أصعب منالاً من العامل الظاهر ، وما لا يحتاج إلى تأويل أيسر وأولى مما يحتاج إلى ذلك . والقول بأن فئتين حال فيه تأويل لأنه جامد فلا يَسْلم القول لدى البصريين أيضاً من التأويل والتكلف .

د- إفادة المعنى بعبارة واحدة أولى من إفادته بعبارتين فأكثر ، وعلى هذا فالحال هنا أولى من خبر كان المحذوفة ، فعلى الحال يكون الكلام جملة واحدة مفيدة للمعنى بأوجز عبارة .

---

(١) البحر المحيط ٣/٣١٣

(٢) ينظر الإنصاف م ١١٩ ص٢/٨٢١

(١) المعارج ٣٦

(٢) المدثر آية ٤٩

لا تقع " أن والفعل " حالاً

الآية : ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله [١]

موضع الموقف : إلا أن يخافا

صاحب الموقف : سيبويه .

أورد أبو حيان وجهين من الإعراب في قوله تعالى : " إلا أن يخافا " .

الأول : أن المصدر المؤول في محل نصب على أنه مفعول من أجله يقع معرفة ويقع نكرة ، فيكون مستثنى من ذلك العام المحذوف ، والتقدير : ولا يحل لكم أن تأخذوا بسبب من الأسباب إلا بسبب خوف عدم إقامة حدود الله .

الثاني : أن هذا المصدر المؤول في محل نصب على الحال ، فيكون مستثنى من العام تقديره : ولا يحل لكم في كل حال من الأحوال إلا في حال خوف ألا يقيما حدود الله .

موقف أبي حيان :

رجح أبو حيان الوجه الأول : فقال : والذي يظهر أنه استثناء من المفعول له [٢] واعترض على الوجه الثاني الذي يبدو أن العكبري هو الذي قال به،إذ يقول أبو البقاء : أن والفعل في موضع نصب على الحال ، والتقدير : إلا خائفين [٣] .

قال أبو حيان : وهذا في إجازته نظر ، لأن وقوع المصدر حالاً لا ينقاس فأحرى ما وقع موقعه ، وهو أن والفعل ، ويكثر المجاز ، فإن الحال إذ ذاك يكون أن والفعل الواقعان موقع المصدر ، الواقع موقع اسم الفاعل (٢) .

ثم قال : وقد منع سيبويه وقوع أن والفعل حالاً نص على ذلك في آخر هذا باب ما يختار فيه الرفع ، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات (٢)

---

(١) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة

(٢) البحر المحيط ١٩٧/٢ وينظر البحر ٣١٨/٢ .

(٣) الإملاء ١٠٣

ومن هنا يتضح موقف أبي حيان من سيبويه في هذه المسألة فهو ذكر أن مجيء الحال من أن والفعل ضعيف ، ودعم هذا الضعف بما قاله سيبويه ، فسيبويه يقول : ولا تقع أن وصلتها حالا يكون الأول في حال وقوعه ، لأنها إنما تنكر لما لم يقع بعد [١]

ويتكرر موقف أبي حيان في هذا الجانب ، ففي قوله تعالى: "ومالكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه [٢] يقول : و "أن لا تأكلوا "أصله : في أن لا تأكلوا ... ومن ذهب إلى أنّ لا تأكلوا في موضع الحال ، أي : تاركين الأكل فقوله ضعيف ، لأن أن ومعمولها لا يقع حالا ، وهذا منصوص عليه من سيبويه ، ولا نعلم مخالفا ممن يعتبر [٣].

وعند قوله تعالى : (فنصف ما فرضتم ألا أن يعفون)[٤].

"إلا أن يعفون " نص ابن عطية وغيره على أن هذا استثناء منقطع . وقيل : وليس على ما ذهبوا إليه بل هو استثناء متصل لكنه من الأحوال .

قال أبو حيان : وكونه استثناء من الأحوال ظاهر ونظيره " لتأتنني به إلا أن يحاط بكم [٥]، إلا أن سيبويه منع أن تقع أن وصلتها حالا ، فعلى قول سيبويه يكون إلا أن يعفون استثناء منقطعا [٦].

والذي يترجح الموافقة لرأي أبي حيان ولسيبويه من قبله ، وذلك لأن :

- أن تخلص الفعل للاستقبال فكيف يقع ما بعدها حالا ؟ .
- أنها مع ما بعدها مؤولة بالمصدر ، وهو أشبه بالمضمرات ، والحال إنما تكون نكرة
- ذلك المصدر المؤول واقع موقع اسم الفاعل المنصوب على الحال ، والمصدر لا يطرد وقوعه [٧].

---

(١) الكتاب ١/٣٩٠

(٢) الآية ١١٩ من سورة الأنعام

(٣) البحر المحيط ٤/٢١١ * هكذا في البحر والصواب : ومن ذهب إلى أنّ أنْ لا تأكلوا ، ينظر الدر اللقيط ٤/٢١١

(٤) الآية ٢٣٧ سورة البقرة

(٥) الآية ٦٦ من سورة يوسف

(٦) البحر المحيط ٢/٢٣٥

(٧) ينظر المقتضب للمبرد ١/٤٨ وج٢/٦،٣٠ والدر المصون ٢/٤٤٧ وج٥ /١٢٩ والبحر ٥/٣٢٥و رشف الضرب ٣/١٥٧١ الهمع ٤/١٧وشرح التسهيل ١/٢٢٦.

تعدد خبر كان

الآية(وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا[١]

موضع الموقف : فجعلناه هباء منثورا .

صاحب الموقف : ابن درستويه

ذكر الزمخشري ، أن "منثوراً" يجوز أن يكون مفعولاً ثالثاً لجعلناه [٢]. ولعل جواز هذا التعدد أن يكون مبنياً على جواز تعدد خبر كان .

وفي تعدد خبر كان خلاف بين النحاة [٣].

- ذهب جمهور النحويين إلى أنه يجوز تعدد خبر كان ، لأنه خبر مبتدأ في الأصل وقد جاء خبر المبتدأ متعدداً بعطف نحو : زيد كاتب وشاعر وفقيه .

وجاء متعدداً بغير عطف – عند من أجازه – نحو : هذا حلو حامض ، ونحو قوله تعالى : " وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد " [٤] ونحو قول الشاعر :

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي ... بأخرى المنايا فهو يقظان نائم

وقوله :

من يك ذا بتٍ فهذا بتّي ... مقيّظٌ مصيّفٌ مشتّي

فكما يجوز تعدد خبر المبتدأ فكذلك يجوز تعدد خبر كان ، وأيضاً فكما جاز تعدد خبر المبتدأ وعامله معنوي فجواز تعدده مع "كان" وهو عامل لفظي أولى لقوته.

- وذهب ابن دستويه إلى منع تعدد خبر كان ، لأنه شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول به واحد ، فكما لا يتعدى الفعل المتعدى إلى مفعول به واحد إلى أكثر من واحد فكذلك أخبار كان وأخواتها.

موقف أبى حيان : ذكر الزمخشرى أنه يجوز أن يكون "منثوراً " في الآية الكريمة مفعولاً ثالثاًلجعل ، وهذا قياس على تعدد خبر كان .

---

(١) الآية ٢٣من سورة الفرقان

(٢) ينظر الكشاف ٣/٥٤

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٣٨ المساعد ١/٢٥١ وإصلاح الخلل لابن السيد ص١٤٩

(٤) الآية ١٤،١٥ من سورة البروج .

لذا ردّ أبوحيان بمذهب ابن درستويه قال أبوحيان : وخالف ابن درستويه فخالف النحويين فى منعه أن يكون لكان خبران وأزيد ، وقياس قوله في " جعل " أن يمنع أن يكون لها خبر ثالث [١]

وعلى ما سبق بمقصود أبي حيان أن يكون كلام الزمخشري مردوداً قياساً على ما منعه ابن درستويه من تعدد خبر كان .

ونرى أن أبا حيان يقوي ما ذهب إليه ابن درستويه إذ يقول في ارتشاف الضرب : والظاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لها إلا خبر واحد ، وهو نص ابن درستويه ، وقيل : يجوز تعدده ، وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ ، والمنع أقوى ، لأنها شُبِّهت بضرب [٢]

---

(١) البحر المحيط ٤٩٣/٦ .

(٢) ارتشاف الضرب ١١٥٠/٣ وينظر الكتاب ٤٥/١-٤٦

قطع النعت

الآية الأولى : (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما) [١].

موضع الموقف : والمقيمين الصلاة

صاحب الموقف : سيبويه .

قرأ جمهور القراء قوله تعالى : " والمقيمين " نصبا بالياء ، وقرأت طائفة أخرى رفعا بالواو .

فأمّا قراءة الرفع فواضحة ، وأما قراءة الجمهور ففيها عدة أوجه ، منها [٢]:

١- أن يكون قوله "والمقيمين الصلاة " منصوباً على القطع ، وعلى هذا التخريج يكون خبر " الراسخون " قوله تعالى " يؤمنون " ولا يكون خبره " سنؤتيهم" لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الجملة ، وعلى هذا الوجه خرجه سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح [٣] وقيل : هذا مذهب البصريين (٢).

٢- أن يكون معطوفا على "ما " أي يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين

٣- أن يكون معطوفًا على " قبل " أي : ومن قبل المقيمين ، فحذف قبل وأقيم المضاف إليه مقامه .

٤- أن يكون معطوفًا على الكاف في " قبلك " .

٥- أن يكون معطوفًا على الكاف في" إليك".

٦- أن يكون معطوفًا على الهاء والميم في " منهم " .

وعليه فالأوجه الثلاثة الأخيرة فيها ضعف عند البصريين ، لأن "المقيمين " معطوف على الضمير ، وعطف الظاهر على المضمر من غير إعادة الجار غير جائزة عندهم ، والوجه الثاني هو ما ذهب إليه الكسائي ، قال أبو جعفر النحاس : وقال الكسائي : والمقيمين معطوف على "ما " ، قال أبو جعفر:وهذا بعيد لأن المعنى

---

(١) الآية ١٦٢من سورة النساء

(٢) ينظر الدر المصون ١٥٣/٤ والإملاء ٢٠٩والإنصاف م ٦٥ص٤٦٨/٢

(٣) ينظر الكتاب ٦٢/٢- ٦٣ .

يكون : ويؤمنون بالمقيمين [١]

الآية الثانية :(.....والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس ، أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون) [٢]

موضع الموقف : والصابرين .

صاحب الموقف : الفارسي .

وردت في قوله تعالى :" والموفون بعهدهم" عدة أوجه إعرابية منها : [٣]

١- أن يكون معطوفا على " من آمن " والتقدير : ولكن البر المؤمنون والموفون .

٢- أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : وهم الموفون .

وعلى هذين الوجهين ينتصب " والصابرين " على إضمار أعني ، وهو في المعنى معطوف على " من " ولكن جاز النصب لما تكررت الصفات .

٣- وذهب الكسائي إلى أنه معطوف على " ذوي القربى " وقد خطأ أبو جعفر النحاس ما ذهب إليه الكسائي بقوله : وهذا القول خطأ وغلط بين ، لأنك إذا نصبت "والصابرين" ونسقته على ذوي القربى دخل في صلة " من " فقد نسقت على " من" من قبل أن تتم الصلة ، وفرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف [٤].

موقف أبي حيان : لأبي حيان موقفان :

أحدهما : من سيبويه .

والآخر : من الفارسي .

وهذان الموقفان أيدهما أبو حيان ، ذلك أن بعض الناس قد تناقلوا ما نُسب إلى أم المؤمنين عائشة ــ رضي الله عنها ــ حين سُئلت عن آيات من كتاب الله خالفتها القواعد النحوية ، ومن تلك الآيات ما نحن بصدده فقالت : يا ابن أخي هذا كان خطأ من الكاتب " [٥]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٥

(٢) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٣) ينظر إملاء ما من به الرحمن ٨٤-٨٥ وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٨٠-٢٨١

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٨١ .

(٥) معاني القرآن الفراء ١/١٠٦

وعلى هذا كله فقد رد أبو حيان مستشهداً بما ذكره سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح [١] فقال أبو حيان : وذكر عن عائشة وإبان بن عفان أن كتبها بالياء من خطأ كاتب المصحف ، ولا يصح عنهما ذلك ، لأنها عربيان فصيحان ، * قطع النعت أشهر في لسان العرب ، وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره ، وعلى القطع خرج سيبويه ذلك [٢]

وقال الفارسي كلاما لطيفا في باب قطع النعوت ، وعليه قال أبو حيان : "وقال الفارسي إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم ، ٣ والأحسن أن تخالف بإعرابها ، ولا تجعل كلها جارية على موصوفها ، لأن هذا الموضع من موضع الإطناب في الوصف ، والإبلاغ في القول ، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل [٣]

وللبحث رأي فيما نُسب إلى أم المؤمنين وإبان بن عثمان رضي الله عنهما ذلك أن القرآن وصل إلينا متواترًا نقلته أمة عن في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن رب العالمين .

وأن القرآن لو كان فيه خطأ – على حد زعم هذه الرواية – لما تركته الأمة ، ذلك أن عثمان جعل للناس إماماً يقتدون به ، فكيف يرى فيه لحنًا ويتركه ليقيمه من بعده . ؟

وعلى هذا فالجزم ببطلان ما نُسب لأم المؤمنين من تلك الروايات (وليس الهدف تصحيح القراءة بقواعد العربية ، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة)[٤] لذا يترجح بعد هذا أن القطع على المدح قبل تمام الكلام وارد عن العرب ، فمن الشواهد الشعرية قول الشاعرة :

لا يبعدن قومي الذين هم *سم العداة وآفة الجزر*

النازلين بكل معترك *والطيبون معاقد الأزر*

---

(١) ينظر الكتاب ٦٢/٢

(٢) البحر المحيط ٣٩٥/٣-٣٩٦ وينظر البحر المحيط ٤٠٥/٢ والدر المصون ١٥٣/٤.

(٣) البحر المحيط ٧/٢

(٤) نظرية النحو القرآني ص٩

* لعل هنا حذف واو العطف

٣ الأولى أن يكون « فالأحسن »

فالشاعرة هنا نصبت النازلين على المدح .

وقول آخر :

إلى الملك القرم وابن الهمام وليثَ الكتيبة في المزدحم

وذا الرأي حين تغم الأمـــور بذات الصليل وذات اللجـــم

" فنصب الشاعر ليث الكتيبة وذا الرأي على المدح والاسم قبلهما مخفوض [١]

وقول ثالث :

فليت التي فيها النجوم تواضعت على كـــــل غث منهم وسمين

غيوثَ الحيا في كل محل ولزبة أسود الشرى يحمين كل عرين

فنصب غيوث على المدح ، وهذا قليل مـــن كثـــير ممـــا يدحـــض الروايـــة المزعومة عن السيدة : عائشة رضي الله عنها .

---

[١] معاني القرآن للفراء ١٠٦/١ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨٠/١ والكتاب ٦٤/٢ .

المطلب الثاني : الجزم

توجيه قراءة "لا تخاف" بالجزم

الآية : (فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً)[١]

موضع الموقف: لا تخاف

صاحب الموقف: الزجاج

قرأ جمهور القراء لا تخاف مرفوعاً ، وقرأ حمزة من السبعة والأعمش وابن أبي ليلى : لا تخف على الجزم ، وفيه أوجه ، منها :

١- أن يكون نهيا مستأنفاً

٢- أن يكون نهياً في محل نصب على الحال من فاعل اضرب أو صفة لطريق

٣- أن يكون مجزوماً على جواب الأمر ، أو على النهي ، وبه قال الزجاج : " ويجوز : لا تخف دركاً ولا تخش فمن قرأ لا تخاف ، فالمعنى لست تخاف دركاً ، ومن قال : لا تخف دركاً فهو نهي عن أن يخاف ، ومعناه : لا تخف[٢]

موقف أبي حيان : أورد أبو حيان ما ذكره الزجاج منسوباً إليه فقال " لا تخف بالجزم على جواب الأمر أو على نهي مستأنف قاله الزجاج[٣] ولم يزد على هذا ، ولعل الذي منعه من أن يبدئ موقفاً واضحاً أن هذه القراءة قرأ بها أحد القراء السبعة : وهو حمزة ، فلذلك لم يرجح قراءة على أخرى كما فعل أبو جعفر ، إذ قال : والقراءة الأولى أبين لأنه بعده ولا تخشى مجمع عليه بلا جزم[٤]

---

(١) الآية ٧٧ من سورة طه

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٩-٣٧٠ وينظر الكتاب ٣/٩٨ ومعاني القرآن للفراء ٢/١٨٧

(٣) البحر المحيط ٦/٢٦٤

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/٥٠

المطلب الثالث : النصب والجزم

وجوه الإعراب في قوله تعالى "فلا يؤمنوا"

الآية : (وقال موسى ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم) (١)

موضع الموقف : فلا يؤمنوا

صاحب الموقف : الكسائي . الفراء ، الأخفش

يجوز في قوله تعالى " فلا يؤمنوا " النصب والجزم،فالنصب من وجهين :

أحدهما : عطفه على ليضلوا

الثاني : نصبه على جواب الدعاء في قوله تعالى " ربنا اطمس "

والجزم على أن لا للدعاء كقولك : لا تعذبني يا رب

- قال الأخفش : فلا يؤمنوا " فنصبها لأن جواب الدعاء بالفاء نَصْب ، وكذلك في الدعاء إذا عصوا ... وقوله فلا يؤمنوا عطف على ليضلوا (٢)

- وقال الفراء : قوله فلا يؤمنوا ..كل ذلك دعاء .. وإذا شئت جعلت فلا يؤمنوا جواباً لمسألة موسى عليه السلام إياه ، لأن المسألة خرجت على لفظ الأمر، فتجعل فلا يؤمنوا في موضع نصب على الجواب فيكون كقول الشاعر:

يا ناق سيري عنقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحا (٣)

- قال أبو جعفر النحاس : وقال الكسائي وأبو عبيدة : هو دعاء فهو في موضع جزم عندهما وأجاز الأخفش والفراء أن يكون جواباً (٤)

موقف أبي حيان :

ذكر ما رآه الكسائي والفراء والأخفش من توجيه في قوله تعالى "فلا يؤمنوا " ولم يبد شيئا لا تأييداًولا اعتراضاً بل كان موقفه إلحياد و بسط الرأي (٥)

---

(١) الآية ٨٨ من سورة يونس

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/٥٧٣

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٧ – ٤٧٨

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٦

(٥) ينظر البحر ٥/١٧٨

الجملة الاستفهامية في موضع نصب أو استئناف لا محل لها

الآية : (قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون) (١)

موضع الموقف : أغير الله تدعون

صاحب الموقف : سيبويه ابن كيسان الأخفش

وقع الخلاف في الجملة الاستفهامية الواقعة في قولك : أرأيتك زيداً ما صنع، وفيما ناظرها من الآيات الكريمات نحو : قل أرأيتكم – إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة – أغير الله تدعون ..(١) قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أوجهرة – هل يهلك إلا القوم الظالمون (٢) قال أرأيتك هذا الذي كرمت عليّ لئن أخرتن إلى يوم القيامة لأحتنكن ذريته (٣)

بعد القول الذي ذهب إليه البصريون من أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب خلاف ما ذهب إليه الكسائي والفراء ، اختلف في الجملة الاستفهامية

١– فذهب سيبويه إلى أن زيدًا في قولك : أرأيتك زيداً ما صنع " مفعول أول والجملة بعده في محل نصب سادّة مسد المفعول الثاني

قال سيبويه : وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني (٤)

٢– وذهب ابن كيسان إلى أن الجملة الاستفهامية في " أرأيت زيداً ما صنع" بدل من أرأيت (٥) وفي ارتشاف الضرب : وزعم ابن كيسان أن الجملة الاستفهامية في موضع بدل من المنصوب (٦)

٣– وذهب الأخفش إلى أن أرأيت خرجت عن بابها فهي بمعنى "أما " أو تنبه " وحينئذ لا يكون لها مفعولان ولا مفعول واحد (٥) قال أبو حيان : وزعم أبو الحسن أن العرب لا تحذف معمول أرأيتك التي بمعنى اخبرني حتى تؤكد التاء في أرأيتك فتقول : أرأيتك أنت ما صنعت ... وزعم أن هذا التوكيد يقوم مقام المفعول (٦)

---

(١) الأنعام ٤٠

(٢) الأنعام ٤٧

(٣) الإسراء ٦٢

(٤) الكتاب ٢٣٩/١

(٥) ينظر الدر المصون ٦٢٢/٤-٦٢٣ والبحر ١٢٦/٤-١٢٧ وص ٨٥ من هذا البحث .

(٦) ارتشاف الضرب ٢١١٩/٤-٢١٢٠

وما ذهب إليه أبو الحسن " إخراج للفظة عن موضوعها من غير داع إلى ذلك [١] ولذا قال أبو حيان : " وزعم أبو الحسن أن أرأيتكم في هذه الآية بمعنى أَمَا ، وهذا إخراج لأرأيت عن مدلولها بالكلية وقد ذكرنا تخريجها على ما استقر فيها، فلا نحتاج إلى هذا التأويل البعيد[٢].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم ما قيل حول هذه المذاهب ثم قال "الذي نختاره أنها باقية على حكمها من التعدي إلى اثنين ، فالأول منصوب ، والذي لم نجده بالاستقراء إلا جملة استفهامية أو قسمية فإذا تقرر هذا فنقول: المفعول الأول في هذه الآية محذوف ، والمسألة من باب التنازع ، تنازع أرأيتكم والشرط على عذاب الله ، فأعمل الثاني ، وهو أتاكم ، فارتفع عذابه به، ولو أعمل الأول لكان التركيب عذابَ بالنصب ....

وأما المفعول الثاني فهي الجملة الاستفهامية من " أغير الله تدعون " والرابط لهذه الجملة بالمفعول الأول محذوف ، تقديره : أغير الله تدعون لكشفه [٣].

مما سبق من هذا الاختيار الذي ذهب إليه أبو حيان يتضح أنه ينهج نهج سيبويه وخالف كلاً من الأخفش وابن كيسان.

---

(١) ينظر الدر المصون ٤/٦٢٢-٦٢٣ والبحر ٤/١٢٦-١٢٧

(٢) البحر المحيط٤/١٢٧

(٣) البحر المحيط ٤/١٢٦-١٢٧

المبحث الرابع : تعدد وجوه الإعراب فيما يخص حروف الجر

توجيه الإعراب في الكاف من "كما"

الآية : (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون)[١].

موضع الموقف : كما أخرجك.

صاحب الموقف : الأخفش ، الكسائي ، الفراء ، أبو عبيدة ، الزجاج ، الكوفيون والبصريون.

اختلفت توجيهات المعربين في قوله تعالى : (كما أخرجك ربك ...) فقد وصلت إلى أكثرَ من عشرين وجهاً ، وهنا نجتزئ على بعض ما ذكره أبو حيان من أوجه تخص ما قاله بعض متقدمي النحاة ، وفيما يلي بيان ذلك :

أحد هذه الأوجه : أن الكاف بمعنى واو القسم ، وما بمعنى الذي واقعة على ذي العلم مقسماً به قاله أبو عبيدة .[٢]

الثاني : قال الكسائي وغيره : كما أخرجك ربك من بيتك على كراهية من فريق منهم ، كذلك يجادلونك في قتال كفار مكة يودون غير ذات الشوكة من بعد ما تبين لهم أنك إنما تفعل ما أُمرت به لا مايريدون.[٣]

الثالث : قال الفراء : التقدير : امض لأمرك في الغنائم ونفل من شئت إن كرهوا كما أخرجك ربك.[٤]

الرابع : قال الأخفش : الكاف نعت لـ "حقاً" ، والتقدير : هم المؤمنون حقاً كما أخرجك .[٥]

الخامس : قال الزجاج : الكاف في موضع نصب ، والتقدير : الأنفعال ثابتة لله ثباتاً كما أخرجك ربك.[٦]

---

(١) الآية ٥ من سورة الأنفال.

(٢) ينظر مجاز القرآن/ ٢٤٣

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٦/٢ والمحرر الوجيز ١٥/٨.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٠٣/١.

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٤١/٢.

(٦) ينظر معاني القرآن للزجاج ٤٠٠/٢.

السادس : أن هناك محذوفاً يلتئم به الكلام ، تقدير ذلك المحذوف هو نصرك.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان خمسة عشر وجهاً في تخريج الآية الكريمة.

١ – موقفه من أبي عبيدة : ردّ على أبي عبيدة الذي ذهب إلى أن الكاف بمعنى واو القسم ، و "ما" بمعنى "الذي"، ردّ عليه قوله ، وأورد نصوصاً لغيره ترد عليه فقال أبو حيان عن الأول من الأوجه التي ذكرها : قاله أبو عبيدة ، وكان ضعيفاً في علم النحو ، وقال الكرماني: هذا سهو ، وقال ابن الأنباري: الكاف ليست من حروف القسم، انتهى. وفيه أيضاً أن جواب القسم بالمضارع المثبت جاء بغير لام ، ولا نون توكيد ، ولابد منهما في مثل هذا على مذهب البصريين ، أو من معاقبة أحدهما للآخر على مذهب الكوفيين، أما خلوه عنهما أو أحدهما فهو قول مخالف لما أجمع عليه الكوفيون والبصريون [١].

٢– موقفه من توجيه الكسائي والفراء : ذكر ابن عطية ما قاله الكسائي والفراء من تقدير،ثم قال : فهذان قولان مطردان يتم بهما المعنى ، ويحسن رصف اللفظ[٢] قال أبو حيان – معقباً راداً ما ذهبا إليه بقوله : ويعني * بالقولين ، قول الفراء وقول الكسائي ، وقد كثر الكلام في هاتين المقالتين ولا يظهران ، ولا يلتئمان من حيث دلالة العاطف[٣].

٣– موقفه من توجيه الأخفش : نقل أبو حيان ما ذكره ابن عطية مكتفياً بقوله : "قال ابن عطية : والمعنى على هذا التأويل كما تراه لا يتناسق"[٢] [٣].

٤– موقفه من توجيه الزجاج : ذكر أبو حيان ما قاله الزجاج وأردف أن الزمخشري أخذه وحسنه ، واستبعده أبو حيان لكثرة الفصل بين المشبه والمشبه به ولا يظهر كبير معنى لتشبيه هذا بهذا ، بل لو كانا متقاربين لم يظهر للتشبه كبير فائدة.

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٥٩-٤٦٠.

(٢) المحرر الوجيز ٨/١٥ وفي مطبوعة البحر ، والمعنى على هذا التأويل كما زاد لا يتناسق" وهذا خطأ من الناسخ.

* في البحر ونعني وجاء التصويب من الدر النقيط هامش البحر ٤/٤٦٠ وهذا هو الصواب.

(٣) البحر المحيط ٤/٤٦٢.

وبعد ، فلم يستحسن أبو حيان شيئاً من هذه الأوجه ، يظهر هذا من قوله : وقد انتهى ذكر هذه الأقوال الخمسة عشر التي وقفنا عليها ، ومن دفع إلى حوك الكلام ، وتقلب في إنشاء أفانينه ، وزوال الفصاحة والبلاغة لم يستحسن شيئاً من هذه الأقوال ، وإن كان بعض قائلها له إمامة في علم النحو ، ورسوخ قدم لكنه لم يحتط بلفظ الكلام ، ولم يكن في طبعه صوغه أحسن صوغ ، ولا التصرف في النظر فيه من حيث الفصاحة وما به يظهر الإعجاز[١].

ثم ذكر أنه كان في المنام مع رجل يباحثه في هذه المسألة قال له : ما مر بي شيء مشكل مثل هذا ، ولعل ثم محذوفاً يصح به المعنى ، وما وقفت فيه لأحد من المفسرين على شيء طائل ، ثم قلت له : ظهر لي الساعة تخريجه وإن ذلك المحذوف هو نصرك ، واستحسنت أنا وذلك الرجل هذا التخريج ، ثم انتبهت من النوم وأنا أذكره ، والتقدير : فكأنه قيل : كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ، أي : بسبب إظهار دين الله وإعزاز شريعته ، وقد كرهوا خروجك تهيباً للقتال ، وخوفاً من الموت ، إذ كان أمر النبي صلى الله عليه وسلم لخروجهم بغتة ، ولم يكونوا مستعدين للخروج وجادلوك في الحق بعد وضوحه نصرك الله وأمدك بملائكته ... ويظهر أن الكاف في هذا التخريج المنامي ليست لمحض التشبيه ، بل فيها معنى التعليل.[١]

الآية : (وإذا قيل لهم : آمنوا كما آمن الناس)[٢]

موضع الموقف : كما.

صاحب الموقف : سيبويه ، جمهور المعربين.

الكاف في قوله تعالى : (كما آمن الناس) يجعلها أكثر المعربين نعتاً لمصدر محذوف التقدير : آمنوا إيماناً كما آمن الناس ، وكذا يقولون في سير عليه شديداً : إنه نعت لمصدر محذوف ، تقديره : سير عليه سيراً شديداً[٣] .وهذا ليس بمذهب سيبويه.

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٦٢-٤٦٣.

(٢) الآية ١٣ من سورة البقرة.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٠ والإملاء ٢٦ ومغني اللبيب ٢٣٦.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما سبق ذكره من إعراب جمهور النحاة ثم قال : ومذهب سيبويه – رحمه الله – أن ذلك ليس بنعت لمصدر محذوف ، وإنما هو منصوب على الحال من المصدر المضمن المفهوم من الفعل المتقدم المحذوف بعد الإضمار على طريق الاتساع، وإنما لم يجز ذلك ؛ لأنه يؤدي إلى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، في غير المواضع التي ذكروها[١] وتكرر ذكر هذا الخلاف بين سيبويه وجمهور المعربين في عدة مواضع من البحر[٢].

والظاهر إنما أحوج سيبويه إلى هذا الإعراب – وهو النصب على الحال – أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه يأتي في مواضع مخصوصة منها :

١. أن تكون الصفة خاصة بالموصوف نحو : مررت بشاعر.
٢. أن تكون الصفة واقعة خبراً نحو : زيد قائم.
٣. أن تكون الصفة حالاً نحو : جاء زيد راكباً.
٤. أن تكون الصفة صفة لظرف نحو : جلست قريباً منك.
٥. أن تكون الصفة مستعملة استعمال الأسماء نحو : الأبطح ، وهذا لا يقاس عليه ، وحذف الصفة وإقامة الموصوف على إعراب الجمهور ليس من هذه المواضع.

---

(١) البحر المحيط ١/٦٦-٦٧ وينظر الكتاب لسيبويه ١/٢٢٧-٢٢٨ والدر المصون ١/١٤١-١٤٢.

(٢) ينظر البحر ١/٣٥٣ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ و ٢/٢٩ ، ١٥٩ ، ٤٥٠-٤٥١ ، ٤٥٣.

تعلُّق شبه الجملة

الآية : (وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون)[١].

موضع الموقف : في السموات وفي الأرض.

صاحب الموقف : الزجاج.

في تعلق "في السموات وفي الأرض" عدة أوجه :[٢]

أحدها : أن يكون متعلقاً بقوله تعالى "يعلم" والتقدير : الله يعلم في السموات وفي الأرض سركم وجهركم .

الثاني : أن يكون متعلقاً بمحذوف هو صفة لله تعالى ، حُذف لفهم المعنى أي : وهو الله المعبود.

الثالث : أن يكون متعلقاً بمفعول يعلم ، وهو سركم وجهركم ، وحسّنه النحاس.

الرابع : أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من "سركم" ثم قُدّمت الحال على صاحبها وعاملها.

الخامس : أن يكون متعلقاً بقوله "يكسبون" .

السادس : أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه خبر للفظ الجلالة ، فيكون خبراً ثانياً للضمير "هو".

السابع : أن يكون متعلقاً بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني ، وهذا ذهب إليه الزجاج.

موقف أبي حيان :

أجاز أبو إسحاق الزجاج في الجار والمجرور من قوله تعالى : (في السموات وفي الأرض) وجهين :

---

(١) الآية ٣ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر الدر المصون ٤/٥٢٩-٥٣٣ والإملاء ٢٤٢.

أحدهما : أن يكون متعلقاً بما يدل عليه اسم الله ، فيقول في هذا ؛ في موصولة في المعنى بما يدل عليه اسم الله ، المعنى : هو الخالق العالم بما يصلح به أمر السماء والأرض المعنى : هو المتفرد بالتدبير في السموات والأرض ...[١]

والوجه الثاني : يقول فيه : ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر ، كأنه قيل إنه هو الله وهو في السموات وفي الأرض ... [١] .

وهذا الذي قاله الزجاج ردّده ابن عطية وزاده إيضاحاً ، فهو يقول : وهذا عندي أفضل الأقوال وأكثرها إحرازاً لفصاحة اللفظ وجزالة المعنى[٢].

وعلى هذا الذي ذكره الزجاج وأوضحه ابن عطية يقول فيه أبو حيان : صحيح من حيث المعنى ، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه ، لأنهما زعما أن في السموات متعلق بلفظ الله لما تضمنه من المعاني ، ولا تعمل تلك المعاني جميعها في اللفظ ، لأنه لو صرح بها جميعاً لم تعمل فيه ، بل العمل من حيث اللفظ لواحد منها ، وإن كان في السموات متعلقاً بها جميعاً من حيث المعنى ، بل الأولى أن يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية ، وإن كان لفظ الله علماً ، لأن الظرف والمجرور قد يعمل فيهما العَلَم بما تضمنه من المعنى ، كما قال : أنا أبو المنهال بعض الأحيان. [٣] .

لذا رأى أبو حيان أن يتعلق بيعلم ، والتقدير : الله يعلم في السموات وفي الأرض سركم وجهركم .

الآية الأولى : (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم – فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون – بالبينات والزبر وأنزلنا إليكم الذكر لتبيّن للناس ...)[٤]

موضع الموقف : بالبيّنات .

صاحب الموقف : جمهور البصريين ، الكسائي ، ابن الأنباري ، الأخفش .

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٢٨.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ٦/٥-٦.

(٣) البحر المحيط ٤/٧٢.

(٤) الآية ٤٣ ، ٤٤ من سورة النحل.

يحتاج الجار والمجرور إلى ما يتعلق به ، وقد اختلفت آراء المعربين في متعلق قوله تعالى : (بالبينات) ، وهنا نورد بعض تلك الآراء ، فمنها :

١.أنه متعلق بمحذوف جواباً لسؤال مقدر ، كأنه قيل : بمٍ أرسلوا؟ فقيل : أُرسلوا بالبينات والزبر.

٢.أن يتعلق بـ "لا تعلمون".

٣.أنه متعلق بمحذوف على أنه صفة لرجال ، أي : إلا رجالاً مصاحبين وملتبسين بالبينات.

٤.أن يتعلق بأرسلنا ، وفيه وجهان:

أ- إما أن ينوى به التقديم قبل أداة الاستثناء ، تقدير ذلك : وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجالاً.

ب- لا ينوى به التقديم قبل أداة الاستثناء بل يكون بعد إلا منوياً به الحصر ، التقدير : وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات ، وهذا الوجه فيه خلاف بين النحاة يصوّره أبو حيان قائلاً :

- لا يجوز على مذهب جمهور البصريين ، لأنهم لا يجيزون أن يقع بعد "إلا" إلا مستثنى أو مستثنى منه ، أو تابعاً ، وما ظُنّ من غير الثلاثة معمولاً لما قبل "إلاّ" قُدّر له عامل.

- وأجاز الكسائي أن يقع معمولا لما قبلها ، منصوب ، نحو : ما ضرب إلا زيد عمرا ، ومخفوض نحو : ما مر إلا زيد بعمرو ، ومرفوع نحو : ما ضرب إلا زيدا عمرو.

- ووافقه ابن الأنباري في المرفوع.

- والأخفش في الظرف والجار والحال[1].

---

(١) البحر المحيط ٥/٤٩٤ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٣٤ والمساعد ١/٤٠٦-٤٠٧ وابن عقيل ٢/٣٨ وشرح الرضي ١/١٩١-١٩٥ والكافية الشافية ٢/٥٩٠-٥٩١ وحاشية الصبان ٢/٥٤ وارتشاف الضرب ٣/١٣٥٠ .

الآية الثانية : (كل الطعام كان حلاً لبني إسرائيل إلا ما حرّم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة)[١]

موضع الموقف : من قبل أن تنزل.

صاحب الموقف : الكسائي ، الأخفش ، ابن الأنباري.

اختلف في تعلُّق الجار والمجرور في قوله تعالى: (من قبل أن تنزل التوراة):

١. فقيل : يتعلق بقوله "حرّم" قال أبو حيان : ويبعد ذلك ، إذ هو من الإخبار بالواضح ، لأنه معلوم أن ما حرّم إسرائيل على نفسه هو من قبل إنزال التوراة ضرورة ، لتباعد ما بين وجود إسرائيل وإنزال التوراة[٢].

٢. يتعلق بعامل مقدّر تقديره : حلّ من قبل أن تنزل التوراة ، يدل عليه "كان حِلاً" الواقع قبل "إلاّ" وهذا على رأي الجمهور.

٣. أن يتعلق بقوله "كان حلاً" قال أبو حيان : ويظهر أنه متعلق بقوله : "كان حلاً لبني إسرائيل" ... وفُصِل بالاستثناء ، إذ هو فصل جائز، وذلك على مذهب الكسائي وأبي الحسن في جواز أن يعمل ما قبل إلاّ فيما بعدها إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو حالاً ، نحو : ما حبس إلا زيد عندك وما أوى إلا عمرو إليك ، وما جاء إلا زيد ضاحكاً.

وأجاز الكسائي ذلك في منصوب مطلقاً نحو : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً....وأما تخريجه على مذهب غير الكسائي وأبي الحسن فيُقدر له عامل من جنس ما قبله[٢] .

يتضح مما سبق أن لأبي حيان موقفين في هذه المسألة :

الموقف الأول : رجّح ما ذهب إليه جمهور النحاة ، وذلك بأنه قال في العامل في الآية الأولى : والأجود أن يتعلق قوله "بالبينات" بمضمر يدل عليه ما قبله ، كأنه قيل : بم أرسلوا ؟ قال : أرسلناهم بالبينات والزبر ، فيكون على كلامين ..[٣].

---

(١) الآية ٩٣ من سورة آل عمران.

(٢) البحر المحيط ٣ / ٤.

(٣) البحر المحيط ٥/٤٩٤.

الموقف الثاني : رجّح ما ذهب إليه الكسائي والأخفش فيتعلق قوله تعالى : (من قبل أن تنزل التوراة) بقوله "كان حلاً لبني إسرائيل" إذ يقول : ويظهر أنه متعلق بقوله "كان حلاً لبني إسرائيل" أي من قبل أن تنزل التوراة ، وفصل بإلا ،إذ هو فصل جائز ، وذلك على مذهب الكسائي وأبي الحسن ...[١].

ومما يدل على هذا الترجيح قوله في ارتشاف الضرب بعد ذكر المذاهب : والذي نختاره مذهب الكسائي وقوفاً مع السماع[٢].

الآية الثالثة: (قال لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا ربّ السموات والأرض بصائر..)[٣]

موضع الموقف : إلا ربُّ السموات والأرض بصائر.

صاحب الموقف : الكسائي والأخفش .

جاء بصائر حالاً وهي واقعة بعد إلاّ ، واختلف في عاملها أهو الفعل الملفوظ به أو يكون مقدراً واقعاً بعد إلا مدلولاً عليه بالملفوظ ؟ بيان ذلك :

- ذهب الكسائي والأخفش إلى جواز أن يعمل ما قبل إلاّ فيما بعدها سواء كان مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً أو حالاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وعلى هذا يكون العامل في بصائر في الآية الكريمة على هذا الرأي هو أنزل الملفوظ ، في الآية ، وتابع الكسائيَ والأخفشَ في هذا الرأي الحوفي وابن عطية وأبو البقاء[٤].
- وذهب جمهور النحاة إلى أن العامل لا يكون ما قبل "إلاّ" لأن ما بعدها حال،والحال لا يعمل فيه ما قبل إلاّ ، لذا يُقدّر عاملٌ يدل عليه ما قبل إلاّ ، ففي الآية يكون العامل في "بصائر" هو "أنزلها".

---

(١) البحر المحيط ٣ / ٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٣٥٠.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة الإسراء.

(٤) ينظر المحرر ١٠/٣٥٤ والمشكل ٣٥٩-٣٦٠ وإملاء ما منّ به الرحمن ٣٣٣ ، ٣٩٣.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الوجهين السابقين وقال عن توجيه الحوفي وابـــن عطيـــة وأبـــي البقاء: وهذا لا يصح إلا على مذهب الكسائي والأخفش ... ومذهب الجمـــهور أنـــه لا يجوز ، فإن ورد ما ظاهره ذلك أُوّل على إضمار فعل يدل عليه ما قبله[1].

وعلى هذا يؤيد ما ذهب إليه جمهور البصريين .

---

(١) البحر المحيط ٨٦/٦ وينظر الدر المصون ٣١٢/٦ ، ٤٢٢/٧-٤٢٣.

إبدال الاسم الظاهر من ضمير الخطاب أو التكلم

الآية : (فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض)[١].

موضع الموقف : منكم من ذكر أو أنثى.

صاحب الموقف : الأخفش ، الكوفيون ، جمهور البصريين.

قبل ذكر الخلاف بين جمهور البصريين والكوفيين والأخفش في إبدال الاسم الظاهر من ضمير التكلم أو الخطاب ، وقبل ذكر مواقف أبي حيان في هذه المسألة من الفريقين ، نرى أنه لا بد من لمحة موجزة عن إبدال الاسم الظاهر من الضمير والعكس بالعكس[٢] ، فنقول: الغرض من البدل البيان ، ولا يخلو البدل من أن يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً ، ولا يخلو المبدل منه من ذلك ، هذا فيما يخص الاسم ، أما الفعل والجملة فلا موضوع لها في هذا الموضع،وعلى هذا التقسيم يكون الإبدال على النحو التالي :

أ- إبدال الظاهر :

- يبدل الاسم الظاهر من الاسم الظاهر نحو : مررت بزيد أخيك.
- يبدل الظاهر من ضمير الغائب نحو : أخوك لقيته زيداً.
- يبدل الظاهر من ضمير الحاضر بشرط :

١.أن يكون البدل بدل بعض من كل نحو:(لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر)[٢] فمن بدل من الضمير المجرور في لكم ، وكذا في قول الشاعر:

أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم

فرجلي بدل من ياء المتكلم في أوعدني.

٢. أن يكون بدل اشتمال كقول الشاعر :

---

(١) الآية ١٩٥ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٨٩/٢ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٩٦/١ وشرح ابن يعيش ٦٩/٣-٧٠ وشرح التسهيل ٣٣٢/٣ وأوضح المسالك ٤٠٤/٣ فما بعدها وارتشاف الضرب ١٩٦٣/٤ والمقتضب ٢٩٦/٤ والكتاب ٣٨٦/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٨/١ فما بعدها.

(٢) الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا

فحلمي بدل من الياء في ألفيتني[١]

٣.أن يكون بدل كل من كل بشرط أن يفيد الإحاطة والتوكيد ، وهما لعين واحدة وإن لم يفد إحاطة ولم يكونا لعين واحدة امتنع ، وأجاز الأخفش والكوفيون هذا البدل دون شروط ، ومثاله قوله تعالى : تكون لنا عيدًا لأولنا وآخرنا[٢] فأولنا وآخرنا بدل من ضمير المتكلمين في لنا.

ب- إبدال الضمير :

- لا يبدل مضمر من ظاهر ، وقول النحاة : رأيت زيدًا إياه ليس بمسموع.
- لا يبدل مضمر من مضمر عند الكوفيين والأخفش ، أما جمهور البصريين ففي هذه المسألة تفصيل عندهم. فإن جيء بالضمير الثاني "البدل" منصوبًا أو مجرورًا وهو موافق للأول فهو بدل عندهم توكيد عند الكوفيين والأخفش ، وإن جيء بالضمير الثاني "البدل" أيضًا منصوبًا أو مجرورًا غير موافق للأول فهم موافقون للكوفيين والأخفش في أنه توكيد،وكذلك الوضع إذا كان مرفوعًا.

وبعد هذا التقديم الموجز نعود للآية الكريمة موضع البحث لنتبيّن موقف أبي حيان ، قال أبو البقاء في الآية : "عاملٌ منكم" : منكم صفة لعامل ، و"من ذكر أو أنثى" بدل من "منكم"، وهو بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة"[٣] ولمّا كان البدل هنا من مخاطب ، قال أبو حيان : ويُعَكِّر على كونه من مخاطب أن مذهب الجمهور أنه لا يجوز أن يبدل من ضمير المتكلم ، وضمير المخاطب بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة ، وأجاز ذلك الأخفش،هكذا أطلق بعض أصحابنا الخلاف[٤] وقيده بعضهم بما كان البدل فيه لإحاطة ، فإنه يجوز إذ ذاك[٥] وهذا التقييد صحيح،

---

(١) ينظر الكتاب ١/١٥٦.

(٢) الآية ١١٤ من سورة المائدة.

(٣) الإملاء ص ١٧٠.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٩-٢٩١.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٢ .

ومنه (تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا)[١] فقوله "لأولنا وآخرنا" بدل من ضمير المتكلم في قوله : "لنا" وقول الشاعر :

فما برحت أقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتي أرينا المنائيا

فثلاثتنا بدل من ضمير المتكلم ، وأجاز ذلك ، لأنه في معنى التوكيد ، ويشهد لمذهب الأخفش قول الشاعر :

بكم قريش كفينا كل معضلة وأم نهج الهدى من كان ضليلا

وقول الآخر :

وشوهاء تغدو بي إلى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرجل

فقريش بدل من ضمير المخاطب ، وبمستلئم بدل من ضمير المتكلم[٢] .

ويقول أبو حيان في موضع آخر عن قوله تعالى : (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا) [١] : والمجرور بدل من قوله "لنا" وكرر العامل وهو حرف الجر كقوله: (منها من غم)[٣] والبدل من ضمير المتكلم والمخاطب إذا كان بدل بعض أو بدل اشتمال جاز بلا خلاف ، وإن كان بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة ، فإن أفاد معنى التأكيد جاز لهذا البدل إذ المعنى: تكون لنا عيدا كلنا ، كقولك : مررت بكم أكابركم وأصاغركم، لأن معنى ذلك : مررت بكم كلكم، وإن لم تفد توكيداً فمسألة خلاف : الأخفش يجيز وغيره من البصريين يمنع[٤] ويقول بمثل هذا السابق في موضع ثالث [٥].

---

(١) الآية ١١٤ من سورة المائدة.

(٢) البحر المحيط ١٤٤/٣ وينظر الدر المصون ٥٣٩/٣-٥٤٠.

(٣) الآية ٢٢ من سورة الحج.

(٤) البحر المحيط ٥٦/٤ وينظر الدر المصون ٥٠٥/٤-٥٠٧.

(٥) ينظر البحر ٢٢٢/٧ من الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

الآية:(ليجمعنّكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون)[١].

موضع الموقف : الذين خسروا.

صاحب الموقف : الأخفش ، المبرد ، الكوفيون ، جمهور البصريين.

في قوله تعالى : (الذين خسروا) عدة أوجه ، منها :[٢]

١.أنه منصوب بإضمار أذم.

٢.أنه مبتدأ وخبره الجملة "فهم لا يؤمنون " وذهب إلى هذا الزجاج [٣].

٣.أنه مجرور على أنه نعت للمكذبين في قوله تعالى : (ثم انظر كيف كان عاقبة المكذبين)[٤].

٤.أنه بدل من ضمير المخاطب في قوله ليجمعنكم ، فهو في محل نصب ، وهذا الوجه ذهب إليه الأخفش في قوله "كأنه ، قال : والله ليجمعنّكم ، ثم أبدل فقال "الذين خسروا أنفسهم" أي : ليجمعنّ الذين خسروا أنفسهم[٥].

وقد رد المبرد ما ذهب إليه الأخفش ، ورد ابن عطية على المبرد[٦] وهذا ما ذكره أبو حيان قائلا : اختُلف في إعراب "الذين" فقال الأخفش : هو بدل من ضمير الخطاب في "ليجمعنكم" ورده المبرد بأن البدل من ضمير الخطاب لا يجوز ، كما لا يجوز مررت بك زيد ، ورد ردَّ المبردِ ابنُ عطية [٧]... ثم قال أبو حيان عن هذه المسألة: مذهب الكوفيين والأخفش أنه يجوز، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز ، وهذا إذا لم يكن البدل يفيد معنى التوكيد ،[٨] فإنه إذ ذاك يجوز(٧)

---

(١) الآية ١٢ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر الدر المصون ٤/٥٥١-٥٥٢ والإملاء ٢٤٣.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٣٢.

(٤) الآية ١١ من سورة الأنعام .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢/٤٨٢.

(٦) ينظر المحرر الوجيز ٦/١٣-١٤.

(٧) البحر المحيط ٤/٨٢-٨٣ وينظر البحر ٧/٢٨٥

(٨) لعل هنا سقطا تقديره : فإذا أفاد .

الآية : (قال الذين استكبروا إنا كل فيها إن الله قد حكم بين العباد)[١].

موضع الموقف : إنا كل فيها.

صاحب الموقف : الأخفش ، الكوفيون ، المبرد ، جمهور البصريين.

قرأ جمهور القراء برفع "كل" ، وقرأ ابن السميفع وعيسى بن عمر بنصب كل واختلف في تخريج ذلك على وجوه ، منها :[٢]

١.أن يكون "كلا" تأكيدًا لاسم إن.

٢.أن يكون منصوبًا على الحال.

٣.أن يكون بدلاً من اسم إن ، لأن "كلاّ" قد وليت العوامل ، فكأنه قيل : إن كلاً فيها،

وذهب إلى هذا الوجه الأخفش والكوفيون خلافاً لجمهور البصريين ومنهم المبرد.

موقف أبي حيان :

صحح أبو حيان ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون في هذه الآية الكريمة حيث إن "كلاّ" دال على الإحاطة ، قال أبو حيان : والذي أختاره في تخريج هذه القراءة أن "كلاً" بدل من اسم إن ... فإن قلت : كيف يجعله بدلا ، وهو بدل كل من كل من ضمير المتكلم ، وهو لا يجوز على مذهب البصريين ؟ قلت : مذهب الأخفش والكوفيين جوازه ، وهو الصحيح ، على أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف ، بل إذا كان البدل يفيد الإحاطة جاز أن يبدل من ضمير المتكلم ، وضمير المخاطب لا نعلم خلافاً في ذلك كقوله تعالى : (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا)[٣] وكقولك : مررت بكم صغيركم وكبيركم معناه : مررت بكم كلكم ، وتكون لنا عيدًا كلنا ، فإذا جاز ذلك فيما هو بمعنى الإحاطة فجوازه فيما دلّ على الإحاطة وهو "كل" أولى ، ولا التفات لمنع المبرد البدل فيه ، لأنه بدل من ضمير المتكلم ، لأنه لم يتحقق مناط الخلاف[٤].

---

(١) الآية ٤٨ من سورة غافر.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٦/٤ والمحرر الوجيز ١٤٥/١٤ والدر المصون ٤٨٧/٩ وشرح عمدة الحافظ ٥٥٦/١ والمشكل ٦٣٧ ومعاني القرآن للفراء ١٠/٣ والمغني ٢٥٧.

(٣) الآية ١١٤ من سورة المائدة.

(٤) البحر المحيط ٤٦٩/٧-٤٧٠ وينظر شرح الجمل لابن حروف ٣٤٦/١ وأمالي ابن الشجري ٩٣/٢.

الآية : (وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى إلا من آمن وعمل صالحا)[١].

موضع الموقف : إلا من آمن.

صاحب الموقف : الزجاج ، النحاس ، الفراء ، الأخفش ، الكوفيون.

قوله تعالى : (إلا من آمن" فيه عدة أوجه ، منها :

١.أنه استثناء منقطع فهو في محل نصب.

٢.أنه في محل رفع مبتدأ ، والخبر فأولئك لهم جزاء الضعف ، قاله الفراء.

٣.أنه في محل جر بدلاً من الضمير في أموالكم ، قال بهذا الفراء والزجاج .

قال الفراء : وإن شئت أوقعت عليها التقريب ، أي : لا تقرّب الأموال إلا من كان مطيعاً [٢]وقال الزجاج : موضع "مَن" نصب بالاستثناء على البدل من الكاف والميم[٣]. وقد ردّ أبو جعفر النحاس عليهما ، وبدأ بالوجه الأول ، فقال : إلا من آمن في موضع نصب بالاستثناء ، وزعم أبو إسحاق أنه في موضع نصب على البدل من الكاف والميم التي في تقربكم ، وهذا القول كأنه غلط ، لأن الكاف والميم للمخاطب فلا يجوز البدل ، ولو جاز هذا لجاز : رأيتك زيداً ، وقول أبي إسحاق هذا قول الفراء إلا أن الفراء لا يقول : بدل : لأنه ليس من لفظ الكوفيين ، ولكن قوله يؤول إلى ذلك[٤].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الأوجه السابقة ورجّح الوجه الأول فقال:"إلا من آمن" الظاهر أنه منصوب على الاستثناء[٥].

وذكر أيضاً ما قاله الزجاج وما ردّ به عليه أبو جعفر النحاس على منوال جمهور البصريين من أن البدل من ضمير الحاضر والمتكلم لا يجوز.

---

(١) الآية ٣٧ من سورة سبأ.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٣٦٣.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٤/٢٥٥.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٥٢.

(٥) البحر المحيط ٧/٢٨٥.

وقد تمسك أبو حيان بذكر مذهب الأخفش والكوفيين في كل موضع ، فقال هنا وكأنه يرد على النحاس بأن المسألة مختلف فيها فقال : ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يجوز أن يبدل من ضمير المخاطب والمتكلم ، لكن البدل في الآية لا يصح ألا ترى أنه لا يصح تفريغ الفعل الواقع صلة لما بعد إلا ، لو قلت : ما زيد بالذي يضرب إلا خالداً ، لم يصح ، وتخيّل الزجاج أن الصلة وإن كانت من حيث المعنى منفية أنه يصح البدل ، وليس بجائز إلا فيما يصح التفريغ له[١].

وفي هذا ردّ أيضاً على ما ذهب إليه الزجاج ويمكن أن يكون ما ذهب إليه الزجاج صحيحاً خلاف ما ظنه أبو حيان ، ذلك أن الجملة بكاملها منفية ، وعليه يكون النفي له صلة غير مباشرة بالبدل ، فالبدل في زيد من قولك : ما ظننت أحداً يفعل ذلك إلا زيدٌ" صحيح ، ومثله في الآية الكريمة فـ"إلا من آمن" واقع في حيز النفي[٢].

وعلى مذهب قطرب فإن البدل في الآية الكريمة جائز لديه قال أبو حيان ذلك عنه في ارتشاف الضرب : الثاني : أنه يجوز في الاستثناء ، فتقول : ما ضربتكم إلا زيداً وهو قول قطرب[٣].

أما الفراء فقد أغلظ أبو حيان في ردّه عليه في وجه غير البدل ، وهو أن إلا من آمن في محل رفع مبتدأ والخبر الجملة بعده ، قال أبو حيان : وأجاز الفراء أن تكون من في موضع رفع ، وتقدير الكلام عنده ما هو المقرب إلا من آمن ، انتهى وقوله كلام لا يتحصل منه معنى ، كأنه كان نائماً حين قال ذلك [١] .

خلاصة القول فيما سبق :

سلك أبو حيان منهج البصريين في هذه المسألة وقد كان بصيراً بتفاصيلها فلا يطلق المنع أو الجواز ، لذا عاب على المبرد القول بالمنع،لأنه كما قال أبو حيان،لم يتحقق مناط الخلاف[٤].

---

(١) البحر ٧/٢٨٦.

(٢) ينظر الدر المصون ٩/١٩٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٩٦٥.

(٤) البحر ٧/٤٧٠.

فالإبدال من الضمير المتكلم أو المخاطب إن كان بدل بعض أو بدل اشتمال جاز بلا خلاف وإن كان بدل شيء ففيه مناط الخلاف تفصيله : إن أفاد معنى التأكيد وكان البدل والمبدل لعين واحدة جاز بلا خلاف وإن لم يفد معنى التأكيد ولم يكونا لعين واحدة فالكوفيون والأخفش يجيزونه والبصريون يمنعونه ، وأطلق جوازه ابن مالك على قلة فقال : فلو لم يكن في البدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلة ولم يمتنع كما زعم غير الأخفش[١].

إلا أن أبا حيان صحح مذهب الأخفش والكوفيين حيث وردت توجيهات "ذرية" من قوله تعالى : (ألاّ تتخذوا من دوني وكيلاً ، ذرية من حملنا مع نوح) [٢] على قراءة رفع ذرية فيكون على البدل من الضمير في يتخذوا ، ونقل أبو حيان قول ابن عطية الذي يقول فيه : ولا يجوز على القراءة بالتاء لأنك لا تبدل من ضمير مخاطب ، لو قلت : ضربتك زيداً على البدل لم يجز[٣] ورد عليه أبو حيان قائلاً : وما ذكره من إطلاق أنك لا تبدل من ضمير مخاطب يحتاج إلى تفصيل ، وذلك أنه إن كان في بدل بعض من كل وبدل اشتمال جاز بلا خلاف ، وإن كان في بدل شيء وهما لعَين واحدة ، وإن كان يفيد التوكيد جاز بلا خلاف ، نحو : مررت بكم صغيركم وكبيركم،وإن لم يفد التوكيد فمذهب جمهور البصريين المنع ، ومذهب الأخفش والكوفيين الجواز ، وهو الصحيح لوجود ذلك في كلام العرب وقد استدللنا على صحة ذلك في شرح كتاب التسهيل [٤].

فأبو حيان في هذا النص يوافق الأخفش والكوفيين ، ولعله له رأيين في المسألة أو خطأ من الناسخ أوسهومن المؤلف وتسوق المراجع ما اعتمد عليه الكوفيون والأخفش ، فقد اعتمدوا على السماع والقياس .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٤.

(٢) الآية ٢-٣ من سورة الإسراء.

(٣) المحرر الوجيز ١٠/٢٥٩.

(٤) البحر المحيط ٦/٧ وينظر الدر المصون ٧/٣١١.

أما السماع : فقد اعتمدوا فيه على ما جاء من الآيات السالفة الذكر وقول أبي موسى الأشعري : أتينا النبي صلى الله عليه وسلم نفرٌ[١].

بكم قريش كفينا كلّ معضلة وأمّ نهج الهدى من كان ضليلاً[٢]

شوهاء تغدو بي إلى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرجل

فما برحت أقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتى أزيرا المنائيا

فلأحْشَأنّك مشقصاً أوساً أو يس من الهبالة

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميداً قد تذريت السناما

وأما القياس : فقد رأى الكوفيون والأخفش أن إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب جائز بإجماع ، لذا فإنهم قد قاسوا إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب على جواز إبداله من ضمير الغائب[٣] ، والتفريق بين الاثنين – المتكلم والمخاطب من جهة والغائب من جهة أخرى – تحكُّمٌ – وأيضاً فإنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة ، وإن كان المبدل منه أوضح من البدل ، ولذلك يجوز إبدال الظاهر من المضمر.

أما البصريون فلا يعدمون التأويل في كل ما ورد ، وما ورد من أبيات تعد في غاية القلة . والذي يدعم موقف البصريين أن ضمير المخاطب والمتكلم من أعرف المعارف ، وهذان الضميران في غاية الوضوح ، وما داما في غاية الوضوح فلا يجوز في الاسم الظاهر الذي يليهما في التعريف ، ويليهما في البيان أن يكون بدلاً عنهما[٣].

والذي يبدو لي ويظهر أن مذهب جمهور البصريين هو الراجح الذي أميل اليه.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٤ وشواهد التوضيح ٢٠٦.

(٢) ينظر الكافية الشافية ٣/١٢٨٥ وشرح التسهيل ٣/٣٣٥ وشواهد التوضيح ٢٠٧.

(٣) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/٣٩٦ وشرح الجمل لابن حروف ١/٣٤٦.

الفصل الثالث

ظاهرة الإعمال والإهمال

المبحث الأول: الإعمال والإهمال في الأسماء غير الظروف

إعمال المصدر المعرف بأل وإهماله

الآية : ﴿ وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن به قلوبكم وما النصر إلا من عند الله ، إن الله عزيز حكيم ﴿ إذ يُغَشِّيكم النعاس أمنةً منه ، وينزل عليكم من السماء ماءً ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان وليربط على قلوبكم ويثبت به الأقدام ﴾ [١].

موضع الموقف : إذ يُغَشِّيكم.

صاحب الموقف : الكوفيون ، البصريون.

في قوله تعالى : إذ يغشيكم عدة أوجه ، منها:

أحدها : أن يكون بدلاً ثانياً من إذ في قوله تعالى : ﴿ وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين ﴾[٢].

الثاني : أن يكون منصوباً بالنصر في قوله تعالى : ﴿ وما النصر إلا من عند الله ﴾.

الثالث : أن يكون منصوباً باذكر محذوفاً.

موقف أبي حيان :

أورد وجوهاً كثيرة من الإعراب في «إذ يُغشِّيكم » وضعّف بعضها ، ومن هذه الأوجه التي قال بضعفها ، الوجه الثاني، وهو أن «إذ يغشيكم» منصوب بالمصدر «النصر».

قال أبو حيان في هذا : وأما كونه منصوباً بالنصر ففيه ضعف من وجوه :

أحدها: أنه مصدر فيه أل ، وفي إعماله خلاف، ذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز إعماله.

الثاني : أنه موصول ، وقد فُصل بينه وبين معموله بالخبر الذي هو « إلا من عندالله» ، وذلك إعمال لايجوز ، لا يقال ضَرْبُ زيدٍ شديدٌ عمراً.

الثالث : أنه يلزم من ذلك إعمال ما قبل إلا فيما بعدها من غير أن يكون ذلك المفعول مستثنى أو مستثنى منه ، أو صفة له ، و «إذ» ليس واحداً من هذه الثلاثة ... والأجود من

---

(١) الآية ١٠-١١ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٧ من سورة الأنفال.

هذه الأقوال أن يكون بدلاً[١] ، ويظهر أنه لم يعمل المصدر المعرف بأل وهو يوافق هنا مذهب الكوفيين في عدم إعمال المصدر المعرف بأل، واختار أن يكون «إذ يغشيكم» بدلاً ، ويجدر بالبحث أن يسوق صور الخلاف في إعمال المصدر المعرف بأل لكي تعم الفائدة[٢] :

ذهب الكوفيون والبغداديون وابن السراج من البصريين إلى أنه لا يجوز إعماله، وذهب سيبويه إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى جواز إعماله بقبح ، ومذهب رابع فيه تفصيل ، وذلك بين أن يعاقب الضمير «أل» نحو : إنك والضرب خالداً ، أي : وضَرْبُك، فيجوز الإعمال.

وغير المعاقبة فلا يجوز نحو : عجبت من الضرب زيدٍ عمراً . وهذا اختيار أبي حيان . وعليه ، فأبو حيان اختار الأجود من الإعراب ، وهو أن يكون بدلاً، وأهمل إعمال المصدر المعرّف بأل، لأجل ما ينتاب «إذ يغشيكم»، وإعمال المصدر « وما النصر» لما فيه من أمور ضعّفت القول به .

ويقول أبو حيان رادّاً على ابن عطية في قوله عن المصدر : والمصدر يعمل مضافاً باتفاق ، لأنه في تقدير الانفصال ، ولا يعمل إذا دخله الألف واللام ، لأنه قد توغل في حال الأسماء ، وبعُد عن حال الفعلية [٣].

قال أبو حيان : أما قوله : يعمل مضافاً بالاتفاق ، إن عني من البصريين فصحيح ، وإن عني من النحويين فغير صحيح ، لأن بعض النحويين ذهب إلى أنه وإن أضيف لا يعمل.. وأما كونه لا يعمل مع الألف واللام فهو مذهب منقول عن الكوفيين ، ومذهب سيبويه جواز إعماله.

قال سيبويه : وتقول:عجبت من الضرب زيداً ، كما تقول:عجبت من الضارب زيداً تكون الألف واللام بمنزلة التنوين[٤].

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٦٧.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦١ والكتاب ١/١٩٢ والأصول ١/١٣٧ والإيضاح العضدي ١٦٠.

(٣) المحرر الوجيز ١٠/٢١٢.

(٤) البحر المحيط ٥/٥١٦-٥١٧ وينظر الكتاب ١/١٩٢.

وقد قال أبو حيان بضعف ما أجازه الزمخشري في أحد توجيهات إعرابه لـ «ما» المصدرية من قوله تعالى «إنْ أريد إلا الإصلاح ما استطعت»[١].

أجاز أن تكون «ما» مفعولاً به للمصدر «الإصلاح» ، وهذا نظير قول الشاعر :

ضعيف *النكاية أعداءه* ..... يخال الفرار يراخي الأجل

قال أبو حيان : وهذا الثالث ضعيف ، لأن المصدر المعّرف بأل لا يجوز إعماله في المفعول به عند الكوفيين ، وأما البصريون فإعماله عندهم فيه قليل [٢] .

فأبو حيان يذهب إلى مذهب البصريين في إعمال المصدر المعرّف بأل على القلة فيه، ويوافق الكوفيين في هذا الأمر ، إلا أنه في ارتشاف الضرب لم يجز إعماله مطلقاً ولم يجز إهماله،إذ يقول بعد إيراد المذاهب في – إعماله و إهماله :

«الرابع : التفصيل بين أن يعاقب الضمير «أل» فيجوز إعماله ، أولا يعاقب فلا يجوز ، وهو مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة وإياه اختار . فمثال المعاقبة : إنك والضرّب خالداً المسيء ، أي : وضربك، ومثال غير المعاقبة : عجبت من الضرب زيدٍ عمراً.»[٣]

---

(١) الآية ٨٨ من سورة هود.

(٢) البحر المحيط ٥/٢٥٤-٢٥٥.

(٣) ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦١

إعمال المصدر المنون وإهماله في الفاعل المرفوع

الآية : ﴿ أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ﴾[1].

موضع الوقف : لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

صاحب الوقف : سيبويه ، الفراء ، البصريون.

قرأ جمهور القراء «والملائكةِ والناسِ » بالجر عطفاً على «الله»، وقرأ الحسن «والملائكةُ والناسُ أجمعون» بالرفع، وخرج النحويون هذه القراءة على العطف على موضع اسم الله ، فإنه وإن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه فإن موضعه رَفْعٌ بالفاعلية ، لأن هذا المصدر ينحل عندهم لحرف مصدري والفعل ، تقدير ذلك : أنْ لَعَنَهم الله ، أو أنْ يلعنهم الله.

أورد أبو حيان القول بأن «لعنة الله» مصدر ، فلو رفعت الفاعل – إذ العطف عليه ، وهو لفظ الجلالة – لم يجز ذلك – أي رفع الفاعل – حتى يُنَوّن المصدر ، وعليه فقد تغير المصدر بتنوينه، ثم استدرجه الكلام حتى ذكر ما حمله سيبويه عليه، وما أجازه البصريون في المصدر المنون من ذكر الفاعل والمفعول، وما ذكره الفراء ، .

موقف أبي حيان :

قال رادّاً على المعربين بما ذكره سيبويه : ولذلك حمل سيبويه قولهم : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً ، على إضمار فعل : أي : ويضرب عمراً ، ولم يجز حمله على موضع زيد ، لأنه لا محرز للموضع ، ألا ترى أنك لو نصبت زيداً لقلت : هذا ضاربٌ زيداً ، وتُنوِّن ، وهذا أيضاً على تسليم مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنّون ، فهي مسألة خلاف :

البصريون يجيزون ذلك ، فيقولون : عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً ، والفراء يقول : لايجوز ذلك ، بل إذا نُوّن المصدر لم يجيء بعده فاعل مرفوع ، والصحيح مذهب الفراء ، وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع، بل أثبتوا ذلك بالقياس على أنْ والفعل،

---

(١) الآية ١٦١ من سورة البقرة.

فمنع هذا التوجيه الذي ذكروه ظاهر [١].

ثم خرّج القراءة السابقة على وجوه غير الوجه الذي ذكره المعربون ، فقال :

أولاها : أنه على إضمار فعل لما لم يمكن العطف، التقدير : وتلعنهم الملائكة، كما خرج سيبويه في هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً أنه على إضمار فعل ، ويضرب عمراً[١] .

خلاصة المذاهب في هذه المسألة إذا كان الفعل متعدياً على النحو التالي :[٢]

- ذهب البصريون إلى أن المصدر المنون يجوز أن يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو : هذا ضاربٌ زيدٌ عمراً ، وعجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً. وأثبتوا ما ذهبوا إليه بالقياس على أنْ والفعل ، قال سيبويه : وتقول : عجبت من ضربٍ زيداً بكرٌ ، ومن ضربٍ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل ، كأنه قال : عجبت من أنّه يضرب زيدٌ عمراً ، ويضرب عمراً زيدٌ[٣].

- وذهب الفراء إلى أنه لايجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون ألبتة، إذ لم يسمع من العرب.

- وذهب الكوفيون إلى أن المصدر المنّون لايعمل ، وإن وُجد بعده مرفوع أو منصوب فهو على إضمار الفعل.

ولذا لم يجز أبو حيان ما أجازه البصريون ، و وافق الفراء ، ووافق سيبويه على إضمار فعل ، وما ذاك إلا لعدم السماع،فالفراء لم يسمع ذلك من العرب، وما أجازه البصريون اعتُمد فيه على القياس، ووافق سيبويه على إضمار الفعل، من أجل أن العطف على موضع مرفوع المصدر المنون لا يجوز، لذا خرّج القراءة على تخريج سيبويه، أو على حذف مضاف، تقديره : لعنة الله ولعنة الملائكة، ثم حذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه.

---

(١) البحر المحيط ٤٦١/١

(١)

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤/٢-٢٥ وارتشاف الضرب ٢٢٥٩/٥-٢٢٦٠ والمساعد ٢٣٤/٢.

(٣) الكتاب ١٨٩/١ وينظر المقتضب ١٤/١ والنكت ٢٩٥/١ والأصول ١٧٥/١ وشرح ابن يعيش ٦١/٦ والتبصرة والتذكرة ٢٣٩/١.

إعمال المصدر المنوّن في المفعول به

الآية : ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات ﴾[١].

موضع الوقف : طولاً أن ينكح.

صاحب الوقف : البصريون ، الفارسي.

الظاهر أن مفعول «يستطع» هو «طولاً» ، ويجوز في «أن ينكح» عدة أوجه ، منها :

- أن يكون على حذف حرف الجر ، والتقدير : طولاً إلى أن ينكح، أو لأن ينكح.
- أن يكون بدلاً من «طولاً» بدل كل من كل ، لأن الطول هو القدرة.
- أن يكون مفعولاً به للفعل «يستطع».
- أن يكون مفعولاً به وعامله المصدر المنون «طولاً».

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الأوجه السابقة، ثم قال عن الوجه الأخير : وأجازوا أن يكون «أن ينكح» في موضع نصب على المفعول به ، وناصبه «طول» إذ جعلوه مصدر طُلْت الشيء ، أي : نلته.. وهذا على مذهب البصريين، إذ أجازوا إعمال المصدر المنوّن ، و إلى أن «طولاً» مفعول ليستطع، و«أن ينكح» في موضع مفعول بقوله «طولاً» إذ هو مصدر ذهب [إليه[٢]] أبو علي في التذكرة[٣] يتضح مما أورده أبو حيان أنه لم يعترض على ما ذهب إليه البصريون والفارسي، فيجوز لديهم نصب المفعول به بالمصدر المنون خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى منع إعماله منوناً[٤] ويُردّ عليهم بقوله تعالى ﴿ أو إطعام، في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾[٥].

---

(١) الآية ٢٥ من سورة النساء.

(٢) «إليه» ساقطة من المطبوعة وساقطة من المحققة كذلك وأُخذت من الدر المصون ٦٥٤/٣ إذ الكلام لا يستقيم بدونها.

(٣) البحر المحيط ٢٢٠/٣-٢٢١.

(٤) ينظر المساعد ٢٣٤/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٥٩/٥-٢٢٦٠ والبحر المحيط ١٦٤/١-١٦٥.

(٥) الآيتان ١٤-١٥ من سورة البلد.

الآية : ﴿ ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً ولايستطيعون﴾[١]

موضع الموقف : رزقاً ... شيئاً.

صاحب الموقف : الفارسي.

جاء «شيئاً» في الآية الكريمة منصوباً ، وفي نصبه عدة أوجه ، منها :

١- أن يكون نعتاً لمصدر محذوف ، تقديره : ما لا يملك لهم ملكاً شيئاً.

٢- أن يكون بدلاً من «رزقاً» ، ومعلوم أن البدل يأتي لأ حد أمرين : إمّا البيان أو التأكيد ، و«شيئاً» أعم من «رزقاً» فلا تأكيد فيه ولا بيان.

وعليه فلم يتساو «رزقاً» و«شيئاً» ، لأن رزقاً محدود أكثر من شيء ، فالأولى كان رزق بدلاً من شيء ، والنسق القرآني جاء على عكس هذا ، والجواب : إن «شيئاً» أكثر غموضاً فى النكرة ، فإذا نفيناها فنحن نعم النكرة ، والنكرة في سياق النفي تعم، لذا جاءت النكرة منفية، والنفي مع النفي إيجاب، فهنا أفادت التعريف وجاز الإبدال.[٢]

٣- أن يكون «شيئاً» منصوباً بـ «رزقاً».

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان عن الوجه الثالث : وأجازوا في «شيئاً» انتصابه بقوله «رزقاً» أجاز ذلك أبو علي وغيره ، وَردَّ عليه ابن الطراوة بأن الرزق هو المرزوق كالرعي والطحن ، والمصدر هو الرَّزق بفتح الراء كالرّعي والطَّحن، وَرُدّ على ابن الطراوة بأن الرِّزق بالكسر يكون أيضاً مصدراً ، وسُمع ذلك فيه ، فصح أن يعمل في المفعول به ، والمعنى : ما لايملك لهم أن يرزق من السموات والأرض شيئاً[٣].

ولعل في قول أبي حيان : وسُمع ذلك فيه فصح أن يعمل في المفعول به موافقةً للبصريين والفارسي في إعمال المصدر المنّون.

---

(١) الآية ٧٣ من سورة النحل.

(٢) ينظر نتائج الفكر ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) البحر المحيط ٥١٦/٥ وينظر البحر ٢١٤/٢

إعمال المصدر الموصوف وإهماله

الآية : ﴿ فاجعل بيننا وبينك موعداً لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى ﴾[١].

موضع الموقف : مكاناً .

صاحب الموقف : الفارسي ، الكوفيون.

الجعل في الآية الكريمة بمعنى التصيير ، فيقتضي مفعولين ، المفعول الأول «موعداً» والظاهر أن المفعول الثاني هو الظرف من قوله تعالى : ﴿ بيننا وبينك ﴾ وأجاز الفارسي أن يكون المفعول الثاني هو قوله «مكاناً».

موقف أبي حيان :

أورد ما ذكره الفارسي قائلاً : وقال أبو علي : موعداً مفعول أول لاجعل ، ومكاناً ، مفعول ثان ، ومنع أن يكون «مكاناً» معمولاً لقوله «موعداً» لأنه قد وصف [٢] ولم يزد على ذلك أبو حيان ، ذلك أن الذي ذهب إليه الفارسي من منع إعمال المصدر الموصوف هو مذهب جمهور البصريين، أما الكوفيون فأجازوا إعماله ، ذكر ذلك أبو حيان في موضع آخر في قوله تعالى : ﴿ إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم ﴿ يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ﴾[٣] ، قوله «يوم تشهد» اختلف في ناصبه ، فالظاهر أن ناصبه الاستقرار الذي تعلّق به «لهم»، وقيل: ناصبه «عذابٌ»، وهذا موصوف بقوله تعالى : «عظيم» وفي إعمال المصدر الموصوف خلاف.

قال أبو حيان : ولايجوز لأنه موصوف إلا على رأي الكوفيين [٤] . و نسترشد على

---

(١) الآية ٥٨ من سورة طه.

(٢) البحر المحيط ٦/٢٥٣.

(٣) الآيتان ٢٣-٢٤ من سورة النور.

(٤) البحر ٦/٤٤٠.

موقف أبي حيان من كتابه ارتشاف الضرب ، ذلك أنه ذكر أن من شروط إعمال المصدر قوله : الشرط الخامس : أن لايُتْبع بتابع قبل أخذه متعلقاته ، فلا يجوز عجبت من ضربك الشديد زيداً .. فلو أخّرت هذه التوابع بعد أَخْذ المصدر متعلقاته جاز ، وما جاء من إعماله متبوعاً بتابع قبل أخذه متعلقاته فشاذ لايقاس عليه [١].

فهو على ضوء ما سبق يوافق الفارسي ويخالف الكوفيين.

والذي يترجح لدي ويظهر أن إعمال المصدر الموصوف قبل أَخْذ معموله ضعيف لعدة أمور ، منها :

- أن إعمال المصدر الموصوف قبل أَخْذ معموله يبعده من الفعل ، لأن الفعل لا يوصف.
- أن الوصف يفصل بين الموصول وصلته ، فإذا وصفناه قبل أخذ معموله فكأنا فصلنا بين الموصول والصلة ، فالمعمول من صلة المصدر والمصدر مقدر بحرف مصدري والفعل ، فهو كفعل موصول به ، فلا يجوز عجبت من ضربك الكثير زيداً ، ويجوز عجبت من ضربك زيداً الكثير [٢].

---

(١) ارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٨.

(٢) ينظر اللباب ١/٤٤٩ والمساعد ٢/٢٢٩.

إعمال اسم الفاعل المجرد من أل وإهماله

الآية : ﴿ وما أنا بطارد الذين آمنوا ﴾[١].

موضع الموقف : بطارد الذين آمنوا.

صاحب الموقف : سيبويه ، الكسائي.

يعمل اسم الفاعل عمل فعله عند جمهور النحاة بشروط ، منها :

١- أن يكون مكبّراً ، فلا يجوز هذا ضويربٌ عمراً.

٢- أن لايوصف قبل العمل ، فلا يجوز عندهم هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً.

٣- أن يكون معتمداً على شيء قبله ، ومن صور الاعتماد :

أ- أن يكون خبراً ، نحو : زيد ضاربٌ عمراً.

ب- أن يكون حالاً ، نحو : جاء زيد راكباً فرساً.

جـ- أن يكون صفة ، نحو : مررت برجل ضاربٍ زيداً.

د- أن يكون صلة ، نحو : هذا الضارب زيداً.

هـ- أن يكون منفياً أو واقعاً بعد استفهام، نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً، أضاربٌ زيد عمراً؟

و- أن يكون منادى ، نحو : يا طالعاً جبلاً .

٤- أن لا يكون ماضياً .

وقد وقع الخلاف بينهم في بعضها ، واشتراطهم لهذه الشروط جاء نتيجة لضعف العمل في اسم الفاعل ، فالوصف والتصغير من خصائص الأسماء ، وقد وقع بينهم بعد استكمال هذه الشروط أيّهما أولى في اسم الفاعل العمل أم الإضافة ؟

والذي يظهر من كلام سيبويه أن الإعمال أولى من الإضافة [٢] وقال الكسائي : هما سواء[٣].

---

(١) الآية ٢٩ من سورة هود.

(٢) ينظر الكتاب ١٦٦/١ وارتشاف الضرب ٢٢٧٤/٥ .

(٣) المساعد٢/٢٠٠.

وقد جاءت القراءات على وجهي النصب والإضافة في عدة آيات [١] .

فقد قرئ بتنوين «طارد» من قوله تعالى : ﴿ وما أنا بطاردٍ الذين آمنوا ﴾.

قيل : هذا على الأصل يعني : أن اسم الفاعل إذا استوفى شروط العمل فالأصل أن يعمل ، هذا ما أورده أبو حيان آخذاً كلام الزمخشري معقباً عليه ، وفي ثنايا هذا التعقيب ذكر ما أشار إليه سيبويه في كتابه ، وما قاله الكسائي .

موقف أبي حيان :

ذكر سيبويه أن اسم الفاعل إذا استوفى شروط إعماله الأصل فيه العمل[٢]، وذهب الكسائي أن الإضافة والعمل سواء.

أما أبو حيان فذهب أن الأصل الإضافة ، يعبّر عن هذا في عدة مواضع :

- ففي الآية الكرية موضع البحث قال : وقرئ «بطاردٍ » بالتنوين ، قال الزمخشري : على الأصل، يعني أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال أصله أن يعمل ولا يضاف، وهذا ظاهر كلام سيبويه ، ويمكن أن يقال : إن الأصل الإضافة لا العمل ، لأنه قد اعتوره شبهان :

أحدهما : شبه بالمضارع ، وهو شبهه بغير جنسه.

والآخر : شبه بالأسماء إذا كانت فيها الإضافة ، فكان إلحاقه بجنسه أولى من إلحاقه بغير جنسه[٣].

- ويقول في موضع آخر عن قراءة الجمهور في قوله تعالى : ﴿ فلعلّك باخعٌ نفسك على آثارهم ﴾[٤]: وقرأ الجمهور «باخعٌ» «بالتنوين» ، «نفسك» بالنصب ، قال الزمخشري : على الأصل ، يعني أن اسم الفاعل إذا استوفى شروط العمل فالأصل أن يعمل ، وقد أشار إلى

---

(١) من الآيات : آية ١٨ من سورة الأنفال ، ٣٨ من سورة الزمر ، ٢ من سورة الطلاق.

(٢) ينظر الكتاب ١٦٦/١ وارتشاف الضرب ٢٢٧٤/٥ .

(٣) البحر ٢١٨/٥.

(٤) الآية ٦ من سورة الكهف.

ذلك سيبويه في كتابه ، وقال الكسائي : العمل والإضافة سواء ، وقد ذهبنا إلى أن الإضافة أحسن من العمل [١].

وفي قوله تعالى : ﴿ قال إني جاعل في الأرض خليفة ﴾[٢].

يقول عن إعمال اسم الفاعل (جاعل) وإهماله : وإذا جاز إعماله فهو أحسن من الإضافة نص على ذلك سيبويه ، وقال الكسائي هما سواء[٣] ، ثم اختار أبو حيان أن الإضافة أحسن من الإعمال ، إذ يقول : والذي اختاره أن الإضافة أحسن [٣].

فمما سبق يرى سيبويه النصب إذا استوفى اسم الفاعل شروط عمله، ويرى الكسائي جواز الجر والنصب على السواء ، ويرى أبو حيان أن الإضافة أحسن من العمل نصباً .

والذي يظهر لي : أن ما ذهب إليه أبو حيان ليس ببعيد ، ويرجحه أن اسم الفاعل مع مشابهته للفعل المضارع لفظاً ومعنى فإنه لا يعمل كالفعل ابتداء، إذ عمله على خلاف وضعه، واشتراط الشروط ليست ملزمة لإعماله.

وهذا الخط سار عليه أبو حيان حين قال : وقد يتوهم بعض النشأة في النحو أن اسم الفاعل إذا اعتمد على شيء مما ذكرناه يتحتم إعماله في الظاهر، وليس كذلك[٤].

ومما يرجح ما ذهب إليه أن الإضافة أولى لطلب الخفة ، إذ لا تنوين معها ولا نون [٥] وعلى ضوء ما سبق فالأولى عند سيبويه الإعمال والأولى عند أبي حيان الإهمال وعند الكسائي الإعمال والإهمال سواء ، هذا ما ذكره أبو حيان في البحر عن الكسائي إلا أنه قال عنه في ارتشاف الضرب : «وقال الكسائي : ويظهر لي أن الجر أولى من النصب»[٦].

ولعل للكسائي قولاً آخر في المسألة.

---

(١) البحر المحيط ٦/٩٧-٩٨.

(٢) الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٣) البحر المحيط ١/١٤٠.

(٤) البحر المحيط ٥/٤٠٢.

(٥) ينظر شرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٢/٥٠٣ وشرح الرضي على الكافية ٣/٤١٦ والمغني ص ٦٦٣.

(٦) ارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٥.

إعمال اسم الفاعل على أن يكون مبتدأ دون اعتماد على استفهام أو نفي

الآية : ﴿ ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ﴾[١].

موضع الموقف : آثم قلبه.

صاحب الموقف : سيبويه ، جمهور البصريين ، الأخفش.

الأصل أن يكون للمبتدأ خبر ، لأنه حديث عنه ، وبه مع المبتدأ تتم الفائدة، إذ لا فائدة من مبتدأ لا خبر له لفظاً أو تقديراً ، وإذا كان الأمر كذلك لزم أن يكون للمبتدأ خبر أو ما يسد مسده ، لذا يُصنف المبتدأ على هذا إلى صنفين :

١- مبتدأ له خبر ، وخبره إما مفرد أو جملة أو شبهها.

٢- مبتدأ ليس له خبر ، لكن له فاعل يسد مسد الخبر ، وقد يُظن أن خبر هذا الصنف محذوف ، وهذا ليس بشيء ، إذ لم يكن له أصلاً من خبر حتى يُظن حذفه ، بل له ما يسد مسده ويُغني عنه ، ولو تُكلِّف له تقدير خبر لم يتأتّ ، إذ هذا الصنف - وهو المبتدأ «الوصف» - هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فمن ثَمَّ كَمُل بفاعله الكلام ، وتم به المعنى[٢] .

على أنه لا إشكال في الصنف الأول ، أما الصنف الثاني فهو مدار البحث ، وموضع النقاش نظراً لاختلاف النحاة في جواز أن يقع مبتدأ وما بعده يكون فاعلاً سد مسد خبره دون اعتماد، وجواز أن يكون خبراً وما بعده مبتدأ ، وقبل هذا وذاك ما حالاته مع ما بعده ؟ وفيما يلي بيان ذلك :

هذا المبتدأ يسمى وصفاً ، وهو ما يطلق على اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من

---

(١) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١ .... وشرح الكافية للرضي ٨٦/١ ، ٤١٧/٣.

الأسماء المشتقة العاملة[١] وله مع ما بعده حالتان :

- إحداهما : المطا بقة تذكيراً أو تأنيثاً، وإفراداً أو تثنية أو جمعاً.

أ- فإن تطابق مع ما بعده إفراداً جاز فيه أن يكون مبتدأ وما بعده فاعلاً به سد مسد الخبر، وجاز فيه أن يكون خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً.

ب- وإن تطابق تثنية أو جمعاً تعينت له الخبرية المقدمة ، وما بعده تعينت فيه الابتدائية ، وهو بالاختيار إن أخذنا بلغة «أكلوني البراغيث» ولعل وجوب التقدم أن الفعل لا يُثنى ولا يُجمع ، فلا يكون على هذا مبتدأ وما بعده خبراً .

- الحالة الثانية : المخالفة مع ما بعده «عدم المطابقة» ، وتقتضي هذه الحالة أمرين : مهمل ومستعمل ، أي : الإهمال والاستعمال :

أ- فالمهمل لم يأت التركيب بمثله ، وهو أن يكون الوصف مثنى أو مجموعاً وما بعده مفرداً، وهذا ليس بمسموع ولا مستعمل ، وإنما ذُكر هنا ليتبين أنه غير مراد.

ب- أن يكون الوصف مفرداً وما بعده مثنى أو مجموعاً ، نحو : أقائم الزيدان ؟ أو أقائم الزيدون ؟ وعلى هذا يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً به ولا يكون الوصف خبراً مقدماً، لأنه مفرد ، والمفرد لايكون خبراً عن المثنى أو المجموع[٢].

وبحث الموضوع يكون في مجيء الوصف مفرداً ، إذ الوصف على هذا يجري مجرى الفعل ويشاركه في كثير من الأمور ، منها :

- لا يُصغَّر ولا يُوصف ، ولا يعرّف ، ولايُثنى ولايُجمع كما أن الفعل كذلك.
- يشارك الفعل في الحركات والسكنات.
- يشاركه في حروفه الأصول.
- يشاركه في عمله ومعناه إذا اعتمد على شيء قبله.

---

(١) ينظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية «الوصف» ص٢٤١ وارتشاف الضرب ٢٦/٢.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١٨٢/١ وأوضح المسالك ١٨٨/١ ... وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٢٢/١-٣٢٣ والمساعد ٢٠٧/١-٢٠٨ وارتشاف الضرب ٢٦/٢ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ١٩٩/١-٢٠١.

إلا أن هذا الوصف ضعف عن الفعل ، فلا يعمل عمله حتى يعتمد على شيء قبله، فالاستفهام والنفي يكون في موضع الأفعال ، لأنك تسأل وتنفي عما تشك فيه ، فإذا قيل : أزيد قائم ؟ أوما زيد قائم ، فالشك والنفي يكون في قيام زيد ، لا في زيد ذاته ، لأن ذات زيد معلومة معروفة لدى السائل ، لذا فاسم الفاعل واسم المفعول لضعفهما في العمل لا يعملان إلا إذا اعتمدا على نفي أو استفهام ، على أن في المسألة خلافاً ، وذلك على النحو التالي :

- يرى البصريون - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لايكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام أما إذا لم يعتمد فيكون لديهم خبراً مقدماً، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً.
- ويرى الأخفش جواز الوجهين ، ولا يشترط اعتماد الوصف على استفهام أو نفي، ويجيز أيضاً التقديم والتأخير.
- ويرى الكوفيون جواز الوجهين دون اعتماد ، ولا يجيزون التقديم والتأخير.

هذا الخلاف تناقلته معظم المؤلفات النحوية [١] فالبصريون يمنعون مجيء الوصف مبتدأ إذا لم يعتمد على نفي أو استفهام ، والكوفيون والأخفش يجيزون ذلك.

إلا أننا نجد بعض أعلام البصريين يجيزون وقوع الوصف مبتدأ دون اعتماد ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر ، وهذا الجواز قبيح لديهم ، ومن هؤلاء الأعلام سيبويه وابن السراج .

قال سيبويه : وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم، فتقول : ضرب زيداً عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقولك : يقوم زيد ، وقام زيد قَبُح ، لأنه اسم ، وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه[٢].

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٧٩/٦-٨٠ وشرح التصريح ١٥٧/١ ، ٦٦/٢ وتخليص الشواهد ص ١٨١-١٨٢ والإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص٦١-٦٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١ ، ٥٥٣ ومغني اللبيب ٤٤٤/٢ وشرح ابن أبي الربيع «البسيط في شرح الجمل» ٥٧٨/١، ٥٨٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١ ... والمساعد ٢٠٧/١-٢٠٨ والنحو الوافي ٤٤٥/١-٤٦٠.

(٢) الكتاب١٢٧/٢.

يُفهم من هذا النص أنه يجيز بقبح أن يجعل الوصف مبتدأ دون اعتماد على نفي أو استفهام ، وتفسيراً لقول سيبويه السابق قال السيرافي : «يريد أن قولك : قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل «قائم» المبتدأ ، و«زيد» خبره ، أو فاعله ، وليس بقبيح أن تجعل «قائم» خبرًا مقدماً ،والنية فيه التأخير»[١].

وجاء ابن مالك فأبان ما كان يقصده سيبويه، وذلك عندما قال : «إن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي ، وإن فُعل به ذلك دون استفهام أونفي قبح عنده دون منع ، هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء ، ولا معارض له في غيره ، ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفياً فقد قوّله ما لم يقل»[٢].

والذي يستقرئ المواضع التي تخص الأمثلة التي وضعها سيبويه في كتابه، وهي اعتمدت الصفات العاملة عمل أفعالها فإنها سُبقت بنفي أو استفهام أو جَرَت نعوتاً أو أحوالاً أو أخباراً، لكن لايوجد نص صريح منه يمنع مجيء الوصف مبتدأ دون اعتماد[٣].

أما ابن السراج فقد صرح بمجيء الوصف مبتدأ دون اعتماد على نفي أو استفهام لكن بقبح ، قال :: «وحسُن عندهم : أقائم أبوك ؟ وأخارج أخوك ؟ تشبيهاً بهذا إذا اعتمد «قائم» على شيء قبله ، فأما إذا قلت : قائم زيد «فأردت أن ترفع زيداً بقائم ، وليس قبله ما يعتمد عليه ألبتة فهو قبيح ، وهو عندي جائز على قبحه»[٤].

أما الأخفش فمجيء الوصف عنده مبتدأ باعتماد أو بغيره جائز دون قبح ،وهو موافق في هذا للكوفيين ؛ إذ جعل مجيئه على تلك الصورة دون اعتماد من مسوغات الابتداء بالنكرة ، [٥] إما لأنها عاملة رفعاً ، أو هي في معنى الفعل ، ولعل سائلاً أن يقول : مجيء

---

(١) نقلاً عن هامش الكتاب ١٢٧/٢ نقلاً عن السيرافي.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٣/١.

(٣) ينظر الكتاب ٢٢/١ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٧٤-١٧٥ ، ١٩٥ ، ١٨/٢.

(٤) الأصول في النحو ٦٠/١

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤١/١ و البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع٥٧٨/١ ، ٥٨٣.

«قائم زيد» لا مسوغ فيه . ولو كان فيه مسوغ على تلك الصورة التي أجازها الكوفيون والأخفش لأجاز ذلك جمهور البصريين إذ لم يجيزوا ذلك إلا بتقدم الاستفهام أو النفي، فلربما منعوا بسبب ذلك ؟. وللإجابة على هذا قال ابن هشام : «فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء ، بل لفوات شرط العمل ، وهو الاعتماد ، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر، وهو تقدم النفي أو الاستفهام ، وهذا أظهر ...»[١].

وعلى ضوء ما تقدم يتضح أن إطلاق المنع دون اعتماد على نفي أو استفهام عند جمهور البصريين لا ينبغي ، فلا ذلك ثابت بنص صريح عن سيبويه إلا ما مثّل به من أمثلة ، وإجازة ابن السراج واضحة لا لبس فيها ، إضافة للشواهد الشعرية التي ورد فيها الوصف مبتدأ دون اعتماد ، ومن ذلك :

خبيرٌ بنو *لهب فلاتك ملغياً* مقالة *لهبيٍ إذا الطيرُ مرت*

ومنه :

فخير نحن عند *الناس* منكم *إذا الداعي المثوِّب قال : يا لا*

فلو كان «خبير» خبراً مقدماً للزم الإخبار عن الجمع بالواحد ، فلما بطل هذا تعيّن كونه مبتدأ ، و «بنو» فاعل به[٢].

والبيت الثاني يكون «فخير» مبتدأ ، و«نحن» فاعل ، ولا يكون «خير» خبراً مقدماً و«نحن» مبتدأ ، لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل و «من» وهما كمضاف ومضاف إليه ، فلا يقع بينهما مبتدأ ، كما لايقع بين مضاف ومضاف إليه ، وإذا جُعل «نحن» مرتفعاً «بخير» على الفاعلية لم يلزم ذلك ،لأن فاعل الشيء كجزء منه»[٣].

هذا وما سبقه يبيّن إجازة مجيء الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل به دون اعتماد إلا أنه قليل ، وما ذكره معظم النحاة - ما نعين مجيئه عند جمهور البصريين إلا الأخفش -

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ٢/٤٧٠.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ١٨٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٤.

ليس دقيقاً ، بل الصواب وروده بقلة.

موقف أبي حيان :

ذكر ابن عطية في «آثم» – في الآية الكريمة موضع البحث على قراءة الجمهور – عدة أوجه ، ومنها قوله : «ويجوز أن يكون ابتداء و «قلبُه» فاعل يسد مسد الخبر»[١].

وهذا الوجه ردّه عليه أبو حيان قائلاً : وهذا لا يصح على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، لأن اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة إستفهام، نحو : أقائم الزيدان، وأقائم الزيدون ، ما قائم الزيدان ، وما قائم الزيدون ، لكنه يجوز على مذهب أبي الحسن ، إذ يجيز قائم الزيدان ، فيرفع «الزيدان» باسم الفاعل دون اعتماد على أداة نفي ولا استفهام[٢].

ويقول في موضع آخر عند قوله تعالى : ﴿ ودانية عليهم ظلالها ﴾[٣] : وقرأ أبو حيوة «ودانيةٌ» بالرفع ، واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد ، نحو قولك : قائم الزيدون ، ولا حجة فيه ، لأن الأظهر أن يكون «ظلالها» مبتدأ ، «ودانيةٌ» خبر له ... وقرأ أبيّ «ودانٍ» مرفوع ، فهذا يمكن أن يستدل به الأخفش [٤].

ومما سبق يتضح أن أبا حيان ينهج منهج جمهور البصريين ، ومما تقدم بيانه أن قوله «وهذا لا يصح على مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، لأن اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام ، نحو : أقام الزيدان ....» قد تبيّن أن سيبويه لم يرد عنه نص في كتابه يمنع مجيء الوصف مبتدأ دون اعتماد ، وأُذَكِّر بما قاله ابن مالك في هذا : ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفياً فقد قوّله مالم يقل»[٥] .

واتضح فيما سبق أن ابن السراج أجاز مجيء اسم الفاعل مبتدأ دون اعتماد ، وما

---

(١) المحرر الوجيز ٢/٣٨٠.

(٢) البحر المحيط ٢/٣٥٧.

(٣) الآية ١٤ من سورة الإنسان.

(٤) البحر ٨/٣٩٦ وينظر معاني الأخفش ٢/٧٢٣.

(٥) ينظر شرح التسهيل ١/٢٧٣.

بعده فاعل به، وعلى هذا فقوله : وهذا لايصح ... » نقول لأبي حيان إن قولك أيضاً لا يصح أيضاً ، فقد ضَيّقت واسعاً. غير أنه ورد منه في موضع آخر تصريحاً يجيز فيه مذهب الأخفش والكوفيين إذ يقول : وقد يتوهم بعض النشأة في النحو أن اسم الفاعل إذا اعتمد على شيء مما ذكرناه يتحتم إعماله في الظاهر ، وليس كذلك[١] .

---

(١) البحر المحيط ٥/٤٠٢

إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي وإهماله

الآية : ﴿ وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ﴾ [١].

موضع الموقف : وجعل.

صاحب الموقف : البصريون ، السيرافي ، الفارسي ، الكسائي ، هشام ، سيبويه.

قرأ الكوفيون : وجعل الليل سكناً .. وعليه ، فجعل : فعل ماضي ، والليل منصوب بمقتضى هذه القراءة ، ويكون «سكناً» مفعولاً ثانياً على أن الجعل بمعنى التصيير، أو حالاً على أنه بمعنى الخلق.

وقرأ الباقون: وجاعل الليل سكناً ، على صيغة اسم الفاعل ، وجاعل هنا بمعنى الماضي وفي إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي ، تفصيل :[٢]

أولاً : فإن كان بأل ففي إعماله خلاف :

أ- فإن كان معموله بغير آل :

١- فذهب جمهور النحاة أن ألـ فيه موصولة وما بعدها صلة لها ، فيكون في الحقيقة فعلاً ، وعليه فيعمل مضافاً وحالاً ومستقبلاً ، نحو: هذا الضاربُ زيداً أمس ، أو الآن ، أو غداً.

٢- ومذهب الرماني أنه لا يعمل إلاّ ماضياً[٣] وهذا فيه بُعد .

٣- ومذهب الأخفش أنه لا يعمل مطلقاً [٤] وإن المنصوب بعده شبيه بالمفعول به ، ونُقل هذا المذهب عن المازني، وعنده أن ما انتصب بعده يكون بفعل مقدر، وإنما ذهبا إلى ذلك ، لأن اللام ليس بموصول.

---

(١) الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤١٥/٣ فما بعدها ، وارتشاف الضرب ٢٢٧١/٥ فما بعدها، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٠/١ فما بعدها ، والكتاب ١٦٩/١ ، ١٧١ ، ١٧٢ ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٤/١-٢٥٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ فما بعدها ، وشرح ابن يعيش ٧٧/٦ فما بعدها ، واللباب ٤٣٧/١-٤٢٨.

(٣) ينظر المساعد ٢٩٨/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٧٣/٥.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢٢٧٣/٥.

ب- وإن كان معموله بأل أو مضافاً جاز فيه وجهان :

النصب والإضافة نحو : جاءني الضاربُ الرجلَ، ورأسَ الجاني.

ثانياً : وإن كان اسم الفاعل خالياً من آل :

ففي إعماله أيضاً خلاف، ذلك أنه قد يكون متعدياً إلى مفعول به واحد ، وقد يكون متعدياً إلى مفعولين أو ثلاثة :

١- وإن كان متعدياً إلى مفعول به واحد فلا يعمل ماضياً عند جمهور النحاة، بل يكون مضافًا إلى ما بعده ، نحو هذا ضاربُ زيدٍ أمس ، ولا يجوز عندهم نصب «زيد» وتنوين «ضارب» .

٢- وإن كان مما يتعدى إلى اثنين ، فجمهور النحاة يضيفونه إلى المفعول الأول، نحو : هذا معطي زيدٍ درهماً أمس ، أما المفعول الثاني فيكون منصوباً بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل ، تقديره :أعطاه درهماً.

ذلك أن الجمهور أعملوا اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال نحو :هذا ضاربٌ زيداً غداً ، ومكرمٌ خالداً الآن ، وما هذا الإعمال إلا لمشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع في سكناته وحركاته وعدد حروفه، ومشابهته في معناه ، فلذلك أعملوه إعمال الفعل المضارع .

أما إذا كان بمعنى الماضي فهم لا يعملونه، بل يهملون الإعمال ويضيفونه إلى ما بعده ، وما ذاك إلا لفقد المشابهة للماضي ، فليس بين ضارب وضرب مماثلة لا في المعنى ولا في عدد الحروف، ولا في الحركات والسكنات وعليه فلما لم يكن بينهما مضارعة لم يعملوه عمل الماضي ، بل يكون مضافاً إلى ما بعده بحكم الاسمية.

وذهب السيرافي إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه.

أما الكسائي وهشام فأجازا أن يعمل مطلقاً.

موقف أبي حيان :

وعلى ضوء ما سبق تمهيده نتبين موقف أبي حيان من قوله :

«وقرأ باقي السبعة : وجاعل باسم الفاعل مضافاً إلى الليل، والظاهر أنه اسم فاعل ماض ، ولا يعمل عند البصريين ، فانتصب سكناً على إضمار فعل ، أي : يجعله سكناً ،لا باسم الفاعل ، هذا مذهب أبي علي فيما انتصب مفعولاً ثانياً بعد اسم فاعل ماض.

وذهب السيرافي إلى أنه ينتصب باسم الفاعل وإن كان ماضياً ، لأنه لما وجبت إضافته إلى الأول لم يكن أن يضاف إلى الثاني ، فعمل فيه النصب وإن كان ماضياً... وأما من أجاز إعمال اسم الفاعل الماضي ، وهو الكسائي وهشام ، فـ «سكناً» منصوب به [١].

وهكذا يسوق أبو حيان الخلاف بين البصريين والكسائي وهشام في جواز إعمال اسم الفاعل الماضي غير المعرف بأل ، يتكرر هذا في عدة مواضع من تفسيره، فيقول عن قوله تعالى : ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾[٢].

«وذهب الكسائي وهشام، ومن أصحابنا أبو جعفر بن مضاء إلى أنه يجوز أن يعمل[٣] فلم يؤيد مذهباً دون مذهب ولم يعارض.

وعلى ضوء ما سبق فالبصريون لايُعملون اسم الفاعل بمعنى الماضي إذا تعدى إلى مفعول واحد :

- وإذا كان متعدياً إلى مفعولين فجمهورهم يضيفه للأول، والثاني معمول لفعل محذوف يفسره اسم الفاعل .
- أما السيرفي فيعرب الثاني مفعولاً به لاسم الفاعل، وذهب الكسائي وهشام إلى إعماله مطلقاً.

---

(١) البحر المحيط ١٨٦/٤-١٨٧.

(٢) الآية ١٨ من سورة الكهف.

(٣) البحر المحيط ١٠٩/٦ وينظر البحر أيضاً ٧٢/٣.

إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد وإهماله

الآية : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾[١].

موضع الموقف : ثالث ثلاثة.

صاحب الموقف : ثعلب.

يشتق من العدد اسم موازن لوزن فاعل ، وله في ذلك استعمالان :

أحدهما : أن يُفرد ، فيفيد الاتصاف بمعناه مجرداً ، فيقال : ثان وثانية ، وثالث ، وثالثة .... وهكذا.

والآخر : ألاّ يُفرد ، وهو قسمان :

أ- أن يُستعمل مع قبل ما اشتق منه، ولايكون إلا مع ما دونه برتبة واحدة، نحو ثالث اثنين وثالثة اثنتين ، ورابع ثلاثة ، ورابعة ثلاث .... ومعناه على هذا الاستعمال كما قال المبرد: «هذا الذي جاء إلى اثنين فثلّهما فمعناه الفعل ، وهكذا هذا رابعُ ثلاثةٍ ورابعٌ ثلاثةً ... لأن معناه : أنه ربَعهم ، وثلّثهم» [٢] فأفاد هنا الجعل والتصيير ، فكأنه هنا صيّر الاثنين ثلاثة . والثلاثة جاعلهم بنفسه أربعة[٣] ولعل العدد ثلاثة وأربعة ... كان مشتقاً من المصدر الثّلْث والرُّبْع والخَمْس ..... ففي اللسان : وثلَثَ الاثنين يثلثهما ثَلْثاً : صار لهما ثالثاً ، وفي التهذيب : ثَلَثْت القوم أثلثهم إذا كنتَ ثالثهم وكملتهم ثلاثة بنفسك ، وكذلك إلى العشرة[٤] وربَع القوم يَرْبَعهم رَبْعاً : صار رابعهم [٥] وهكذا ...» أخمس القوم صاروا خمسة [٦] ولأجل هذا قال ابن مالك : وقولي المصوغ من ثلاثة تقريب على المتعلم ،

---

(١) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٢) المقتضب٢/١٨١-١٨٢.

(٣) ينظر معاني القرآن ١/٣١٧ وأوضح المسالك ٤/٢٦٢ والدر المصون ٤/٣٧٣-٣٧٤.

(٤) اللسان مادة ثلث ٢/١٢١.

(٥)،(٦) اللسان مادة ربع ٨/١٠٠ ، ومادة خمس ٦/٦٧.

والحقيقة أن يقال : من الثَّلْث والرُّبع والتسْع والعَشْر[١]. فهي مصادر ثَلَثت الاثنين إلى عشرت التسعة ، فالاشتقاق كان من المصدر ، فعلى هذا يجوز في ثالث اثنين ما يجوز في اسم الفاعل، نحو هذا ضاربٌ زيداً من أنه يجوز فيه وجهان من الإعراب : إضافته إلى ما يليه ، أو تنوينه ونصب ما بعده به.

ب- أن يستعمل مع ما اشتق منه ، ليفيد أن الموصوف بعض تلك العدة المعينة لا غير[٢] نحو: ثاني اثنين ، وثانية اثنتين ، وثالث ثلاثة، وثالثة ثلاث ... إلى عاشر عشرة، وعاشرة عشر ، والمراد به أحد اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحد ثلاثة وإحدى ثلاث [٣].

وعلى هذا التمهيد فاسم الفاعل هنا بمعنى بعض ، «ولا يجوز عند الجمهور أن ينصب أصله ، إذ ليس باسم فاعل حقيقة»[٤] ، فإضافته لما اشتق منه عندهم واجبة.

إلا أن هناك خلافا أيضاً بين الجمهور وبين بعض النحاة في جواز تنوين العدد ونصب ما يليه ، وفيما يلي توضيح ذلك :

أولاً : ذهب جمهور النحاة أن اسم الفاعل المشتق من أصله نحو : ثاني اثنين وثالث ثلاثة ... يجب إضافته لما اشُتق منه ، كما يجب إضافة البعض إلى كله ، قال سيبويه في هذا: «فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة فاعل ، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يبيّن العدد ، وذلك قولك : ثاني اثنين ، قال الله عز وجل : ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار ﴾ وثالث ثلاثة ، وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة»[٥].

وقال الفراء عن ثالث في قوله تعالى : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾[٦] :«يكون مضافاً، ولايجوز التنوين في «ثالث» فتنصب الثلاثة، وكذلك قلت: واحد من اثنين،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤١٣.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٤/٢٦٢.

(٣) ينظر المقتضب ٢/١٨١-١٨٢ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٦٨٤ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٤/٥٣.

(٤) شرح الرضي على الكافية طبقة مصححة ٣/٢١٨.

(٥) الكتاب ٣/٥٥٩.

(٦) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

وواحد من ثلاثة ، ألا ترى أنه لايكون ثانياً لنفسه، ولا ثالثاً لنفسه [١].

وقال المبرد : « ... إذا قلت : هذا ثاني اثنين ، فمعنى هذا أحد اثنين ... فإن قلت : هذا ثالث اثنين، فعلى غير هذا الوجه، إنما معناه : هذا الذي جاء إلى اثنين فثلثهما ، فمعناه الفعل .... وتلك الأولى لا يجوز أن تنصب بها ، لأن المعنى أحد ثلاثة وأحد أربعة [٢] .أي أن فاعل هنا بمعنى بعض فلا يعمل.

وتتوالى معظم الكتب النحوية تذكر رأي الجمهور في هذه المسألة [٣] وتذكر علة وجوب الإضافة ، ومعظمها يذكر وجوب الإضافة ابتداء من ثاني اثنين، ولايجيزون أن ينصب ما بعده فلا يقال : هذا ثانٍ اثنين، بنصب «اثنين» وتنوين «ثان» إلا أن ابن مالك أجاز في «ثان» الوجهين : الإضافة ، والإعمال، قائلاً :إلا أن يكون ثانياً ، فإن العرب تقول : ثنيت الرجلين ، إذا كنت الثاني منهما، فمن قال : ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذِر ، لأن له فعلاً ، ومن قال : ثالثُ ثلاثةً لم يعذر ، لأنه لا فعل له»[٤].

فعلى هذا تجب الإضافة عند ابن مالك من «ثالث ثلاثة» بناء على المسموع من كلام العرب ، وقد نازع في هذا أبو حيان فيما نقله الأزهري وتبعه الصبّان، قال الشيخ خالد الأزهري : وتعقبه أبو حيان ، فقال : ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ، ثم هو ليس نصاً في ثنيت الاثنين حتى يُبنى عليه جواز ثنيت الاثنين» أ.هـ . قال الموضح : وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال ، وإذا جاز ثنيت الرجلين ثنيت الاثنين ، ولا يتوقف في ذلك إلا ظاهري جامد» [٥]

ولعل أبا حيان قد اعتمد على ما نقله النحاة ابتداء من سيبويه ، ولم يصله ذلك المسموع الذي قاله ابن القطاع عن العرب.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣١٧/١.

(٢) المقتضب١٨١/٢-١٨٢.

(٣) ينظر شرح ابن يعيش وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٨٤/٣ وشرح الرضي على الكافية ٣١٨/٣ وارتشاف الضرب ٣٦٧/١-٣٦٨ وأوضح المسالك ٢٦٢/٤ والمساعد ٩٥/٢.

(٤) شرح التسهيل ٤١٢/٢.

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢٧٦/٢ وينظر حاشية الصبان ٥٣/٤.

ثانياً : ذهب بعض النحاة ، ومنهم الأخفش في أحد قوليه[١] وقطرب والكسائي وأحمد بن يحيى ثعلب [٢] إلى أنه يجوز إضافة الأول من ثاني اثنين وما بعده إلى الثاني ، ويجوز أيضاً نصبه إياه، فيقال : هذا ثانِ اثنين، وثالثُ ثلاثةً ...

قيل لثعلب : «فإذا أجزت ذلك فقد أجريته مجرى الفعل ، فهل يجوز أن تقول : ثلثت ثلاثة؟

قال : نعم ، على معنى أتممت ثلاثة ، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إلى اثنين[٣].

وهذا الذي ذهب إليه غير مرضيٍ عند النحاة القائلين بوجوب الإضافة، لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض لا فعل له ، فلا يُحمل عليه في العمل.

فأما قوله : يجوز ذلك على تقدير : متمم ثلاثة ومكملّ أربعة ، فلا يجوز هذا ، لأنه إذا كان التقدير : متمم ثلاثة، فكأنه قال : متمم نفسه ، لأنه من الثلاثة ، فليزمه في هذا تعدي فعل المضمر إلى الظاهر نحو : زيداً ضرب ، إذا أردت أنه ضرب نفسه ، وذلك لايجوز أصلاً[٤].

ويتلخص من المذهبين السابقين ثلاثة أمور :

أحدها : وجوب الإضافة ، فيضاف اسم الفاعل المشتق من العدد إلى أصله وجوباً سواء كان ثانياً أم غيره.

الثاني : جواز النصب مع الإضافة فيها كلها ، على معنى متمم اثنين ، وثانٍ اثنين.

الثالث : التفصيل بين ثان وباقيها، فلا يقال : ثالثٌ ثلاثةً، بنصب ثلاثة، وكذا الباقي بعده، لأن العرب لم تستعمل فعلاً بهذا المعنى ، ويقال : ثانٍ اثنين بنصب اثنين، لأن العرب قالت : ثنيت الرجلين ، أي : كنت ثانيهما[٥].

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١/٣٦٧-٣٦٨.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٤/٢٦٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٣١٨١ «طبعة مصححة»

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤١٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٠.

(٥) ينظر المساعد لابن عقيل ٢/٩٥-٩٦.

موقف أبي حيان :

لا جدال أن يسلك أبو حيان مذهب جمهور النحاة القائلين بوجوب الإضافة في اسم الفاعل المشتق من العدد إلى أصله ، إلا أنه في البحر لم يذكر إلا ثعلباً ولم يفصل القول ، ولعله تبع ابن مالك في شرح الكافية الشافية ، قال أبو حيان عن ثالث ثلاثة في قوله تعالى : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾[١] : ولا يجوز في العربية في ثالث ثلاثة إلا الإضافة ، لأنك لا تقول : ثلثت الثلاثة . وأجاز النصب في الذي يلي اسم الفاعل الموافق له في اللفظ أحمد بن يحيى ثعلب، وردّوه عليه ..[٢].

وعلى مذهب الجمهور يكون اسم الفاعل المشتق من العدد مهملاً، وعلى مذهب ثعلب يكون معملاً.

---

(١) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٢) البحر المحيط ٣/٥٣٥.

إعمال اسم الفاعل وصيغ المبالغة وإهمالها بعد الوصف

الآية : ﴿ وقل إني أنا النذير المبين ﴿ كما أنزلنا على المقتسمين ﴿ الذين جعلوا القرآن عضين ﴾[1] .

موضع الوقف : النذير المبين ... الذين .

صاحب الوقف : البصريون ، الكوفيون.

في قوله تعالى : ﴿ الذين جعلوا ... ﴾ عدة أوجه إعرابية ، منها :

١- أن يكون نعتاً للمقتسمين . ٢- أو يكون بدلاً منه.

٣- أو بياناً له. ٤- أو منصوب على الذم.

٥- وأجاز الزمخشري أن يكون منصوباً بالنذير المبين.

وهذا الوجه الأخير الذي أجازه الزمخشري ، ردّه أبو حيان ، ذلك أن اسم الفاعل من شروط إعماله عند البصريين أن لايوصف قبل العمل . قال سيبويه : ألا ترى أنك لو قلت : مررت بضاربٍ ظريفٍ زيداً . وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحاً ، لأنه وصفه، فجعل حاله كحال الأسماء ،لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه[2].

فالوصف يخرج اسم الفاعل عن تأويله بالفعل ، وذهب إلى هذا المذهب من الكوفيين الفراء[3] ، أما الكسائي وبقية الكوفيين فأجازوا إعمال اسم الفاعل الموصوف بعد الصفة وقبلها.

وعلى ضوء ما تقدم نتلمس موقف أبي حيان : فيقول رادّاً على الزمخشري فيما أجازه من أن «الذين جعلوا» في الآية الكريمة منصوب بالنذير المبين، قال أبو حيان : فلا يجوز أن يكون منصوباً بالنذير كما ذكر ، لأنه موصوف بالمبين ، ولايجوز أن يعمل إذا وُصف قبل

---

(١) الآية ٨٩-٩١ من سورة الحجر.

(٢) الكتاب ٢/٢٩.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٨ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٢/٢٩٩ والمساعد ٢/١٩١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤.

ذكر المعمول على مذهب البصريين، لايجوز : هذا عليم شجاع علمَ النحو ، فتفصل بين عليم وعلم بقوله : شجاع وأجاز ذلك الكوفيون[١].

في موضع آخر عن تعلق «إذ» من قوله تعالى : ﴿ إنه كان صديقاً نبياً إذ قال لأبيه ﴾[٢] قال رداً على الزمخشري في قوله : ويجوز أن تتعلق إذ بكان أو بصديقاً نبياً ... أ.هـ و [لا[٣]] جائز أن يكون معمولاً لصديقاً ، لأنه نُعت إلا على رأي الكوفيين [٤] ويقول أبو حيان في موضع ثالث : ألا ترى أن اسم الفاعل العاري عن أل إذا وُصف قبل العمل في إعماله خلاف ، البصريون يمنعون، والكوفيون يجيزون[٥].

والذي يظهر لي ويترجّح أن مذهب البصريين في منع إعمال اسم الفاعل إذا وُصف قبل أخذ معموله هو الراجح ، وذلك لعدة أمور منها :

- اسم الفاعل إذا وصف قبل أخذ معموله ابتعد عن الفعل فلا يعمل عمله.
- إن الوصف يفصل بين اسم الفاعل ومعموله ، وما عمل اسم الفاعل إلا حملاً على الفعل فإذا فُصل بينهما ضعف الحمل، وبالتالي ضعف العمل، أما الكوفيون فلا يرون الفصل بالوصف مانعاً إعماله في معموله.

---

(١) البحر المحيط ٤٦٨/٥ وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١ وشرح الرضي ٤٢٤/٣.

(٢) الآية ٤١-٤٢ من سورة مريم.

(٣) لفظه [لا] ساقطة من نسخة البحر المطبوعة وهي موجودة في النهر الماد ص ١٩١/٦ بهامش البحر والدر النثير ص ١٩٣/٦.

(٤) البحر المحيط ١٩٣/٦.

(٥) البحر المحيط ٢٥٣/٦.

الآية : ﴿ إذ قالت إمرأة عمران ﴾[١].

موضع الموقف : إذ

صاحب الموقف : الأخفش ، المبرد ، الزجاج ، بعض الكوفيين.

في الناصب لإذ أوجه منها :[٢]

١- أنه اذكر مقدراً ، فيكون «إذ» مفعولاً به.

٢- أن يكون الناصب له معنى الاصطفاء ، أي : باصطفى مقدراً.

٣- أن يكون منصوباً بسميع.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الأوجه الثلاثة السابقة ثم علّق عليها ، ومن خلال هذا التعليق يتضح موقفه ، وفيما يلي تفصيل هذه المواقف.

أولاً : موقه من الأخفش والمبرد :

ذكر الأخفش الوجه الأول، فقال :كأنه قال لهم : اذكروا كذا وكذا ، وهذا في القرآن في غير موضع [٣] وهذا الرأي بدأ به أبو حيان ولم يعترض عليه ، إذ هو أقيس نحواً وأكمل معنى ، قال أبو حيان عن هذا : والعامل في إذ مضمر : تقديره اذكر ، قاله الأخفش ، والمبرد [٤].

ثانياً : موقفه من الزجاج :

ذكر الزجاج الوجه الثاني بعد ذكر ما ذهب إليه الأخفش والمبرد ، وقال أبو إسحاق :

---

(١) الآية ٣٥ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٦٩/١ والدر المصون ١٢٩/٣-١٣٠.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٤٠٦/١.

(٤) البحر المحيط ٤٣٧/٢.

«والمعنى عندي – والله أعلم – غير ما ذهبت إليه هذه الجماعة ، وإنما العامل في إذ قالت» معنى الاصطفاء[١].

ثالثاً : موقفه من بعض الكوفيين :

تعرض لموقف هؤلاء في التوجيه الثالث الذي صرح به الطبري ونحا إليه الزمخشري[٢] وهو أن يكون «إذ» معمولاً لسميع في قوله تعالى : ﴿ والله سميع عليم ﴾[٣] إلا أن أبا حيان لم يوافق على هذا التوجيه لأمرين :

١- إما أن يكون «عليم» خبراً بعد خبر ، وعليه فلا يجوز الفصل بين سميع وإذ بعليم لأنه أجنبي منهما .

٢- وإما أن يكون «عليم» صفة ، وعليه كذلك فلا يجوز أن يعمل «سميع» لأنه قد وصف ، ولايجوز أن يعمل اسم الفاعل أو ما جرى مجراه إذا وصف، وهنا «سميع» صيغة مبالغة.

قال أبو حيان عما سبق : ولا يصح ذلك ، لأن قوله عليم إما أن يكون خبراً بعد خبر، أو وصفاً لقوله «سميع» ، فإن كان خبراً فلا يجوز الفصل به بين العامل والمعمول، لأنه أجنبي منهما ، وإن كان وصفاً فلا يجوز أن يعمل «سميع» في الظرف ، لأنه قد وُصف ، واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وصف قبل أخذ معموله لايجوز له إذ ذاك أن يعمل على خلاف لبعض الكوفيين في ذلك [٣].

وهذا المذهب فصله في ارتشاف الضرب في شروط إعمال اسم الفاعل إذ يقول : الثاني أن لا يوصف قبل العمل ، فلا يجوز : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً ، وهذا مذهب البصريين والفراء وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله وإن تأخر معموله عن الوصف[٤].

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/٤٠٠.

(٢) ينظر الدر ٣/١٣٠.

(٣) الآية ٣٤ من سورة مريم.

(٣) البحر المحيط ٢/٤٣٧.

(٤) ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٨.

إلا أنه قد يُنازَع أبو حيان فيما سبق : وذلك أن سميعاً وعليماً قد يراد بهما أحد أمرين:

الأول : أن يكون بمعنى سامع وعالم ، فيكونان اسمي فاعل ، ويحتمل ما ذكر.

والثاني : أن تكونا صيغتي مبالغة ، ولعله الظاهر للتكثير والمبالغة وهما لائقتان في ما يختص به سبحانه وتعالى ، وعلى هذا يؤخذ على كلام أبي حيان ، إذ الكوفيون لايُعملون شيئاً من أبنية المبالغة ، وهذا ما ذكره الرضي قائلاً : وعند الكوفيين لايعمل شيء من أبنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل، وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر[١].

ومما سبق يتضح أن حُكْم أبي حيان ينطلق من مذهب بصري ، وأما قوله : على خلاف لبعض الكوفيين في ذلك : فمما تقدم يُرد به ، فالفراء هو الذي انضم إلى مذهب البصريين، وما عداه هو المخالف ، ولعل كلمة بعض هنا من أبي حيان لا تليق بما تقدم من خلاف ، وأيضاً فلو أخذنا بما ذهب إليه البصريون فإنه لا يجب ما ذهب إليه أبو حيان ، فإنه يُتّسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يُتّسَع في غيرهما[٢].

---

(١) شرح الكافية للرضي ٤٢٢/٣ وينظر المساعد ١٩٣/٢ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٣٠٠/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٠/١ فما بعدها وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٣ .

(٢) ينظر الدر المصون ١٣٠/٣.

إعمال فعيل وإهماله

الآية : ﴿ إن ربي لسميع الدعاء ﴾[١].

موضع الموقف : سميع الدعاء.

صاحب الموقف : سيبويه ، جمهور البصريين ، الكوفيون.

قد تتحول صيغة اسم الفاعل إلى صيغ تدل على مبالغة كثرة الحدث ، وهذه الصيغ فعّال ومفعال وفَعُول وفَعيل وفَعِل ، فتأخذ حكم صيغة اسم الفاعل ، وهذه الصيغ تتفاوت في إعمالها من حيث الكثرة والقلة، فإعمال فعّال ومفعال وفعول – عند من يرى إعمالها – أكثر من إعمال فَعيل وفَعِل ، وإعمال فعيل أكثر من إعمال فَعِل.

قال سيبويه : وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلاّ أنه يريد أن يحدِّث عن المبالغة ، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فَعول ، وفَعّال ، ومِفْعَال ، وفَعِل ، وقد جاء فَعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير» [٢] ، ثم قال : وفَعِلٌ أقل من فعيلٍ بكثير» [٣] ،إلا أن هذا الذي ذكره سيبويه ليس على اتفاق النحاة ، فمذهب الكوفيين أن هذه الأمثلة لا تعمل لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل ، وإن جاء بعد هذه الصيغ منصوب فهو عندهم بفعل مقدر أو على التشبه بالمفعول به .

ومذهب البصريين إعمال، فَعّال ومِفْعَال وفَعُول ، إلا أنه وقع بينهم الخلاف في فعيل وفَعِل ، فمذهب سيبويه إعمالهما ومذهب المبرد أنه لايجوز ذلك [٤].

---

(١) الآية ٣٩ من سورة إبراهيم.

(٢) الكتاب١/١١٠.

(٣) الكتاب١/١١٢.

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤٢١/٣ فما بعدها وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٠/١ فما بعدها وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٣ فما بعدها.

قال المبرد : فأمّا ما كان على فعيل نحو رحيم وعليم ، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزاً[١]. ثم قال : واحتج سيبويه بقوله الشاعر :

حتى شآها كليل موْهناً عَمِلٌ باتت طراباً وبات الليل لم ينم

فجعل البيت موضوعاً من فعِيل وفعل بقوله : عَمِل وكليل، وليس هذا بحجة في واحد منهما ، لأن موهنًا ظرف وليس بمفعول ، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل ، كان الفعل متعدياً أو غير متعدٍ [١].

وقال ابن السراج : وقد أجرى سيبويه فعيلاً كرحيم وعليم هذا المجرى ، وقال : معنى ذلك المبالغة ، وأباه النحويون ، من أجل أن فعيلاً بابه أن يكون صفة لازمة للذات ، وأن يجري على فَعُل نحو : ظرف فهو ظريف ، وكَرُم فهو كَريم ، وشَرُف فهو شريف. والقول عندي كما قالوا [٢].

واحتج مؤيد وسيبويه ومعارضوه بحجج تطرقت إليها معظم المؤلفات النحوية من خلال الشواهد النحوية. [٣]

والظاهر أن ما ذهب إليه سيبويه من إعمال فَعِل وفعيل هو الصواب، ذلك أن صيغ المبالغة إذا كانت معدولة عن اسم الفاعل جاز أن تتعدى نحو فعّال ومِفْعال وفَعول، وكذلك القياس يقتضي فعيلاً إذا كان معدولاً كرحيم من راحم وعليم من عالم.

أمّا صيغة فَعِل فقد وافقه الجرمي ، ولا التفات إلى القول بأن سيبويه أنشد قول الشاعر :

حذرٌ أموراً لاتضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

وهذا الشعر مصنوع ، ولذا قال ابن مالك : ووقوع مثل هذا مستبعد ، فإن سيبويه لم

---

(١) المقتضب ١١٤/٢ ، ١١٥ وينظر الانتصار ص ٦٨ فما بعدها.

(٢) الأصول لابن السراج ١٢٤/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٤٢١/٣-٤٢٢ وشرح ابن يعيش ٧٣/٦ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦١/١ فما بعدها والتبصرة ٢٢٦/١.

يكن يحتج بشاهد لايثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله ، وإنما يُحمْل القدح في البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين وتقوّل المتقوّلين[١].

وعلى ضوء ما سبق من الخلاف بين النحاة يتضح فيما يلي :

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان عن الآية الكريمة: والظاهر إضافة سميع إلى المفعول ، وهو من إضافة المثال الذي على وزن فعيل إلى المفعول ، فيكون إضافة من نصب، ويكون ذلك حجة على إعمال فعيل الذي للمبالغة في المفعول على ما ذهب إليه سيبويه . وقد خالف في ذلك جمهور البصريين ، وخالف الكوفيون فيه [٢].

فأبو حيان يوافق سيبويه فيما ذهب إليه من إعمال فعيل هنا، واختار في ارتشاف الضرب «الاقتصار في فعيل وفعل على المسموع»[٣] .

والذي يترجح لدي أن ما ذهب إليه سيبويه هو اعتماد على المسموع، أما ما ذهب إليه المبرد فله وجه من الدلالة ، ذلك أن «فَعِل» وصف من اللازم غالباً ، فمنعه لكثرته في الأسماء:

- أن فعيل وصف من الأفعال اللازمة كذلك .
- أن فعيل قد كثر مجيئه من اللازم.

وعلى كل حال فالمسموع من العرب لايرد.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٨١/٣ وينظر المساعد ١٩٣/٢ وفي الارتشاف ٢٢٨٣/٥ : وأجاز الجرمي إعمال فعيل دون فعل ولعله سهو.

(٢) البحر المحيط ٤٣٤/٥.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥.

المبحث الثاني: الإعمال والإهمال في الظروف

إعمال كيف جازمة وإهمالها

الآية : ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ﴾[١].

موضع الموقف : كيف .

صاحب الموقف : الكوفيون ، قطرب.

الغالب في «كيف» أن تكون استفهاماً، غير أن النحويين اختلفوا في إعمالها جزماً وإهمالها :

- فذهب جمهور البصريين إلى أنه لايجزم بها ، قال سيبويه : وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع ، فقال : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها : على أيّ حال تكن أكن [٢].
- وذهب الكوفيون وقطرب إلى جواز الجزم بها .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز المجازاة بها لعدة أوجه ، منها :

- إن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ولاضرورة ها هنا تلجيء إلى المجازاة بها ، فينبغي أن لايجازى بها [٣].
- إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لايجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير كما يكون ذلك في «مَن» و «ما» و «أي» و «مهما» فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.
- أنها نقصت عن سائر أخواتها ، لأن جوابها لايكون إلا نكرة ، لأنها سؤال عن الحال ، والحال لايكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة [٣].

---

(١) الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(٢) الكتاب ٣/٦٠.

(٣) ينظر الإنصاف م ٩١ جـ٢/٦٤٣-٦٤٤.

- أنها محمولة على الاستفهامية ، وهي لا تعمل ، وهذا هو الأصل فيها .

- لم يرد سماع على أنها تقع جازمة، قال : ابن السراج : ولو جازت العرب بها لاتبعناها[١].

أما الكوفيون وقطرب فاعتمدوا قياس كيف على أدوات الشرط الجازمة ، مثل «أين» و«متى» حيث أشبهتها في الاستفهام والمعنى ، ذلك أنهم قالوا : إنما قلنا إنه يجوز المجازاة بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام . ألا ترى أن «كيف» سؤال عن الحال ، كما أن «أين» سؤال عن المكان ، و«متى» سؤال عن الزمان ، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة ، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة ....[٢].

موقف أبي حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين وقطرباً في الجزم بـ «كيف» وقد اعتمد في رده عليهم بأن الجزم غير مسموع من العرب.

يقول في هذا الشأن : والجزم بها غير مسموع من العرب فلا نجيزه قياساً خلافاً للكوفيين وقطرب[٣].

وعلى ضوء ما سبق أعملها الكوفيون وقطرب جازمة، وأهملها البصريون ومن وافقهم[٤].

---

(١) الأصول لابن السراج ٢/١٩٧-١٩٨ وينظر شرح التسهيل ٤/٧٠-٧١ وشرح ابن يعيش ٤/١١٠.

(٢) ينظر الإنصاف ٢/٦٤٣.

(٣) البحر المحيط ١/١١٩.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٢.

إعمال أينما وإهمالها

الآية : ﴿ .... أينما يوجهه لايأت بخير ﴾[١].

موضع الموقف : يوجهه.

صاحب الموقف : أبو حاتم.

قرأ الجمهور «يوجهْه لا يأت» جملة الشرط وجوابها ولا شيء فيها، وقرأ علقمة وطلحة «أينما يُوجِّهُ لا يأت» ، بهاء واحدة مضمومة [٢] ، وهذه القراءة فيها عدة أوجه :

١- أن «أينما» هنا ليست شرطية ، وعليه فيوجه في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ مضمر و«لا يأت» حذفت ياؤها تخفيفاً.

٢- أن «أينما» أُهملت حملاً على «إذا» كما حُملت عليها «إذا» في الجزم أيضاً، إلا أن أبا حاتم ذكر أن هذه القراءة ضعيفة فالجزم لازم فيها.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذه القراءة وذكر بعد قول أبي حاتم «هذه القراءة ضعيفة، لأن الجزم لازم» أنه يمكن توجيهها إذا صحت، فقال : والذي توجه عليه هذه القراءة- إنْ صحت- أن أينما شرط حُملت على «إذا» لجامعٍ ما اشتركا فيه من الشرطية ، ثم حُذفت الياء من «لا يأت» تخفيفاً ، أو جزمه على توهم أنه نطق بأينما المهملة معملة [٣].

---

(١) الآية ٧٦ من سورة النحل.

(٢) ينظر المحتسب ٢/١١-١٢.

(٣) البحر المحيط ٥/٥٢٠.

إعمال الجزم بـ «حيث» دون «ما» وإهمالها

الآية : ﴿ وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما ﴾[١].

موضع الموقف : حيث .

صاحب الموقف : الفراء.

حيث ظرف مكان لتعميم الأمكنة، واستعملت للزمان قليلاً[٢] والظرفية فيها على قول جمهور النحاة [٢] ويجزم بحيث إذا اتصلت بها «ما» الكافة، إذ تُضمّن معنى الشرط، قال سيبويه : ولا يكون الجزاء في «حيث» ولا في «إذْ» حتى يضم إلى كلٍّ منهما «ما»[٣].

ويقول عنها في موضع آخر : فإذا ضممت إليها «ما» صارت بمنزلة «إنْ» وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما[٤] ، ومن مجيئها أداة شرط جازمة معها «ما» قول الشاعر :

حيثما تستقم يقدر *لك الله* :نجاحاً في غابر الأزمان

وعلى ضوء هذا فلا يجزم بها إذا فقدت الاتصال بـ «ما»، هذا مذهب جمهور النحاة. وذهب الفراء – فيما نسبه إليه أبو حيان – إلى جواز الجزم بحيث دون ما «ولايجزم بها دون «ما» خلافاً للفراء»[٥].

والذي يترجّح لدي أن حيث لا يُجزم بها إلا إذا كانت معها «ما» ، وذلك لعدة أمور منها:

---

(١) الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر مغني اللبيب ١٧٦ وشرح ابن يعيش ٩٢/٤ وأمالي ابن الشجري ٥٩٨/٢-٥٩٩ وشرح الرضي على الكافية ١٨٣/٣ وارتشاف الضرب ١٨٦٦/٤-١٨٦٧ والمساعد ١٤١/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٤ واللباب ٧٧/٢.

(٣) الكتاب ٥٦/٣ وينظر المقتضب ٥٤/٢ ، ٣٤٦/٤.

(٤) الكتاب ٥٩/٣.

(٥) البحر المحيط ١٥٥/١.

- أن «حيث» يغلب إضافتها إلى الجمل ، والمضاف يعمل الجر ، وهذا من خصائص الأسماء ، فلا يعمل الجزم المختص بالأفعال.
- تقع بعدها الأسماء والأفعال ، وعلى هذا فهي لم تختص ، فأدخلت عليها «ما» لتقطعها عن الإضافة ، فتهيء لها العمل في الفعل.[1]

---

(١) ينظر في هذا اللباب ٢/٥٤-٥٥ ومغني اللبيب ١٧٦-١٧٨.

المبحث الثالث: الإعمال والإهمال في الفعل

إعمال العامل الأول أو الثاني في باب التنازع وإهمال أحدهما

مصطلح التنازع في العمل مرّ بعدة تسميات ، فمنها باب الإعمال ، أو إعمال الفعلين ، ولعل تسمية التنازع في العمل هي الأكثر شيوعاً لدى المتأخرين ، أما التنازع فهو : أن يتقدم عاملان أو أكثر من فعل أو شبهه ، ليس أحدهما للتأكيد ، ويتأخر عنهما معمول أو أكثر ، وهذا المعمول مطلوب لكل واحد منهما من حيث المعنى ، ويصح أن يعمل فيه كل واحد منهما دون فساد في المعنى[1].

وللتنازع شروط كما ورد في تعريفه ، ومن هذه الشروط :

- أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن تقول : قام قعد أخوك ، إذا لا ارتباط بين الفعلين.
- تقدم العاملين على المعمول.
- أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى ، وخرج بهذا الشرط قول الشاعر :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني- ولم أطلب- قليل من المال

العاملان همان كفاني، ولم أطلب، والمعمول هو «قليل من المال» ولايصح أن يكونا موجهين إلى ذلك المعمول ، إذ لو توجها جميعاً إليه لصار حاصل المعنى : كفاني قليل من المال ولم أطلب قليلاً من المال ، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت :

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

ولصحة المعنى يلزم أن يكون «كفى» وحده هو الموجه إلى «قليل من المال»، ويكون لقوله : «لم أطلب» معمول محذوف ، تقديره : ولم أطلب الملك أو المجد.

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢٠١-٢١٠ وأوضح المسالك ٢/١٨٦ وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٣ وحاشية أوضح المسالك المسماة : عُدّة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/١٨٦-١٨٨.

وأورد أبو حيان عدة مواضع في تفسيره يكون فيها تنازع ، ولكي يتبين ما رجحه في هذه المسألة يجدر بالبحث أن يبين اختلاف البصريين والكوفيين في هذا الباب ، فكلا الفريقين يصح عندهما إعمال أحد العاملين ، إلا أن الخلاف فيما اختاره كل فريق .

- فذهب الكوفيون إلى أن العامل الأول هو أولى وأجدر بالعمل.
- وذهب البصريون إلى أن الثاني هو الأولى.

ولكل فريق حججُه وأدلته :[1]

فالكوفيون ذهبوا إلى ذلك لتوافر النقل والقياس .

- أما النقل ، فقد جاء إعمال الأول في كلام العرب ، ومن ذلك : قول امرىء القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

فأعمل الفعل الأول «كفاني» ولو أعمل الثاني لنصب قليلاً، ومثله قول آخر :

وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يقتدننا الخُرد الخِذَالا

ومثله :

ولما أن تحمل آل ليلى سمعت ببينهم نَعَبَ الغرابا

إذا هي لم تستك بعود أراكه تُنّخل فاستاكت به عودُ إسحل

- وأما القياس : فإن العامل الأول سابق الثاني ، وهو صالح للعمل كالثاني ، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به، والذي يدل على أن إعماله أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدّى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لايجوز[2].

وأما البصريون فتوافر لديهم - أيضاً- النقل والقياس :

- فالنقل جاء ذلك نثراً وشعراً ، ومما يظهر في اللفظ أن العامل الثاني هو الطالب للمعمول

---

(١) ينظر الإنصاف م ١٣ جـ١/٨٣ والتبيين ص ٢٥٢ واللباب ١٥٣ وشرح الكافية للرضي ١/٢٠١-٢١٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٤ فما بعدها وارتشاف الضرب ٢/١٢٣٩ والمسائل الحلبيات للفارسي ٢٣٧ والمقتضب ٣/١١٢ وجـ٤/٧٢ فما بعدها والكتاب ١/٧٣-٧٩ والمغني ٦٠-٦٦١.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش ١/٧٧ والمساعد ١/٤٤٨-٤٦٢ وأوضح المسالك ٢/١٨٦ وشرح الكافية الشافية ٦٤١ والبسيط لابن أبي الربيع ١/٣٦١ وشرح ابن عقيل ٢/٩٣.

فقد جاء في آيات عدة، منها قوله تعالى :﴿ آتوني أفرغ عليه قطراً ﴾[١] وقوله:﴿ هاؤم اقرؤا كتابيه ﴾[٢] وقوله : ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾[٣] وغيرها كثير وكثير.

ومن الحديث : ونخلع ونترك من يفجرك ، وقوله صلى الله عليه وسلم «تسبِّحون وتكبِّرون وتحمِّدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين».

ومن الشعر :

ولكن نصفاً لو سَبَبتُ وسبَّني ... بنو عبد شمس من مناف وهاشم

وكمتاً مدمّاة كأن متونها ... جرى فوقها واستشعرت لون مُذهَبِ

ولقد أرى تغني به سيفانة ... تصبي الحليم ومثلها أصباه

قضى كل ذي دين فوفّى غريمه ... وعزةُ ممطول معنى غريمها

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني ... لغير جميل من خليليّ مهمل

- وأما القياس : فإن العامل الثاني أقرب ، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى، فكان إعماله أولى.

- إن إعمال الأول فيما بعد الثاني يكون فيه فصل بين العامل والمعمول بأجنبي والفصل بالأجنبي لايجوز ، والمعطوف في قولك : قام وقعد زيد كالأجنبي، فأحسن أحواله أن يُضعف عمل الأول.

- ويدل على أن الاهتمام والعناية بالأقرب أولى أن الفعل إذا تأخر عن مفعوله جاز دخول اللام عليه كقولك : لزيد ضربت ، ولايجوز ذلك مع تقديم الفعل، ومما يدل على أن الأقرب أولى بالاهتمام أنه إذا أُسند الفعل إلى مؤنث حقيقي لزمته تاء التأنيث ، أما إذا فصل بين الفعل وفاعله لم تلزمه.

- وبهذا يُرد على الكوفيين الذين رأوا أن الأول أهم للبدء به ، إذ يقال لهم : لو اشتد الاهتمام

---

(١) الآية ٩٦ من سورة الكهف.

(٢) الآية ١٩ من سورة الحاقة.

(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء.

به لجُعل معمول الأول إلى جانبه ولايفصل بينهما [١]

موقف أبي حيان :

وعلى ضوء ما تقدم ولكي يتضح موقف أبي حيان في هذه المسألة نورد بعضاً مما ذكره في تفسيره :

أ-فعن تعلق شبه الجملة في قوله تعالى : ﴿ كلوا واشربوا من رزق الله ﴾ [٢]يقول : «ومن رزق الله» متعلق بقوله «واشربوا»، وهو من إعمال الثاني على طريقة اختيار أهل البصرة ، إذ لو كان من إعمال الأول لأضمر في الثاني ما يحتاجه ، فكان يكون : كلوا واشربوا منه من رزق الله ، ولايجوز حذف منه إلا في ضرورة على ما نص عليه بعضهم ، والضرورة والقليل لا يُحمل كلام الله عليهما [٣].

- وفي قوله تعالى : ﴿ قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ﴾[٤] يقول : وعليكم متعلق بحرم لا بأتل ، فهو من إعمال الثاني [٥].

ثم أورد قول ابن الشجري : إن علقته بأتل فهو جيّد ، لأنه أسبق ، وهو اختيار الكوفيين، فالتقدير : أتل عليكم الذي حرّم ربكم[٦].

ب- ومن الإعمال في الفاعل أورد قوله تعالى:﴿ قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتاً أو نهاراً ﴾ [٧] يقول : .... إن العرب تُضمِّن أرأيت معنى أخبرني ، وأنها تتعدى إذ ذاك إلى مفعولين ، وأن المفعول الثاني أكثر ما يكون جملة استفهام ، ينعقد منها مع ما قبلها مبتدأ وخبر ، كقول العرب : أرأيت زيداً ماصنع ؟ ... وقبل دخول أرأيت كان الكلام زيد ما صنع

---

(١) ينظر اللباب ١٥٥-١٥٦.

(٢) سورة البقرة ٦٠.

(٣) البحر المحيط ١/٢٣٠ وينظر من البحر ٣/١٢٧-١٢٨.

(٤) الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٥) البحر المحيط ٤/٢٤٩ وينظر الدر المصون ٥/٢١٣.

(٦) أمالي ابن الشجري ١/٧٢ وينظر البحر ٤/٢٤٩ ومغني اللبيب ٣٣٠.

(٧) الآية ٥٠ من سورة يونس.

وإذا تقرر هذا ، فأرأيتم هنا المفعول الأول لها محذوف ، والمسألة من باب الإعمال ، تنازع أرأيت وإن أتاكم على قوله «عذابه» فأعمل الثاني ، إذ هو المختار على مذهب البصريين ، وهو الذي ورد به السماع أكثر من إعمال الأول[١].

وفي قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله ﴾[٢] يقول أبو حيان ورسول الله يطلبه عاملان ، أحدهما يستغفر ، والآخر : تعالوا ، فأعمل الثاني على المختار عند أهل البصرة ، ولو أعمل الأول لكان التركيب تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[٣].

جـ- ومن الإعمال في المفعول به أورد قوله تعالى : ﴿ ولا تقعدوا بكل صراط توعدون وتصدون عن سبيل الله من آمن به ﴾[٤].

تعرض لمسألة التنازع راداً على الزمخشري، يقول أبو حيان : وجعل من آمن به منصوباً بتوعدون، فيصير من إعمال الأول ، وهو قليل ، وقد قال النحاة : إنه لم يرد في القرآن لقلته[٥] ، وفي قوله تعالى : ﴿ والله خلقكم ثم يتوفاكم ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم بعد علْم شيئاً ﴾[٦]، يقول أبو حيان : وانتصب شيئاً أما بالمصدر على مذهب البصريين في اختيار إعماله ما يلي للقرب، أو بيعلم على مذهب الكوفيين في اختيار إعمال ما سبق للسبق[٧].

---

(١) البحر المحيط ١٦٦/٥ وينظر الدر المصون ٢١٣/٦-٢١٤.

(٢) الآية ٥ من سورة المنافقون.

(٣) البحر المحيط ٢٧٣/٨ وينظر الدر ٣٣٩/١٠.

(٤) الآية ٨٦ من سورة الأعراف.

(٥) البحر الميحط ٣٣٩/٤ وينظر الدر ٣٧٦/٥-٣٧٧.

(٦) الآية ٧٠ من سورة النحل.

(٧) البحر المحيط ٥١٤/٥ وينظر بعض ما أشار إليه أبو حيان من صور التنازع في البحر ٤٣٤/٦ ، ٣١٧/٧ ، ٤٢٧/٨، ١٠٩/٨.

وأورد قوله تعالى : ﴿ ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء ﴾[١] .يقول:و«من» مفعول «فيصيب»، وهو من باب الأعمال فيه الثاني، إذ «يرسل» يطلب«من»، و«فيصيب» يطلبه، ولو أعمل الأول لكان التركيب : ويرسل الصواعق فيصيب بها على من يشاء، . لكن جاء على الكثير في لسان العرب، المختار عند البصريين ، وهو إعمال الثاني (٢)

- ويقول عن باب التنازع في قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقرؤا كتابيه ﴾[٣] : وكتابيه يطلبه هاؤم واقرؤا ، فالبصريون يعملون اقرؤا ، والكوفيون يعملون هاؤم[٤].

وعلى ضوء ما تقدم يفهم من مضمون ما أورده أبو حيان أنه يرجّح المذهب البصري في أن المختار إعمال الثاني.

الترجيح :

والذي يلاحظ فيما سبق أن كلا الفريقين أيده السماع والقياس، فكلام العرب جاء بإعمال أول العاملين في لفظ المعمول المتأخر عنهما، وجاء الكلام كذلك بإعمال العامل الثاني في لفظه ، بقي المختار والأوْلى بالعمل منهما ، ولعلي هنا لا أجد وسط آراء النحاة ومذاهبهم المتعارضة إلا كما قال الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد إذ يقول : فليس لواحد من الفريقين أن يدعي أن الاستعمال العربي يؤيده وحده ، لأن الاستعمال العربي يؤيد كل واحد منهما . وكل ما هنالك أنه يبقى سؤال، وهو : هل العامل الأول أولى بالعمل لكونه متقدماً وقد طلب المعمول قبل أن يطلبه الثاني ؟ أم العامل الثاني أولى لكونه أقرب إلى المعمول

---

(١) الآية ١٣ من سورة الرعد.

(٢) البحر المحيط ٥/٣٧٥.

(٣) الآية ١٩ من سورة الحاقة.

(٤) البحر المحيط ٨/٣٢٥ وينظر البحر أيضاً ٤/١٠٥.

ومجاوراً له [١]. ولعل الخيط الرفيع الذي يُؤنس به لاختيار العامل الثاني ، هو انفصال العامل الأول من المعمول بالعامل الثاني ، وما سواء ذلك تتكافأ فيه الأقيسة والسماع. وما دامت الأقيسة والسماع متكافئة فكل فريق يستحسن ما يذهب إليه ، إذ إن الآراء متضاربة ، ولا يبقى لنا إلاّ عملية ذوق المتكلم وأغراضه.

(١) حاشية الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٩٠ وينظر النحو الوافي ٢/٢٠١ فما بعدها.

إعمال ما بعد فاء العطف فيما قبلها وإهماله

الآية : ﴿ إن الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولاهم من الله شيئاً وأولئك هم وقود النار كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كذبوا بآياتنا فأخذهم الله بذنوبهم ﴾[١].

موضع الوقف : كدأب آل فرعون.

صاحب الوقف : الكوفيون.

في الكاف من قوله تعالى : ﴿ كدأب آل فرعون ﴾ وجهان :

أحدهما : أن يكون في محل رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : دأبهم في ذلك كدأب آل فرعون.

الثاني : أن يكون في محل نصب ، وفي نصبه عدة أوجه[٢] ، منها :

- أن يكون العامل فيه قوله تعالى : ﴿ فأخذهم الله بذنوبهم ﴾ تقديره : فأخذهم الله أخذاً كأخذه آل فرعون. وهذا التوجيه كما ترى يكون إعمال ما بعد فاء العطف فيما قبلها ، وهذا المذهب مذهب الكوفيين الذين أجازوا أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

موقف أبي حيان :

ضعّف أبو حيان هذا الوجه ، إذ يقول : وهذا ضعيف ، لإن ما بعد الفاء العاطفة لا يعمل فيما قبلها ، وحكى بعض أصحابنا عن الكوفيين أنهم أجازوا زيداً قمت فضربت . فعلى هذا يجوز هذا القول[٣].

وعلى ما أجازه الكوفيون يكون ما بعد فاء العطف عاملاً فيما قبلها، وعلى المنع يكون ما بعد الفاء مهملاً لايعمل فيما قبلها

---

(١) الآية ١٠-١١ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ١٣٢ والدر المصون ٣/٢٧-٢٩.

(٣) البحر المحيط ٢/٣٨٩.

إعمال علم وظن في أن والفعل وإهماله

الآية : ﴿ إنْ ظنّا أن يقيما حدود الله ﴾[١].

موضع الوقف : أن يقيما .

صاحب الوقف : سيبويه ، الفارسي ، أبو عبيدة.

قال أبو عبيدة المعنى : أيقنا ، جعل الظن هنا بمعنى اليقين ، وضُعّف هذا بأن اليقين لا يعلمه إلا الله ، إذ هو مغيّب عنهما.

قال الزمخشري : ومن فسّر العلم هنا بالظن فقد وهم من طريق اللفظ والمعنى، لأنك لا تقول : علمت أنْ يقوم زيد ، ولكن علمت أنه يقوم.

موقف أبي حيان :

ما ذهب إليه الزمخشري هو الذي ذهب إليه الفارسي، وما ذهب إليه الفارسي مردودٌ بما ذكره سيبويه، فالفارسي لا يجيز أن تعمل علمت في أن الناصبة، وإنما تعمل في أنّ المشددة، «قال أبو علي الفارسي في الإيضاح : علمت أنْ يقومَ زيد ، فنصبت الفعل بأنْ لم يجز ، لأن هذا من مواضع أنّ ، لأنها مما قد ثبت واستقر ، كما أنه لايحسن : أرجو أنْك تقوم[٢].

قال أبو حيان : وظاهر كلام أبي علي الفارسي مخالف لما ذكره سيبويه [٣] من أنه يجوز أن تقول : ما علمت إلا أنْ يقوم زيد ، فأعمل علمت في أنْ [٢] وقال أيضاً رادّاً على الفارسي : ومما يدل على صحة ماذكره سيبويه من أن علمت قد يعمل في أنْ إذا أريد بها غير العلم القطعي قولُ جرير :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا أن لا يداننا من خلقه بشر

---

(١) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة.

(٢) البحر المحيط ٢/٢٠٣-٢٠٤ وينظر الدر المصون ٢/٤٥٥ ومعاني القرآن للفراء ١/١٤٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣/١٦٨.

فأتى بأن الناصبة للفعل بعد علمت [١].

وقال : وثبت بقول جرير وتجويز سيبويه أن علم تدخل على أن الناصبة [١] .

وعلى ما سبق فإن ماذهب إليه أبو عبيدة في تفسيره جائز على مذهب سيبويه الذي احتج به أبو حيان على مخالفة الفارسي لأبي عبيدة ولسيبويه، فهو يقف من أبي عبيدة وسيبويه موافقاً لهما مخالفاً الفارسي وغيره كالزمخشري.

---

(١) البحر المحيط ٢/٣٠٤٢.٢ وينظر الدر المصون ٢/٤٥٥ ومعاني القرآن للفراء ١/١٤٨.

إعمال أفعل التفضيل في المفعول به وإهماله

الآية : ﴿ إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ﴾[١].

موضه الموقف : أعلم من يضل.

صاحب الموقف : الكسائي والمبرد ، الزجاج ، ابن جني ، الكوفيون.

اختلفت آراء المعربين في «من» في الآية الكريمة ، فقيل عنها : موصولة ، أو موصوفة أو استفهامية. وجاءت كما هو واضح بعد كلمة «أعلم».

واختلف النحاة أيجوز أن تعمل كلمة «أعلم» في المفعول به ، إذ إن أعلم أفعل تفضيل ، وأفعل التفضيل في إعماله في المفعول به خلاف بين النحاة.

- فذهب جمهور البصريين إلى منع إعماله في المفعول به ، لأن مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة ، ونصب المفعول به يحتاج إلى قوة العامل ، ولذا يعدّى إلى المفعول به الواحد باللام وإذا كان هناك مفعولان عُدّي إلى أحدهما باللام ، وأضمر ناصب الثاني، نحو : زيد أكسى للفقراء الثياب ، أي : يكسوهم الثياب ، فإن ورد ما يوهم نصب مفعول به بأفعل نُسب العمل لفعل محذوف ، وجعل أفعل «الظاهر» دليلاً عليه.

- وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن جني إلى جواز إعمال أفعل التفضيل في المفعول به، وهذا قليل [٢].

موقف أبي حيان :

ذهب الكسائي والمبرد والزجاج إلى أن «من» في الآية الكريمة في موضع رفع، وهي

---

(١) الآية ١١٧ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٨-٦٩ وشفا، العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ٢/٦٢٠ وشرح الكافية الشافية ٢/١١٤١ ومغني اللبيب ١٧٦-١٧٧ وص ٦٨٩ وص ٨٠٤-٨٠٥ وشرح ابن يعيش ٦/١٠٦-١٠٧ والمساعد ٢/١٨٦ وارتشاف الضرب ٣/٢٣٥ والدر المصون ١/٢٦٠-٢٦١ ، ٥/١٢٦ وإملاء ما منّ به الرحمن ٢٦٦ والمحرر الوجيز ٦/١٣٧ ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢٦٦-٢٦٧ ومعاني القرآن للفراء ١/٣٥٢ ومعاني القرآن للزجاج ٢٨٦٢ وإعراب القرآن للنحاس ٢/٩٣ والمحتسب ١/٢٢٩ وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ٢/٧٧١-٧٧٢.

استفهامية مبتدأ، والخبر «يضل»، قال أبو حيان مضعِّفاً هذا المذهب : «وهذا ضعيف ، لأن التعليق فرع عن جواز العمل ، وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به فلا يعلق عنه ، والكوفيون يجيزون إعمال أفعل التفضيل في المفعول به ، والرد عليهم في كتب النحو [١].

ويتضح أن أبا حيان يُضَعّف ما ذهب إليه الكوفيون ومن تابعهم ، وهذا الضعف لأن إعمال أفعل التفضيل قليل، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى جاءت هذه القلة لضعفه في نفسه. قال أبو حيان في موضع آخر :... لأنه لقائل ذلك أن يسلك مذهب الكوفيين في أن أفعل التفضيل ينصب [٢] المفعول به ... ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أن قوله «أعلم من يضل» من منصوبة بأعلم نصب المفعول به ، ولو كثر وجود مثل :

واضرب منا بالسيوف القوانسا ، لكنا نقيسه ، ويكون معناه صحيحاً ، لأن أفعل التفضيل مضمّن معنى المصدر فيعمل بذلك التضمين ....[٣].

وعلى ضوء ما سبق فإن إعمال أفعل التفضيل في المفعول به قليل عند الكوفيين ومن شايعهم، ممنوع عند جمهور البصريين ، وعليه فإنه يقع بين الإعمال والإهمال.

---

(١) البحر المحيط ٤/٢١٠.

(٢) هذه اللفظة في المحققه والمطبوعة بلفظ «ينتصب»

(٣) البحر المحيط ٦/١٠٥.

إعمال «كان» الناقصة وإهمالها من حيث التعلق بها

الآية : ﴿ وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم ﴾[١].

موضع الوقف : وما كنت لديهم إذ.

صاحب الوقف : الفارسي .

في قوله تعالى «إذ يلقون» وجهان :

- أن يكون العامل في «إذ» هو العامل في «لديهم»، وعليه فيكون الاستقرار الواقع خبراً لكان.
- وذهب الفارسي إلى أن العامل في إذ هو «كنت» وهذا لا يناسب مذهبه في كان الناقصة، فهي عنده مسلوبة الدلالة على الحدث، إذ يقول : «... لأن في هذه الأمثلة ما هو عند النحويين دال على زمن غير مقترن بحدث، وذلك نحو «كان» المفتقرة إلى الخبر المنصوب هو عندهم فعل ، ومع ذلك فهو دال على الزمان مجرداً من الحدث ، ومن ثم لزمه الخبر المنصوب ، ولم يُستعمل في الكلام إلا به. [٢] وهذا مذهب المبرد وابن السراج وابن جني وابن برهان والجرجاني[٣].

موقف أبي حيان : على ضوء ماسبق قال أبو حيان :

«والعامل في «إذ» العامل في «لديهم»، وقال أبو علي الفارسي : العامل في «إذ» كنت ، انتهى. ولا يناسب ذلك مذهبه في كان الناقصة ، لأنه يزعم أنها سلبت الدلالة على الحدث ، وتجردت للزمان ، وما سبيله هكذا ، فكيف يعمل في ظرف ، لأن الظرف وعاء للحدث ، ولا حدث ، فلا يعمل فيه» [٤].

---

(١) الآية ٤٤ من سورة آل عمران.

(٢) المسائل العسكرية ص ٩٦.

(٣) ينظر المغني ٥٧٠ وشرح التسهيل ٣٣٨/١ والمقتضب ٨٧/٤ والأصول ٨٢/١-٨٣ والمقتصد ٣٩٨/١.

(٤) البحر المحيط ٤٥٨/٢.

الترجيح :

ما أجازه أبو علي أنه نظر لاعتبار «كان» في الآية الكريمة تامة، بمعنى «وجد» ، وعلى هذا فلا تناقض في مذهبه بين التقنين والتطبيق، وربما له مذهبان في هذه المسألة ، أجاز التعليق في موضع، ومنعه في موضع آخر، ولعله أجاز التعلّق، لأنّ المتعلق هو ظر ف فيتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره، وكذلك الجار والمجرور.

المبحث الرابع: الإعمال والإهمال في الحروف

المطلب الأول : الإعمال والإهمال في الحروف الناسخة

إعمال «ما» إذا انتقض نفي الخبر بـ «إلا» وإهمالها

الآية : ﴿ فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ﴾[١].

موضع الوقف : إلا خزي.

صاحب الوقف : الجمهور ، البصريون ، الكوفيون ، يونس ، الفراء ، النحاس.

إذا دخلت «ما» النافية على المبتدأ و الخبر ففيها لغتان :[٢]

إحداهما : أن ترفع المبتدأ فيكون اسمهاً لها ، وتنصب الخبر ، خبراً لها .

واللغة الأخرى : إهمال «ما» فلا تعمل ، فيكون المبتدأ وخبره مرفوعين على أصلهما ، أما اللغة الأولى لغة الإعمال فلا ينتصب الخبر فيها إلا بشروط على المشهور من أقوال النحاة :

أحدهـا : تأخر الخبر عن الاسم.

الثاني : ألاّ يزدا بعدها «إنْ».

الثالث : ألاّ يتقدم معمول الخبر على الاسم.

الرابع : ألاّ تتكرر .

الخامس : ألاّ يبدل من خبرها موجب.

السادس : ألاّ ينتقض النفي بإلاّ.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان تفصيل الشرط السادس ، وهو انتقاض نفي الخبر بإلاّ ، قال في هذا الشأن : إن الخبر إذا تأخر ، وأُدخلت عليه إلا ، فإمّا أن يكون هو الأول ، أو منزلاً منزلته ،

---

(١) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٤٢-٤٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٢٧-٢٢٨ ومعاني القرآن للزجاج ٢/١٠٧-١٠٨ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٩١ والجنى ٣٢٢ والمغني ٣٩٩ والإنصاف ١/١٦٥ واللباب ١/١٧٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٩ ورصف المباني ٣١٠ وارتشاف الضرب ٣/١١٩٧ وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥٥-٥٥٦.

أو وصفاً :

- إن كان الأول في المعنى ، أو منزلاً منزلته [١] لم يجز فيه إلا الرفع عند الجمهور ، وأجاز الكوفيون النصب فيما كان الثاني فيه منزلاً منزلة الأول .
- وإن كان وصفاً [٢] أجاز الفراء فيه النصب ، ومنعه البصريون .

ونُقل عن يونس إجازة النصب في الخبر بعد إلاّ كائناً ما كان، وهذا مخالف لما نقله أبو جعفر النحاس ، قال : لا خلاف بين النحويين في قولك : ما زيد إلا أخوك ، أنه لايجوز إلا بالرفع ، قال : فإن قلت : ما أنت إلا لحيتك، فالبصريون يرفعون ، والمعنى عندهم : ما فيك إلا لحيتك ، وكذا ما أنت إلا عيناك .

وأجاز الكوفيون النصب ، ولايجوز النصب عند البصريين في غير المصادر إلاّ أن يُعرف المعنى ، فتضمر ناصباً ، نحو : ما أنت إلا لحيتك مرّة وعينك أخرى ، وما أنت إلا عمامتك تحسيناً ورداءك تزييناً.[٣]

ومما يلاحظ أن ما نُقل عن يونس لا يخلو من أمرين :

أحدهما : أن يكون النقل صحيحاً ، وعليه فيكون أبو جعفر مخالفاً لرأي يونس .

والأمر الأخر : أن النقل ليس بصحيح ، وهذا الراجح لأمرين :

- مخالفته لما نقله النحاس.
- إن الرواية فيها ضعف لعدم توثيقها ، فلو كانت موثّقة لنُقلت عن طريق سيبويه[٤].

ونرى أن أبا حيان أورد هذين النصين، ما روي عن يونس، وما قاله النحاس، ويظهر أنه أيد النحاس في رده أنه لايجوز إلا الرفع في الخبر، مخالف ليونس في جواز الرفع لاوجوبه.

---

(١) نحو ما زيد إلا زهير.

(٢) نحو ما زيد إلا قائم.

(٣) البحر المحيط ٢٩٣/١-٢٩٤ وينظر ارتشاف الضرب ١١٩٩/٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١ والجنى الداني ٣٢٥ والمساعد ٢٨١/١.

ويظهر أيضاً من خلال فهمي لفحوى نص أبي حيان أنه موافق للبصريين في وجوب رفع الخبر إذا انتقض النفي بإلا .

والذي يترجّح لدي أن «ما» إذا انتقض نفي خبرها بإلا فإنها لا تعمل شيئاً ، ذلك لزوال شبهها بليس [1].

(١) ينظر اللباب ١/١٧٥. والمسائل الحلبيات ٢١٠ فما بعدها.

إعمال «إن» النافية عمل «ما» الحجازية وإهمالها

الآية : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ﴾[١].

موضع الوقف : إن الذين ..... عباد أمثالكم.

صاحب الوقف : الكسائي، ابن السراج، الفارسي، ابن جني، الفراء، سيبويه، المبرد، النحاس.

قرأ جمهور القراء بتشديد إنّ ، فالموصول اسمها و «عباد» خبرها، وقرأ سعيد بن جبير بتخفيف «إن» ونصب «عباد» و «أمثالكم» هكذا : «إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالَكم» .

قال أبو الفتح : «ينبغي – والله أعلم – أن تكون «إنْ» هذه بمنزلة «ما»، فكأنه قال : ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ، فأعمل إنْ إعمال «ما» [٢] هكذا قاله ابن جني،

إلا أن في إعمال إن النافية إعمال «ما» النافية العاملة عمل «ليس» خلافاً بين النحاة :

أولاً : ذهب أكثر البصريين والفراء من الكوفيين إلى أنها لا تعمل شيئاً، واختلف النقل عن سيبويه الذي يقول عنها : «وتكون في معنى «ما»، قال الله عز وجل : ﴿ إن الكافرون إلا في غرور ﴾[٣] أي : ما الكافرون إلا في غرور [٤].

قال المبرد : وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ، لأنها حرف نفي ، دخل على ابتداء وخبره ، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيّره»[٥] وعلى مثل لفظ المبرد هذا قال به ابن السراج[٦]. فهذه النصوص تُظهر أن مذهب سيبويه فيها هو الإهمال.

---

(١) الآية ١٩٤ من سورة الأعراف.

(٢) المحتسب١/٢٧٠.

(٣) الآية ٢٠ من سورة الملك.

(٤) الكتاب٣/١٥٢.

(٥) المقتضب٢/٣٦٢.

(٦) ينظر الأصول لابن السراج ١/٢٣٥-٢٣٦.

ومن النحاة من ذكر أن مذهب سيبويه فيها الإعمال، مستشعراً ذلك من قول سيبويه: «وأمّا «إن» مع «ما» في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة «ما» في قولك : إنّما الثقيلة ، تجعلها من حروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف «ليس» وبمنزلتها»[١].

قال ابن مالك عن عبارة سيبويه السابقة : «فعُلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفاً مناسبة لليس ، من جملتها «ما» ، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة «ما» في هذه المناسبة إلا «إنْ» و «لا» فتعيّن كونهما مقصودين»[٢]. وعلى هذا، فسيبويه لم يمثل لها حال إعمالها.

ثانياً : ذهب الكوفيون – عدا الفراء – والمبرد ، وابن السراج،و الفارسي ، وابن جني إلى أنها تعمل عمل «ما» النافية الحجازية [٣] ، قال المبرد عن إعمالها عمل «ليس» : «وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ... وغيره يُجيز نصب الخبر على التشبيه بليس ، كما فُعل ذلك في «ما»، وهذا هو القول ، لأنه لا فصل[٤] بينها وبين «ما» في المعنى»[٥] ، وبمثل قول المبرد قال أبو بكر ابن السراج« وهذا هو القول ...»[٦].

وحجة من أجاز إعمالها عمل «ما» الحجازية السماع والقياس فمن السماع قراءة سعيد بن جبير موضع البحث ، قال أبو حيان : واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أنّ «إنْ» هي النافية ،أُعملت عمل «ما» الحجازية» ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر، فعباداً أمثالَكم» خبر منصوب [٧].

---

(١) الكتاب٤/٢٢١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٥.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٨١ وشرح ابن عقيل ١/٢٧٨ والمغني ١/٢٣-٢٤ والمساعد ١/٢٨١ والمحتسب ١/٢٧٠ والجنى الداني ٢٠٩ .

(٤) لعل الأولى في السياق أن يكون « لافرق »

(٥) المقتضب٢/٣٦٢.

(٦) الأصول١/٢٣٦.

(٧) ينظر البحر ٤/٤٤٤.

ومن الأدلة السماعية قول الشاعر :

إن المرءُ ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فَيُخذلا

وقول أخر :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

ومن النثر : إنْ ذلك نافعَك ولا ضارّك ، وإنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية[١].

أما القياس : فكما عملت ليس عند من ذهب إلى أنها حرف، وعملت «ما» بلغة الحجاز فإنّ «إنْ» تعمل كذلك لافرق .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الخلاف في إعمال إن النافية بين المانعين والمجيزين ، وصحح ما ذهب إليه المجيزون ، فقال : وإعمال «إنْ» إعمال «ما» الحجازية فيه خلاف :

أجاز ذلك الكسائي وأكثر الكوفيين ، ومن البصريين ابن السراج والفارسي وابن جني.

ومنع من إعماله[٢] الفراء وأكثر البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد .

والصحيح أن إعمالها لغة، ثبت ذلك في النثر والنظم [٣].

مما سبق يتضح أن أبا حيان ينهج طريق المجيزين في هذا النص، ومن الملاحظ أن قوله «واختلف النقل عن سيبويه والمبرد» فيه تفصيل، ذلك أن الاختلاف في إعمالها وإهمالها ورد عن سيبويه ، أما المبرد فقد صرح بجواز إعمالها ، كما سبق بيانه عن المبرد [٤] ولعل أبا حيان لم يطلع على ما ذكره المبرد في هذا الصدد، ومن الملاحظ أن أبا أحيان ناقض ما صححه هنا من أن إعمال «إنْ» هو لغة ثابت في النثر والنظم.

فقال في موضع آخر : وإذا كانت «إن» نافية فدخلت على المبتدأ والخبر لم [تعمل[٥]]

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٠٩/٢.

(٢) الأولى أن يكون اللفظ «إعمالها» كما في النهر الماو بهامش البحر ٤٤٢/٤

(٣) البحر المحيط ٤٤٤/٤.

(٤) ينظر المقتضب ٢٦٢/٢ وشرح الكافية للرضي ٢٧٠/١ ورصف المباني ١٠٧-١٠٨ والأصول ٢٣٦/١.

(٥) في المطبوعة والمحققة لم يعمل ولعل الصواب ما أثبته ينظر المحققة ٤٤٢/١.

عمل ما الحجازية ، وقد أجاز ذلك بعضهم ، ومن أجاز شرط نفي الخبر وتأخيره . والصحيح أنه لايجوز لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر ، وهو :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين [1]

ولعله استقر على صحة جواز إعمالها ، إذ يدعم هذا المذهب بما أورده في ارتشاف الضرب الذي يقول فيه : والصحيح جواز إعمالها ، إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً ، ومن النثر : «إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك» ، وإنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية[2].

أما موقفه من أبي جعفر النحاس ففيما يلي بيانه :

قال أبو جعفر النحاس عن قراءة سعيد بن جبير السابقة الذكر:« وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات .

إحداها : أنها مخالفة للسواد .

والثانية : أن سيبويه يختار الرفع في خبر إنْ إذا كانت بمعنى «ما»، فيقول : إن زيد منطلق ، لأن عمل «ما» ضعيف ، وإن بمعناها فهي أضعف منها

والجهة الثالثة أن الكسائي زعم أن «إنْ» لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى «ما» إلا أنْ يكون بعدها إيجاب، كما قال جل وعز ﴿ إن الكافرون إلا في غرور ﴾[3].

قال أبو حيان متعقباً كلام أبي جعفر : وكلام النحاس هذا الذي لاينبغي، لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل ، ولها وجه في العربية، وأما الثلاث جهات : التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة، أما كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جداً لايضر ، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف ، فلا تكون فيه مخالفة للسواد.

وأما ما حكى عن سيبويه فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في إن، وأما ما حكاه عن

---

(١) البحر المحيط ٢٧٦/١.

(٢) ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/١-١٦٩.

الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها وليس بعدها إيجاب[١] .

وقد خرّج أبو حيان هذه القراءة على وجه آخر يقول عن ذلك:« والذي يظهر لي أن هذا التخريج الذي خرجوه من أن «إنْ» للنفي ليس بصحيح، لأن قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عباداً أمثال عابديها ، وهذا التخريج يدل على نفي ذلك ، فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين للآخر ، وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى ...

ثم قال عن تخريجه : وقد خرجت هذه القراءة في شرح التسهيل على وجه غير ماذكروه، وهو أنّ «إنْ» المخففه من الثقيلة، وأعملها عمل المشددة ، وقد ثبت أن «إن»المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضمر بالقراءة المتواترة «وإنْ كلا لما» وبنقل سيبويه عن العرب ، لكنه نصب في هذه القراءة خبرها نصب عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله :

إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أُسداً

وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار إنّ وأخواتها ، واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم.[٢]

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٤٤.

(٢) البحر المحيط ٤/٤٤٤-٤٤٥.

إعمال إن المخففة وإهمالها

الآية : ﴿ وإن من الحجارة لما يتفجّر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله ﴾[١].

موضع الموقف : وإنْ .... لَمَا.

صاحب الموقف : الكوفيون.

قرأ جمهور القراء : وإنّ مشددة، وقرأ قتادة : وإنْ مخففة، وهذه القراءة يجوز فيها أن تكون «ما» من قوله «لما» في محل رفع ، وأن تكون في محل نصب، فتكون في محل رفع على أن «إنْ» لا عمل لها ، وبالعكس إذا كانت «ما» في محل نصب ، فتكون «إنْ» عاملة عمل إن المشددة ، وهذه مسألة فيها خلاف بين النحاة ، خلاف في «إنْ» أمعملة هي أم مهملة ؟

– ذهب البصريون إلى أنّ الغالب في «إنّ» إذا خُفّفت أن تهمل ، ويصح إعمالها لكنه قليل ، وإذا أُهملت لزمت لامُ الابتداء الخبرَ ، وما ذلك إلا للفرق بين المخففة من الثقيلة وإن النافية.

– وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل شيئاً ، وهي عندهم نافية ، أما الكسائي فنُقل عنه أنها المخففة من الثقيلة ، وإن كانوا جميعاً لا يُعملونها مطلقاً[٢] .

أما اللام التي واقعة في الخبر فليست عندهم لام الابتداء، بل هي لام أخرى بمعنى إلا، ولكل فريق حججه :

أما البصريون فقد اعتمدوا على السماع والقياس في صحة إعمالها مخففة :

أ– فمن أدلة السماع ما حكاه سيبويه عن الثقات بقوله : وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول :إنْ عمراً لمنطلق ، وأهل المدينة يقرأون «وإنْ كلاً لما ليوفينّهم ربك أعمالهم»[٣]

---

(١) الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(٢) يُنظر الكتاب ١٤٠/٢ ، ٢٣/٤ والمقتضب ٥٠/١ والأصول في النحو ٢٣٧ وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٩/١ والتبصرة والتذكرة ٤٥٦/١ والإنصاف ١٩٥/١-٢٠٨ والتبيين ٣٤٧ وشرح الكافية الشافية ٥٠٣/١-٥٠٩ والجنى الداني ٢٠٨-٢٠٩ والمساعد ٢٢٦/١-٢٢٨ والمغني ٣٦-٣٧.

(٣) الآية ١١١ من سورة هود.

يخففون وينصبون ، كما قالوا : كأنْ ثدييه حُقّان[١].

وقول الشاعر :

كليبُ إنِ النّاسَ الذين عهدتهم بجمهور حزوى فالرياض لذي النخل

ومن أدلة سماع إعمال إن المخففة من الثقيلة عند البصريين قراءة قتادة : ﴿ وإنْ من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار ..... ﴾[٢].

وقراءة نافع وابن كثير ﴿ وإنْ كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾[٣] بتخفيف إن ونصب الاسم.

ب- واعتمد البصريون كذلك على القياس ، فقاسوا إعمالها مخففة على إعمال أن مفتوحة الهمزة وكأن إذا خفّفتا، فكما جاز قول العرب في «أنْ» من قولهم : إلاّ أنْ أخاك ذاهبٌ [٤] فكذلك يجوز في «إن» إذا خُففت ، وكما جاز الإعمال في قول الشاعر :

وصدرٍ مشرقِ النحر كأن ثدييه حُقّان

فكذلك يجوز في إن المخففة ، وقاسوا إعمالها مخففة بإعمال الفعل إذا حُذف منه .

قال المبرد في هذا الشأن : وجاز النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنما نصبت لشبهها بالفعل ، فلما حُذف منها صار كفعل محذوف، فَعَملُ الفعل واحد وإن حُذف منه ، كقولك : لم يك زيدٌ منطلقاً ، وكقولك : عِ كلاماً [٥].

ومثله قال ابن الأنباري [٦] وهذا كله مفهوم من قول سيبويه : « .... وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله ، كما لم يغيّر عمل لم يك ، ولم أبل حين حُذف [١].

هذه بعض حجج البصريين في إعمال إنْ مخففة من الثقيلة.

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على ظاهر لفظ «إن»إذهي حرف ثنائي اللفظ فهي نافية وليست

---

(١) الكتاب٢/١٤٠.

(٢) الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١١١ من سورة هود.

(٤) ينظر الإنصاف ١٩٦/١.

(٥) المقتضب ٥٠/١ وينظر منه جزء ٢٦٣/٢.

(٦) ينظر الإنصاف ٢٠٨/١.

مخففة.

وكذلك لم يستحسنوا تخفيف الحروف وإعمالها بعد ذلك ، حيث إن الحروف جامدة لا تتصرف ، وعليه فهي ضعيفة في العمل، وأما إعمالهم لإنّ المشددة فما ذلك إلا لمشابهتها للفعل الماضي في اللفظ، فإذا خُفّفت زال الشبه ، وعليه فوجب الإهمال.

موقف أبي حيان :

وافق أبو حيان مذهب البصريين في إعمال «إنْ» إذا خُفّفت ، وما هذه الموافقة إلا لأن السماع يعضد ما ذهب إليه هؤلاء، فهو يقول عن الآية موضع البحث : وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون ، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب، وهو قولهم إن عمراً لمنطلق[١].

ويقول في موضع آخر : ... إنما تقرر عندنا في كتب النحو ، ومن الشيوخ أنك إذا قلت : إنّ زيداً قائم ، ثم خففت ، فمذهب البصريين فيها إذ ذاك وجهان :

أحدهما : جواز الإعمال ، ويكون حالها وهي مخففة كحالها وهي مشددة ، إلا أنها لاتعمل في مضمر ومنع ذلك الكوفيون ، وهم محجوجون بالسماع الثابت من لسان العرب.

والوجه الثاني : وهو الأكثر عندهم أن تُهمل ، فلا تعمل لافي ظاهر ولا في مضمر لا ملفوظ به ، ولا مقدّر ألبتة [٢].

ويقول في موضع ثالث : عن قراءة الحرميين ﴿ وإنْ كلاًّ لَمَا ﴾[٣] :..... فإعمال إنْ مخففة كإعمالها مشددة ، وهذه المسألة فيها خلاف.

ذهب الكوفيون إلى أن تخفيف «إن» يبطل عملها ، ولايجوز أن تعمل.

وذهب البصريون إلى أن إعمالها جائز ، لكنه قليل ، إلا مع المضمر فلا يجوز إلا إن ورد في شعر، وهذا هو الصحيح، لثبوت ذلك في لسان العرب، حكى سيبويه أن الثقة أخبره

---

(١) البحر ١/٢٦٤.

(٢) البحر ٣/١٠٥.

(٣) الآية ١١١ من سورة هود.

أنه سمع بعض العرب[١] : إنْ عمراً لمنطلق ، ولثبوت هذه القراءة المتواترة [٢] .

هكذا صحح أبو حيان مذهب البصريين، لوروده سماعاً، ولصحته قياساً ، في معظم المواقف[٣].

---

(١) لعل هنا نقصاً تقديره : يقول

(٢) البحر ٥/٢٦٦.

(٣) ينظر البحر ١/٤٢٥ ، ٢/٩٨ ، ٤/٢٥٦-٢٥٧ ، ٣٥٤ ، ٦/٦٥ ، ٧/٢٧ ، ٣٨ ، ٣٣٤ ، ٨/٤٥٤.

إعمال أنِ المخففة من الثقيلة وإهمالها

الآية : ﴿ وآخر دعواهم أنِ الحمدُ لله رب العالمين ﴾ [١].

موضع الوقف : أنِ الحمد لله.

صاحب الوقف : المبرد.

قرأ جمهور القراء أنْ مخففة من الثقيلة ، والحمدُ مرفوع على أنه مبتدأ، و«الله» خبره ، والجملة في محل رفع خبر الضمير المحذوف الواقع اسماً لأنِ المخففة ، وفي إعمال أنِ المخففة خلاف بين النحاة ، فمنهم من منع الإعمال مطلقاً، ومنهم من أجاز بشروط ، ومنهم من أجاز الإعمال مطلقاً ،بيان ذلك :

- ذهب الكوفيون إلى أنّ أنِ المخففة لا عمل لها.

- وذهب جمهور البصريين إلى أنها تعمل عمل أنّ الثقيلة بشرط أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً ، ولا يلفظ به إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتني طلاقَك لم أبخل وأنت صديق

ومثله :

بأنْك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنْك هناك تكون الثِّمالا

وعليه فالكوفيون محجوجون بالسماع الثابت عن العرب شعراً ونثراً[٢] ،ومما يدل على إعمالها مخففة خلافاً للكوفيين قراءة ابن محيصن وبلال بن أبي بُردة ويعقوب «أنَّ الحمدَ لله»، قال أبو الفتح : «هذه القراءة تدل على أن قراءة الجماعة «أنِ الحمدُ لله» على أنّ «أنْ» مخففة من أنّ بمنزلة قول الأعشى :

في فتية كسيوف الهند قد عملوا أنْ هالكٌ كُلُّ من يحفى وينتعل

---

(١) الآية ١٠ من سورة يونس.

(٢) ينظر الكتاب ٣/١٦٣-١٦٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٠ والمساعد ١/٣٣٠ ومغني اللبيب ١/٢١ وارتشاف الضرب ٣/١٢٧٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٧٦ والدر المصون ٦/١٥٦ وشرح ابن عقيل ١/٣٣٦ والجنى الداني ٢١٩ وينظر شرّاح ألفية ابن مالك عند قوله : وإنْ تُخفف أنّ فاسمها استكن ....

أي : أنه هالك ، فكأنه على هذا : وآخر دعواهم أنه الحمدُ لله ، وعلى أنه لايجوز أن يكون«أنْ» هنا زائدة»[١].

وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يجوز إعمالها في غير الضمير ، استمع إليه وهو يقول بعد الآية الكريمة موضع البحث : لو نصبت بها[٢] وهي مخففة لجاز ، فإذا رفعت ما بعدها فعلى حذف التثقيل ، والمضمر في النية ، فكأنه قال : أنه الحمدُ لله رب العالمين[٣].

فالمبرد أطلق جواز إعمالها في المضمر وغيره ، وهو مخالف لجمهور البصريين في اشتراطهم أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً.

موقف أبي حيان :

أعرب أبو حيان الآية الكريمة بما يوافق مذهب البصريين ، فهو بصري النزعة في هذا الموقف ، ثم ذكر ما استدل به على ما ذهب إليه البصريون بقراءة عكرمة ومجاهد وقتادة وابن يعمر وابن أبي بُردة وابن محيصن وغيرهم بتشديد «أنَّ» ونصب «الحمد» ، ونقل ما قاله ابن جني سابقاً ، ثم قال عن مذهب المبرد : إذا خُففت لم تعمل في غير ضمير أمر محذوف، وأجاز المبرد إعمالها كحالها مشددة[٤] .

فمضمون قول أبي حيان «إذا خُفّفت لم تعمل في غير ضمير أمر محذوف» أمران :

أحدهما : مخالفة الكوفيين الذين منعوا إعمالها مخففة .

والآخر : مخالفة المبرد الذي أطلق جواز إعمالها في المضمر وغيره، وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان هو الراجح لديّ لوجود السماع، أما قوله «لم تعمل في غير ضمير أمر محذوف» فلا يلزم أن يكون المحذوف ضمير الشأن كما ذكر . قال ابن مالك : بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى[١].

---

(١) المحتسب لابن جني ١/٣٠٨.

(٢) لعله يريد : لو نصبت بها « الحمد ».

(٣) المقتضب ٢/٣٦١.

(٤) البحر المحيط ٥/١٢٨.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤١.

إعمال «لكن» مخففة وإهمالها

الآية : ﴿ وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا ﴾[١].

موضع الوقف : ولكن.

صاحب الوقف : يونس ، الأخفش.

تجيء لكن مشددة النون وخفيفتها ، فإن كانت مشددة فإنه يجب إعمالها ، أما ساكنة النون فقد تكون مخففة من الثقيلة ، وقد تكون خفيفة على أصل وضعها ، وقد دار خلاف النحاة في ساكنة النون ألها عمل أو لا ؟ وإذا كانت ساكنة بأصل وضعها أتكون من حروف العطف أو لا ؟ ، وفيما يلي بيان ذلك :

١- إعمالها مخففة :

- ذهب جمهور النحاة إلى أنها إذا خُففت فإنها لا تعمل [٢] ، وذلك لعدم اختصاصها فتدخُل على الجملة الاسمية والفعلية [٣] «ولم يُسمع من العرب إعمالها مع التخفيف» [٤] فتكون حرف ابتداء لا عمل له.
- وذهب يونس بن حبيب والأخفش إلى جواز إعمالها مخففة ، قياساً على ما خُفِّف من إنّ وأنّ وكأنّ [٥].

ويبدو من قول المبرد : وقولك «لكنّ» بمنزلة «إنّ» في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما ، لأنها على الابتداء داخلة»[٦] أنه يرى جواز إعمال لكن المخففة ، وهذا ما

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الكتاب ٣٤٥/١ ، ٤٣٩ الأصول ٢٢٩/١ ، ٢٤٤ المقتضب ١٢/١ ، ١٠٧/٤ ابن يعيش ١٠٤/٨ ، ٧٩ شرح التسهيل ٣٨/٢ المساعد ٣٢٨/١ المغني ٢٩٢/١ شرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢ شرح الجمل لابن عصفور ١٠٤/١-٢٤١.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٢٩٢/١ ورصف المباني ص ٢٧٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢.

(٥) ينظر نتائج الفكر ص ٢٥٧ وارتشاف الضرب ١٥١/٢ وأوضح المسالك ٣٨١/١.

(٦) المقتضب ٥١/١.

صرح به محقق الكتاب الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ، ولم يذكر مذهب المبرد هذا أحد من الخالفين فيما اطلعت عليه غير محققه.

موقف أبي حيان :

يرى أبو حيان رأي جمهور النحاة ، ويصحح ما ذهبوا إليه من منع إعمالها مخففة ، إذ قال متسائلاً : وإذا خُففت فهل يجوز إعمالها ؟ مسألة خلاف :

الجمهور على المنع ، ونقل أبو القاسم بن الرماك(*) عن يونس جواز إعمالها ، ونقل ذلك غيره عن الأخفش ، والصحيح المنع»[١] .

والذي يترجح هو ما ذهب إليه جمهور النحاة في إهمال لكن إذا خُفِّفت لأساب منها :

- عدم السماع : «لم يُسمع لها عمل مع التخفيف عندأحد من النحويين [٢] ، قال الرضي : «ولا أعرف به شاهداً»[٣].
- استغراب وتعجُّب ناقل المذهب عن يونس ، وفي استغرابه وتعجُّبه دليل على أن يونس بن حبيب حينما يذهب لمذهب ما فإنه يسنده بسماع من العرب ، ولا سماع هنا ، إذ لم يحك أبو القاسم بن الرماك، ولا تلميذه السهيلي عن العرب ، وإنما حكى عن يونس حكاية[٤].
- كان علّة إعمالها مخففة عند يونس والأخفش هو القياسُ بإن وأنْ وكأن إذا خففت ، قال ابن مالك في قياسهما : «ورأيهما في ذلك ضعيف [٥].

(*) في المطبوعة ٦٢/١والمحققة ١٩٢/١« الرمال » وتم تعريفه في المحققة بابن الرمال ٤٩٥/١ والصحيح أنه أبو القاسم ابن الرماك كما أثبته.

(١) البحر المحيط ٣٢٦/١-٣٢٧ وانظر ص ٦٢ من الجزء نفسه.

(٢) رصف المباني ص٢٧٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢.

(٤) نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٥٧ وينظر شرح المقدمة الجزولية ٧٩٩/٢-٨٠٠.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢.

إعمال كأنّ في الاسم الظاهر وإهمالها

الآية : ﴿ ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينه مودة ياليتني كنت معهم ﴾[١].

موضع الموقف : كأنْ.

صاحب الموقف : سيبويه ، البصريون ، الكوفيون.

كما اختلف النحاة في إعمال إنّ وأنّولكنّ إذا خُفِّفت كذلك اختلفوا في «كأن» حال التخفيف ، فذهب الكوفيون إلى أن إعمالها مخففة لايجوز، وذهب البصريون إلى جواز إعمالها[٢] ، أما البصريون فاعتمدوا على السماع والقياس .

– فمن السماع قول الشاعر :

ويوماً توافينا بوجه مُقسّم كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم

وقول آخر :

وصدر مشرق النحر كأنْ ثدييه حُقّان

وقول آخر :

وَمُعْتَدٍ فظٍّ غليظِ القلبِ كأنْ وريديه رشاءا خُلُب

والشاهد على رواية من نصب «ظبية» و «وريديه» و «ثدييه» [٣].

– أما القياس : فقد شَبَّه سيبويه إعمال إنْ مخففة بـ«كأنْ» إذا خُفِّفت ، إذ يقول : وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق ، وأهل المدينة يقرأون :﴿ وإنْ كلاً لَمَا ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾[٤]. يخففون وينصبون ، كما قالوا :

---

(١) الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٢٨٧-١٢٧٩والبحر المحيط ٣/٢٩٣ والدر المصون ٤/٣٠.

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤/٣٧٠-٣٧١ والمساعد ١/٣٣٢-٣٣٣ وأمالي ابن الشجري ١/٣٦٢ والإنصاف ١/١٧٩ والتبيين ٣٤٩ وشرح ابن يعيش ٨/٨٢ والجنى الداني ٥٧٤-٥٧٥ وأوضح المسالك ١/٣٧٥ والمقرب ١/١١٠.

(٤) الآية ١١١ من سورة هود.

... . كأنْ ثدييه حُقّان[١]

أما الكوفيون فكأني بهم يقولون: إن الاقتصار في «إنْ» و «أنْ» و«كأنْ» على الإلغاء يكون منبهة على أن الأصل فيها إذا خُففت الإلغاء . وأن ما أورده البصريون من إعمال كأنْ في الأبيات السابقة هو أحد الروايات ، وليس دليلاً قاطعاً.

موقف أبي حيان :

رجح أبو حيان مذهب سيبويه ، فبعد أن أورد:كلامه السابق في التشبيه بين إنْ وكأن المخففتين قال أبوحيان:فظاهر تشبيه سيبويه إنْ عمراً لمنطلق بقوله «كأنْ ثدييه حقان ، جواز ذلك في الكلام وأنه لا يختص بالشعر .

وقد نقل صاحب رؤوس المسائل أن «كأن» إذا خُففت لا يجوز إعمالها عند الكوفيين ، وأن البصريين أجازوا ذلك [٢] .

والذي يظهر لي ويتضح أن إعمال «كأنْ» مخففة يكون غالباً في ضمير الشأن ، أما إعمالها وهي على تلك الحال في الاسم الظاهر فقيل عنه: قليل ، ويغلب على الظن أن هذه القلة هي مختصة بالشعر، فهو يُتوسّع فيه ما لايُتوسّع في النثر، وهو كذلك محل الضرورات، هذا من جانب ، ومن جانب آخر لم أعثر – فيما اطلعت – على نص نثري يتحتم فيه إعمالها مخففة.

---

(١) الكتاب٢/١٤٠.

(٢) البحر المحيط ٣/٢٩٢-٢٩٣.

إعمال «لا» العاملة عمل «إنّ» في الخبر وإهمالها

الآية : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾[١].

موضع الموقف : لا ريب.

صاحب الموقف : سيبويه ، الأخفش .

ترد «لا» في الكلام على عدة أوجه ، منها : أن تكون عاملة عمل «إنّ» إذا قُصد بها النفي العام ، فإنها إذ ذاك تعمل عمل «إنّ» لمشابهتها لها في عدة أمور ، منها : الصدارة ، الدخول على المبتدأ و الخبر ، مساواة لفظها للفظ «إنّ» إذا خُففت ، إفادة التوكيد ، إذ إن «لا» لتوكيد النفي ، و «إنّ» لتوكيد الإثبات.

إلا أن وجه الشبه بينهما قد يختلف ، فـ «إنّ» تدخل على النكرة والمعرفة، أما «لا» فتختص بالنكرات لشمولها ، وما ورد من دخولها على المعارف فمؤّل، فكما يقيسون النظير على النظير فكذلك يقيسون النقيض على النقيض،ولاسم «لا» ثلاث حالات : إما أن يكون مضافاً ، نحو : لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ ، أو شبيهاً بالمضاف ، نحو : لا طالعاً جبلاً ظاهر، لا خيراً من زيد راكبٌ ، أو مفرداً ، نحو : لا رجلَ في الدار .

فإن كانت النكرة بعد «لا» مضافة أو مشابهة للمضاف تبيّن النصب ، وظهر الإعراب، فالإضافة تبطل البناء ، وما كان شبيهاً بالمضاف فهو يجري مجراه ، فانتصاب النكرة المضافة وما شابهها بعد «لا» انتصاب صريح كانتصابها بعد إنّ ، وإن كان اسم «لا» مفرداً – غير مضاف ولا شبيهاً بالمضاف – فهو مبني مفتوح لتركّبه مع «لا» وتضمّن معنى الحرف الذي هو «من» وكون الاسم غير مطوّل.

وتشعبت الخلافات بين النحاة في هذا الباب في عدة أمور، منها :

أولاً : الخلاف في الاسم :

لايخلو اسم «لا» من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف.

---

(١) الآية ٢ من سورة البقرة.

١- فإن كان مفرداً -وهو قسيم المضاف والشبيه به- فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً .

- ذهب سيبويه إلى أن حكم الاسم حالة إفراده البناءُ على ما كان يُنصب به لتركّبه مع «لا» تركيب خمسةَ عشرَ وصيروته معها كالشيء الواحد ، وعلى هذا يكون «لا» واسمها فيْ موضع رفع مبتدأ[١] .

- وذهب المبرد إلى أن المثنى والمجموع معربان[٢]، نحو : لا مُسلِمَين لك ولا مسلِمِين لزيد.

- وذهب المازني والفارسي إلى أن ما جُمع بالألف والتاء مبني على الفتح[٣] ، نحو : لذات في قول الشاعر :

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذاتِ للشيب

- وذهب الكوفيون والزجاج والسيرافي والجرمي إلى أن الاسم المفرد المنفي بلا ، نحو : لا رجل ، هو معرب منصوب بها[٤] .

٢- وإن كان الاسم مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فهو منصوب بلا .

ثانياً : الخلاف في العامل في الخبر.

والخلاف في الخبر له ارتباط بالاسم وبلا وذلك على النحو التالي :

إن كان الاسم مفرداً غير مضاف ولا شبيهاً بالمضاف ، فيرى سيبويه وجمهور النحويين أن «لا» لا عمل لها في خبر الاسم المفرد لضعفها وانحطاطها عن «إنّ» درجة ، وذلك لتركبها مع اسمها ، فالخبر على هذا مرفوع بالابتداء ولا عمل «للا»[٥] .

- وذهب أبو الحسن الأخفش والمازني والمبرد إلى أن «لا» هي العاملة في الخبر ، فهي

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٢٧٤-٢٧٥ والنكتب للأعلم ١/١٩٦-١٩٧ والتبصرة ١/٣٨٦ وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/١٠٠ والإنصاف م ٥٣ ١/٣٦٦ وارتشاف الضرب ٢/١٦٥.

(٢) ينظر المقتضب ٤/٣٦٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٧ والمساعد ١/٣٤١-٣٤٢ وينظر شرح ابن عقيل ١/٣٥٠-٣٥١ وابن يعيش ٢/١٠٦.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٢/١٦٥ والمسائل الحلبيات ٣١٠-٣١٢.

(٤) انظر الإنصاف جـ١/٣٦٦ وابن يعيش ٢/١٠٠ وشرح التسهيل ٢/٥٨ والمساعد ١/٣٤٢.

(٥) ينظر الكتاب ٢/٢٧٤-٢٧٥ وابن عقيل ١/٣٥٢.

تقتضي الاسم والخبر جميعاً ، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر[١].

- وذهب الكوفيون إلى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ على مذهبهم في خبر المبتدأ[٢].

٢- إن كان الاسم مضافاً أو شبيهاً به فلا أعلم خلافاً في أن الخبر مرفوع بلا[٣].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الإعمال والإهمال في «لا» النافية العاملة عمل «إنّ» على مذهبي سيبويه والأخفش ، ولم يرجح مذهباً على آخر ، بل قال: وبناء «ريب» مع «لا» يدل على أنها العاملة عمل «إن»، فهو في موضع نصب ، و«لا» وهو في موضع رفع بالابتداء ، فالمرفوع بعده على طريق الإسناد خبر لذلك المبتدأ ، فلم تعمل حالة البناء إلا النصب في الاسم فقط ، هذا مذهب سيبويه ، وأما الأخفش فذلك المرفوع خبر لـ «لا» فعملت عنده النصب والرفع[٤].

وفي موضع آخر عند قوله تعالى : ﴿ فلا جناح عليهما ﴾[٥] ، يقول أبو حيان : وعليهما في موضع الخبر ، إما لمجموع جناح ، إذ هو مبتدأ على رأي سيبويه، وإما على أنه خبر «لا» على مذهب أبي الحسن[٦].

وهكذا يورد هذا الخلاف دون ترجيح في كل نظير[٧] ، فإعمال «لا» النصب حال البناء في الاسم، أما الخبر فلا عمل لها فيه على رأي سيبويه، وعلى رأي الأخفش عملت عمل إنّ نصباً ورفعاً.

أما أبو حيان فقد اكتفى بقوله «وتقرير هذا في كتب النحو [٤]، ولم يرجح ولم يعارض ، ويجدر أن أتي بنبذة موجزة عن ما نُسب للنحاة في هذا الباب مرجحاً فيما آراه قريباً من

---

(١) ينظر ابن يعيش ١٠٧/١ ومغني اللبيب ٢٣٧/١ والمساعد ٣٤١/١.

(٢) ينظر الإنصاف م ٤٤/٥ فما بعدها وابن يعيش ١٠٧/١.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢.

(٤) البحر ٣٦/١.

(٥) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٦) البحر ٢٠٤/٢.

(٧) ينظر البحر ٤٦٣/١، ٦٩/٢، ٨٨-٨٩، ٤٩٢/٦، ٢٥٨/٧.

التعليل الصحيح ، وفيما يلي بيان ذلك :

١- «لا» النافية للجنس تدخل على الاسم «المبتدأ» والخبر ، فهي تقتضي الاسم بالتركيب إذا كان مفرداً، وتنصبه إذا كان مضافاً أو شبيهاً به ، والقول برفع خبرها حال التركيب بالمبتدأ لا بـ«لا» نفسها ليس مختاراً ، فلو جُعل تركيب «لا» مع اسمها مانعاً من العمل في الخبر لكان منعها من العمل في الاسم أولى، لأن أحد جزأي الكلمة لايعمل في الآخر، فالتركيب لا يقتضي منع العمل بدليل عملها في الاسم ، وأيضاً فإن عملها في الخبر أولى من عملها في الاسم[١] وعلى هذا أختار ما ذهب إليه الأخفش والمازني والمبرد من أن لا هي عامل الرفع في الخبر .

٢- ماذهب إليه الكوفيون والزجاج والسيرافي والجرمي من أن اسم «لا» في قولك : لا رجل في الدار معرب، عليه عدة مآخذ :

أولها : لو كان كما ذهبوا إليه لكان منوّناً ، فإن قيل : حذف التنوين تخفيفاً ولشبهه بالمركب ، قيل لهم : حذف التنوين لو كان للتخفيف للزم في نحو : لا خيراً من زيد، وذلك لأن المطوّل أولى بالتخفيف[٢].

ثانيها : إن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لايكون إلا لعدة أمور، منها: منع الصرف، الإضافة ، دخول آل ، لملاقاة ساكن ، للوقف ، للبناء لمشابهة الحرف ، وكلمة «رجل» في المثال ليس مما ذكر، فيتعيّن كونه مبنياً للتركيب .

ثالثها : سُمع من العرب : جئت بلا شيءَ كما قالوا : خمسةَ عشرَ والجار لا يُلغى ولا يُعلّق ، فثبت بذلك البناء [٣].

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ١٠٦/١-١٠٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٠٦/٢ والمساعد ٣٤١/١.

(٢) ينظر المساعد ٣٤٢/١.

(٣) ينظرشرح التسهيل لابن مالك ٨٥/٢

إعمال «لات» في الاسم وإهمالها

الآية : ﴿ كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص ﴾[١].

موضع الوقف : ولات حين مناص.

صاحب الوقف : الأخفش ، سيبويه.

قرأ الجمهور : ولاتَ حينَ.

وقرأ أبو السمال : ولاتُ حينُ.

ذهب جمهور النحاة إلى أن «لات» تعمل عمل «ليس» ، فعلى قراءة أبي السمّال يكون «حين» اسمها ، والخبر محذوف.

وذهب الأخفش في هذه القراءة في أحد قوليه إلى أنها لاتعمل شيئاً ، وإنما المرفوع بعدها هو مبتدأ محذوف الخبر.

موقف أبو حيان :

قال أبو حيان عن قراءة أبي السمّال بضم التاء ورفع النون : فعلى قول سيبويه «حين مناص» اسم «لات» والخبر محذوف، وعلى قول الأخفش مبتدأ والخبر محذوف.[٢]

---

(١) الآية ٣ من سورة ص.

(٢) البحر المحيط ٣٨٤/٧.

المطلب الثاني : الإعمال والإهمال في حروف الجر

الإعمال والإهمال في الاسم الواقع بعد الجار والمجرور دون اعتماد

الآية : ﴿ فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾[١].

موضع الوقف : أجرهم.

صاحب الوقف : الأخفش ، الكوفيون.

إذا وقع بعد شبه الجملة اسم مرفوع ، فلا يخلو من أحد أمرين :[٢]

أولهما : أن يعتمد شبه الجملة على نفي ، أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول أو صاحب خبر ، أو حال ، فإن اعتمد على شيء مما سبق ذكره ففيه مذهبان :

١- أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بشبه الجملة على التقديم والتأخير.

٢- أن يكون فاعلاً ، إذ الأصل عدم التقديم والتأخير.

والأمر الآخر : إذا لم يعتمد شبه الجملة على شيء مما ذُكر أعلاه : نحو : في الدار زيد، ففي الاسم المرفوع خلاف بين النحاة :

أ- جمهور النحاة يوجبون الابتداء.

ب- وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز فيه الوجهان «الابتداء ، والفاعل» ، لأن الاعتماد ليس بشرط عندهم.

ولكل فريق حججه [٣] :

أما البصريون فاحتجوا بعدة مور ، منها :

- أن الظرف جامد فلم يعمل كسائر الجوامد .

- أنه لو كان عاملاً عمل الفعل لما عمل فيه عامل آخر وتخطّاه إلى الاسم الذي بعده، نحو : إن خلفك زيداً وإن في الدار رجلاً ، وإن فيها زيداً ولو جرى الظرف والجار مجرى الفعل

---

(١) الآية ٦٢ من سورة البقرة.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٥٧٨-٥٧٩ والإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص٦٢.

(٣) ينظر الإنصاف ٥١/١-٥٥ والتبيين ص ٢٣٣ واللباب ١٤٣/١-١٤٤ ونتائج الفكر ٤٢٢-٤٢٥.

لما دخلت عليهما العوامل.

- إن الظرف لو كان عاملاً لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدم ، وقد جاز في داره زيد ، وفي بيته عمرو ، ولو كان هو العامل لكان إضماراً قبل الذكر لفظاً وتقديراً.

- لو كان العمل للظرف من حيث هو قائم مقام الفعل لجاز : اليوم زيد، ولما لم يجز لكون الاسم جثةً والظرف زماناً ثبت أنه لم يكن هو العامل.

أما الكوفيون والأخفش فاحتجوا بعدة أمور منها:

- إن الظرف لابد له من عامل وهو الفعل ، فإذا تقدم على الاسم وجب أن يكون عامله قبله وهو الفعل ، وإذا كان قبله وقد أقيم الظرف مقامه وجب أن يعمل كما يعمل الفعل في الاسم إذا كان قبله.

- إن الظرف إذا اعتمد على شيء قبله عمل ، ومن المعلوم أن العمل غير مضاف إلى ما اعتمد عليه ، فوجب أن يكون العمل منسوباً إليه من غير اعتماد.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية السابقة ثم قال : وأجرهم مرفوع بالابتداء ، ولهم في موضع الخبر ، وعند الأخفش والكوفيين : أن أجرهم مرفوع بالجار والمجرور[1].

والظاهر أن الخلاف انجر من العامل، أهو شبه الجملة أو ما تعلّقا به، فإن كان العامل شبه الجملة لنيابته عن الفعل فلا بد من الاعتماد ، وإن كان العامل الفعل المحذوف فلا يلزم الاعتماد، ونرى أبا حيان لم يؤيد فريقاً على آخر ، إذا الخلاف بينهم كلا خلاف .

---

(١) البحر المحيط ٢٤٢/١.

إعمال «حتى» الجر في الجملة بعدها وإهمالها

الآية : ﴿ وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح ﴾[١].

موضع الوقف : حتى إذا.

صاحب الوقف : ابن درستويه ، الزجاج.

تستعمل حتى على ثلاثة أوجه :

- أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة «إلى» في المعنى والعمل، نحو : قوله تعالى : ﴿ سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجر ﴾[١].
- أن تكون عاطفة بمنزلة «الواو» ، نحو : جاءني القوم حتى زيدُ.
- أن تكون حرف ابتداء.

ولكل قسم من الأقسام السابقة تفصيلات وتشعُّبات كثيرة، والذي يهم البحث هنا هو القسم الثالث : وهو كونها حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلام ، فيقع بعدها المبتدأ وخبره ، ويليها الفعل المضارع والماضي ، وهذا القسم مدار البحث، ذلك أن أبا حيان ذكر أن ابن درستويه والزجاج خالفا الجمهور.

- فابن درستويه والزجاج ذهبا إلى أن الجملة بعد «حتى» الابتدائية في موضع جر ، وعليه فحتى تتعلّق بما قبلها تعلُّق حروف الجر بما قبلها .
- وذهب الجمهور إلى أن «حتى» لا تتعلق بما قبلها ، وعليه فالجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، لأنها مستأنفة[٣].

---

(١) الآية ٦ من سورة النساء.

(١) الآية ٥ من سورة القدر .

(٣) ينظر الكتاب ٢٧/٣ ، ارتشاف الضرب ١٦٦١/٤ ، ١٧٥٢ ، ١٩٧٨ وشفاء العليل ٦٦٧/٢ والمساعد ٢٧١/٢ وشرح الرضي على الكافية ٢٧٢/٤ فما بعدها والمغني ١٦٦ ومعاني القرآن للفراء ١٣٢/١ فما بعدها وشرح التسهيل ١٦٦/٣ وشرح ابن يعيش ١٥/٨ ، ٩٦ ورصف المباني ١٨٠ والجنى الداني ٥٥٢ والدر المصون ٥٨٣/٣ والمقتضب ٤٠/٢ ومعاني القرآن للزجاج ٢٨٦/١ والمحتسب ٣٠٨/٢ وأسرار العربية ٢٦٥.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان «حتى» في هذه الآية الكريمة معرباً الآية متعرضاً لرأي ابن درستويه والزجاج ورأي الجمهور ، فقال : وحتى هنا غاية للابتداء ، ودخلت على الشرط، وهو إذا ، وجوابه : فإن آنستم وجوابه وجواب إن آنستم : فادفعوا ...

وحتى إذا دخلت على الشرط لاتكون عاملة ، بل هي التي تقع بعدها الجمل ، كقوله :

وحتى الجياد ما تقاد بأرسان

وقوله :

وحتى ماء دجلة أشكل

على أن في المسألة خلافاً :

- ذهب الزجاج وابن درستويه إلى أن الجملة في موضع جر.
- وذهب الجمهور إلى أنها غير عاملة ألبتة[١] .

ويقول في موضع آخر عنها : والخلاف فيها إذا كانت حرف ابتداء أهي حرف جر والجملة بعدها في موضع جر ، وتتعلق بما قبلها كما تتعلق حروف الجر؟ أم ليست حرف جر ولا تتعلق بما قبلها تعلّق حروف الجر من حيث المعنى لامن حيث الإعراب ، قولان :

الأول : لابن درستويه والزجاج .

والثاني : للجمهور[٢].

وقال أبو حيان عن حتى في موضع آخر : «حرف ابتداء ، فما بعدها ليس في موضع جر خلافاً للزجاج وابن درستويه ، فإنهما زعما أنها إذا كانت حرف ابتداء ، فالجملة الابتدائية بعدها في موضع جر[٢].

وعلى هذا يرد مذهب ابن درستويه والزجاج ويناصر ما ذهب إليه الجمهور

---

(١) البحر المحيط ٣/١٧١.

(٢) البحر ٤/٢٩٤.

(٢) ينظر الدر المصون ٥/٣١٠.

الذي يترجّح لدي أن ماذهب إليه ابن درستويه والزجاج غير مستقيم ، وقد أعجبني ما قاله ابن هشام في ردّ ما ذهب إليه ابن درستويه والزجاج الذي يقول فيه : ويرده أن حروف الجر لا تُعلَّق عن العمل ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقعوا بعدها «إن» كسروها ، فقالوا: مرض زيد حتى إنهم لايرجونه ، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على «أن» فُتحت همزتُها، نحو :﴿ ذلك بأن الله هو الحق ﴾ [١] [٢] وقال المرادي : وهو ضعيف ، قال ابن الخباز: لأنه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل ، وذلك غير معروف[٣].

---

(١) الآية ٦ من سورة الحج.

(٢) مغني اللبيب ١٧٦.

(٣) الجنى الداني ٥٥٢.

إعمال لولا الجر وإهمالها

الآية : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾[١].

موضع الموقف : لولا أنتم.

صاحب الموقف : الخليل ، سيبويه ، المبرد.

اختلف النحاة في مجيء ضمير الجر بعد لولا ، نحو : لولاي ولولاه ولولاك ، وهم في ذلك على ثلاثة مذاهب[٢]:

أولها : مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن «لولا» حرف جر شبيه بالزائد لايتعلق بشيء، مختص بجر المضمر الذي له محلان ، أحدهما : الجر بالحرف لفظاً ، والثاني الرفع بالابتداء محلاً ، كمدخول «من» الزائدة في قولك : ما في الدار من أحد.

قال سيبويه : هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم ، وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ ، وإذا أظهرت رُفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾[١] ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع ، قال الشاعر يزيد بن الحكم :

وكم موطن *لولاي* طحت كما هوى بأجرامه من قلّة النيق منهوي

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس[٣] .

فهي جارّة للضمير مختصة به عند سيبويه.

ثانيها : مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين أن الضمير المتصل في نحو لولاي

---

(١) الآية ٣١ من سورة سبأ.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣ وارتشاف الضرب ٤٧٠/٢ وشرح ابن عقيل ٢٣٤/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧١/١-٤٧٣ ورصف المباني ٣٩٦ وحاشية الصبان ٢١٣/٢ والانصاف م ٩٧ جـ٢/٦٨٧-٦٩٥.

(٣) الكتاب٢/٣٧٣-٣٧٤.

ولولاك ولولاه موضوع موضع الضمير المنفصل، وأن موضعه رفع ، ولم تعمل لولا فيه شيئاً، كما لم تعمل في الظاهر في نحو : لولا زيد لآتيتك وذلك ليجري استعمالها في جميع الأحول مجرى واحداً ، فيكون من طرد الباب على وتيرة واحد.

قال الأخفش : الضمير مبتدأ ، و «لولا» غير جارّة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا ، إذ قالوا : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا[١].

ثالثها : مذهب المبرد : أن هذا الاستعمال في لولاي ونحوه لم يرد عن العرب ، وهو محجوج بورود ذلك عن العرب ، ولكنه قليل غير شائع شيوع استعمال الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا.

وما ذهب إليه الكوفيون والأخفش لم يلق قبولاً عند جمهور النحاة ، ومنهم سيبويه الذي يقول : «ولا يستقيم أن تقول وافق الرفعُ الجرَّ في لولايَ، كما وافق النصبُ الجرَّ حين قلتَ : معَك وضربك ، لأنك إذا أضفتَ إلى نفسك اختلفا ، وكان الجر مفارقاً للنصب في غير الأسماء ... وزعم ناس أن الياء في لولايَ وعساني في موضع رفعٍ ، جعلوا لولايَ موافقةً للجر ، ونيٌّ موافقةً للنصب ، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف ، وهذا وجه رديء لما ذكرتُ لك»[٢]

قال الأعلم عن نصّ سيبويه السابق : وردّ على من زعم أن الموضع رفع، وأن الرفع وافق الجر، بأنك إذا أضفت إلى نفسك فالجر مفارق للنصب في غير هذه الأسماء ، تقول : معي وضربني . ومعنى هذا الاحتجاج أنه لو كان الرفع محمولاً على الجر في لولاك لفُصل بين اللفظين في المتكلم ، فقيل : لولاني، كما فُعل في النصب حين وافقه الجر في معك وضربك ، ثم خالفه في معي وضربني.[٣]

موقف أبي حيان :

---

(١) مغني اللبيب ص٣٦١.

(٢) الكتاب٢/٣٧٥-٣٧٦. * هكذا في الكتاب ولعل الصواب : عَسَنا ني أو لولاني .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٦٥.

الوجه أن يأتي بعد لولا الامتناعية الاسمُ الظاهر أو الضميرُ المنفصل كما في الآية موضع البحث ، ومجيء الضمير المتصل بعدها مجروراً أجازه الخليل وسيبويه وغيرهما ومنعه المبرد. أما أبو حيان فقد وافق الخليل وسيبويه فيما ذهبا إليه ، ولم يُلْق بالاً على ما ذكره المبرد.

يقول أبو حيان عن الضمير في هذه الآية : وأتى الضمير بعد لولا ضمير رفع على الأفصح ، وحكى الأئمة سيبويه والخليل وغيرهما مجيئه بضمير الجر : نحو لولاكم،و إنكار المبرد ذلك لا يُلتفت إليه[١] .

ويقول في موضع آخر عن الضمير الواقع بعد لولا في قولك لولاي ولولاك ولولاه : «وهو في موضع جر بـ «لولا» عند سيبويه ، وفي موضع رفع عند الأخفش»[٢].

والذي يترجح لديّ أن مذهب سيبويه هو الراجح ، وذلك لأمور، منها :

- إن النيابة إنما تقع في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة[٣].
- إن الضمير في لولاي ولولاك ولولاه خارج عن حيّز ضمائر الرفع ، وليست «لولا» من الحروف المضارعة للفعل ، فتعمل النصب كحروف النداء ، لذا أُلحقت بحروف الجر[٤].
- إن الياء والهاء والكاف المتصلة بـ «لولا» لا يُعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جرّ، والنصب هنا ممتنع ، لأن الياء لا تُنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية، ولا تخلو منها النون وجوباً إلا وهي مجرورة ، وياء لولاي خالية منها ، فامتنع كونها منصوبة، وتعين كونها مجرورة.[٥].

أما ما ذهب إليه المبرد من إنكار مجيء لولاي ونحوها في كلام العرب ، فقد أنكر هذا

---

(١) البحر المحيط ٢٨٢/٧.

(٢) البحر المحيط ٢٤٠/١.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٣٦١.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٢٧٨/١.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٧٨٧/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/١.

الأنكار ثُلّة من العلماء [١] لوجوده في أشعار العرب، كقول الشاعر :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قُلّة النيق منهوي

وكقول آخر :

أومت بعينيها من الهودج لولاك في ذا العام لم أحجج

وكقول آخر :

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

---

(١) ينظر شرح الرضي ٤٤٤/٢ وارتشاف الضرب ١٧٥٧/٤ وشرح الكافية الشافية ٧٨٥/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٣/١.

المطلب الثالث : الإعمال والإهمال في غير ما سبق

إعمال أنْ وإهمالها في المضارع بعدها

الآية : ﴿ لمن أراد أنْ يتم الرضاعة ﴾[1].

موضع الموقف : أن يتم.

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون.

قرأ جمهور القراء «أن يتمّ» بنصب الفعل «يتمّ»، وقرأ برفعه مجاهد والحسن وابن محيصن وأبو رجاء، وفي قراءة رفع «أن يتمُّ» قولان :

أحدهما : أنّ «أنْ» هي المخففة من الثقيلة ، وشذ اتصالها بالفعل كما شذ وقوع «أنْ» الناصبة موقعها في قول الشاعر :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا أنْ لا يدانينا من خلقه بشر

القول الثاني : أنّ «أنْ» في هذه القراءة هي «أن» الناصبة للفعل المضارع ، إلا أنها أهملت حملاً على «ما» أختها المصدرية ، إذ كل منهما مصدرية ، وقد وردت أنْ المصدرية مهملة في قول الشاعر :

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

وقول الآخر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وألاّ تشعرا أحدا

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان مذهبي البصريين والكوفيين ، فقال بعد أن قدم البيتين السابقين : «وهذا عند البصريين هي الناصبة للفعل المضارع ، وترك إعمالها حملاً على «ما» أختها في كون كل منهما مصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة وشذ وقوعها موقع الناصبة كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة في قول جرير :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا أن لا يدانينا من خلقه بشر

---

(١) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

والذي يظهر أن إثبات النون في هذا المضارع المذكور مع أنْ مخصوص بضرورة الشعر ولا يحفظ «أنْ» غير ناصبة إلا في الشعر ، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة[١].

وما نسبه أبو حيان للبصريين بأنّ «أن» هي الناصبة للفعل المضارع قد قال بهذا نحاة سابقون ولاحقون مثل : ابن مالك [٢] وابن عقيل [٣] وابن هشام [٤] والمرادي[٥] والسمين الحلبي [٦].

إلا أن ابن يعيش نازع في النسبة، فما نسبه أبو حيان هنا للبصريين نسبه ابن يعيش للكوفيين هناك ، قال ابن يعيش بعد إنشاد «أن تهبطين بلاد قوم» قال : فهذا على تشبيه أن بما المصدرية ، وهذا طريق الكوفيين .

فأما البصريون يحملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة ، وتخفيفها ضرورة [٧] ، ومما يؤيده ما ساقه أبو حيان ، وما أورده الفراء : .... كقولك : حسبت أنْ تقولُ ذاك ، لأن الهاء تحْسُن في «أنْ»، فتقول : حسبت أنه يقولُ ذاك وأنشدني القاسم بن معنٍ :

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

فرفع «أن تهبطين» ولم يقل : أن تهبطي [٨].

والذي يترجح لدي أن كلا الاحتمالين على قولي البصريين والكوفيين حسن إما للحمل على المخففة أو للحمل على «ما» المصدرية[٩].

---

(١) البحر المحيط ٢/٢١٣ وينظر ارتشاف الضرب ٤/٤٦٤.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/١١.

(٣) ينظر المساعد ٣/٦١.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٤٦.

(٥) ينظر الجنى الداني ٢٢٠.

(٦) ينظر الدر المصون ٢/٤٦٣-٤٦٤.

(٧) شرح ابن يعيش ٧/٩.

(٨) معاني القرآن للفراء ١/١٣٦ وينظر أمالي ابن الشجري ٣/١٥٧.

(٩) ينظر شرح الرضي ٤/٣٥ وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٧-١٥٢٨.

الفصل الرابع
ظاهرة النيابة

المبحث الأول : النيابة في الأسماء

نيابة أسماء الإشارة عن الأسماء الموصولة

الآية : (وما تلك بيمينك يا موسى)[١]

موضع الآية : تلك.

صاحب الموقف : الكوفيون ، البصريون.

يجوز في تلك وجهان :

أحدهما : أن تكون على بابها فهي اسم إشارة ، وهي في الآية الكريمة خبر لـ "ما" الاستفهامية ، والجار والمجرور "بيمينك" في موضع نصب الحال ، والعامل اسم الإشارة.

الثاني : أن تكون اسماً موصولاً على مذهب الكوفيين ، وعليه فيكون الجار والمجرور "بيمينك" لا محل له ، لأنه صلة الموصول. وعليه فهذان الوجهان من أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين [٢] وجاء الخلاف على النحو التالي :

ذهب الكوفيون إلى أن أسماء الإشارة يجوز فيها أن تكون بمعنى الأسماء الموصولة.قال الفراء : والعرب قد تذهب بهذا وإذا إلى معنى الذي[٣] وقال عن "بيمينك" في الآية الكريمة : وقوله بيمينك في مذهب صلة لتلك ، لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي ....[٤].

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز إلا في "ذا" بشروط مخصوصة ، قال سيبويه : هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي ، وليس يكون كالذي إلا مع ما ومن في الاستفهام ، فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرف الاستفهام ، وإجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد[٥] .

ولكل فريق حججه : فالكوفيون احتجوا بأن ذلك قد جاء في كتاب الله وكلام

---

(١) الآية ١٧ من سور طه.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف م ١٠٣ جـ٢/٧١٧ وأمالي ابن الشجري ٤٤٣/٢ وشرح الرضي ٢٣/٣ ومعاني القرآن للزجاج ٤٢١/١ و جـ٣/٤١٦ والتبصرة ٥١٩/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٨/١-١٦٩ والدر المصون ٢٣/٨ وارتشاف الضرب ١٠١٠/٢-٢٠١١.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٣٨/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢.

(٥) الكتاب ٤١٦/٢.

العرب فمما جاء في كلام الله تعالى : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) [١] ، وقوله : (ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا) [٢] وقوله : (وما تلك بيمينك يا موسى) [٣] وهو نص ما نحن فيه إلى غير ذلك من الآيات ، واحتجوا بقول الشاعر :

عدس ما لعبّاد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

أما البصريون فيذهبون إلى أن الأصل في أسماء الإشارة أن تكون دالة على الإشارة ، وأما الأسماء الموصولة فليست في معنى أسماء الإشارة ، فينبغي على هذا أن لا يُحمل شيء على آخر ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال[٤] ، وخرّجوا ما استدل به الكوفيون بوجوه عدة .

موقف أبي حيان :

يتضح من إعراب أبي حيان أنه وافق البصريين في هذه المسألة ، فهو يبدأ بإعرابهم ، ويرد على من اتبع المذهب الكوفي ، فيقول في ردّه : وليس ذلك مذهباً للبصريين ، وإنما ذهب إليه الكوفيون، قالوا : يجوز أن يكون اسم الإشارة موصولاً، حيث يتقدر بالموصول[٥] .فموقفه هنا من الكوفيين موقف الرادّ لمذهبهم ، ويتضح من نصوص مبثوثة في البحر تؤكد هذا الرد بقوله : وهذه نزعة كوفية ، يجيزون في أسماء الإشارة أن تكون موصولة [٦] .

ويرد على من ذهب مذهبهم بقوله : وهذا لا يصح إلا على قول الكوفيين[٧] وعند قوله تعالى : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) [٨] يقول : وذهب بعضهم أن "هؤلاء" موصول بمعنى الذي ، وهو خبر عن "أنتم" ويكون "تقتلون" صلة لهؤلاء ، وهذا لا يجوز على مذهب البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون[٩] .

---

(١) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٠٩ من سورة النساء.

(٣) الآية ١٧ من سورة طه.

(٤) ينظر الإنصاف م ١٠٣ جـ٢/٧١٧ فما بعدها.

(٥) البحر المحيط ٦/٢٣٤.

(٦) البحر المحيط ٦/٣٥٦.

(٧) البحر المحيط ٢/٤٦٧.

(٨) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٩) البحر المحيط ١/٢٩٠-٢٩١.

ويقول في موضع آخر : وأجازوا أن يكون "هؤلاء" موصولا بمعنى "الـــذي" وحاججتم صلته ، وهذا على رأي الكوفيين[١].

وما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة لا يتأتى لهم في جميـــع النصـــوص الوارد فيها اسم الإشارة ، بل ينخرم ما ذهبوا إليه ، وكم آية فيها اسم إشارة لو قدّرنا اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول لا نْقَلَب معنى الآية وما جاءت به من تشـــريع وإيحاء وإعجاز. وما ذهبوا إليه لا يعدو إلا أن يكون خلط باب بباب ، كل له قوانينه وضوابطه، وقد وافق الكوفيين الفارسي والزجاج فيما ذكره أبو حيان ، وذلك فـــي المواضع التالية:

الآية : (ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم)[٢]

موضع الموقف : ذلك.

صاحب الموقف : الكوفيون ، البصريون ، الزجاج.

يجوز في "ذلك" عدة أوجه [٣]

١- أن يكون مبتدأ ونتلوه الخبر.

٢- أن يكون خبر مبتدأ مضمر ، تقديره : الأمر ذلك.

٣- أن يكون اسماً موصلاً ، ونتلوه : صلته والخبر من الآيات ، وهـــذا الوجـــه ذهب إليه الزجاج والكوفيون.

قال الزجاج : ويصلح أن تكون "ذلك" في معنى الذي ، ويكون نتلـــوه صلـــة فيكون المعنى : الذي نتلوه عليكم من الآيات والذكر الحكيم ، فيكون ذلـــك ابتـــداء والخبر من الآيات[٤] .

موقف أبي حيان :

ذكر الزمخشري هذا الوجه الأخير وقال أبو حيان : وأجاز الزمخشـــري أن

---

(١) البحر المحيط ٤٨٦/٢.

(٢) الآية ٥٨ من سورة آل عمران.

(٣) ينظر الدر المصون ٢١٦/٣-٢١٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣٨٢/١.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٤٢١١/١-٤٢٢.

يكون ذلك بمعنى الذي ونتلوه : صلته ، ومن الآيات : الخبر، وقاله الزجـــاج قبلـــه، وهذه نزعة كوفية ، يجيزون في أسماء الإشارة أن تكون موصولة ، ولا يجوز ذلـك عند البصريين إلا في ذا وحدها إذا سبقها ما الاستفهامية باتفاق ، أو من الاستفهامية باختلاف[١] .

هذا موقف أبي حيان من الزجاج ومن قبله الكوفيون ، فهذا رد منه بقولـــه : وهذه نزعة كوفية ومما يؤكد هذه النزعة عن الزجاج أنه قال عن ذلك مـــن قولـــه تعالى " (ذلك هو الضلال البعيد) [٢] قال : وفيها وجه رابع ، وهـــو الـــذي أغفلـــه الناس أن ذلك في موضع نصب بوقوع يدعو عليه ، ويكون ذلك في تأويل "الـــذي" ويكون المعنى : الذي هو الضلال البعيد يدعو ، ويكون "لمن ضره أقرب من نفعـــه" مستأنفا ، وهذا مثل قوله : (وما تلك بيمينك) [٣] على معنى : وما التي بيمينـــك يـــا موسى ، ومثله قول الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة عتقت ، وهذا تحلمين طليق[٤]

وعليه فالزجاج في هذه المسألة يذهب مذهب الكوفيين ، وأبو حيـــان يذهـــب مذهب البصريين ، فلم يرتض هذا الجنوح من أبي إسحاق الزجاج.

الآية : (يدعون من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد.يدعـــو لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير) [٥]

موضع الموقف : ذلك.

صاحب الموقف : الفارسي ، الكوفيون ، البصريون.

يجوز في"يدعو"من قوله تعالى :"يدعو لمن ضره"أن يكون له تعلق بقولـــه : "لمن ضره" أو لا يكون: [٦]

---

(١) البحر المحيط ٤٧٦/٢.

(٢) الآية ١٢ من سورة الحج.

(٣) الآية ١٧ من سورة طه.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٤١٦/٣-٤١٧.

(٥) الآيتان ١٢ ، ١٣ من سورة الحج.

(٦) ينظر الدر المصون ٢٤٠/٨-٢٤١ ومغني اللبيب ٣٠٨-٣٠٩ ومعاني القرآن للفراء ٢١٧/٢-٢١٨.

١. فإن كان لا تعلق له ففيه ثلاثة أوجه.

أحدها : أن يكون "يدعو" توكيداً لفظياً لـ"يدعو" في أول الآية السابقة: وعلى هذا فلا معمول له ، والتقدير : يدعو يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه، والجملة من قوله "ذلك هو الضلال البعيد" معترضة بين المؤكِّد والمؤكَّد ، ولمن ضره استئناف.

الوجه الثاني : أن يكون ذلك مبتدأ ، والضلال هو الخبر في أحد الأوجه.

الثالث : أن يكون ذلك اسماً موصولاً بمعنى "الذي" ، والجملة من (هو الضلال البعيد) صلة ، والموصول وصلته مفعول به مقدم للفعل ، وهذا الوجه منقول عن الفارسي ، وهو موافق لمذهب الكوفيين ، وهذا الوجه لا يستقيم عند البصريين.

٢. أما إن كان الفعل يدعو له تعلّق بالجملة بعده ففيه عدة أوجه ، ولا دخل للبحث هنا فيها.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه الثلاثة وقال عما ذهب إليه الفارسي : "أن تكون عاملة في "ذلك" من قوله (ذلك هو الضلال) وقدّم المفعول الذي هو ذلك ، وجُعل موصولاً بمعنى "الذي" قاله أبو علي الفارسي ، وهذا لايصح إلا على قول الكوفيين ، إذ يجيزون في اسم الإشارة أن يكون موصولاً ، والبصريون لايجيزون ذلك إلا في "ذا" بشرط أن يتقدمها الاستفهام بما أو من [١].

فالفارسي على هذا النهج موافق للكوفيين ، وموقف أبي حيان من هذه المسألة بيّن فهو هنا يقول : وهو لا يصح .. إلا أن مذهب الفارسي في الحجة يرى رأي البصريين ، فهو يقرر هذا من خلال سياق كلامه ، فهو يقول : واعلم أن سيبويه لايجيز أن يكون ذا بمنزلة "الذي" إلا في هذا الموضع لما قام على ذلك من الدلالة التي تقدمت ، والبغداديون يجيزون أن يكون ذا بمنزلة الذي في غير هذا الموضع ، ويحتجون في ذلك بقول الشاعر :

عدس ما لعبّاد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق

---

[١] البحر المحيط ٦/٣٥٦.

فيذهبون إلى أن المعنى : والذي تحملين طليق ويحتجون أيضاً بقوله تعالى : وما تلك بيمينك يا موسى .. ولا دلالة على ما ذهبوا إليه من حمل الحكم على ذا بأنه بمنزلة الذي ..... وقد تأول أحد شيوخنا (ذلك هو الضلال البعيد يدعو" على مذهبهم هذا ، فقال : ذلك بمنزلة الذي وما بعده صلة ، والاسم المبهم مع صلته في موضع نصب بيدعو. وهذا الذي تأوّله عليه تأويل مستقيم إذا صح الأصل بدلالة تقام عليه[١] .

فمما سبق من نصه يتضح أن سيبويه يشترط في"ذا" أن تكون موصولة شروطاً منها:

- أن يتقدم على "ذا" "ما" أو"من" الاستفهاميتان.
- ألا تكون "ذا" ملغاة بتركيبها مع "ما".
- ألاّ تكون للإشارة نحو : من ذا الذاهب ؟

وما ذهب إليه البغداديون فيما ذكره أبو علي لا دلالة عليه ، ولعل قول أبي علي هنا : وهذا الذي تأوّله عليه تأويل مستقيم إذا صح الأصل بدلالة تقام عليه[١] لعل قوله هنا فيه اشتراط يكون "ذا" موصولة بالشروط التي اشترطها النحاة.

وإذا صح هذا الذي قلته فما ذكره أبو حيان عن الفارسي لايصح.

---

(١) الحجة ٢/٣٢٠-٣١٢.

نيابة تكرار المبتدأ بمعناه عن الرابط

الآية : (والذين يُمَسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين)[١].

موضع الموقف : المصلحين.

صاحب الموقف : الأخفش ، سيبويه.

في "الذين يمسكون" وجهان من الإعراب: [٢]

أحدهما : أن يكون معطوفاً على الذين من قوله تعالى : (والدار الآخرة خير للذين يتقون)[٣] فيكون في محل جر عطفاً، والواو إذاً عاطفة.

الثاني : أن يكون مبتدأ ، والواو للاستئناف ، وفي خبره حينئذ وجهان :

١- : أن يكون محذوفاً، والتقدير : والذين يمسكون مأجورون أو مثابون.

٢- : أن يكونالخبر الجملة من قوله تعالى : (إنا لا نضيع أجر المصلحين).

ولما كانت هذه الجملة غير المبتدأ في المعنى ، فإنه لا بد فيها من رابط ، وفي الرابط هنا عدة أقوال :

١. أن يكون ضميراً محذوفاً ، والتقدير على هذا : المصلحين منهم ، ومصلحيهم على رأي الكوفيين.

٢. أن يكون العموم الموجود في "المصلحين".

٣. أن يكون الرابط تكرار المبتدأ بمعناه ، نحو : زيد قام أبو عبدالله ، إذا كان أبو عبدالله كنية لزيد ، وهذا الرابط ذهب إليه الأخفش،وهو مختلف فيه ، فجمهور النحاة لا يجيزونه ، يقول أبو حيان في ارتشاف الضرب : والرابط المختلف فيه تكرار المبتدأ بمعناه لا بلفظه نحو : زيد جاء أبو بكر، إذا كان "أبو بكر" كنية له ، أجاز ذلك الأخفش ، وتبعه ابن خروف ، ومنعه الجمهور.[٤]

موقف أبي حيان :

---

(١) الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر الدر المصون ٥/٥٠٧-٥٠٨.

(٣) الآية ١٦٩ من سورة الأعراف.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/١١١٨.

أورد أبو حيان الآية الكريمة ثم تعرض لوجوه إعراب "الذين" نقلاً عن المعربين ، وأورد اختلافهم في رابط المبتدأ إذا كان الخبر هو الجملة "إنا لا نضيع أجر المصلحين" فأورد وجوهاً ، منها ما أجازه أبو البقاء من أنه يكون الرابط هو المصلحين ، وضعه موضع المضمر ، أي : لا نضيع أجرهم[١] فقال أبو حيان عما أجازه أبو البقاء : وهذا على مذهب الأخفش حيث أجاز الرابط بالظاهر إذا كان هو المبتدأ ، فأجاز زيد قام أبو عمرو، إذا كان أبو عمرو كنية زيد كأنه قال : زيد قام ، أي : هو [٢].

ولم يتخذ موقفاً مما ذهب إليه الأخفش من الربط بالظاهر ، ولعل ما بدأ به أبو حيان من وجوه الربط ، وهو أن يكون العموم الموجود في المصلحين ، لعل هذا الوجه الذي بدأ به هو الظاهر لديه ، وما أورده تجاه ما علّق به على ما أجازه أبو البقاء ، لعل هذا وجه مرجوح ، فيكون ما ذهب إليه الأخفش في نظر أبي حيان هو مرجوح ، وإن لم يصرح بذلك هنا في هذا الموضع ، بيد أنه خرّج أن الربط لا يكون بالظاهر في ارتشاف الضرب ، وأن الرابط ضمير محذوف استمع إليه وهو يقول عن ذلك : ومن النحاة من لا يجيز الربط بالظاهر، ولم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ نحو : زيد قام أبو عمرو ، • إذا كانت كنيةُ زيد أبا عمرو ، فأحرى أن لايجوز عنده في الصلة ، والذي أذهب إليه في هذا المسموع النزر أن الضمير محذوف منه ، والظاهر بدل منه [٣] فعلى الربط في الصلة يقال الربط في المبتدأ ، وتصديق ذلك ما ذكره أبو حيان مما أورده من نص سيبويه في هذا.

وعند قوله تعالى : (قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه)[٤] قال أبو حيان – إذ أطال الوقوف عنده هذه الآية : وجوزوا في إعراب هذا الكلام وجوهاً:

---

(١) ينظر الإملاء ٢٩٥.

(٢) البحر المحيط ٤/٤١٨ وينظر ص ١٠٥ من الجزء نفسه و٦/١٢١ ، ٤٠٩ .

• في هذا الموضع واو عطف ، ولعل الصحيح حذفها .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٩٩٩.

(٤) الآية ٧٥ من سورة يوسف.

أحدها : أن يكون جزاؤه مبتدأ ، ومن شرطية أو موصولة : مبتدأ ثان ، فهو جزاؤه : جواب الشرط ، أو خبر ما الموصولة ، والجملة من وُجد إلى آخره خبر المبتدأ الأول ، والضمير في قالوا : جزاؤه للسارق قاله ابن عطية ، وهذا لا يصح لخلو الجملة الواقعة خبر جزاؤه من رابط.

الثاني : أن المعنى : قالوا جزاء سرقته ، ويكون جزاؤه : مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هي خبره على إقامة الظاهر فيها مقام المضمر ... قاله الزمخشري ، ووَضْع الظاهر موضع المضمر للربط إنما هو فصيح في مواضع التفخيم والتهويل ، وغير فصيح فيما سوى ذلك ، نحو : زيد قام زيد ، وينزه القرآن عنه .

قال سيبويه : لو قلت {ما}[١] {كان}[٢] زيد منطلقاً زيد ، لم يكن حد[*] الكلام ، وكان هاهنا ضعيفاً ، ولم يكن كقولك : ما زيد منطلقاً هو ، لأنك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنما ينبغي لك أن تضمره[٣].

وتكملة نص سيبويه يقول فيها : ألا ترى أنك لو قلت : ما زيدٌ منطلقاً أبو زيد لم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً أبوه ، لأنك قد استغنيت عن الإظهار ، فلما كان هذا كذلك ، أُجرى مجرى الأجنبي ، واستؤنف عن حاله حيث كان هذا ضعيفاً فيه[٤].

وفيما سبق نرى أباحيان ينهج نهج سيبويه ، فالربط بالظاهر ضعيف ينبغي تنزيه القرآن عنه ، إلا في مواضع التفخيم والتهويل .

والذي يترجّح لدي أن ما ذهب إليه الأخفش يُعد خروجاً عما درج عليه جمهور النحاة من روابط جملة خبر المبتدأ[٥].

---

(١) ساقطة من نص مطبوعة سيبويه.

(٢) ناقصة من مطبوعة سيبويه.

(*) في مطبوعة البحر ضد وهو خطأ مطبعي.

(٣) البحر المحيط ٣٣١/٥.

(٤) الكتاب ٦٢/١.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٦٥٠ وشرح الرضي ٢٤١/١-٢٤٢ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٢٠٥/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٥/١-٣٤٦.

نيابة الصفة عن الموصوف

الآية : (وللدار الآخرة خير للذين يتقون)[١]

موضع الموقف : وللدار الآخرة .

صاحب الموقف : الفراء ، البصريون ، الكوفيون.

قرأ جمهور القراء "وللدّار" بلامين، اللام الأول لام الابتداء، والثانية للتعريف و"الآخرة" بالرفع على أنها صفة للدار ، وخيرٌ خبرها.وقرأ ابن عامر "ولدارُ" بلام واحدة هي لام الابتداء ، والآخرة مجرورة بإضافة الدار إليها[٢].

وفي هذه القراءة تأويلان :

أحدهما : قول البصريين، وهو أنه من باب حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير : ولدار الساعة الآخرة ، وليست الدار مضافة إلى صفتها ، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ، وعليه فالشيء لا يضاف إلى نفسه،لأن الإضافة لا تخلو إما أن تكون للتعريف ، أو للتخصيص ، والشيء لا يخصص نفسه ولا يعرفه.

والتأويل الثاني : ذهب إليه الكوفيون ، وهذا فيه تفصيل ، فإن اختلف اللفظان جازت الإضافة ، وإن اتفقا فلا ، ولعل من يمثل هذا المذهب هو الفراء ، فهو يقول في عدة مواضع عن هذا المذهب :

« ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله : (إن هذا لهو حق اليقين)[٣] والحق هو اليقين كما أن الدار هي الآخرة ، وكذلك أتيتك بارحة الأولى ، والبارحة الأولى ، ومنه يوم الخميس ، وليلة الخميس ، يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كما اختلف الحق واليقين ، والدار والآخرة ، واليوم والخميس ، فإذا اتفقا لم تقل العرب : هذا حق الحق ، ولا يقين اليقين ، لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى»[٤].

---

(١) الآية ٣٢ من سورة الأنعام.

( ) ينظر الحجة للقراء السبعة ٣/٣٠٠ وحجة القراءات ٢٤٦ والمشكل ١/٢٥١.

(٣) الآية ٩٥ من سورة الواقعة.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٣٣٠-٣٣١.

وقال في قوله تعالى : (ولدار الآخرة)[١] : أضيفت الدار إلى الآخرة ، وهي الآخرة ، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كقوله : (إن هذا لهو حق اليقين)[٢] والحق هو اليقين ، ومثله : أتيتك بارحة الأولى ، وعام الأول وليلة الأولى ، ويوم الخميس ، وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها.[٣]

وهذه المسألة هي من مسائل الخلاف، فقد أوردها صاحب الإنصاف في كتابه على النحو التالي :

" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[٤].

واحتج الكوفيون "بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيراً "[٤] ثم أورد آيات سبق ذكرها في أقوال الفراء ، وعليه فهم يحتجون لما ذهبوا إليه بالسماع.

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ، لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ، لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه [٤] وذكر هذه المسألة العكبري في كتابه اللباب،ووافق البصريين كما وافقهم ابن الأنباري من قبل [٥]ومما سبق فالكوفيون يساندهم السماع ، والبصريون يتأولون كل ما جاء من هذا القبيل[٦].

---

(١) الآية ١٠٩ من سورة يوسف.

(٢) الآية ٩٥ من سورة الواقعة.

(٣) معاني القرآن ٢/٥٥-٥٦ وينظر كذلك ص ٣٧١ من الجزء نفسه و جـ٣/٥٣ ، ٧٦.

(٤) الإنصاف ٢/٤٣٦-٤٣٨ وينظر شرح الرضي ٢/٢٤٣-٢٤٦.

(٥) ينظر اللباب ١/٣٩١-٣٩٢ وينظر الخصائص ٣/٢٤ فما بعدها.

(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٤٧ والدرالمصون ٤/٦٠٠ و ٧/١٤٦ و ٤/١٠٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢٩ وارتشاف الضرب ٤/١٨٠٦ والحجة للفارسي ٣/٣٠١ والمشكل ١/٣٩٤ ومعاني القرآن للزجاج ٣/١٣١-١٣٢ والمغني ٨١٦-٨١٧ والإملاء ٢٤٧ وأمالي ابن الشجري ٢/٦٨-٦٩ والأصول ٢/٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٧١ وشرح ابن يعيش ٣/١٠-١١.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الكريمة بما فيها قراءة ابن عامر وقال : "ولدار الآخرة" على الإضافة ، وقالوا : هو كقولهم : مسجد الجامع ، فقيل : هو من إضافة الموصوف إلى صفته ، وقال الفراء : هي إضافة الشيء إلى نفسه ، كقولهم : بارحة الأولى، ويوم الخميس، وحق اليقين، وإنما يجوز عند اختلاف اللفظين انتهى.

وقيل : من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أي : ولدار الحياة الآخرة، ويدل عليه "وما الحياة الدنيا" وهذا قول البصريين ، وحسَّن ذلك أن هذه الصفة قد استعملت استعمال الأسماء فوليت العوامل ، كقوله : (وإن لنا للآخرةوالأولى)[١].

- وقد تكرر عنده ما ذهب إليه البصريون والكوفيون ، فمرة يذكر أبو حيان مذهب الفريقين ، ومرة يذكر رأي الفراء – وهو كما سلف – يمثل المذهب الكوفي .
- يقول أبو حيان في قوله تعالى : (ولقد أرسلنا من قبلك في شيع الأولين)[٢]؛ وقال الفراء : في شيع الأولين : هو من إضافة الشيء إلى صفته ، كقوله "حق اليقين" (وبجانب الغربي)[٣] ، أي : الشيع الموصوف ، أي : في شيع الأمم الأولين[٤].
- ويقول في موضع آخر عن قوله تعالى : (في يتامى النساء)[٥] : والإضافة في يتامى النساء من باب إضافة الخاص إلى العام ، لأن النساء ينقسمن إلى يتامى وغير يتامى، وقال الكوفيون : هي من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وهذا عند البصريين لا يجوز[٦].

ومما سبق نرى أبا حيان يرجّح مذهب البصريين في موضع ، ويورد مذهبهم ومذهب الكوفيين في مواضع أخرى دون ترجيح ، وعلى عموم القول فهو يرجح مذهب البصريين في هذه المسألة.

---

(١) البحر المحيط ١٠٩/٤.

(٢) الآية ١٠ من وسورة الحجر.

(٣) الآية ٤٤ من سورة القصص.

(٤) البحر ٤٤٧/٥.

(٥) الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٦) البحر ٣٦٢/٣.

والذي يترجح أن ما ذهب إليه البصريون من تأويل يكون مقبولاً في نحو : صـــلاة الأولى ومسجد الجامع ، فالمراد صلاة الفريضة ، أو الساعة الأولى ، فالإضافة إلى الموصوف المحذوف ، وليست الإضافة إلى الأولى ، وإضافة مسجد إلى الجـــامع ، لأن الشيء لا يتعرف بنفسه.

وأيضاً فإن حَذْف الموصوف وبقاء الصفة كثير في كلام العرب.

نيابة المفرد عن الجمع

الآية : (مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً)[١].

موضع الموقف : الذي.

صاحب الموقف: الفارسي ، الأخفش.

الذي اسم موصول للواحد المذكر ، وأما من الموصولة فهي بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، ويأتي اللذان والذين للمثنى والجمع، وقد يُغني عن الذين الذي ، نُقل عن الفارسي أن الذي لفظ مبهم يجري مجرى "مَن" في وقوعه على الواحد والجمع.

وقد سبق إلى ذلك الأخفش الذي يقول : فجعل الذي جميعاً ، فقال : وتركهم ، لأن الذي في معنى الجميع.[٢]

موقف أبي حيان :

تتبّع أبو حيان ما نُقل عن الفارسي وما قاله الأخفش عن الذي ، فقال : والذي اسم موصول للواحد المذكر ، ونُقل عن أبي علي أنه مبهم يجري مجرى "مَن" في وقوعه على الوحد والجمع.

وقال الأخفش : هو مفرد ويكون في معنى الجمع ، وهذا شبيه بقول أبي علي [٣] ثم قال بعد ذلك : وتقدم الكلام على الذي ، وتقدم قول الفارسي في أنه يجري مجرى "مَن" في الإفراد والجمع ، وقول الأخفش : إنه مفرد في معنى الجمع،والذي نختاره أنه مفرد لفظاً وإن كان في المعنى نعتاً لما تحته أفراد . فيكون التقدير : كمثل الجمع الذي استوقد ناراً كأحد التأويلين في قوله :

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم ... ...

ولا يُحمل على المفرد لفظاً ومعنى بجمع الضمير في "ذهب الله بنورهم" وجمعه في دمائهم[٤].

---

(١) الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٠٩/١.

(٣) البحر المحيط ٧٤/١.

(٤) البحر ٧٦/١-٧٧.

ثم رد قول الفارسي الذي ماثل فيه بين "الذي" و"مَن" ، فقال عن ذلك : وأما قول الفارسي : إنها مثل مَن ، ليس كذلك ، لأن الذي صيغة مفرد ومثنى وجمع بخلاف "مَن" فلفظ "مَن" مفرد مذكر أبداً ، وليس كذلك الذي[١].

وما قاله أبو حيان صحيح إن قصد بالذي مخصصاً ، فلا محيص عن اللذين في التثنية والذين في الجمع ما لم يضطر شاعر [٢].

وإذا لم يقصد بالذي مخصصاً جاز أن يعبر بالذي عن جمع ، حملاً على من ، كقوله تعالى : (والذي جاء بالصدق وصدّق به أولئك هم المتقون)[٣] وكقوله تعالى : (كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس)[٤] ، فلو لم يرد به جمع لم يضرب به مثل الجمع.

---

(١) البحر المحيط ١/٧٦-٧٧.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢/١٠٠٤ والمساعد ١/١٤٢ فما بعدها وشفا العليل ١/٢٢٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٩١-١٩٢.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الزمر.

(٤) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

المبحث الثاني : النيابة في الأفعال

نيابة الجملة عن الفاعل

الآية : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجُنُنّه حتى حين)[١].

موضع الموقف : ليسجننَّه.

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون ، هشام ، ثعلب ، الفراء ، سيبويه.

تقع الجملة خبراً وصفة وحالاً ومفعولاً بها ومضافاً إليها ، وجواباً لشرط جازم،إذ تحل محل المفرد ، أما مجيئها فاعلاً أو نائبه ففيه خلاف بين النحاة :

أولاً : الخلاف في مجيء الفاعل جملة :

ذهب جمهور نحاة البصرة إلى أنه لا يجوز أن تأتي الجملة غير المحكية فاعلاً ، واختلف النقل عن سيبويه ففي كتابه يقول عن الآية الكريمة "ألا ترى أنك لو قلت : بدا لهم أيهم أفضل لحسُن كحسنه في علمت ، كأنك قلت : ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا ؟ [٢] .

فلعل سيبويه لا يجيز مجيء الجملة فاعلاً إلا بشروط منها : أن يكون الفعل قلبياً ، وأن يوجد معلِّق للفعل ، وهذا ما نصّ عليه ابن هشام،إذ قال : وفصّل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه ، فقالوا : إن كان الفعل قلبياً ووجد معلِّق عن العمل ، نحو : ظهر لي أقام زيد ؟ صح وإلاّ فلا[٣]. وما ذهب إليه سيبويه في اشتراطه السابق غلّطه فيه المبرد ، قال المبرد : "وتفسيره خطأ ، لأنه لم يجعل في "بدا" فاعلاً ، فقد أحال وناقض في قوله : ولا يخلو الفعل من فاعل[٤].

ودافع عن سيبويه ابن ولاد ، فقال عن قول المبرد : لم يجعل في بدا فاعلاً وأنه أحال وناقض" : فليس كذلك ، لأن "ليسجُنُنّه" جملة في موضع الفاعل ، وذلك أن أفعال العلم وما قاربها في معناها يجوز فيها مثل هذا ... ولذلك قال سيبويه : إنه حَسُن كحسنه في علمت ، لأن ظهر وتبين يجريان مجرى أفعال العلم والظن ، فهما يعملان فيه[٤] .

---

(١) الآية ٣٥ من سورة يوسف.

(٢) الكتاب ٣/١١٠.

(٣) مغني اللبيب ص٥٥٩.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٨٧.

وفي هامش الكتاب نُقل عن نسختين من نسخه "بدا لهم" : فِعْل ، والفعل لا يخلو من فاعل ... ولايكون ليسجننه بدلاً من الفاعل ، لأنه جملة ، والفاعل لا يكون جملة[١] وقال أبو جعفر النحاس عن توجيه الإعراب في هذه الآية: وفيه ثلاثة أقوال: فمذهب سيبويه أن ليسجننه في موضع الفاعل ... وقال : محمد بن يزيد: هذا غلط ، لا يكون الفاعل جملة [٢] وفي المشكل : فاعل بدا عند سيبويه محذوف قام مقامه ليسجننه"[٣] وعلى ما تقدم يتضح اختلاف النقل عن سيبويه ، والذي يظهر أنه اشترط لذلك شروطاً سبق بيان بعضها ، ويظهر من نص سيبويه السابق أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب .

- مذهب الكوفيين : يرى الكوفيون أنه يجوز أن تقع الجملة فاعلاً ، واختلفوا بين مجيز مطلقاً وغير مجيز إلا بشروط ، وذلك على النحو التالي :
- قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة ، نحو : يعجبني تقوم[٤].
- وفصّل الفراء وجماعة القول في ذلك . "فقالوا:إن كان الفعل قلبياً ووجد معلّق عن العمل ، نحو:ظهر لي أقام زيد ؟ صح وإلاّ فلا[٥].

قال الفراء : وتقول : قد تبين لي أقام زيد أم عمرو ، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى ، كأنك قلت : تبين لي ذاك[٦]، وهذا ما ذكره أبو حيان بقوله : "وللكوفيين مذهبان :

أحدهما : أنه يجوز الإسناد إلى الجملة اللفظية مطلقاً.

والثاني : أنه لا يجوز إلا إن كان مما يصح تعليقه"[٧].

موقف أبي حيان :

يقف أبو حيان في هذه المسألة مع جمهور البصريين ، فهو يعرض اختلاف

---

(١) هامش الكتاب ١١٠/٣.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣٢٩/٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي ص ٣٨٧.

(٤) مغني اللبيب ص ٥٢٤.

(٥) مغني اللبيب ص ٥٥٩ وينظر البحر المحيط ٤٦/١-٤٧.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣٣٣/٢.

(٧) البحر المحيط ١٠٣/٦.

النحاة مرة ، وفي أخرى يختار ما يراه موافقاً لجمهور البصريين المانعين،يقول في هذا الشأن : وفي كون الجملة تقع فاعلة خلاف ،مذهب جمهور البصريين أن الفاعل لا يكون إلا اسماً أو ما هو في تقديره ، ومذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز كون الجملة تكون فاعلة ، وأجازوا : يعجبني يقوم زيد ، وظهر لي أقام زيد أم عمرو ، أي : قيام أحدهما.

ومذهب الفراء وجماعة أنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلّق عنها ، جاز أن تقع في موضع الفاعل ، أو المفعول الذي لم يسم فاعله، وإلاّ ، فلا ، ونُسب هذا لسيبويه ، قال أصحابنا : والصحيح المنع مطلقاً[١].

وفي موضع آخر يقول عن إعراب ابن عطية في قوله تعالى : (كُتبَ عليه أنه من تولاه)[٢] قال ابن عطية : وأنه في موضع رفع على المفعول الذي لم يسم فاعله[٣].

قال أبو حيان رادّاً عليه : وهذا لا يجوز عند البصريين ، لأن الفاعل عندهم لا يكون جملة ، فلا يكون ذلك مفعولاً[٤] لم يُسم فاعله[٥] .

وقال عن فاعل الآية موضع البحث : والفاعل لبدا ضمير يفسره ما يدل عليه المعنى ، أي : بدا لهم هو أي : رأي،أو بدا كما قال : بدا لك من تلك القلوص بداء ، هكذا قاله النحاة والمفسرون إلا من أجاز أن تكون الجملة فاعلة ، فإنه زعم أن قوله "ليسجننه" في موضع الفاعل لبدا ... والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السَّجْن ...[٦]. ومما يلاحظ أن أبا حيان هنا وقع في عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة ولعله سهو منه[٧].

وفي موضع مماثل يقول عن قوله تعالى: (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في

---

(١) البحر المحيط ٤٦/١-٤٧.

(٢) الآية ٤ من سورة الحج.

(٣) المحرر الوجيز ١٧٦/١١١.

(٤) يظهر أن العبارة الصحيحة مفعولاً لما لم يُسم .

(٥) البحر المحيط ٣٥١/٦ وينظر البحر ٤٣٩/٧.

(٦) البحر المحيط ٣٠٧/٥.

(٧) ينظر المغني ٦٤٠-٦٤١.

الأرض)[١]:وحُذف فاعل القول للإبهام ... والمفعول الذي لم يسم فاعلـه ، فظـاهر الكلام أنها الجملة المصدرة بحرف النهي ، وهي : لا تفسـدوا فـي الأرض" إلا أن ذلك لا يجوز إلا على مذهب من أجاز وقوع الفاعل جملة ، وليس مذهب جمـهور البصريين[٢].ويقول عن إعراب الزمخشري لقوله تعالى : (أفلم يهد لهم كم أهلكنـا قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم)[٣] قال الزمخشري: فاعل لم يهد الجملة بعده ... قال أبو حيان : وكون الجملة فاعلاً هو مذهب كوفي[٤] ويقول في موضع آخـر عن قوله تعالى : (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم) [٥] : وماذا أنزل ليس معمولاً لقيـل على مذهب البصريين ، لأنه جملة ، والجملة لا تقع موقع المفعول الذي لـم يسـم فاعله، كما لا تقع موقع الفاعل[٦].

وعلى ضوء ما تقدم يتضح مذهب أبي حيان ، فهو يمنع مجيء الجملة فـاعلاً أو نائب فاعل ، وهو بهذا يوافق مذهب جمهور البصريين الذين منعوا مجيء الجملة غير المحكية فاعلاً مطلقاً.

والذي يترجّح لدي هو ما ذهب إليه جمهور البصريين في هذه المسألة .

وخلاصة القول فيما سبق يتلخص في أمرين من وجهة نظري :

أحدهما : إن الكثير في الاستعمال العربي امتناع وقوع الجملة فاعلاً أو نائبـاً عنه ، وهذا ما ذهب إليه البصريون.ويندر وقوع الجملة كذلك فاعلاً ، وهو مذهـب الكوفيين حيث يرون أن ما سُمع من العرب ينبغي الأخذ به وعدم مصادرته، سـواء أخالف ظاهرُه القواعدَ أم وافقها .

الأمر الثاني : إن الذين ذهبوا إلى جواز مجيء الجملة فاعلاً حملوا الفاعل في ذلك على نائبه،حيث توسعت العرب فيه بالمفرد حيناً،وشبه الجملة حيناً آخر الـذي شمل المفرد والجملة تأويلاً.

---

(١) الآية ١١ من سورة البقرة.

(٢) البحر المحيط ٦٤/١.

(٣) الآية ١٢٨ من سورة طه.

(٤) البحر المحيط ٢٨٩/٦.

(٥) الآية ٢٤ من سورة النحل.

(٦) البحر المحيط ٤٨٤/٥.

نيابة جملة الأمر عن الشرط

الآية : (وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم)[١]

موضع الموقف : أوف.

صاحب الموقف : الخليل ، سيبويه ، الفارسي ، السيرافي.

انجزام المضارع بعد الأمر نحو : اضرب زيداً يغضب ، يدل على معنى شرط سابق ، وإلا فنفس الأمر ، وهو طلب إيجاد الفعل لا يقتضي شيئاً آخر ، ولذلك يجوز الاقتصار عليه ، فتقول : اضرب زيداً ، فلا يترتب على الطلب بما هو طلب شيء أصلاً ، لكن إذا لوحظ معنى شرط سابق ترتب عليه مقتضاه ، بهذه المقدمة ساق أبو حيان أوجه الخلاف بين النحويين في جملة الأمر أهي متضمنة معنى الشرط أو نائبة مناب الشرط ، ثم اختار العمل إنما هو للشرط المقدر ، استمع إليه وهو يقول في الخلاف بين النحاة :

فذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر ضُمنت معنى الشرط ، فإذا قلت : اضرب زيداً يغضب ، ضُمّن اضرب معنى : إن تضرب ... وذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر نابت مناب الشرط ، ومعنى النيابة أنه كان التقدير : اضرب زيداً : إن تضرب زيداً يغضب ، ثم حُذفت جملة الشرط وأنيبت جملة الأمر منابها ... ثم قال : وفي الحقيقة العمل إنما هو للشرط المقدر ، وهو اختيار الفارسي والسيرافي،وهو الذي نص عليه سيبويه[*] والخليل [٢].

وفي ارتشاف الضرب يفصح عمّا اختاره ويسوق أربعة مذاهب ، ويخالف في بعضها ما ذكره هنا في تفسيره ، وفيما يلي بيان هذه المذاهب ، فهو يقول : "وفي الجازم أربعة مذاهب :

أحدها : أن الأمر والنهي وباقيها ضُمّن معنى الجزم، فجزم ، فضِّمن :ائتني معنى إن تأتني ، ونسب هذا إلى الخليل وسيبويه .

الثاني : أن هذه الأشياء نابت مناب الشرط ، أي حُذفت جملة الشرط ،

---

(١) الآية ٤٠ من سورة البقرة.

(*) في النسخة المحققة "عن الخليل" ١/٣٣١.

(٢) البحر المحيط ١/١٧٥ وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٢ والكتاب ٣/٩٣-٩٤.

وأنيبت هذه في العمل منابها ، ونظير ذلك قولهم : ضرباً زيداً ، ناب ضرباً عن اضرب على أصح القولين ، ونيابتها مناب الشرط هو مذهب الفارسي والسيرافي....

والثالث : أنه مجزوم بلام مقدرة.

الرابع : أنه مجزوم بشرط مقدّر قبلها دلَّ عليه ما قبله ، وهو الذي نختاره ، وبه قال أكثر المتأخرين.[١]

ولعل ما اختاره أبو حيان فيه تكلف إضمارٍ مع الاستغناء عنه.[٢]

قال ابن مالك : والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ إنْ [٣].

والذي يظهر أن نيابة الأمر والنهي وغيرها مناب الشرط هو الذي يرجّح لدي، فهذه الأشياء تغني عن ذكر الشرط بعدها،أويُكتفى بذكرها عن ذكره ، وهذا مذهب الفارسي والسيرافي ، قال ابن مالك : وهذا الذي ذكره السيرافي هو الذي يُعوّل عليه في هذه المسألة.[٤]

---

(١) ارتشاف الضرب ١٦٨٤/٤.

(٢) ينظر المساعد ٩٧/٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٤ وشرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٤.

نيابة جملة جواب شرط واحد عن جوابين

الآية : (فإمّا يأتينكُمُ مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون)[١].

موضع الموقف : فلا خوف عليهم.

صاحب الموقف : الكسائي.

إذا توالى شرطان فأكثر بغير عاطف فالجواب للسابق ، واستغنى به عن جواب المتأخر ، هذا على رأي. وعلى رأي آخر فالشرط الذي مقيد للأول بمثابة الحال ، فلو قلت : إن جئتني إن وعدتني أحسنت إليك ، فقولك إن وعدتني بمثابة الحال ، كأنك قلت : إن جئتني في حال وعدك لي أحسنت إليك.

وإذا توالى الشرطان فأكثر بعطف ففيه تفصيل : فإن كان العطف بأو فالجواب لأحدهما دون تعيين ، وإن كان بالفاء فالجواب للثاني ، وما دخلت عليه الفاء من الشرط وجوابه جواب للأول.[٢]

وعلى العطف بالفاء جاءت هذه الآية الكريمة ، إذ فيها شرطان الثاني منهما معطوف بالفاء فيكون (فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) جواباً لقوله تعالى : "فمن تبع.." وجملة الشرط وجوابه جواب لقوله فإمّا يأتينكم).

موقف أبي حيان :

ذكر إعراب الآية الكريمة فقال: "فمن تبع" الفاء مع ما دخلت عليه جواب لقوله "فإما يأتينكم" ... وتظافرت نصوص المفسرين والمعربين على أنّ "من" في قوله "فن تبع" شرطية ، وأن جواب هذا الشرط هو قوله فلا خوف ، فتكون الآية فيها شرطان، وحكي عن الكسائي أن قوله "فلا خوف" جواب للشرطين جميعاً(٣). ثم قال أبو حيان مُفْرداً رأيه : ولا يتعين عندي أن تكون من شرطية ، بل يجوز أن تكون موصولة بل يترجّح ذلك لقوله في قسيمه (والذين كفروا وكذبوا) فأتى به موصولاً[٣].

---

(١) الآية ٣٨ من سورة البقرة.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢١٦/١ والمساعد ١٧٣/٣ والمغني ٨٠١ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٢١/٤-٢٢ وشرح الكافية الشافية ١٦١٤/٣ والفراء ٥٩/١ .

(٣) البحر ١٦٨/١-١٦٩ وينظر البحر أيضاً ٢٥/٣.

(٤) البحر ١٦٩/١.

المبحث الثالث : النيابة في الحروف

المطلب الأول :نيابة الحرف عن الاسم غير الظرف

نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

الآية : (فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين)[١]

موضع الموقف : ننجي المؤمنين.

صاحب الموقف : الأخفش، الكوفيون ، الزجاج والفارسي ، وابن جني ، البصريون.

- قرأ الجمهور نُنْجي مضارع أنجى ، وقرأ الجحدري نُنَجّي مشدداً مضارع نجّى .
- وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم نُجِّيْ بضم النون وتشديد الجيم وسكون الياء

وفي هذه القراءة الأخيرة – قراءة ابن عامر وغيره – أوجه ، منها:

١. أن الأصل ننجِّي كقراءة العامة إلا أن النون الثانية قلبت جيماً وأدغمت في الجيم بعدها ، قال أبو حيان : ورُدّ بأنه لا يجوز إدغام النون في الجيم التي هي فاء الفعل لاجتماع المِثْلين [٢] وقال السمين : وهذا ضعيف جداً ،لأن النون لا تقارب الجيم فتدغم فيها[٣]

٢. أنه ماض مسند لضمير المصدر ، أي : نُجِّي النجاء ، والمؤمنون ليس منصوباً بنجِّي بل بفعل مقدر[*] تقديره : وكذلك نُجِّي هو أي النجاء ننجي المؤمنين.

٣. أن يكون أصل نُجِّيْ نُنَجِّي بضم النون الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم فاستثقل توالي مثلين فحُذفت الثانية كما حُذفت في قراءة من قرأ (ونُزّل الملائكة) [٤] . قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون محمولاً على أنه أراد ونـنزل الملائكة) (٤) إلا أنه حذف النون الثانية التي هي فاء فعلِ نزّل لالتقاء النونين استخفافاً ، وشَبّهها بما حذف من أحد المثلين الزائدين في نحو قولهم:أنتم

---

(١) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء.

(٢) البحر المحيط ٣٣٥/٦.

(٣) الدر المصون ١٩٣/٨.

(*) اعترض ابن هشام على كون الفعل ماضياً بقوله : ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحاً والمؤمنين مرفوعاً ، فإن قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم ... وأقيم المصدر مقام الفاعل . قلت: الإسكان ضرورة وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة ، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لأنه مبهم' المغني ٨٧٨.

(٤) الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

تفكرون وتطهرون،وأنت تريد تتفكرون وتتطهرون ، ونحوه قراءة من قرأ «وكذلك نُجّي المؤمنين»ألا تراه يريد نُنَجّي فحذف النون الثانية وإن كانت أصلاً لما ذكرنا[١]

واعتُرض على هذا التوجيه بوجهين : أحدهما : أن النون الثانية أصل ، وهي فاء الكلمة فحذفها يبعد جداً .

والثاني : أن حركة النون الثانية غير حركة النون الأولى ، فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف "تظاهرون".[٢]

وزُدَّ على هذا "أما كون الثانية أصلاً فلا أثر له في منع الحذف .. وأما اختلاف الحركة فلا أثر له أيضاً ، لأن الاستثقال باتحاد لفظ الحرفين على أي حركة كانا[٣].

٤. أن نُجّي فعل ماض مبني للمفعول ، وإنما سُكِّنت لامه تخفيفاً كما سكنها من قرأ (وذروا ما بقيْ من الربا)[٤] [*].

والمقام مقام الفاعل ضمير المصدر مع وجود المفعول به الصريح أي : نُجّي هو أي : نُجّي النجاء المؤمنين كقراءة أبي جعفر : (لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون)[٥] أي : ليجزى هو ، أي : الجزاء.

وفي إقامة الجار أو الظروف أو المصدر نائباً للفاعل مع وجود المفعول به الصريح خلاف بين النحاة ، يتضح من موقف أبي حيان فيما يلي :

موقف أبي حيان :

لأبي حيان مواقف من الزجاج والفارسي والأخفش والكوفيين وأبي عبيد والبصريين.

---

(١) المحتسب ٢/١٢٠ -١٢١.

(٢) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ص٤٣٢.

(٣) الدر المصون ٨/١٩٢.

(٤) الآية ٢٨٧ من سورة البقرة.

(*) قال ابن هشام : وفيه ضعف من جهات : إسكان آخر الماضي ، إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل إنابة غير المفعول مع وجوده) المغني ٧٢١ والإملاء ٤٣٢.

(٥) الآية ١٤ من سورة الجاثية.

أولاً : موقفه من الفارسي والزجاج:

ذكر أبو حيان ذلك الموقف ناسباً للزجاج والفارسي القول بلحنها قائلاً: فقال الزجاج والفارسي ، هي لحن[١] ولم يزد على هذا ، وقراءة ابن عامر هذه لم تسلم من طعن بعض النحاة غير الزجاج والفارسي ، ومن هؤلاء الفراء ومكي بن أبي طالب[٢].

قال الزجاج : فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له،لأن ما لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل[٣].

وقال الفراء: وقد قرأ عاصم – فيما أعلم – نُجِّي بنون واحدة ، ونصب المؤمنين ، كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك ، لأن ما لم يسمّ فاعله إذا خلا باسم رفعه ، إلا أن يكون أضمر المصدر في نُجّي ...[٤].

وقال أبو علي : لا وجه لها ، وإنما هي وهم من السامع ، وذلك أن عاصماً قرأ ننُجي [٥].

وهذه القراءة متواترة سبعية قال السمين: ولا التفات على من طعن على قارئها ، وإن كان أبو علي قال: هي لحن ، وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجاج[٦].

ثانياً: موقفه من الأخفش والكوفيين وأبي عبيد والبصريين .

ذكر موقفه من هؤلاء حين ذكر توجيه أن يكون نُجِّيْ فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول فقال : وقيل : هو فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله ... والمقام مقام الفاعل ضمير المصدر، أي نجّي هو، أي النجاء المؤمنين كقراءة أبي جعفر«ليجزى قوماً » أي: وليجزى هو ، أي الجزاء ، وقد أجاز إقامة غير المفعول به من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان أو مجرور الأخفش والكوفيون وأبو عبيد ، وذلك مع

---

(١) البحر المحيط ٦/٣٣٥.

(٢) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٤٨١-٤٨٣.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣/٤٠٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٢١٠.

(٥) المحرر الوجيز ١١/١٦١.

(٦) الدر المصون ٨/١٩٣

وجود المفعول به ...

والمشهور عند البصريين أنه متى وُجد المفعول به لـــم يُقـم غـيره إلا أن صاحب اللباب حكى الخلاف في ذلك عن البصريين،وأن بعضهم أجـــاز ذلـك[١] . على أن في المسألة تفصيلاً [٢] وذلك على النحو التالي:

ذهب جمهور البصريين إلى أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعلـــه مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفـــاعل ولا يجوز لديهم إقامة غيره مقامه مع وجوده ، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إقامة غير المفعول به من مصـــدر وظـرف وجار ومجرور مع وجود المفعول به تقدم المفعول به أو تأخر .

وذهب الأخفش إلى التفصيل،فإذا تقدم المفعول على غيره مما ســـبق تعيـن إقامته نائباً للفاعل ، وإن تأخر عن غيره جاز إقامة كل واحد مما سبق .

والذي يظهر لي أن الكوفيين على صواب نظراً لما ورد في هذا[٣] ومن ذلك: قوله تعالى :(وكذلك نُجّيْ المؤمنين) بقراءة ابن عامر وغيره. وبقوله تعـالى: (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون) بقراءة أبي جعفر وغيره ، وبقول الشاعر:

لم يُعن بالعلياء إلا سيداً ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

وبقول آخر :

وإنما يُرضى المنيب ربه ما دام معنياً بذكرِ قَلْبه

وبقول آخر :

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجروَ الكلابا

وبقول آخر :

أتيح لي من العدى نذيراً به وقيت الشر مستطيراً

ولا أقول إلا كما قال ابن مالك : " وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنـــه

---

(١) البحر المحيط ٣٣٥/٦ وينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٠/١ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٥٤/٢-٥٥ وشرح الكافية للرضي ٢١٩/١ وأوضـــح المســالك ١٤٩/٢ وشـــرح الكافية الشافية

(٣) ينظر الخصائص ٣٩٧/١-٣٩٨ واللباب ١٥٩/١-١٦١ وأمالي ابن الشـــجري ٥١٧/٢-٥٢٠ ومغنـــي اللبيب ٧٢١-٧٢٢ وشرح شذور الذهب ١٥٧-١٥٨ والمقتضب ٥١/٤.

وارد عن العرب"[١] بالإضافة إلى أن الأهم عند المتكلم هو الذي يبدأ به،مفعولاً كان أو ظرفاً أو مصدراً أو جاراً ومجروراً ، والذي ينبغي قوله إن المذهب الكوفي يتجانس مع سعة العربية فلا يضيق واسعاً.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢.

الآية : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف)[١]

موضع الموقف : المولود له.

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون ، الكسائي ، الفراء ، هشام.

لكل فعل فاعل ، غير أن الفاعل قد يُحذف من الكلام لسبب معنوي أو لفظي ، وعليه فيقام مقامه المفعول به ، فإن عُدم أُقيم مقامه في النيابة مصدر أو ظرف أو جار ومجرور، وهنا يتركز الكلام على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ، وفيه مذاهب: ذلك أن الجار قد يكون زائداً وقد يكون أصلياً.

أ- فإن كان المجرور بحرف جر زائد فإنه يقوم مقام الفاعل نائباً له ولا خلاف فيه.[٢]

ب- وإن كان مجروراً بحرف جر أصلي نحو : مرّ زيدٌ بعمرو،فالنحاة على خلاف في إقامته نائباً للفاعل،وذلك على النحو التالي :

- ذهب البصريون إلى جواز مجيء المجرور بحرف جر أصلي نائباً للفاعل ، وعليه فيصير في موضع رفع كالمجرور بمن الزائدة سواء إلا أنه لا يتبع على الموضع.

- وذهب الفراء إلى أن حرف الجر هو الذي في موضع رفع في نحو : مُرّ بزيد.

- وذهب الكسائي وهشام إلى أن المقام هو ضمير مبهم مستتر في الفعل محتمل أن يراد به ما يدل على الفعل من ضمير مصدر ، أو ظرف.

- وذهب ابن درستويه إلى أن المقام هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل في نحو: سير بزيد ، التقدير : سير هو "أي : السير"[٣].

ولكي نتبين موقف أبي حيان يحسُن أن نوضح إعراب قوله تعالى : (وعلى المولود له رزقهن ...) فـ "على المولود : جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ،

---

(١) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢٦/٢.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٣٣٦/٣ و شرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٦٢/٢ فما بعدها والدر المصون ٤٦٤/٢-٤٦٥.

والمبتدأ قوله : "رزقهن" وأل : في المولود : موصولة ، و "له" قائم مقام الفاعل للمولود ،والتقدير : وعلى الذي وُلد له رِزقُهُنّ ، فحذف الفاعل وهو "الوالدات " والمفعول وهو "الأولاد" ، وأقيم هذا الجار والمجرور مقام الفاعل.

موقف أبى حيان :

قال أبو حيان :والمفعول الذي لم يسم فاعله هو الجار والمجرور ، وحذف الفاعل وهو الوالدات ، والمفعول به وهو الأولاد ، وأقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ، وهذا على مذهب البصريين ...

وذهب الكوفيون إلى أن ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد ، نحو : ما ضُرب من أحد ، فإن كان حرف الجر غير زائد لم يجز ذلك عندهم ، ولا يجوز أن يكون الاسم المجرور في موضع رفع باتفاق منهم ، واختلفوا بعد هذا الاتفاق في الذي أقيم مقام الفاعل :

- فذهب الفراء إلى أن حرف الجر وحده في موضع رفع ، كما أن يقوم من : زيد يقوم في موضع رفع.

- وذهب الكسائي وهشام إلى أن مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في الفعل ... ومنهم من ذهب إلىأن مرفوع الفعل ضمير عائد على المصدر،والتقدير : سير هو يريد : أي:سير السير ، والضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل ، وهذا سائغ عند بعض البصريين ، وممنوع عند محققي البصريين[١].

وعلى ضوء ما سبق يستفاد من النص السابق أمور :

- ردّ على الكسائي وهشام فيما ذهبا إليه من أن مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في الفعل ، قال أبو حيان : وإبهامه من حيث أنه يحتمل أن يراد به ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان ، ولم يقم الدليل على أن المراد به بعض ذلك دون بعض [١].

---

(١) البحر المحيط ٢/٢١٣.

- وردّ على ابن درستويه وإن لم يصرح باسمه ، وعلى بعض الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن مرفوع الفعل ضمير عائد على المصدر ، والتقدير : سير هو أي السير . قال أبو حيان : "ممنوع عن محققي البصريين" [١].

- والذي يترجّح أنه يذهب مذهب محققي البصريين من أن الجار والمجرور يجوز أن يقوم مقام الفاعل سواء كان الجار أصلياً أو زائداً.

---

(١) البحر المحيط ٢/٢١٣.

نيابة "أل" عن الضمير الرابط

الآية : (تجري من تحتها الأنهار)[١]

موضع الموقف : الأنهار .

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون.

جاء الخلاف في أل في قوله تعالى : "الأنهار" أتكون للجنس أو للتعويض :

- ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنها عوض من الضمير المحذوف،والتقدير: أنهارها ، فعّوض التعريف باللام عن تعريف الإضافة.[٢]

قال الفراء عن الألف واللام في كلمة الأبواب من قوله تعالى : (جنات عدن مفتحة لهم الأبوابُ)[٣] : ترفع الأبواب ، لأن المعنى : مفتحة لهم أبوابها ، والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة ، فيقولون : مررت على رجل حسنةٍ العينُ قبيح الأنف ، والمعنى : حسنة عينه ، قبيح أنفه ، ومنه قوله : (فإن الجحيم هي المأوى)[٤] فالمعنى - والله أعلم - مأواه[٥].

وعلى مذهبهم تكون الألف واللام عوضاً عن الإضافة:

- وذهب جمهور البصريين إلى أن الألف واللام لا يقومان مقام الإضافة [٢] ، ولو كانت الألف واللام عوضاً من الإضافة لما أتي بالضمير مع الألف واللام ، وعلى مذهبهم لا تكون الألف واللام عوضاً عن الإضافة.

موقف أبي حيان :

ذهب أبو حيان مذهب البصريين في هذا من أن الألف واللام لا تكون عوضاً عن الإضافة ، ويتكرر موقفه في هذه المسألة في تفسيره في عدة مواطن منها :

٠- في الآية الكريمة إذ يقول : الألف واللام في الأنهار للجنس ، قال الزمخشري : أو يراد أنهارها فعوض التعريف باللام من تعريف الإضافة ، كقوله تعالى : (واشتعل الرأس شيباً)[٦].

---

(١) الآية ٢٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٩٩٠.

(٣) الآية ٥٠ من سورة ص.

(٤) الآية ٣٩ من سورة النازعات.

(٥) معانى القرآن للفراء ٢/٤٠٨ وينظر ٣/٢٤٣ من الكتاب نفسه.

(٦) الآية ٤ من سورة مريم.

وهذا الذي ذكره الزمخشري ، وهو أن الألف واللام تكون عوضاً من الإضافة ليس مذهب البصريين ، بل شيء ذهب إليه الكوفيون ، وعليه خرّج بعض الناس قوله تعالى : (مفتحة لهم الأبواب)[١] أي : أبوابها ، وأما البصريون فيتأولون هذا على غير هذا الوجه ، يجعلون الضمير محذوفاً ، أي :الأبواب منها ، ولو كانت الألف واللام عوضاً عن الإضافة لما أتي بالضمير مع الألف واللام.[٢]

- ويقول في موضع آخر راداً على الزمخشري في قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها)[٣] قال أبو حيان : وقد تقدم لنا أن اللام عوض من الإضافة ليس من مذهب البصريين[٤].

- ويقول عن أل في قوله تعالى : (لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون)[٥] وأل في بالقول نابت مناب الضمير على مذهب الكوفيين ، أي : بقولهم ، وكذا قال الزمخشري ، والمراد بقولهم ، فأنيبت اللام مناب الإضافة ، أو الضمير محذوف ، أي : بالقول منهم ، وذلك على مذهب البصريين.[٦]

فمن كل ما سبق نراه يرد مذهب الكوفيين بقوله عنها : ولو كانت الألف واللام عوضاً عن الإضافة لما أتى بالضمير مع الألف واللام ، قال الشاعر :

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد [٧]

وتبعه على هذا ابن هشام [٧] والسمين الحلبي[٨] والمرادي [٩].

و قد تكرر موقفه من البصريين والكوفيين في هذا الشأن في تفسيره[١٠] وهذا الذي أرجّحه.

---

(١) الآية ٥٠ من سورة ص.
(٢) البحر المحيط ١/١١٣.
(٣) الآية ٣١ من سورة البقرة.
(٤) البحر المحيط ١/١٤٦.
(٥) الآية ٢٧ من سورة الأنبياء.
(٦) البحر المحيط ٦/٣٠٧.
(٧) ينظر المغنى ص ٧٧.
(٨) ينظر الدر المصون ١/٢١٥ ، ٢٦٣، ٨/١٤٦.
(٩) ينظر الجنى الداني ١٩٨-١٩٩ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٥/١٤٧.
(١٠) ينظر البحر ٢/٩١، ١٢٨، ١٢٨، ٢٣٧-٢٣٨ ٢٩٣، ٤/٣٨٧ ، ٧/١٩٢ ، ٥٠٠-٥٠١ . ٨/١٩٦ . ٨/٤٣٣.

نيابة "أنّ" و "أنْ" مع ما دخلت عليه كل منهما عن مفعولي "ظنّ"

الآية : (الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليه راجعون)[١]

موضع الموقف : يظنون أنّهم.

صاحب الموقف : سيبويه ، الأخفش ، المبرد.

ظن وأخواتها من عوامل المبتدأ والخبر ، فهي تدخل على المبتدأ والخبر نحو : ظننت زيداً منطلقاً ، فالأصل في هذين المفعولين : زيد منطلق ، وإنما نصبا لأنهما جاءا بعد الفعل والفاعل. ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين إذ لا يُقتصر على المبتدأ دون الخبر، والعكس كذلك.

ومن خلال شواهد العربية جاءت "أنّ" و "أنْ" وما دخلتا عليه بعد هذه الأفعال، ولما كانت هذه الأفعال تقتضي مفعولين اُختلف في "أن" وما دخلت عليه أتنوب مناب المفعولين[٢] أم تنوب مناب المفعول الأول ، والثاني محذوف ؟ في المسألة خلاف :

- ذهب سيبويه إلى أن "أنّ" و"أنْ" كل واحدة منهما مع ما دخلت عليه تسد مسد المفعولين، قال سيبويه في هذا الأمر : فأما ظننت أنه منطلق فاستغني بخبر "أنّ"، تقول : أظن أنه فاعل كذا وكذا ، فستغني ، وإنما يقتصر على هذا إذا عُلم أنه مستغن بخبر "أنّ"[٣].
- وذهب الأخفش [٤] والمبرد إلى أن "أنّ" وما عملت فيه في موضع المفعول به الأول ، والثاني مقدّر ، فإذا قيل : ظننت أن زيداً قائم ، فتقديره : ظننت قيام زيد كائناً.

قال المبرد في هذا الشأن : فإذا قلت:ظننت أن زيداً منطلق ، لم تحتج إلى مفعول ثان ، لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ، لأن المعنى : ظننت انطلاقاً من زيد ، فلذلك استغنيت[٥]

---

(١) الآية ٤٦ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٧/١.

(٣) الكتاب ١٢٥/١-١٢٦.

(٤) ينظر شرح ابن يعيش ٦٠/٨-٦١ وأمالي ابن الشجري ٦٤/١ وشرح الرضي على الكافية ١٧١/٤ واللباب ٢٥٣/١ وارتشاف الضرب ٢١٢٣/٤.

(٥) المقتضب ٣٤١/٢

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الخلاف بين المذهبين ولم يرجّح أحدهما ولم يعارض ، فقال : وتأتي بعد الظن إن الناصبة للفعل ، وأنّ الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، فتقول : ظننت أن تقوم ، وظننت أنك تقوم ، وفي توجيه ذلك خلاف :

مذهب سيبويه أنّ "أنْ" و" أن " كل واحدة منهما مع ما دخلت عليه تسد مسد المفعولين، وذلك بجريان المسند والمسند إليه في هذا التركيب ، ومذهب أبي الحسن وأبي العباس أن "أن" وما عملت فيه في موضع مفعول واحد أول ، والثاني مقدر ، فإذا قلت : ظننت أن زيداً قائم ، فتقديره : ظننت قيام زيد كائناً أو واقعاً.[١]

والذي يترجح أن ما ذهب إليه سيبويه هو الأولى[٢] لأمور ، منها :

- إن المفعول المقدر عند الأخفش والمبرد لم يظهر في شيء من كلام العرب.
- إن مجيء "إن" هو للتوكيد مع بقاء الجملة على حالها ، ومجيئها هو كمجيء لام الابتداء ، فكما لا يحتاج هنا إلى تقدير مفعول كذلك مع أنّ ، وعليه فلا فائدة من تقدير أبي الحسن وأبي العباس.

---

(١) البحر المحيط ١٨٦/١ وينظر ص ٢٧٥ من الجزء نفسه.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ١٧١/٤ واللباب ٢٥٤/١ وأمالي ابن الشجري ٦٤/١.

المطلب الثاني :نيابة الحرف عن الظرف

نيابة " من " عن " بعض ، عند "

الآية : إن الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً (١) .

موضع الموقف : من الله شيئاً .

صاحب الموقف : المبرد ، أبوعبيدة .

جاءت " من " في الآية الكريمة ، و قد اختلف فيها أتكون للغاية أم بمعنى حرف آخر أم للبدل أم للتبعيض، وذلك نظراً لموقعها في السياق .

- فذهب المبرد (٢) وابن السراج (٣) والأخفش الصغير والجرجاني (٤) والزمخشري في أحد قوليه (٤) والسهيلي (٥) وابن عطية (٦) إلى أنها لابتداء الغاية .

قال المبرد عنها : وأصلها ابتداء الغاية .. وكونها في التبعيض راجع إلى هذا ، وذاك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض قلت : أخذت من ماله ، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية (٢) وكذلك قاله ابن السراج (٣) قال ابن هشام : ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه (٧) ونحو هذا ذكره المرادي (٨)

- وذهب أبو عبيدة إلى أنها تكون بمعنى عند وجعله كقوله تعالى " أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف "(٩)،وذهب الزمخشري في أحد قوليه وابن هشام (١٠) إلى أنها تكون بمعنى البدل .

موقف أبي حيان : أورد أبوحيان الآراء السابقة فقال : فتلخص في (من) أربعة أقوال ابتداء الغاية ، وهو قول المبرد والكلبي ، وكونها بمعنى عند وهو قول أبي عبيدة

---

(١) الآية (١٠) من سورة آل عمران .

(٢) المقتضب ٤٤/١ .

(٣) ينظر : الأصول ٤٠٩/١- ٤١٠ .

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٦٦/٤ .

(٥) ينظر نتائج الفكر ٣٣٠- ٣٣١

(٦) ينظر المحرر الوجيز ٢٦/٣ .

(٧) مغني اللبيب ٤١٩ .

(٨) ينظر الجنى الداني ٣١٥ .

(٩) الآية ٤ من سورة قريش .

(١٠) ينظر المغني ٤٢٢ .

والبدلية وهو قول الزمخشري ، والتبعيض وهو الذي قررناه [١] واعترض على قول أبي عبيدة فقال : وكونها بمعنى«عند»ضعيف جداً [١] ويفهم من تقريره لها بأنها بمعنى بعض فيه ترجيح لها ، وعليه يكون مذهب المبرد وغيره مرجوحًا، وهذا مناقض لما ذكره في ارتشاف الضرب إذ ذكر أن حذّاق النحويين ذهبوا إلى أنها لا تكون للتبعيض ، فقال في هذا الشأن : ذهب الجمهور والفارسي إلى أن من تكون للتبعيض نحو : أكلت من الرغيف ، ويصلح مكانها بعض،وذهب المبرد والأخفش الصغير وابن السراج وطائفة من الحذاق ومن أصحابنا السهيلي إلى أنها لا تكون للتبعيض ، وإنما هي لابتداء الغاية ، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى [٢] .

وفي هذا الموضع هنا مناقض ، ويفسر ما ذهب إليه عدم صلاحية بعض في موضعها ، وقد ردّ على أبي حيان تلميذه السمين الحلبي،إذ قال : إلا أن هذا الوجه لما أجازه الشيخ جعله مبنياً على إعراب " شيئاً " مفعولاً به ، بمعنى : لايدفع ولا يمنع ..... وهذا ينبغي ألاّ يجوز ألبتة ، لأن من التبعيضية تؤول بلفظ بعض مضافة لما جرّته من،ألا ترى أنك إذا قلت : رأيت رجلاً من بني تميم ، معناه بعض بني تميم ، وأخذت من الدراهم : بعض الدراهم ، وهنا لايتصور ذلك أصلاً ..... والشيخ تبع في ذلك أبا البقاء إلاّ أن أبا البقاء حين قال ذلك قدّر مضافاً يصح به قوله ، والتقدير : شيئاً من عذاب الله ، فكان ينبغي أن يتبعه في هذا الوجه مُصرّحاً بما يدفع هذا الرد الذي ذكرته [٣]

---

[١] البحر المحيط ٣٨٨/٢ .

[٢] ارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٩ .

[٣] الدر المصون ٣ / ٣٦ – ٣٧ .

نيابة "إلى" عن "مع"

الآية : وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم . [١] .

موضع الموقف : إلى شياطينهم .

صاحب الموقف : النضر بن شميل ، سيبويه ، الخليل .

الأكثر في خلا أن يتعدى بالباء وقد يتعدى بإلى ، فإذا تعدى بالباء احتمل معنيين :

أحدهما : الانفراد والثاني السخرية والاستهزاء .

وإذا تعدى بإلى كان نصاً في الانفراد فقط ، أو يكون بتضمين خلا معنى صرف ، فيتعدى بإلى ، أو يتضمن معنى ذهب .

وقيل " إلى " بمعنى " مع " كقوله تعالى : ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم . [٢] وقيل : هي بمعنى الباء ، وهذان القولان لا يجوزان عند جمهور البصريين .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم ما ذُكر عاليه ثم قال : " إلى " هنا على معناها من انتهاء الغاية على معنى تضمين الفعل ، أي : صرفوا خلاهم إلى شياطينهم .... وزعم قوم منهم النضر بن شميل أن " إلى " هنا بمعنى " مع " أي : وإذا خلوا مع شياطينهم ، كما زعموا ذلك في قوله تعالى " ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم " (٢) و" من أنصاري إلى الله " [٣] أي : مع أموالكم ومع الله ، ومنه قول النابغة :

فلا تتركنـــي بالوعـــيد كأننـــي إلى الناس مطلي بـــه القـــار أجـــرب

ولا حجة في شيء من ذلك

وقيل : إلى بمعنى الباء ، لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، وهذا ضعيف،إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه والخليل [٤] و في موضع آخر عند قوله تعالى : وإذا مس الإنسانَ الضرُّ دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً [٥]قال أبوحيان:ولجنبه حال أي : مضطجعاً ، ولذلك عُطف عليه الحالان ، واللام على بابها عند البصريين ، والتقدير : ملقياً لجنبه لا بمعنى "على " خلافاً لزاعمه [٦] فأبوحيان ضعف القول بنيابة الحروف بعضها مكان بعض .

---

[١] الآية ١٤ من سورة البقرة .

[٢] الآية (٢) من سورة النساء .

[٣] الآية (١٤) من سورة الصف .

[٤] البحر المحيط ٦٨/١ – ٦٩ وينظر معاني القرآن للأخفش ١ /٢٠٥ .

[٥] الآية ١٢ من سورة يونس .

[٦] البحر المحيط ٥ /١٢٩ .

نيابة "مِن" عن "بعض"

الآية : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير)[١].

موضع الموقف : منكم .

صاحب الموقف : الزجاج.

وردت لفظة "منكم" في الآية الكريمة بمعنى بعض ، إذ أمر الله الأمة بأن يكون منها علماء يدعون الناس إلى الخير يأمرونهم بالمعروف وينهونهم عن المنكر، وهذه الدعوة لا تكون إلا بعلم واسع ، والأمة تابعة لأولئك الدعاة.

وعلى هذا تكون "منكم" للتبعيض ، ولْتكن : إما أن تكون تامة أو ناقصة :

١. فإن كانت تامة فتكن "منكم" متعلقة بها ، أو بمحذوف على أن تكون حالاً،إذ هي صفة في الأصل لأمة فقُدِّمتعليها فأصبحت حالاً.

٢. وإن كانت ناقصة فمنكم إما حال من أمة ، أو متعلقة بكان الناقصة عند من أجاز ذلك ، وإما أن تكون "منكم" الخبر ، و "يدعون" صفة لأمة[٢] ، إلا أن الزجاج أجاز في "منكم" أن تكون لبيان الجنس أيضاً فهو يقول : "ولتكونوا كلكم أمة تدعون إلى الخير ، وتأمرون بالمعروف ، ولكن "من" تدخل هنا لتخص المخاطبين من سائر الأجناس وهي مؤكدة أن الأمر للمخاطبين ، ومثل هذا من كتاب الله (فاجتنبوا الرجس من الأوثان)[٣] ليس يأمرهم باجتناب بعض الأوثان ... ويجوز أن تكون أُمرت منهم فرقة ، لأن قوله : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير) ذكر الدعاة إلى الإيمان ، والدعاة ينبغي أن يكونوا علماء بما يدعون إليه ، وليس الخلق كلهم علماء ، والعلم ينوب فيه بعض الناس عن بعض[٤].

موقف أبي حيان :

---

(١) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر البحر المحيط ٣/٢٠ والمحرر الوجيز ٣/١٨٦-١٨٧ والإملاء ص ١٥٢.

(٣) الآية ٣٠ من سورة الحج.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٥٢-٤٥٣.

اعترض أبو حيان على ما ذهب إليه الزجاج فقال : تكون "من" للتبعيض ، ويكون متعلق الأمر ببعض الأمة ، وهم الذين يصلحون لذلك ، وذهب الزجاج إلى أن"من" لبيان الجنس ، وأتى على زعمه بنظائر من القرآن وكلام العرب ، ويكون متعلق الأمر جميع الأمة ، يكونون يدعون جميع العالم إلى الخير [١] .

إلا أن الزجاج ذكر أيضاً أن«من»تكون للتبعيض في آخر كلامه السابق ، ومما يجدر ذكره أن أباحيان نفى مجئ "من" بياناً للجنس في مواضع من تفسيره ، فهو يقول : الصحيح أن "من" ليس من موضوعاتها أن تكون لبيان الجنس [٢] وفي معنى آخر يقول عن هذا المعنى : والصحيح أن ذا المعنى ليس بثابت لِمِن [٣] .وينقض ما بناه – أنها لا تكون للجنس ، فهو يقول عنها في قوله تعالى : (ولقد صدّق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقاً من المؤمنين) [٤]: "إلا فريقاً" هم المؤمنون ، و "من" لبيان الجنس ، ولا يمكن أن تكون للتبعيض ، لاقتضاء ذلك أن فريقاً من المؤمنين اتبعوا إبليس [٥]. والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه أبوحيان في رده على الزجاج في الآية الكريمة موضع البحث صحيح،ذلك أنه من المحال أن يكون جميع الأمة علماء دعوة ، ولو كانوا كذلك لَعَدُمَ من يدعونه ، إذ قد أصبحوا علماء جميعاً ، وهذا محال ، قال تعالى : (وما كان المؤمنون لينفروا كافة ، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون)[٦]

---

(١) البحر المحيط ٣/٢٠ .
(٢) البحر المحيط ٦/٤٤٧ .
(٣) البحر المحيط ٦/٥١٧ .
(٤) الآية ٢٠ من سورة سبأ .
(٥) البحر المحيط ٧/٢٧٣ .
(٦) الآية ١٢٢ من سورة التوبة .

نيابة "في" عن "عند"

الآية : (حتى إذ بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة)[١]

موضع الموقف : في عين.

صاحب الموقف : بعض البغداديين.

ذهب بعض البغداديين إلى أن "في" في الآية الكريمة بمنزلة عند[٢] وفي هـذا تناوب بين حرف الجر وبين ظرف المكان.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما ذهب إليه بعض البغداديين فقال في هذا الشأن:وزعم بعض البغداديين أن في بمعنى عند ، أي تغرب عند عين[٣].

هكذا نرى أبا حيان يورد ما ذهب إليه هؤلاء ولم يزد على هذا ، ولعل فـي قوله "زعم" ما يدل على عدم الموافقة لما ذهبوا إليه.

---

(١) الآية ٨٦ من سورة الكهف.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ١٠/٤٤٤.

(٣) البحر المحيط ٦/١٥٩.

المطلب الثالث: نيابة الحرف عن الحرف

تمهيـــد

الأصل الذي تُبنى عليه اللغة أن يكون لكل كلمة معنى خاصٌ بها لا تشاركها في هذا المعنى كلمة أخرى ، وهذا الأصل هو مقتضى الإبانة التي وُضعت اللغة من أجلها.

لكن هناك كثير من الشواهد التي جاء فيها ترادف أو توافق بعـــض معـــاني الكلمات ، وهذا مما يدل دلالة لا شك فيها على توسع العربية في تلك المعاني ، فقـــد يستعمل الحرف لمعان عدة ، وقد ينفرد بمعنى واحد لا يَشْرَكه فيه حرف آخر.

ونظراً لهذا التوسع فقد أُلِّفت أبوابٌ وعُقدت لهذه الظاهرة فصول[١] وينبغـــي أن يقال : أيصح أن نطلق نحن هذا الاستعمال دون شـــرط أو قيـــد؟ أم أن الأمـــر يحتاج إلى قيود وشروط.

هذه المسألة وهي ترادفُ الحروف أو توافقها لبعضها الآخـــر هـــي دقيقـــة المدخل والمخرج ، وللعلماء فيهـا مذاهب شتى ودروب متباينة ، وتأويلات مختلفة ، ونحن أمام تيارين:

أحدهما : يجيز وقوع بعض الحروف موقع بعضها الآخـــر ، وهـــؤلاء هـــم الكوفيون[٢] وتبعهم يونس بن حبيب[٣] والأخفش [٤] وأبو عبيدة [٥] والمبرد[٦] وابـــن السراج [٧] والفارسي [٨] والرضي [٩] وابن مالك[١٠] والمرادي [١١] وابن هشـــام[١٢] وغيرهم.

---

(١) ينظر كتاب الأزهية في علم الحروف٢٧٧ وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي٣٥٤ والخصائص ٣٠٦/٢.

(٢) ينظر الجنى الداني ٤٦ ومغني اللبيب ١٥٠ ومعاني القرآن للفراء ٢١٨/١ ، ٣٨٦ ، ١٨٦/٢ ، ٢٦٧.

(٣) الجنى الداني ٣١٤ .

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٧/٢-٥٢٨ - ٥٢٩ .

(٥) ينظر مجاز القرآن ٤١٤/١.

(٦) ينظر المقتضب ٣١٩/٢.

(٧) ينظر الأصول ٤١٤/١.

(٨) ينظر الحجة ٥٦/٤-٥٧.

(٩) ينظر شرح الرضي ٢٨١/٤.

(١٠) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٤١/٣ فما بعدها.

(١١) ينظر الجنى الداني ٢٥٢.

(١٢) ينظر مغني اللبيب ١٥٠-١٥١ ، ١٩١ ، ٢٢٥ .... .

والثاني : لا يجيزون وقوع بعض الحروف موقع بعضها الآخر ، فيؤولون ما وقع من ذلك بتأويلات يقبلها اللفظ ، أو يُضمِّنون الفعل معنى فعل آخر ، وهؤلاء هم جمهور البصريين[١]

وقد رد جمهور البصريين ما ذهب إليه الكوفيون ومن تابعهم بأمور ، منها:

- حَمْل ما وقع فيه الترادف أو التوافق على المجاز.
- تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، والتضمين يستدعي قوة في الفطنة ولطافة في الذهن.
- حَمْل ما ظُنّ بالترادف على الشذوذ أو الضرورة إن لم يتم حمله على المجاز أو التضمين،يقول المرادي : وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين ومن وافقهم في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض[٢] .ويقول في موضع آخر : ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول إما بتأويل يقبله اللفظ ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ.[٣]

ويقول ابن هشام :ومذهبالبصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في (ولأ صلبنكم في جذوع النخل)[٤] : إن "في" ليست بمعنى "على" ولكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجذعِ بالحالِّ في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضَّمن بعضهم: شربن بماء البحر ... معنى : روين ، وأحسن في (وقد أحسن بي)[٥] معنى : لطف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى[٦].

---

(١) ينظر المصادر السابقة.

(٢) الجنى الداني ٤٦.

(٤) الآية ٧١ من سورة طه.

(٥) الآية ١٠٠ من سورة يوسف.

(٦) مغني اللبيب ١٥٠-١٥١.

ثم قال : وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً ، ومذهبهم أقل تعسفاً [١] .

غير أن السؤال يبقى أيجوز وقوع الترادف – إن أخذنا برأي من أجاز وقوعه – في كل حرف وكل تركيب ؟ أم أن ذلك متوقف في مواطن دون أخرى ، يقول ابن جني في "باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض" :

هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة ، وما أبعد الصواب عنه ، وأوقفه دونه ، وذلك أنهم يقولون : إن "إلى" تكون بمعنى "مع" ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه "من أنصاري إلى الله" أي : مع الله ، ويقولون : إن "في" تكون بمعنى "على" ويحتجون بقوله عز اسمه (ولأصلبنكم في جذوع النخل) أي : عليها ، ويقولون : تكون الباء بمعنى "عن" و"على" ويحتجون بقولهم : رميت بالقوس أي : عنها وعليها ... وغير ذلك مما يوردونه ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ، لكنا نقول : إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه ، والمسوغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا ، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : معه ، وأن تقول : زيد في الفرس ، وأنت تريد : عليه ، وزيد في عمرو ، وأنت تريد : عليه في العداوة ، وأن تقول : رويت الحديث بزيد وأنت تريد : عنه ، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش [٢] .

ومثل هذا القول سبق به الفراء[٣] .

والخلاصة :

إن البصريين ذهبوا إلى تضمين الفعل معنى فعل آخر يطلب الحرف المذكور ، ولعل في هذا العمل ضرباً من المجاز ، وما ذهب إليه الكوفيون من نيابة الحرف مناب حرف آخر لعل هذا العمل يُعد ضرباً من المجاز كذلك .

فأي المجازين أولى بالقبول ؟

الأيسر والأولى ما ذهب إليه الكوفيون ، لعدة أسباب ، منها :

---

(١) مغني اللبيب ١٥٠-١٥١ .
(٢) الخصائص ٢/٣٠٦-٣٠٧ .
(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٢١٨ .

١- إن نيابة الحروف أقل تعسُّفاً من التضمين ، ذلك أن التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فَيُعطى حكمه في التعدية واللزوم،وما ذهب إليه البصريون من قولهم بالتضمين يُعد هروباً من النيابة ، فوقعوا في أمر أشد غموضاً مما هربوا منه.

٢- ليس كل دارس يستطيع أن يضمّن الفعل معنى فعل آخر.

٣- ليس هذه النيابة تؤخذ على إطلاقها وإنما مردّ أمرها إلى السماع أو نص من نصوص العلماء عليها.

٤- إن البيانيينأخذوا بالنيابة وجعلوها باباً من إعجاز القرآن ، كما أخذوا أيضاً بالتضمين ، إلا أن القول بالنيابة أوضح من القول بالتضمين.

وعلى مذهب الكوفيين ومن وافقهم فقد أدرجنا هذه الظاهرة ضمن هذه الرسالة ولا يخص ذلك تناوب حروف الجر بل يشمل غيرها، وذلك على النحو التالي:

١- التناوب في حروف الجر.

٢- التناوب في حروف العطف.

٣- التناوب في الحروف الناسخة.

٤- التناوب في حروف الشرط.

٥- التناوب في الحروف فيما غير ما سبق.

١ـ التناوب في حروف الجر

نيابة اللام عن "في"

الآية : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة)[١].

موضع الموقف : ليوم.

صاحب الموقف : الكوفيون ، ابن قتيبة.

تأتي اللام لمعان كثيرة موافقة لبعض الحروف والظروف على رأي من أجاز ذلك ، وعليه فاللام في الآية السابق ذكرها تحتمل أن تكون بمعنى بعد أو في أو أنها على بابها من التعليل على حذف مضاف.[٢]

وفيما يلي موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الكريمة فقال عن اللام : واللام في ليوم القيامة قال الزمخشري : مثلها في قولك :جئت لخمس ليال خلون من الشهر،ومنه بيت النابغة:

ترسمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع

- وذهب الكوفيون إلى أن اللام تكون بمعنى "في" ووافقهم ابن قتيبة من المتقدمين وابن مالك من أصحابنا من المتأخرين،وجعل من ذلك قوله«القسط ليوم القيامة»أي في يوم،وكذلك (لا يجليها لوقتها إلى هو)[٣] أي في وقتها،وأنشد شاهداً على ذلك لمسكين الدارمي :

أولئك قومي قد مضوا لسبيلهم كما قد مضى من قبل عاد وتبع

وقول الآخر :

وكل أب وابن وإن عُمِّرا معاً مقيمين مفقود لوقت وفاقد

- وقيل : اللام هنا للتعليل على حذف مضاف ، أي لحساب يوم القيامة[٤].

فمما تقدم يتضح أن للاّم في الآية الكريمة ثلاثة معان

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الأنبياء.

(٢) ينظر الدر المصون ١٦٤/٨-١٦٥ والإملاء ٤٢٩ وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٤/٣-١٤٥ وشرح الكافية الشافية٨٠٢/٢-٨٠٣ والجنى الداني٩٩ وشفاء العليل للسلسيلي٦٦٠/٢ ومغني اللبيب٢٨٠-٢٨١ ومعاني القرآن للفراء ١٨٧ وارتشاف الضرب ١٧٠٨/٤.

(٣) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف وفي الكافية الشافية اللام في "لوقتها" بمعنى عند.

(٤) البحر المحيط ٣١٦/٦.

ويتضح أن ابا حيان لم يعترض على ما أورده الكوفيون وابـــن قتيبـــة أن اللام تكون بمعنى في،وأورد ما استشهد به ابن مالك على ذلك،وأورد لفظ "قيـــل" الذي يحتمل فيه أن يكون للتضعيف ، وهو ما يمثل رأي البصريين .

نيابة "في" عن "الباء"

الآية : (والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله جاءتهم رسلهم بالبينات فردوا أيديهم في أفواههم ...)[١]

موضع الموقف : فردوا أيديهم في أفواههم.

صاحب الموقف : الفراء ، أبو عبيدة ، ابن قتيبة ، الأخفش.

تجيء "في" بمعنى حروف أخر ، قال الفراء : وقد وجدنا من العرب من يجعل "في" موضع الباء ، فيقول : أدخلك الله بالجنة ، يريد : في الجنة ، قال : وأنشدني بعضهم :

وأرغب فيها عن لقيطٍ ورهطه ولكنني عن سنبس لست أرغب

فقال : أرغب فيها ، يعني : بنتاً له ، أي : إني أرغب بها عن لقيط[٢]

قال أبو عبيدة : مجازه مجاز المثل ، وموضعه موضع : كَفَّوا عما أُمروا بقوله من الحق ، ولم يؤمنوا به ، ولم يسلموا . ويُقال : رد يده في فمه ، أي : أمسك إذا لم يجب[٣] ، إلا أن ابن قتيبة ردّ على أبي عبيدة قوله ، فقال : ولا أعلم أحداً قال : ردّ يده في فيه ، إذا أمسك عن الشيء ، والمعنى : ردوا أيديهم في أفواههم ، أي : عضوا عليها حنقاً وغيظاً.[٤] وردّ أبو حيان على ابن قتيبة قوله.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الكريمة ، ثم قال : وفي بمعنى الباء أي : بأفواههم ، والمعنى : كذبوهم بأفواههم ، وفي بمعنى الباء يقال : جلست في البيت وبالبيت[٥].

ثم استشهد بقول الفراء السابق ذكره ، وبقول أبي عبيدة ، ثم قال عن قول أبي عبيدة : "وقاله الأخفش أيضاً" [٥] ووقف من هؤلاء موقف المناصر الموافق لهم، وأورد قول ابن قتيبة أيضاً الذي اعترض به على أبي عبيدة. وقال أبو حيان مدافعاً عما ذهب إليه من أن في بمعنى الباء ، وموافقته لرأي الفراء وأبي عبيدة والأخفش

---

(١) الآية ٩ من سورة إبراهيم.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٧٠.

(٣) مجاز القرآن١/٢٦٦

(٤) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٢٣٠.

(٥) البحر المحيط ٥/٤٠٨-٤٠٩.

مخالفاً لابن قتيبة. فقال أبو حيان : ومن سمع حجة على من لم يسمع ، هذا أبوعبيدة والأخفش نقلا ذلك عن العرب[١].

والذي يظهر أن ما ذهب إليه أبو حيان من أن "في" في الآية الكريمة بمعنى "الباء" لا يتأتى ، ذلك أن الفعل ردّ يتعدى بـ إلى،دليل ذلك آيات كثيرة تعدى الفعل ردّ بإلى ، ومن ذلك قوله تعالى : (ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب)[٢] ، (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول)[٣]، (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر) [٤] ، (كلماردوا إلى الفتنة أركسوا فيها)[٥] وينظر بقية الآيات في [٦].

وقد نص كثير من الأئمة على أن "في" في الآية الكريمة موضع البحث جاءت بمعنى إلى [٧]،ولعل ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الموضع سهو منه.

---

(١) البحر المحيط ٥/٤٠٨-٤٠٩.

(٢) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٥٩ من سورة النساء.

(٤) الآية ٨٣ من سورة النساء.

(٥) الآية٩١ من سورة النساء.

(٦) الأنعام ٦٢ ، التوبة ٩٤/١٠١/ ٣٥- يونس ٣٠ ، يوسف ٦٥ ، النحل ٧٠ ، الكهف ، ٣٦ ، ٨٧ ، الحج ٥ ، القصص ٧،١٣ ، ٨٥ ، فصلت ٤٧ ، الجمعة ٨.

(٧) ينظر مغني اللبيب ٢٢٥ والجنى الداني ٢٥٢ ورصف المباني ٣٨٨.

نيابة "من" عن "على"

الآية : (ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا)[١]

موضع الموقف : من القوم.

صاحب الموقف : أبو عبيدة.

من القوم فيه أوجه [٢]:

أحدها : أن "نصرناه" ضُمّن مَنَعناه وعَصَمْنَاه ونَجيَّنْاه من القوم .

الثاني : أن نصر مطاوعه انتصر ، فتعدى تعدية ما طاوعه.

الثالث : أن من بمعنى على أي : على القوم ، وإلى هذا ذهب أبو عبيدة.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه الثلاثة ، السابقة ثم قال : وقال أبو عبيدة : من بمعنى على ، أي : ونصرناه على القوم [٣] ولم يعترض عليه ولم يؤيده بترجيح ولا غيره.

---

(١) الآية ٧٧ من سورة الأنبياء.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٤٢٤ وإملاء ما منّ به الرحمن ٤٣١والدر المصون ١٨٤/٨.

(٣) البحر المحيط ٣٣٠/٦ وينظر ارتشاف الضرب ١٧٢٠/٤.

نيابة "إلى" عن "اللام" أو "في"

الآية : من أنصاري إلى الله .[١]

موضع الموقف : إلى الله .

صاحب الموقف : أبو عبيدة ، الفارسي .

" إلى الله " فيه أوجه .

أحدها : أن يكون معناه:مع الله .

والثاني : أن يكون " لله"، وذهب إليه الفارسي كقوله تعالى : يهدي إلى الحق . [٢] أي : للحق .

والثالث : أن يكون معناه : من أعواني في ذات الله ، وهذا ذهب إليه أبو عبيدة .

موقف أبي حيان : ساق أبو حيان ماذكره الفارسي وأبو عبيدة ولم يعترض عليه ولم يؤيده فقال : وقال أبو علي الفارسي : معنى إلى الله : لله كقوله " يهدي إلى الحق " (٢) أي : للحق ، وقال أبو عبيدة : من أعواني في ذات الله .[٣]

---

[١] سورة الصف الآية (١٤) .

[٢] سورة يونس الآية (٣٥) .

[٣] البحر المحيط ٢/ ٤٧١ .

نيابة " على " عن " الباء "

الآية : وقال موسى يافرعون إني رسول من رب العالمين حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق .[١]

موضع الموقف : على أن لا أقول .

صاحب الموقف : الأخفش ، الفراء ، الفارسي .

قرأ نافع " عليّ أن لا أقول " جعل على داخلة على ياء المتكلم .

وقرأ باقي السبعة " على أن لا أقول " بجر " أن لا أقول " وهذه القراءة فيها عدة أوجه منها :-

- أن يضمن " حقيق " معنى حريص [٢]
- أن تكون " على " بمعنى الباء ، وهذا قول الأخفش والفراء والفارسي .

قال الأخفش : وقال حقيق علي أن أقول على الله إلا الحق ، وقال بعضهم : على أن لا أقول ، والأولى أحسنها عندي ، أراد : واجب علي أن لا أقول ، والأخرى : أنا حقيق على أن لا أقول على الله ، يريد : بأن لا أقول على الله ، كما قال : بكل صراط توعدون " في معنى على كل صراط توعدون . [٣] وقال في موضع آخر :«ولاتقعدوا بكل صراط توعدون» تقول : هم في البصرة وبالبصرة وقعدت له في الطريق وبالطريق .[٤]

وقال الفراء : ويقرأ حقيق عليّ أن لا أقول ، وفي قراءة عبد الله " حقيق بأن لا أقول على الله ، فهذه حجة من قرأ على ولم يضف ، والعرب تجعل الباء في موضع على ، رميت على القوس وبالقوس ، وجئت على حال حسنة وبحال حسنة [٥]

أما الفارسي فهو يحتج لكلا القراءتين ، وقال عن قراءة غير نافع : وقد قالوا : هو حقيق بكذا فيجوز على هذا أن يكون على بمنزلة الباء ، تقول : حقيق على أن ، فتضع على موضع الباء ..... [٦] ثم ذكر معظم قول الأخفش السابق وقال ناقلاً عن أبي الحسن : قال : لأن حقيق على معناها : الباء أي : حقيق بذا ، قال : وليس ذلك بالمقيس ، لو قلت : ذهبت على زيد ، وأنت تريد بزيد لم يجز [٦]

---

[١] سورة الأعراف آية (١٠٥) .

[٢] ينظر مغني اللبيب ص ١٩٢ و ص ٩١٤ والدر المصون ٥ / ٣٧٦ .

[٣] معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٢٨ - ٥٢٩ .

[٤] معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٢٧ .

[٥] معاني القرآن للفراء ١ / ٣٨٦ .

[٦] الحجة للفارسي ٤ / ٥٦ - ٥٧ .

موقف أبي حيان : أورد أبو حيان ما ذهب إليه هؤلاء فقال : وقرأ نافع علـــيّ أن لا أقــول ..... وقرأ باقي السبعة على بجرها " أن لا أقول " أي حقيق على قول الحق ، فقال قوم : ضمّــن حقيق معنى حريص .

وقال أبو الحسن والفراء والفارسي : على بمعنى الباء ، كما أن الباء بمعنى علـــى .....[1] وسرد قول أبي الحسن ثم قال : ويشهد لهذا التوجيه قراءة أُبّي " بأن لا أقول " وضع مكـــان على الباء .....[1] .

فأبوحيان فيما سبق أورد الوجهين : التضمين الذي يقول به معظم البصريين وموافقة علـــى الباء . ولم يرجّح جانباً على جانب فهما عنده سواء ، وهذا ما أراه كذلك .

---

[1] البحر المحيط ٤ / ٣٥٥ وينظر المغني ١٩٢ .

٢ـ التناوب في حروف العطف

نيابة "الواو" عن "أو"

الآية : فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة [١]

موضع الموقف : وسبعة

صاحب الموقف : الزجاج ، الكوفيون ، البصريون .

قد ترد أو بمعنى الواو ، وقد ترد الواو بمعنى أو ، ولذا ذهب النحويون إلى أن الواو في قول الشاعر :

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم

هي بمعنى أو [٢]

ولذا قيل في الآية " جمع العددين – يعني ثلاثة أيام في الحج وسبعة – بقوله تعالى "تلك عشرة كاملة " حتى لا يظن أن عليه صوم ثلاثة أو سبعة .

قال الزجاج : والذي في هذا – والله أعلم – أنه لما قيل : فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم " جاز أن يتوهم المتوهم أن الفرض ثلاثة أيام في الحج أو سبعة في الرجوع – فأعلم الله عز وجل أن العشرة مفترضة كلها [٣]

موقف أبي حيان : أورد أبو حيان ما ذكره الزجاج ، فقال : وقال الزجاج : جمع العددين لجواز أن يُظن أن عليه ثلاثة أو سبعة ، **لأن** الواو قد تقوم مقام أو ، ومنه " مثنى وثلاث ورباع " [٤] فأزال احتمال التخيير .... وهو جار على مذهب أهل الكوفة ، لا على مذهب البصريين ، لأن الواو لا تكون بمعنى أو [٥]

ويتضح أن أبا حيان لم يؤيد ما ذهب إليه الزجاج على مذهب الكوفيين من أن الواو قد تكون بمعنى أو ، يتضح هذا من قوله بعد إيراد عدة أقوال في قوله تعالى " تلك عشرة كاملة " ، فقال : والأحسن من هذه الأقاويل القول الأول (٥) ألا وهو أن يكون أتى بتلك العشرة كاملة توطئة للخبر بعدها ، لأنها هي الخبر المستقبل به فائدة الإسناد فجئ بها للتوكيد ،كما تقول : زيد رجل صالح .

---

[١] الآية ١٩٦ من سورة البقرة

[٢] ينظر الجنى الداني ١٦٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٣/٣

[٣] معاني القرآن للزجاج ٢٦٨/١ وينظر إلى المحرر ١١٨/٢

[٤] الآية ٣ من سورة النساء

[٥] البحر المحيط ٧٩/٢-٨٠

نيابة "أم" عن "بل والهمزة" أو "الواو"

الآية : أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين [١]

موضع الموقف : أم يقولون

صاحب الموقف : سيبويه ، أبو عبيدة

تأتي " أم " على أشهر الآراء – على نوعين

أحدهما : أن تكون متصلة والثانية : أن تكون منقطعة

وفيما يلي نبذة عن كل منهما

أولاً : أم المتصلة ، وسميت بذلك لاتصال ما بعدها بما قبلها ، وعدم استغناء أحدهما عن الآخر .

والمتصلة هذه هي المسبوقة بكلام مشتمل على همزة التسوية ، أو على همزة استفهام يراد منها ومن " أم " التعيين ، ويكون معناها في هذه الحالة أيّ الاستفهامية، وعلى هذا تنقسم " أم " المتصلة إلى قسمين :

– قسم مسبوقة فيه بهمزة التسوية ، وأم هذه تكون في الغالب متوسطة بين جملتين خبريتين ، إذ همزة التسوية تركت الاستفهام وتمخضت للتسوية [٢].

– وقسم تكون أم فيه مسبوقة بهمزة التعيين ، وأم في هذا القسم تقع متوسطة بين شيئين يُنسب لواحد غير معين منهما أمْر يعلمه المتكلم ، ولكن لا يعلم صاحبه على وجه التعيين .

وتكون " أم " في هذين القسمين عاطفة ، قال ابن مالك :

وأم بها اعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أيّ مغنية

ثانياً :أم المنقطعة وتسمى المنفصلة أيضاً ، وذلك أنه يُستغنى بما بعدها عما قبلها ، أو يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأم هنا حرف ابتداء ، ولذلك تعرف : بأنها تقع بين

---

[١] الآية ٣٨ من سورة يونس

[٢] ينظر مغنى اللبيب ٦٦ والجنى الداني ٢٠٤-٢٠٧ ورصف المباني ٩٣-٩٦ وشرح الرضي ٤/٤٠٤ -٤٠٨ والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/٣٤٩-٣٥٠ والنحو الوافي ٣/٥٨٥ ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٨٨، ٢٤٣ واللباب ١/٤٢٨-٤٣٠ والبحر المحيط ٧/١٤٠

جملتين مستقلتين في معناهما ، ولكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، وقيل: " هي إضراب عن الأول واستفهام عن الجملة الثانية ، نحو : قام زيد ، ثم يتبين لك بطلان ما أخبرت به فتضرب عنه ، وتستفهم عما بعده ،فتقول: أم قعد عمرو ، فالمعنى : بل أقعد عمرو؟ [١]

وهي تقع في مواقع، منها :

- بعد الخبر المحض : وأم بمعنى بل الدالة على الإضراب المحض الذي لا يشاركه معنى آخر .
- بعد أداة استفهام غير الهمزة ، نحو "هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور " [٢]
- وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا لطلب التعيين ، ومعنى الاستفهام هنا الإنكار والنفي ،نحو "ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها ....." [٣]
- وقد تقع بعد همزة استفهام يراد منها التقرير،نحو " أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله "[٤] وقوله :" أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها " [٥]

وقد اختلف في معنى أم المنقطعة ، واختلف النقل عن النحاة

- مذهب جمهور البصريين أنها تُقَدَّر بـ بل والهمزة [٦]
- مذهب الكسائي وهشام أنها بمنزلة بل .

-وذهب الفراء قائلا : والعرب تجعل " بل " مكان " أم " و"أم " مكان "بل" إذا كان في أول الكلام استفهام ، مثل قول الشاعر :

فوالله ما أدري أسلمى تغولت أم النوم أم كل إليّ حبيب [٧]

- وذهب أبوعبيدة إلى أن "أم "بمعنى ألف الاستفهام ، وإليه ذهب الفراء في بعض

---

[١] البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٣٤٩/١-٣٥٠

[٢] الرعد ١٦

[٣] الأعراف ١٩٥

[٤] النور ٥٠

[٥] محمد ٢٤

[٦] ينظر الكتاب ١٧٢/٣ والمقتضب ٢٨٨/٣-٢٨٩ والأصول لابن السراج ٢١٣،٥٨/٢ .

[٧] معاني القرآن للفراء ٢٩٩/٢

المواضع [١]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية السابقة الذكر ، وقال :

" وأم متضمنة معنى بل والهمزة على مذهب سيبويه ، أي : بل أيقولـــون اختلقــه ، والهمزة :تقرير لالتزام الحجة عليهم ، أو إنكار لقولهم واستبعاد .

وقالت فرقة :أم هذه بمنزلة الاستفهام

وقال أبوعبيدة : أم بمعنى الواو ، ومجازه:ويقولون افتراه

وقيل الميم صلة ، والتقدير : أيقولون

وقيل : أم هي المعادلة للهمزة ، وحذفت الجملة قبلها ، والتقدير : أيقـــرون بـــه أم يقولون افتراه [٢]

وعلى ما سبق يتضح موقف أبي حيان فهو يوافق مذهب سيبويه وجمهور البصريين في أن " أم" هنا متضمنة معنى بل والهمزة ، وهذا ما صححه في قولـــه تعـــالى«أم حسبتم أن تدخلوا الجنة»[٣]

فقال عنها : أم هنا منقطعة مقدرة ببل والهمزة .. وقال الزجاج : بمعنى بـــل [٤]....

فتلخص في أم هنا أربعة أقوال : الانقطاع على أنها بمعنى بل والهمزة،والاتصـــال على إضمار جملة قبلها ، والاستفهام بمعنى الـــهمزة ، والإضـــراب بمعنـــى بـــل، والصحيح هو القول الأول [٥]

الخلاصة : صحح ما ذهب إليه سيبويه القائل بأن معنى أم المنقطعة هو بل والـهمزة وما ذهب إليه الزجاج مرجوح في آية البقرة [٣]بمذهب سيبويه

---

[١] ينظر معاني الفراء ١/٧١-٧٢ ومجاز القرآن ١/٥٦-٥٩ وارتشاف الضرب ٤/٢٠٠٧ والمساعد ٢/٤٥٦

[٢] البحر المحيط ٥/١٥٨ وينظر الدر المصون ٦/٢٠٤ والمحرر الوجيز ٩/٤٤ ومعاني القرآن للزجاج ٣/٢١ وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٥

[٣] البقرة ٢١٤

[٤] ينظر معاني القرآن للزجاج ١/٢٨٥ وفيه : معناه : بل أحسبتم ..

[٥] البحر المحيط ٢/١٣٩ وينظر الدر المصون ٢/٣٨٠

نيابة "أو" عن "الواو" "أو" "بل"

الآية :أو كَصَيِّب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق ...[١]

موضع الموقف : أو

صاحب الموقف : الكوفيون ، الأخفش

جاءت أو عاطفة ، ولها معان عدة ، فمن تلك المعاني التي يحتملها السياق : الشك والإبهام " والفرق بينهما أن الشك من جهة المتكلم ، والإبهام على السامع "[٢] نحو : قام زيد أو عمرو ، وأقام زيد أو عمرو ؟ وقوله تعالى :"وإنا أوإياكم لعلى هدى"[٣]

ومن المعاني أيضا التخيير ،والإباحة " والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة ، ومنع الجمع في التخيير [٢] نحو : خذ دينارا أو درهما ، وجالس النحاة أو الفقهاء .

ومنها أيضاً :التقسيم أو التفريق وهو " أولى من التعبير بالتقسيم لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال أو[٢] ، وقد يقال :عن هذا : بالتفصيل

واختلف في معنيين لـ " أو " أتأتي بمعناهما أم لا تأتي ؟

المعنى الأول : أن تكون للإضراب بمعنى بل

والمعنى الثاني : أن تكون بمعنى الواو

وقد اختلف النحاة في ذلك

أ- فذهب الكوفيون [٩] والفارسي [٤] وأبوعبيدة [٥] -ونُقل عن ابن عباس-[٦] إلى أن أو تكون بمعنى بل

ب- وذهب الكوفيون أيضاً[٩] والأخفش والجرمي [٧] والأزهري [٤] وأبوعبيدة [٨] -ونُقل أيضاً عن ابن عباس-[٦] إلى أنها تأتي أيضاً بمعنى الواو

---

(١) البقرة ١٩

(٢) الجنى الداني ٢٢٨ وينظر رصف المعاني ١٣١-١٣٢ والصاحبي باب أو ١٧٠-١٧٣ والأصول ٢/٥٥ وأسرار العربية ٣٠٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٦٢-٣٦٣

(٣) سبأ ٢٤

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٩٠-١٩٩١ والمغني ٩١

(٥) ينظر المساعد ٢/٤٥٩

(٦) ينظر البحر المحيط ٧/٣٧٦

(٧) ينظر الجنى ٢٣٠

(٨) ينظر البحر المحيط ٧/٣٧٦

(٩) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٧٨ م ٦٧ واللباب ١/٤٢٤

ج- واشترط سيبويه في «أو» أن تأتي للإضراب كـ "بل " أن يتقدمها نفي أو نهي وأن يعاد معها العامل، قال :... ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت : لست بِشْـرًا أو لست عمرًا، أو قلت : ما أنت بِبِشْرٍ أو ما أنت بعمرو لم يجئ إلا على معنى : بل ما أنت بعمرو ولا بل لست بِشْرًا [١]

وذهب جمهور البصريين إلى أن " أو" لا تكون بمعنى الواو ولا بمعنى بل وإنما تجيء لأحد الشيئين أو الأشياء [٢]

أما الكوفيون فاحتجوا بما ورد من النثر والشعر ، فقالوا : إنما قلنا ذلك ، لأنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب [٣]

-فمن القرآن قوله تعالى :" أو كصيب من السماء ...[٤] وقوله " أو كلما عاهدوا عهدًا ...[٥] على قراءة سكون الواو، وقوله تعالى :: وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون [٦] قال الفراء : أو ها هنا في معنى " بل " كذا في التفسير مع صحته في العربية [٧]وقوله تعالى :" ولا تطع منهم آثمًا أو كفورًا " [٨]

- ومن الحديث قوله صلى الله عليه وسلم :"اسكن فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد "[٩] وقول ابن عباس رضي الله عنهما :" كلْ ما شئت ، واشرب ما شئت ، ما أخطأتك اثنتان :سرف أو مخيلة " [٩]

- ومن شعر العرب : قول الشاعر [١٠]

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح

وقوله : *قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد*

---

[١] الكتاب لسيبويه ١٨٨/٣ وينظر المغني ٩١ والارتشاف ١٩٩١/٤ والمساعد ٤٥٨/٢

[٢] ينظر الانصاف ٤٧٨/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٣/٣ وارتشاف الضرب ١٩٨٩/٤

[٣] الانصاف ٤٧٨/٢ ، ٤٨٠

[٤] البقرة ١٩

[٥] البقرة ١٠٠

[٦] الصافات ١٤٧

[٧] معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢

[٨] الإنسان ٢٤

[٩] شواهد التوضيح والتصحيح ص ١١٣ والمساعد ٤٥٩/٢

[١٠] ينظر الانصاف ٤٧٨/٢ ،٤٧٩ ومعاني القرآن للفراء ٧٢/١ والمحتسب ٩٩/١ واللباب ٤٢٤/١

وقوله : *ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعداد* [١][٤]

كانوا ثمانين أو زادوا ثمـــــانية لولا رجاؤك قد قتّلت أولادي

وقوله : *فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء أو قديد معجل* [٢]

وقوله:*جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر* [٣] [٤]

وقوله : فقالوا *لنا* ثنتان لابد منهما. صدور رماح أشرعت أو سلاسل [٢]

والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى

أما البصريون فقالوا :إن الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له ،لئلا يفضي إلـــى اللبس ، وإسقاط فائدة الوضع [٥]

والأصل في" أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو وبل ، لأن الـــواو معناها الجمع بين الشيئين ، وبل معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى " أو" [٦]

وأما ما احتج به الكوفيون مما ورد سماعاً ، فقد أوله البصريون ليتناسب مـــع مـــا يذهبون إليه فلا يخرج عما أصلوه لأو من الشك أو الإبهام أو التخيير أو الإباحـــة أو التفصيل [٧] .

وبعد ،فالبصريون لم ينكروا أن تكون أو عاطفـــة إلا أن اعتراضـــهم علـــى مجيئها بمعنى بل والواو .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان عدة مواطن في تفسيره أثار فيها الخلاف فـــي مدلـــول أو ، أتكون على بابها أم تأتي بمعنى الواو أو بل ؟

أ- فهو يقول عنها في قوله تعالى :" أو كصيب من الســـماء فيـــه ظلمـــات ورعـــد وبرق" [٨] :" أو " لها خمسة معان : الشـــك ، والإبـــهام ،والتخيـــير ،والإباحـــة ،

---

[١] ينظر معنى اللبيب ٩١

[٢] ينظر شواهد التوضيح ١١٣

[٣] ينظر الجنى الداني ٢٣٠

[٤] ينظر شرح ابن عقيل ٣/١٠٦ - ١٠٧

[٥] اللباب ١/٤٢٤

[٦] الانصاف ٢/٤٨٠-٤٨١

[٧] ينظر المقتضب ٣/٣٠٤-٣٠٥ ومعاني القرآن للزجاج ١/٩٦، ١٥٦ والأصول ٢/٥٥، ١٥٥، ٢١٣ والانصاف ٤٨١-٤٨٤

[٨] البقرة ١٩

والتفصيل وزاد الكوفيون أن تكون بمعنى الواو وبمعنى بل [١] .

ب- ويقول عنها في قوله تعالى : "أو كلما عاهدوا عهداً "[٢] في قراءة أبي السمال بسكون الواو : وقيل هي الساكنة الواو حركت بالفتح ، وهي بمعنى بل ، قاله الكسائي ، وكلا القولين ضعيف ، وقيل :واو العطف ، وهو الصحيح ... وخرجه المهدوي وغيره على أن أو للخروج من الكلام إلى غيره بمنزلة "أم " المنقطعة ، فكأنه قال : بل كلما عاهدوا عهداً ... وهذا التخريج على رأي الكوفيين ، إذ يكون " أو " عندهم بمنزلة " بل" [٣]

جـ- ويقول كذلك عنها في قوله تعالى :" ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً "[٤] : ولو قال :لا تضرب زيداً أو عمراً لجاز أن يكون نهياً عن ضربهما جميعاً ، لا عن ضرب أحدهما ، وقال أبو عبيدة :أو بمعنى الواو [٥]

د- ويقول أبو حيان :وذهب الأخفش وقوم إلى أن أو في معنى الواو [٦]

وإذا كانت على بابها فقد تأتي بمعنى"إلى أن"عند البصريين .

قال أبو حيان : وإذا كانت بمعنى" إلى أن" فهي عند البصريين على بابها من كونها لأحد الشيئين [٧] وعلى ضوء ما تقدم فإن القول بأن "أو" تكون بمعنى بل أو الواو لا يرتضيه أبو حيان ،فهو يضعّف ذلك ، ويتضح أنه يناصر ما ذهب إليه جمهور البصريين .

الترجيح : ورد مجيء أو عاطفة ، والخلاف أتكون بمعنى بل أو الواو أو لا تكون ؟ وبعد ثبوت ما استشهد به الكوفيون على مجيئها بهذين المعنيين ، إذ بعض النصوص تحتمل ذلك ، فالذي أرجحه في هذا الموضع أن مجيئها بهذين المعنيين قليل ، ولا ينبغي نفيه ، ولا أقول إلا كما قال ابن هشام : التحقيق أن " أو" موضوعة لأحد

---

[١] البحر ٨٣/١

[٢] البقرة ١٠٠

[٣] البحر ٣٢٣/١-٣٢٤

[٤] الإنسان ٢٤

[٥] البحر ٤٠١/٨وينظر البحر ٢٨٠/٧ ١٤٠/٨

[٦] البحر ٣٧٠/٣ وينظر البحر ٤٧/٤

[٧] البحر ٤/ ٤٧

الشيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى "بل" وإلى معنى الواو ، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها [١]

تعقيب :

نسب أبو حيان في ارتشاف الضرب [٢] والمرادي في الجنى الداني [٣] وابن هشام في مغني اللبيب [٤] إلى ابن جني القول بمجيء أو بمعنى بل ، وذلك حينما استشهدوا لمجيئها بهذا المعنى في قراءة أبي السمال " أَوْ كلما عاهدوا عهدًا .. بسكون الواو، وهذه النسبة تبدو للمتسرع صحيحة إلا أنها في حقيقتها غير ذلك ، ولنأخذ نصين مما كتبه ابن جني لنتبين ما ذهب إليه ، فقال في المحتسب : لا يجوز أن يكون سكون الواو في أو هذه على أنها في الأصل حرف عطف كقراءة الكافة " أَوَ كلما " من قبل أن واو العطف لم تسّكن في موضع علمناه ... فإذا كان كذلك كانت أو هذه حرفًا واحدًا ،إلا أن معناها معنى بل للترك والتحول بمنزلة أم المنقطعة ... وأو هذه .....موجودة في الكلام كثيرًا ... وإلى هذا النحو ذهب الفراء في قول ذي الرمة : بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى ... قال : معناه بل أنت في العين أملح ، وكذلك قال في قول الله تعالى : "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون " قال معناه بل يزيدون [٥]. وخلاصة هذا قال أبو الفتح : وإن كان مذهبنا نحن في هذا غير هذا [٥].

ولإيضاح موقفه يقول في الخصائص في :باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يدع إلى الترك والتحول .

من ذلك "أو" إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت ، وكيف تصرفت فهي عندنا على ذلك ، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال حتى دعاه إلى أَنْ نَقَلها عن أصل بابها [٦]

---

[١] مغني اللبيب ٩٥

[٢] ينظر ارتشاف الضرب ١٩٩١/٤

[٣] ينظر الجنى الداني ٢٢٩

[٤] ينظر مغني اللبيب ٩١

[٥] المحتسب ٩٩/١-١٠٠

[٦] الخصائص ٤٥٧/٢

ورد –متأولاً – على من رأى أن أو قد تكون بمعنى الواو ،فقال : ودعانا إلى هـــذا التأوّل السعيُ في إقرار هذه اللفظة على أول أحوالها [٢]

فهل من سبيل إلى إيراد نسبة إليه لم يبح بها في هذين الكتابين وذلك فيمـــا اطلعـــت عليه من كتبه .

---

[٢] الخصائص ٢/٤٦٠

٣ـ التناوب في الحروف الناسخة

نيابة "إن" عن "ما" أو "قد"
نيابة "اللام" عن "إلا"

الآية : وإنْ كنا عن دراستهم لغافلين [١]

موضع الموقف : وإن--لغافلين

صاحب الموقف : الكوفيون ، الكسائي ، الفراء ، البصريون ، قطـــرب .

اختلف النحاة في معنى " إنْ" وفي اللام الواقعة في جملتها

١- فذهب جمهور البصريين إلى أن " إن" هي المخففة من الثقيلة ، أما اللام فاختلفوا فيما بينهم أهي لام الابتداء أم لام أخرى اجتلبت للفرق ؟ جمهور البصريين وأكـــثر نحاة بغداد يرون أنها لام الابتداء [٢] ويسميها سيبويه لام التوكيد ، يقول عنها مع إن المخففة : غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها [٣] .

ولها فوائد منها : التوكيد كما ذكر سيبويه ،و التعويض مما حذف مـــن "إن" وتخليص المضارع للحال[٤] وتفيد كذلك الفرق بين "إن" المخففة و "إن" النافية ، لـــذا قال سيبويه عن هذا الغرض : وألزمها اللام لئلا تلتبس بأن التي بمنزلة "ما " التـــي تنفي بها [٥] .

ومذهب الفارسي وابن جني وغيرهما أنها غير لام الابتداء ، وإنما هـــي لام أخـــرى اجتلبت للفرق [٦] .

واستدل الفارسي بأن ما بعد هذه اللام ينتصب بما قبلها من الأفعـــال ، نحـــو قولـــه تعالى :" وإنْ كنا عن دراستهم لغافلين " [١] وقوله :" وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسـقين" [٧]

---

[١] الآية ١٥٦ من سورة الأنعام

[٢] ينظر شرح ابن عقيل ٣٣٣/١ ورصف المباني ٢٣٥ وارتشاف الضرب ١٢٧١/٣-١٢٧٢ والمساعد ٣٢٧/١ والمغني ٣٠٥

[٣] الكتاب ٢٣٣/٤

[٤] ينظر مغني اللبيب ٣٠٠

[٥] الكتاب ٢٣٣/٤

[٦] ينظر المسائل العسكرية ٢٥٢ وشرح الرضي ٣٦٦/٤-٣٦٧ ومغني اللبيب ٣٠٦

[٧] الآية ١٠٢ من سورة الأعراف

وقول امرأة الزبير : *شلت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد*

ولو كانت هذه اللام لام الابتداء لما عمل ما قبلها فيما بعدها .

ومن حججه أيضاً : دخولها مع الماضي المتصرف ، نحو :إنْ زيد لقام ، وهـــذا لا يجوز مع لام الابتداء [١]

٢- أما الكوفيون فاختلف النقل عنهم :

- ذهب الكسائي والفراء إلى أن "إن" هي نافية لا مخففة ، وهي بمعنى " ما"،واللام بمعنى "إلاّ" [٢] ونُسب هذا المذهب للكوفيين عامة [٣] .

- وذهب الكسائي في أحد قوليه [٤] وكذلك الفراء في أحد قوليه [٥] وقطـــرب مـــن البصريين [٦] إلى أن " إن" بمعنى "قد" واللام زائدة .

وقد رُدّ على هذا المذهب بأمور، منها .

- مجيء اللام بمعنى " إلاّ" لم يثبت في العربية .

- لو ساغ أن تكون اللام بمعنى "إلاّ" لجاز أن يقال : قام القوم لزيداً ،على معنـــى : قام القوم إلا زيداً ، وذلك غير جائز .

- لو كانت اللام بمعنى "إلاّ " لكان استعمالها بعد غير "إن" من حروف النفي أولـى ، لأنها أنص على النفي من "إنْ" فكان يقال : لم يقم لزيد ، ولن يقعد لعمرو، بمعنـــى : لم يقم إلا زيد ولم يقعد إلا عمرو ، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بـــها إيجاب ، وإنما قصد بها التوكيد ، كما قصد مع التشديد [٧]،أما مجـــيء " إن" فـــهي عندهم نافية لا مخففة ، وهي بمعنى "ما " فقد بحثت في ظاهرة الإعمال والإهمال [٨] فلا داعي لتكرارها هنا .

---

[١] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٥/٢ والمساعد ٣٢٧/١ والمغني ٣٠٦

[٢] ينظر البحر ٩٨/٢

[٣] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٢-٣٥ وشرح الرضي ٣٦٧/٤ والمغني ٣٠٦ والجنى الداني ٢٠٩

[٤] ينظر الأصول ٢٦٠/١ وشرح الرضي ٣٦٧/٤ وارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣ والبحر ٩٨/٢

[٥] ينظر الأصول ٢٦٠/١ وارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣ والبحر المحيط ٤٢٥/١

[٦] ارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣ والبحر ٢٥٧/٤ ٤٢٥/١

[٧] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٥/٢

[٨] ينظر ص (٣٢١) من هذه الرسالة

موقف أبي حيان :

رد أبو حيان ما ذهب إليه الكوفيون في عدة مواضع من تفسيره ، فهو يقول عن هذه المسألة في الآية الكريمة موضع البحث :

"وإن هنا هي المخففة من الثقيلة ، وقال الكوفيون : إن نافية ، واللام بمعنى "إلا" والتقدير : وما كنا عن دراستهم إلا غافلين ، وقال قطرب في مثل هذا التركيب : إن بمعنى :قد ، واللام زائدة ...

و" عن دراستهم " متعلق بقوله لغافلين ، وهذا يدل على بطلان مذهب الكوفيين في دعواهم : إن اللام بمعنى "إلاّ"،ولا يجوز أن يعمل ما بعد " إلا" فيما قبلها [١]

ويقول في موضع آخر : وأما على مذهب الكوفيين فـ "إن" نافية ، واللام بمعنى "إلا" [٢] .

وعند قوله تعالى : وإنْ كنتم من قبله لَمِنَ الضالين [٣] يقول : إن هنا عند البصريين هي التي للتوكيد المخففة من الثقيلة ... واللام في " لَمِن " وما أشبهه فيها خلاف ، أهي لام الابتداء لزمت للفرق ، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق ؟، ومذهب الفراء في نحو هذا : هي النافية بمعنى " ما" واللام بمعنى "إلا " ، وذهب الكسائي إلى أن "إن" بمعنى "قد" إذا دخل على الجملة الفعلية ، وتكون اللام زائدة ، وبمعنى " ما" النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية ، واللام بمعنى " إلا" [٤]

وعلى ضوء ما سبق تكون "إن" بمعنى "ما" وبمعنى "قد" عند الفراء والكسائي وقطرب حسب التفصيل السابق ذكره . وتكون " اللام "بمعنى "إلا" عندهم .

أما عند البصريين فإنْ و" اللام " على بابهما وليستا بمعنى حرف آخر .

---

[١] البحر المحيط ٣٥٧/٤

[٢] البحر المحيط ٤٣٨/٥ ، وينظر البحر ٣٥٤/٤ ، ٤٦٣/٥

[٣] الآية ١٩٨ من سورة البقرة

[٤] البحر المحيط ٩٨/٢

نيابة "لعل" عن "كي" - نيابة "لعل" عن "هل"

الآية :يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون [١]

موضع الموقف : لعلكم تتقون

صاحب الموقف : قطرب ابن كيسان ، الفراء ، الكوفيون

لعل من حروف المعاني التي توسعت العرب فيها توسعًا كبيرًا من حيث المعاني واللغات والعمل . فهي حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وقيل :ينصبهما ، ولم يرد ذلك في القرآن ، وتجر ما بعدها على لغة عُقَيل ...

والذي يخص ما نحن فيه هنا اختلاف النحاة في معناها [٢]

- فذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف ترج في المحبوبات ، وتوقع في المحذورات ولا تستعمل إلا في الممكن .

- وذهب الكسائي والأخفش وقطرب وابن كيسان وأبو علي إلى أنها تأتي للتعليل بمعنى كي .

- وذهب الفراء وأبو عبد الله الطوال إلى أنها تأتي كذلك للشك .

- ويرى الكوفيون أنها تكون للاستفهام بمنزلة هل .

موقف أبي حيان :

يرى أبو حيان أن " لعل " لا تكون بمعنى "كي " المراد بها التعليل ، ولا تكون للاستفهام ، فهو في هذا موافق لجمهور النحاة مخالف للكسائي والأخفش وقطرب والفارسي والفراء والطوال .

يقول في هذا الشأن : ولا تكون بمعنى كي خلافاً لقطرب وابن كيسان ، ولا استفهاماً خلافاً للكوفيين [٣] .

ويقول في موضع آخر : وقال الفراء لعل هنا بمعنى كي ..والصحيح أنها على بابها من الترجي [٤]

---

[١] الآية ٢١ من سورة البقرة

[٢] ينظر ارتشاف الضرب ١٢٤٠/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٢ والجنى الداني ٥٨٠ وشرح الرضي على الكافية ٣٣٣/٤ وشرح ابن عقيل ٢٣١/٢ وأوضح المسالك ٧/٣ ومعاني القرآن للأخفش ٦٣١/٢ وكتاب لعل وتوسعات العربي في استعمالاتها ص٥ د. فاطمة عبد الرحمن.

[٣] البحر المحيط ٩٣/١ وينظر البحر ٩٧/٦

[٤] البحر المحيط ٢٤٦/٦

نيابة "لعل" عن "هل"

الآية :وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين [١]

موضع الموقف :لعله

صاحب الموقف : الكوفيون

ذهب الكوفيون إلى أن "لعل " تُعدُّ من المعلقات ، وعليه فتأتي للاستفهام ،وقد جرى على مذهبهم تعليق فعل القلب بها في عدة آيات ، منها هذه الآية موضع البحث ،ومن الآيات"وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً" [٢] "وما يدريك لعل الساعة قريب"[٣] "لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً [٤]" ولم أدر ما حسابيه "[٥]

ولعل معلقة للفعل يدري في الآيات السابقة عما بعدها ، وهذا مما يؤيد مذهب الكوفيين.

موقف أبي حيان :

يظهر من قول أبي حيان الآتي أنه يرى التعليق بـ لعل ، فهو يقول : ولعل هنا معلقة أيضاً ، وجملة الترجي هي مصب الفعل ، والكوفيون يجرون لعل مجرى هل ، فكما يقع التعليق عن هل كذلك عن لعل . ولا أعلم أحداً ذهب إلى أن لعل من أدوات التعليق ، وإن كان ذلك ظاهراً فيها ، كقوله " وما يدريك لعل الساعة قريب [٣] وما يدريك لعله يزكى" [٦] [٧]

ويقول في موضع آخر : وكون لعل للاستفهام مذهب كوفي [٨]

وفي موضع آخر يقول عنها:وقد تكون بمعنى كي... ولا استفهاماً خلافاً للكوفيين [٩]

---

[١] الآية ١١١ من سورة الأنبياء

[٢] الآية ٦٣ من سورة الأحزاب

[٣] الآية ١٧ من سورة الشورى

[٤] الآية ١ من سورة الطلاق

[٥] الآية ٢٦ من سورة الحاقة

[٦] الآية ٣ من سورة عبس

[٧] البحر المحيط ٣٤٥/٦

[٨] البحر المحيط ٣٢/٧

[٩] البحر المحيط ٩٣/١

ويقول أيضاً : وتكون لعل للاستفهام قول كوفي ، والذي يظهر أنها للإشفاق[١] ويتابع ما ظهر له في بعض كتبه في هذه المسألة ، إلا أنه ناقض نفسه في البحر بما ذكره عن أبي الفارسي الذي كان له السبق في هذا ، استمع إليه وهو يقول : وكنت قد ذكرت في كتاب منهج السالك : أنه ظهر لي من جملة الحروف المعلقة لعل ... ورأيت مصب الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي ، فهو موضع نصب بالفعل المعلق إلا أني وقعت لأبي علي الفارسي على شئ من هذا قال وقد ذكر "وما يدريك لعله يزكى" [٢] "وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً "[٣] ما نصه "والقول في لعل وموضعها أنه يجوز أن يكون في موضع نصب ، وأن الفعل لما كان بمعنى العلم عُلّق عما بعده ، وجاز تعليقه ، لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر،وأن ما بعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه [٤]

وعلى ضوء ما سبق فان أبا حيان لا يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه في البحر.

---

(١) البحر المحيط ٩٧/٦

(٢) الآية ٣ من سورة عبس

(٣) الآية ٦٣ من سورة الأحزاب

(٤) ارتشاف الضرب ٢١١٦/٤ وينظر المغني ٣٧٩ والجني ٥٨١

نيابة "أن" عن "لعل"

الآية : وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون [١]

موضع الموقف : "أنها " "لا"

صاحب الموقف : سيبويه،الكسائي ، الفراء ، الزجاج ، النحاس ، الفارسي

قرأ عامة القراء بفتح همزة " إن" من قوله تعالى " أنها إذا جاءت لا يؤمنون"،وفيها عدة أوجه ، منها :

١- أن تكون " أن" بمعنى "لعل " حُكي من كلام العرب ائت السوق أنك تشتري لحمًا.

ولعل تأتي كثيراً في مثل هذا الموضع ، قال الله تعالى :" وما يدريك لعله يزكى "[٢] "وما يدريك لعل الساعة قريب "[٣] وفي مصحف أُبيّ : وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون .

قال الفراء : وللعرب في "لعل " لغة ،بأن يقولوا : ما أدري أنك صاحبها ، يريدون لعلك صاحبها ، ويقولون : ما أدري لو أنك صاحبها ، وهو وجه جيد أن تجعل "أنّ" في موضع " لعل" [٤]

وقال الزجاج : وزعم سيبويه عن الخليل أن معناها : لعل إذا جاءت لا يؤمنون ، وهي قراءة أهل المدينة ...[٥] يقول سيبويه عن هذه القراءة : وأهل المدينة يقولون : أنها ، فقال الخليل هي بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي لعلك ، فكأنه قال لعلها إذا جاءت لا يؤمنون [٦]

٢- أن تكون "أن" على بابها ،و أن " لا" من قوله تعالى " لا يؤمنون " زائدة ،والقائل بزيادتها في هذا الموضع كُثُر ، منهم الكسائي والفراء والفارسي وابن جني [٧] .

---

[١] الآية ١٠٩من سورة الأنعام

[٢] الآية ٣ من سورة عبس

[٣] الآية ١٧ من سورة الشورى

[٤] معاني القرآن للفراء ٣٥٠/١

[٥] معاني القرآن للزجاج ٢٨٢/٢

[٦] الكتاب ٣/ ١٢٣

[٧] ينظر معاني القرآن للفراء ٣٥٠/١ والحجة للفارسي ٣٨٠/٣-٣٨١ والمحتسب ١٨٠/١-١٨١

٣-أن يكون فتحُ "أن" على تقدير حذف معطوف على ما تقدم ، تقدير الكلام : وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون ،أو يؤمنون ، وهذا ذهب إليه النحاس .

٤- أن يكون الفتح على تقدير لام العلة ، التقدير : لأنها إذا جاءت لا يؤمنون .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم التوجيهات في قراءة فتح همزة "إن" وفيما يلي مواقفه من بعض توجهات معربي الآية

-موقفه من الفارسي ، ضعّف الفارسي القول بأن فتح الهمزة من الآية بمعنى لعل قال أبو حيان : وضعّف أبو علي هذا القول بأن التوقع الذي يدل عليه لعل لا يناسب قراءة الكسر ، لأنها تدل على حكمه تعالى عليهم بأنهم لا يؤمنون .....[١]

-موقفه من سيبويه: نقل أبو حيان ما ذكره الزجاج عن سيبويه عن الخليل فأورد ما ذكره الزجاج " قال - يعني الزجاج - :وهذا الوجه أقوى في العربية [١]

-موقفه من النحاس : ذكر النحاس أن الآية على حذف معطوف .

والذي رآه أبو حيان غير ما تقدم قال في ذلك : ولا يحتاج الكلام إلى زيادة "لا" ولا إلى هذا الإضمار ، ولا يكون " أن" بمعنى "لعل " ، وهذا كله خروج عن الظاهر لفرضه ، بل حمله على الظاهر أولى ، وهو واضح سائغ [١] وعلى هذا الاختيار تكون " أن" على بابها ، و" لا "على معناها ، فلم يرجح ما ذهب إليه سيبويه والكسائي والفراء والزجاج - في ترجيحه لقول سيبويه - ولم يرجح ما ذهب إليه النحاس . بل اختار وجهًا ظاهرًا .

وهذا الوجه الذي اختاره أبو حيان هو المختار لديّ ، ذلك أن اللجوء إلى ما لا تأويل فيه ولا تقدير أولى مما فيه ذلك .

أما مجيء "أنّ" بمعنى "لعل" فالظاهر أن لفظة " لعل " تعددت صورها في لغة العرب ، فمنها :لعل وعل وعن ولعن ولغن، ولأن ، وأن ، قال ابن يعيش عن هذه اللغات : ولم يأت في التنزيل العزيز من لغاتها إلا لعل ، وهذا الحرف -أعني- أنها إذا جاءت لا يؤمنون " [٢]

---

[١] البحر المحيط ٢٠٢/٤

[٢] شرح ابن يعيش ٨٨/٨

٤ـ التناوب في حروف الشرط

نيابة "أنى" عن "كيف ، أين "

الآية : فأتوا حرثكم أنّى شئتم [١]

"أنّى لك هذا "[٢]

موضع الموقف :أنّى

صاحب الموقف :سيبويه ، أبو عبيدة

أنى سؤال عن الكيفية " وعن المكان وعن الزمان ، والأظهر أنه سؤال عن الجهة، وتكون بمعنى متى ، وبمعنى أين وكيف

وقد فسرها سيبويه بكيف ومن أين ، قال سيبويه : وأنى تكون في معنى كيف وأين[٣]

قال أبو عبيدة : معناه من أين [٤]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم معاني أنّى ،وذكر تفسير سيبويه وأبي عبيدة لها ، والذي يظهر أنه رجح فيها غير ما ذهبا إليه ، فقال : وأنى إنما يجيء سؤالاً وإخباراً على أمر له جهات ، فهي أعم في اللغة من كيف ومن أين ومن متى ، هذا هو الاستعمال العربي[٥]

والذي يدل على ما ذهب إليه هنا ورجحه ما قاله في ارتشاف الضرب ، إذ يقول ناقلاً عن الغرة :وفي "أنى" معنى يزيد على "أين "،فأين لك هذا ؟ يقصر عن أنى لك هذا ؟ لأن المعنى : من أين لك هذا ، فهو بمعناه مع حرف الجزاء ، ألا ترى أنها أجابت :" هو من عند الله " ولو قالت :هو عند الله لم يفد ذلك المعنى ، وجواب أين لك هذا غير جواب أنى لك هذا [٦]

---

[١] الآية ٢٢٣ من سورة البقرة

[٢] الآية ٣٧ من سورة آل عمران

[٣] الكتاب ٢٣٥/٤ وينظر المساعد ١٣٤/٣ واللسان باب حرف الألف اللينة فصل الهمزة ٤٣٧/١٥

[٤] البحر ٤٤٣/٢ وينظر الدر المصون ١٤٧/٣

[٥] البحر ١٧١/٢ وينظر الدر المصون ٤٢٣/٢-٤٢٤

[٦] ارتشاف الضرب ١٨٦٧/٤

والذي يبدو لي أن لكل أداة استعمالها الخاص بها ،وإن توافق تقارب المعنى بينـــها، وقد فرق بينها وبين أين الشاعر في قوله

تذكر من أنّى ومن أين شربه يؤامر نفسيه كذي الهجمة الآبل

وكون اللفظ يقارب اللفظ في المعنى لا يقضى له بأن يجري أحكامه عليه ، ولا يثبت إلا بسماع عن العرب .

نيابة "لما" عن "إلا"

الآية : وإنَّ كلاًّ لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم [١]

موضع الموقف : لَمَّا

صاحب الموقف : الكسائي ، الفراء المبرد المازني الفارسي ابن جني

قرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم "وإنَّ كلاًّ لَمَّا "

بتشديد "إنّ" و " لمّا "

وقد تباينت مواقف النحاة منها، فقد أنكرها فريق ،وتوقف عن القول في تخريجها فريق ثان ، وتأولها فريق ثالث ، وكان موقف أبي حيان من هؤلاء جليًا واضحا ، وفيما يلي خلاصة آراء هؤلاء

أولاً : المنكرون : قال أبو جعفر النحاس : القراءة بتشديدهما عند أكثر النحويين لحن ، حُكي عن محمد بن يزيد أنه قال:إن هذا لا يجوز ، ولا يقال : إنْ زيدًا إلا لأضربنه ، ولا لَمَّا لأضربنه " [٢] وروي عنه قوله :" هذا لحن ،لا تقول العرب : "إنّ زيدًا لَمَّا خارج "[٣]

ثانيًا :الذين توقفوا عن تخريجها

"قال الكسائي : "الله عز وجل أعلم ، لا أعرف لهذه القراءة وجها" [٤]

ونُسب إليه قوله :" لا أعرف وجه التثقيل في لَمّا "[٥] وقوله :" الله عز وجل أعلم بهذه القراءة ، ما أعرف لها وجهًا [٣] وقوله :" ما أدري ما وجه هذه القراءة [٤] .

وقال الفارسي : قراءة من شدد "لما " وثقل "إن" مشكلة ، وهي قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم ، وذلك أن " إنّ " إذا ثقلت وإذا خففت ونصبت فهي في معنى الثقيلة ، فكما لا يحسن : إنّ زيدًا إلا منطلق ، فكذلك لا يحسن تثقيل " إنّ" وتثقيل "لَمّا " [٦] .

---

[١] الآية ١١١ من سورة هود

[٢] انظر إملاء ما من به الرحمن ص ٣٤٢ والمحتسب ١٦٤/١

[٣] إعراب القرآن للنحاس ١١٥/٢

[٤] البحر المحيط ٢٦٦/٥

[٥] الحجة للقراء السبعة ٣٨٨/٤

[٦] الحجة للقراء السبعة ٣٨٧/٤ -٣٨٨

وقال عما حكاه عن الكسائي في قوله السابق :" ولم يبعد في ما قال " [١]

موقف أبي حيان:

قراءة ابن عامر وحمزة وحفص قراءة متواترة سبعية لا ترد بل يقطع بصحتها إلا أن المبرد أنكرها وطعن فيها ووصفها باللحن ، والكسائي توقف عن تخريجها ، أما الفارسي فلم يستحسن تثقيل إن وتثقيل لَمّا .

وكان موقف أبي حيان من المبرد والكسائي واضحاً ،أما الفارسي فلم يتعرض لقوله السابق .

- أما موقفه من المبرد فقال عنه : وهذه جسارة من المبرد على عادته وكيف تكون قراءة متواترة لحنا ؟ ! وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قال ، وهو : إنّ زيداً لمَّا خارج ، هذا المثال لحن ، وأما في الآية فليس لحنًا "[٢]

- وموقفه من الكسائي فيما يظهر كان عدم المعارضة ،إذ قال عنه في معرض رده على المبرد :" ولو سكت[٣] وقال كما قال الكسائي :ما أدري ما وجه هذه القراءة لكان قد وُفِّق " [٤]

إلا أن السمين الحلبي تلميذ أبي حيان قال عن أقوال المبرد والكسائي والفارسي وغيرهم " وهذه كلها أقوال مرغوب عنها، لأنها معارضة للمتواتر القطعي [٤] وبقوله أقول .

ثالثاً :المتأولون

-رأى أبو عبيد أن أصل لَمَّا "لَمَّاً" منوناً ثم بني منه فَعْلى ، فإن جَعلت ألفه للتأنيث لم تصرفه ، وإن جعلتها للإلحاق صرفته ، وذلك كما قالوا في تترى بالتنوين وعدمه ، قال أبو عبيد : ويدل على ذلك قراءة من قرأ لَمَّاً بالتنوين "[٥] .

- قال المازني : إنّ هي المخففة ثُقلت ، وهي نافية بمعنى "ما" كما خُففت إنّ ومعناها المثقلة ، ولَمَّا بمعنى إلا [٥] ، ورُوي عنه أيضًا أن لَمَّا المشددة هي لما

---

[١] الحجة للقراء السبعة ٤/٣٨٧ -٣٨٨

[٢] البحر المحيط ٥/٢٦٧

[٣] يعني بهذا المبرد

[٤] الدر المصون ٦/٤١٤

[٥] الدر المصون ٦/٤٠٦

المخففة ، وشددها في الوقف ، كقولك : رأيت فَرَّحا يريد: فَرحًا ، وأجري الوصل مجرى الوقف [١]

- قال ابن جني وغيره : تقع إلا زائدة ، فلا يبعد أن تقع لما بمعناها زائدة [٢] .

- قيل لَمّا بمعنى إلاّ كقولك : نشدتك بالله لَمَّا فعلت ، تريد : إلاّ فعلت ، وضعف الفارسي هذا الرأي قائلاً :" لأن لمّا هذه لا تفارق القسم " [٢] .

- ذهب الفراء وتبعه جماعة منهم نصر الشيرازي إلى أن أصلَلَمَا : لَمِن ما ، على أنها "من" الجارة دخلت على ما الموصولة أو الموصوفة ، تقديره :لمن الذين أو لمن خلق.. فلما اجتمعت النون ساكنة قبل ميم "ما" وجب إدغامها فيها فقلبت ميما ، وأدغمت ، فصار في اللفظ ثلاثة أمثال ، فخففت الكلمة بحذف إحداها فصار اللفظ لَمَّا . [٣]

- وقيل : لما أصلها لمن ما ، ومن هي الموصولة ، وما بعدها زائدة ، واللام في "لما" هي داخلة في خبر إن ، والصلة الجملة القسمية ، فلما أدغمت ميم "من" في "ما" الزائدة اجتمعت ثلاث ميمات ، فحذفت الوسطى منهن ، وهي المبدلة من النون فاجتمع المثلان فأدغمت ميم " من" في ميم "ما" فصار لما [٣]

وأنكر الفراء وأبو عبيد ورود لما بمعنى إلا ، قال أبو عبيد : أما من شدد لما بتأويل إلا فلم نجد هذا في كلام العرب ، ومن قال هذا لزمه : أن يقول :" قام القوم لما أخاك " يريد إلا أخاك ، وهذا غير موجود . [٤]

وقال الفراء : وأما من جعل لَمَّا بمنزلة "إلا" فهو وجه لا نعرفه ، وقد قالت العرب في اليمين : بالله لَمَّا قمت عنا ، وإلاّ قمت عنا ، فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا في غيره ، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام : ذهب الناس لَمَّا زيدًا [٥]

هذه بعض الآراء في تخريج " لما" في الآية الكريمة .

---

[١] انظر البحر المحيط ٢٦٧/٥ والدر المصون ٤٠٥/٦

[٢] انظر البحر المحيط ٢٦٧/٥ والدر المصون ٤٠٥/٦

[٣] انظر البحر المحيط ٢٦٧/٥-٢٦٨ والدر المصون ٤٠١/٦

[٤] الدر المصون ٤٠٨/٦

[٥] معاني القرآن للفراء ٢٩/٢

أما موقف أبي حيان من هذه الآراء فكان واضحاً ، وفيما يلي بعض ما أورده فيها :

١- ردّ على أبي عبيد قائلاً : وما قاله أبو عبيد بعيد ، إذ لا يعرف بناء فَعْلى من اللمم ، ولَمّا يلزم لمن أمال فعْلى أن يميلها ، ولم يملها أحد بالإجماع [١]

٢- ورد على المازني قائلاً : وهذا بعيد جداً ...وهذا باطل لأنه لا يعهد تثقيل إن النافية ، ونصب كل ،وإن النافية لا تنصب [١]

٣- وقال في ردّه على ابن جني : وهذا وجه ضعيف ، مبني على وجه ضعيف في إلاّ [٢]

مراده أن " إلاّ " لا تأتي زائدة .

٤- ضعف أبو علي القول بأن لمّا بمعنى إلاّ ، وردّ عليه أبو حيان قائلاً : وليس كما ذكر ، قد تفارق القسم ، وإنما يبطل هذا الوجه لأنه ليس موضع دخول " إلاّ" ،لو قلت :" إن زيداً إلا ضربته " لم يكن تركيباً عربياً [٢] .

٥- وقال عن الوجهين اللذين قيل فيهما : إن أصل لمّا هو : لِمن ما " من الجارّة أو الموصولة : وهذان الوجهان ضعيفان جداً لم يعهد حذف نون مِنْ ولا حذف نون مِنْ إلاّ في الشعر إذا لقيت لام التعريف أو شبهها غير المدغمة ، نحو قولهم :"مِلْمَال " يريدون : من المال [٢] .

٦- وردّ على إنكار الفراء وأبي عبيد من أن " لمّا" تكون بمعنى "إلاّ" قائلاً :

ولا التفات إلى قول أبي عبيد والفراء من إنكارهما أن لمّا تكون بمعنى إلاّ ... والقراءة المتواترة في قوله " وإن كلّ لمّا : و" إن كلُ نفس لمّا "حجة عليهما ، وكون لما بمعنى إلاّ نقله الخليل وسيبويه والكسائي ، وكون العرب خصصت مجيئها ببعض التراكيب لا يقدح ولا يلزم اطرادها في باب الاستثناء ، فكم من شيءٍ خُص بتركيب دون ما أشبهه [٣]

وعلى ضوء هذا الرد أثبت أبو حيان مجيء لمّا بمعنى إلاّ في غير باب الاستثناء .

رأي أبو حيان :

---

[١] البحر المحيط ٢٦٧/٥ * في النسخة المحققة والمطبوعة ولنصب ولعل الصواب بحذف اللام كما أثبته

[٢] البحر المحيط ٢٦٧/٥ ينظر البحر ٥١٢/٢ والمحتسب ١٦٤/١

[٣] البحر المحيط ٢٦٨/٥

رأى أبو حيان أن الوجه السائغ في لَمّا في الآية الكريمة السابقة أن تكون هي لَمَّا الجازمة ،إذ قال : وكنت قد ظهر لي فيها وجه جار على قواعد العربية ، وهو أن "لَمّا" هذه هي لَمّا الجازمة ، حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه ، كما حذفوه في قولهم : قاربت المدينة ولمّا ، يريدون : ولمّا أ دخلها ، وكذلك هنا التقدير : وإنّ كلاًّ لَمَّا ينقص من جزاء عمله ، ويدل عليه قوله تعالى :" ليوفينهم ربك أعمالهم" لما أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أكده بالقسم ، فقال :" ليوفينهم ربك أعمالهم "[١] وهذا التخريج سبقه إليه ابن الحاجب [٢]

---

[١] البحر المحيط ٥/٢٦٧ -٢٦٨ وينظر ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٠

[٢] ينظر الأمالي النحوية لابن الحاجب أملية رقم ٣٥ ص ٦٦-٦٨

نيابة "إن" الشرطية عن "لو"

الآية : ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك [١]

موضع الموقف : ولئن

صاحب الموقف : الفراء الأخفش الزجاج

تجري إن الشرطية مجرى لو ، فيأتي جوابها ماضي الفعل ، وتقدم القول في اجتماع القسم والشرط ، فإذا تقدم القسم أجيب وإن تقدم الشرط أجيب [٢] وهنا تقدم القسم والجواب " ما تبعوا" يكون للقسم ،وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم إلا أن الفراء ذهب إلى أنه يجوز إذا تقدم القسم على الشرط جاز أن يكون الجواب للشرط دون القسم ، وليس هذا مذهب البصريين .

قال الفراء هنا :أجيبت "لئن" بما يجاب به لو ، ولو في المعنى ماضية ، ولئن مستقبلة ، ولكن الفعل ظهر فيهما بِفَعَل فأجيبتا بجواب واحد ، وشُبِّهت كل واحدة بصاحبتها [٣] .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان أن الأولى إقرار "إن" على أصل وضعها ، وأن ما ذهب إليه الفراء يعبر عن مذهبه ، استمع إليه يقول :

وذهب الفراء إلى أنّ "إنْ" هنا بمعنى "لو " ولذلك كانت " ما" في الجواب ، فجعل " ماتبعوا" جواباً لإنْ ، لأن إنْ بمعنى " لو" فكما أنّ "لو" تجاب بـ "ما" كذلك أجيبت "إنْ" التي بمعنى "لو" ... وهذا الذي قاله الفراء هو بناء على مذهبه ، إن القسم إذا تقدم على الشرط جاز أن يكون الجواب للشرط دون القسم ، وليس هذا مذهب البصريين.....

واستعمال "إن" بمعنى "لو" قليل، فلا ينبغي أن يُحمل على ذلك إذا ساغ إقرارها على أصل وضعها [٤]

---

[١] الآية ١٤٥ من سورة البقرة

[٢] ينظر ص (٥٤٩) من هذا البحث

[٣] معاني القرآن للفراء ٨٤/١ وينظر معاني القرآن للاخفش ٣٤٢/١ وارتشاف الضرب ١٩٠٢/٤

[٤] البحر المحيط ٤٣١/١

نيابة "لو" عن "أن" المصدرية

الآية : ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم [١]

وضع الموقف : ولو

صاحب الموقف :سيبويه

من حروف المعاني "لو" ، وفيها معنى الشرط لا يفارقها ، وإن لم يكن لفظها لذلك ولا عملها ، وتخلص الفعل أبداً للماضي بخلاف أدوات الشرط ، وإن كان ما بعدها مضارعًا [٢] ،وتعددت دلالاتها ، فمن ذلك:

١- أن تكون حرف امتناع لامتناع ،وفيه خلاف بين جمهور النحاة وسيبويه على النحو التالي :

- ذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف امتناع لامتناع ، أي : امتناع الجواب لامتناع الشرط [٣]

- وذهب سيبويه إلى أن العبارة فيها قوله : وأما "لو" فَلِمَا كان سيقع لوقوع غيره[٤] "يعني أنه يقتضي فعلاً ماضيًا كان يتوقع لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع [٥]

موقف أبي حيان :

صحح أبو حيان تفسير سيبويه قائلاً : "لو" عبارة سيبويه أنها حرف لِمَا كان سيقع لوقوع غيره ،وهو أحسن من قول النحويين : أنها حرف امتناع لامتناع ، لاطراد تفسير سيبويه -رحمه الله- في كل مكان جاءت فيه "لو" ، وانخرام تفسيرهم في نحو: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً ، إذ على تفسير الإمام يكون المعنى :ثبوت الحيوانية على تقدير : ثبوت الإنسانية إذ الأخص مستلزم الأعم ، وعلى تفسيرهم ينخرم ذلك ، إذ يكون المعنى ممتنع الحيوانية لأجل امتناع الإنسانية ، وليس بصحيح ، إذ لا يلزم من انتفاء الإنسانية انتفاء الحيوانية إذ توجد الحيوانية ولا إنسانية [٦]

---

[١] الآية ٢٠ من سورة البقرة

[٢] ينظر رصف المباني ٢٨٩

[٣] ينظر شرح ابن عقيل ٣/٢٨١

[٤] الكتاب ٤/٢٢٤

[٥] ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٨

[٦] البحر المحيط ١/٨٨

ويقول في موضع آخر : وتسمية "لو" امتناعية ليس بجيد ، بل العبارة الصحيحة "لو" : لِمَا كان سيقع لوقوع غيره ، وهي عبارة سيبويه [١].

٢- ومن دلالات " لو" كذلك ما يلي

أ- أن تكون للتمني بمنزلة "ليت" في المعنى لا في اللفظ والعمل ، نحو قوله تعالى "فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين "[٢] أي : ليت لنا كرة .

ونحو قوله تعالى " ودوا لو تدهن فيدهنون " [٣] وليس المراد منها هي في اللفظ والعمل واقعة للتمني، هذا غير صحيح ، لأنها لو كانت موضوعة له ما جاز أن يجمع بينها وبين فعل التمني ، لا يقال : تمنيت ليتك تفعل كذا،ويجوز تمنيت لو فعلت كذا .

ب- أن تكون حرف شرط بمنزلة" إنْ " إلا أنها لا يجزم بها ، ولا يكون جوابها بعدها إلا محذوفًا غالبًا لدلالة الكلام ، كقوله تعالى :وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين [٤]

جـ- أن تكون حرف تقليل بمنزلة رُبّ في المعنى كقوله تعالى :يأيهاالذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين [٥]

د- أن تكون بمعنى أن المصدرية ذهب إلى هذا بعض الكوفيين ، قال المرادي "ولم يذكر الجمهور أن "لو" تكون مصدرية ، وذكر ذلك الفراء وأبو علي والتبريزي وأبو البقاء وتبعهم ابن مالك [٦]

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان في هذا الموضع : وذهب بعض الكوفيين وغيرهم في مثل هذا إلى أن "لو" هنا مصدرية بمعنى "أن" فلا يكون لها جواب [٧] .

---

[١] البحر المحيط ٢٠٠/٧-٢٠١ وينظر البحر أيضا ٤٧١/١ و ١٧٧/٣

[٢] الآية ١٠٢ من سورة النساء

[٣] الآية ٩ من سورة القلم

[٤] الآية ١٧ من سورة يوسف

[٥] الآية ١٣٥ من سورة النساء

[٦]الجنى والداني ٢٨٨ وينظر مغني اللبيب ٣٤٩-٣٥٠

[٧] البحر المحيط ٣١٤/١

وقال أيضاً في موضع آخر ... فتكون مصدرية ، ولا يقول بذلك جمهور البصريين والأولى إقرارها على وضعها [١]

وما نسبه لبعض الكوفيين في كون "لو" بمعنى أن المصدرية ناقضه في موضع آخر ،فقال : لو هنا على رأي البصريين مصدرية بمعنى" أن "، أي : ودوا إدهانكم. [٢]

وفيما سبق يتضح أن أبا حيان يوافق البصريين ويخالف الكوفيين في مجيء لو بمعنى" أن المصدرية"وعلى ما سبق فهذه بعض المعاني التي تأتي عليها " لو" ، فتكون مرادفة لها سواء أكانت للتمني و بمنزلة حرف شرط أو للتقليل أو بمعنى أن المصدرية .

فتكون في موضع أقوى من الموضع الآخر ، ولا يراد منها أن تكون للتمني أو مصدرية أو حرف تقليل إلا أن المعنى يشرَّب ذلك الحرف .

---

[١] البحر المحيط ٤٨٩/٢

[٢] البحر المحيط ٣٠٩/٨

نيابة "إنْ" عن "إذْ"

الآية : إن كنتم إياه تعبدون [١]

موضع الموقف : إن

صاحب الموقف : مذهب كوفي ، أبو عبيدة

تعددت مواطن "إنْ" إذ هي أم أدوات الشرط ،قال سيبويه : وزعم الخليل أنّ " إنْ" هي أم حروف الجزاء ، فسألته ، لِمَ قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنّ استفهاماً ، ومنها ما يفارقه ، فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة [٢]

وما هذه الريادة لهذا الحرف إلا من استعمال المتكلم العربي ، فقد استعمل "إنْ" شرطية،ومخففة من الثقيلة ، ونافية فأعملها أحياناً وأهملها أحياناً أخرى ، واستعملها زائدة ، غير أن استعمالها بمعنى "إذْ" فيه خلاف بين النحاة .

ذهب الكوفيون وأبو عبيدة إلى أنّ "إنْ" تأتي بمعنى "إذْ" [٣] ومن شواهدهم قوله تعالى " إن كنتم صادقين"[٤] وقوله تعالى :" إنْ كنتم مؤمنين " [٥] وقوله تعالى :"لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين "[٦] وقوله تعالى :" وإنْ كنتم في ريب "[٧] وما ذهبوا إليه إلا لأن "إنْ" في هذه المواضع مفيدة للشك ، وهذا يتنافى مع علم الله تعالى ؛ لذا فمن الأجدر أن تكون بمعنى "إذ"

ومجيء ذلك في أشعار العرب ، فمنه قول الشاعر

أتغضب إن أُذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

وقول آخر

---

[١] الآية ١٧٢من سورة البقرة

[٢] الكتاب ٦٣/٣

[٣] ينظر البحر ١٠١/٨ وشرح الرضي على الكافية ٨٧/٤ ومغني اللبيب ٣٩ والجنى الداني ٢١٢-٢١٣ وأمالي ابن الشجري ١٥١/٣ والانصاف ٦٣٢/٢ .

[٤] الآيات ٢٣، ٣١ ،٩٤، ١١١ من سورة البقرة

[٥] الآيات ٩١ ،٢٤٨،٩٣، ٢٧٨ من سورة البقرة ، ١٧٥،١٣٩،٤٩من سورة آل عمران ،١١٢،٥٧،٢٣ من سورة المائدة

[٦] الآية ٢٧ من سورة الفتح

[٧] الآية ٢٣ من سورة البقرة

وسمعت حلفتها التي حلفت إن كان سمعك غيرَ ذي وقر

قال الكوفيون : إنّ "إنْ" فيه ليست شرطية ، لأن الشرط مستقبل ، وهذه القصة قد مضت ، فينبغي أن تكون "إن" بمعنى "إذ"

- وذهب البصريون إلى أن " إنّ" لا تكون بمعنى "إذ" ذلك أن الأصل في "إنْ" الشرطية ، والأصل في "إذ" الظرفية ، والأصل في كل حرف أن يدل على ما وضع له في الأصل، والتمسك بالأصل استصحاب للحال ، واستصحاب الحال حجة ومن عدل عن الأصل فعليه بالدليل [١]

لقد رد البصريون على الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، فقالوا عن قول الكوفيين :" إن "إن" الشرطية تفيد معنى الشك : العرب قد تستعملها ، وإن لم يكن هناك شك جريًا على عادتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك ، وإن لم يكن هناك شك ، وبأن الشرط قد يراد به التثبت .

وأيضاً فإن ما قيل عنها في الآيات فليست للشك بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها ، وبأنها للتهييج والإلهاب ، كما تقول لابنك :إن كنت ابني فلا تفعل كذا [٢]

أما قول الشاعر :

أتغضب إن أُذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

فمحمول على وجهين :

أحدهما :أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب ، والأصل: أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أذني قتيبة ، إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ، ومسببًا عن الحز .

الثاني : أن يكون على معنى التبيين ، أي:أتغضب إن تبين في المستقبل إذ أذنا قتيبة حزتا فيما مضى [٢]

وأما البيت الآخر :

وسمعت حلفتها التي حلفت إن كان سمعك غيرَ ذي وقر

---

[١] ينظر الإنصاف ٢/٦٣٤-٦٣٥

[٢] ينظر مغني اللبيب ٣٩ وشرح الرضي ٤/٨٧

فلا حجة فيه أيضاً ، لأنه استغنى بما تقدم من قوله : وسمعت عن جـــواب الشـــرط ، وعليه ، فليست " إنْ" بمعنى "إذ " [١]

موقف أبي حيان

ضعّف أبو حيان ما ذهب إليه الكوفيون ، فقال عن "إن" في الآية الكريمـــة موضـــع البحث : من ذهب إلى أن معناها معنى "إذ" فقوله ضعيف ، وهو قول كوفـــي ، ولا يُراد بالشرط هنا إلا التثبت والهز للنفوس [٢] ويقول في موضع آخر : وقيـــل :"إنْ" بمعنى "إذ "..... وهو قول لبعض النحويين أنّ "إنْ" تكون بمعنى "إذ" ،وهو ضعيـــف مردود ، ولا يثبت في اللغة [٣]

وقال في موضع ثالث : وكون "إنْ" بمعنى "إذْ" قول مرغوب عنه [٤].

---

[١] ينظر الانصاف ٢/٦٣٤-٦٣٥

[٢] البحر المحيط ١/٤٨٥

[٣] البحر ٢/٣٣٧-٣٣٨

[٤] البحر ٥/٢٨

نيابة "أن" عن "إن" الشرطية

الآية : إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها [١]

موضع الموقف : أن يضرب

صاحب الموقف : الكوفيون ، الفراء ، المبرد

"أن" حرف ثنائي الوضع ينسبك منه مع الفعل الذي يليه مصدر ، وقد اختلف في هذا الحرف أيكون على أصل وضعه أم يأتي بمعنى حرف آخر .

- ذهب الكوفيون وتبعهم أبو عبيدة واللحياني والأصمعي [٢] إلى أنّ " أنْ" تأتي جازمة بمعنى "إن" الشرطية .

قال الرؤاسي [٢] وقيل : الرياشي [٣] : فصحاء العرب ينصبون بـ "أن" وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها .

قال الفراء عن "أنْ" في قوله تعالى " ولستم بآخذيه إلا أنْ تغمضوا فيه [٤] : فتحت "أن" بعد "إلا" وهي في مذهب جزاء ... ويدلك على أنه جزاء أنك تجد المعنى : إنْ أغمضتم بعض الإغماض أخذتموه ، ومثل قوله :" إلا أنْ يخافا ألاّ يقيما حدود الله[٥] ومثله : إلاّ أنْ يعفون "[٦] هذا كله جزاء .....

فمثله قوله " وأنْ تعفوا أقرب للتقوى " [٦] " وأنْ تصوموا خير لكم [٧] هو جزاء ، المعنى : إنْ تصوموا فهو خير لكم [٨] .

وعلى هذا استدلوا بقول الشاعر :

أتغضب أن أُذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تجزع لقتل ابن خازم

فأنْ كان حقها أن تكون مصدرية لكن لما كان هناك فصل بين الفعل وبينها تعين أن

---

[١] الآية ٢٦ من سورة البقرة

[٢] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٤ وشرح الرضي على الكافية ١٤٩/٢، ٣٧/٤ ومغني اللبيب ٤٥ والجنى الداني ٢٢٦ والمساعد ٦٥/٣ وارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤

[٣] ينظر ارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤ ، ١٦٩٣

[٤] الآية ٢٦٧ من سورة البقرة

[٥] الآية ٢٢٩ من سورة البقرة

[٦] الآية ٢٣٧ من سورة البقرة

[٧] الآية ١٨٤ من سورة البقرة

[٨] معاني القرآن للفراء ١٧٨/١ -١٧٩

تكون شرطية ، فلا يجوز : أنْ زيد قام خير من أنْ يقعد [١]

واستدلوا كذلك بقول الشاعر :

إذا ما غدونا قال وِلدان قومنا تعالوا إلى أنْ يأتنا الصيد نحطب

وبقول آخر :

أحاذر أنْ تعلم بها فتردها فتتركها ثقلاً علىّ كما هِيَا

– وذهب البصريون إلى منع مجيء "أنْ" جازمة بمعنى "إنْ" وتأولوا ما ظُنّ به ذلك .

موقف أبي حيان :

رد أبو حيان ما ذهب إليه الكوفيون ، ففي موضع الآية قال:" ولا تكون "أنْ" للمجازاة خلافاً للكوفيين" [٢]

وعند قوله تعالى :" إلاّ أنْ تغمضوا فيه [٣] قال : وقال الفراء : المعنى معنى الشرط والجزاء،لأن معناه : إنْ أغمضتم أخذتم، ولكن إلاّ وقعت على أنْ ففتحتها ومثله "إلا أنْ يخافا [٤] و " إلاّ أنْ يعفون [٥] هذا كله جزاء[٦] .

قال أبو حيان : وأنكر أبو العباس وغيره قول الفراء ، وقالوا : "إن" هذه لم تكن مكسورة قط ، وهي التي تتقدر هي وما بعدها بالمصدر ، وهي مفتوحة على كل حال ، والمعنى : إلا بإغماضكم [٦]

فأبو حيان خالف الكوفيين ومنهم الفراء ووافق المبرد .

والذي يظهر أن مذهب الكوفيين ومن تابعهم ليس ببعيد من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى [٧] ففي نحو قول الشاعر

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

يكون المعنى : إن كنت ذا عدد فلست بفرد ، ويكون اللفظ متوافقاً لإنْ لوجود الفاء ،

---

[١] ينظر المساعد ١١٥/٣

[٢] البحر المحيط ١١٨/١

[٣] الآية ٢٦٧ من سورة البقرة

[٤] الآية ٢٢٩ من سورة البقرة

[٥] الآية ٢٣٧ من سورة البقرة

[٦] البحر المحيط ٣١٨/٢

[٧] ينظر شرح الرضي على الكافية ١٤٩/٢-١٥٠ ومغني اللبيب ٥٣-٥٤

ونحو هذا البيت قول الشاعر :

إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تذر

فهما أعني "إنْ" و "أنْ" متوافقتان ، والرواية بكسر الأولى وفتح الثانية ، فلو كانت الثانية مصدرية للزم عطف المفرد على الجملة ، وكذلك توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقد قرئ بالوجهين قوله تعالى "أن تضل إحداهما [١] وقوله " ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم [٢]

---

[١] الآية ٢٨٢ من سورة البقرة وينظر البحر ٣٤٨/٢

[٢] الآية ٢ من سورة المائدة

نيابة "أن" عن "أي" في بعض المواضع

الآية : إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها [١]

موضع الموقف : أن يضرب

صاحب الموقف : الكوفيون

أن حرف ثنائي الوضع ، ينسبك منه مع الفعل الذي يليه مصدر ، وقد اختلف فيها أتأتي حرف تفسير بمعنى "أي" أم لاتأتي،خلاف بين النحاة.

- ذهب البصريون إلى أنها تأتي حرف تفسير نائبة عن "أي" التفسيرية [٢]

قال سيبويه : هذا باب ما تكون فيه "أن" بمنزلة " أي"

وذلك قوله عز وجل " وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا "[٣] زعم الخليل أنه بمنزلة " أي" [٤] .

واشترط البصريون لنيابتها عن "أي" بأن تكون حرف تفسير بمعنى "أي" شروطاً [٢] منها :

١- أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه .

٢- أن يكون ما قبلها كلاماً تامّاً ، وما بعدها جملة مفسرة للجملة السابقة .

٣- ألّا يتصل بها شيء من صلة الفعل الذي تفسره ، لأنه إذا اتصل شيء من ذلك صارت من جملته ، ولم تكن تفسيرًا له نحو : كتبت إليه بأن قم ، فالباء متعلقة بالفعل كتبت ، وإذا كانت متعلقة به صارت من جملته ، والتفسير إنما يكون بجملة غير الجملة الأولى .

ومما استوفى هذه الشروط قوله تعالى :" وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي " [٥]

- وذهب الكوفيون إلى منع مجيئها تفسيرية بمعنى "أي" [٢] ، وردوا ما ذهب إليه

---

[١] الآية ٢٦ من سورة البقرة

[٢] ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٦٩١-١٦٩٢ ومغني اللبيب ٤٨ وشرح ابن يعيش ٨/١٤١-١٤٢ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/٢٦٠ والجنى الداني ٢٢٠-٢٢١

[٣] الآية ٦ من صورة ق

[٤] الكتاب ٣/١٦٢

[٥] الآية ١٢٥ من سورة البقرة

البصريون ، بأنها إما أن تكون مصدرية أو زائدة .

موقف أبي حيان :

رد أبو حيان على الكوفيين الذين أنكروا مجيء "أن" حرف تفسير ، فقال عن "أن" : وتكون أيضًا حرف تفسير خلافًا للكوفيين ، إذ زعموا أنها لا تأتي تفسيرًا [١]

وفي قراءة أُبيّ وعبد الله والضحاك قوله تعالى :" يا بَنِيّ إن الله اصطفى لكم الدين"[٢] حيث قرأوا: أن يا بَنيَّ . قال أبو حيان: فيتعين أن تكون "أن" هنا تفسيرية بمعنى "أي" ولا يجوز أن تكون مصدرية، لأنه لا يمكن انسباك مصدر منها ، ومما بعدها ، ومن لم يثبت معنى التفسير لـ "أن" جعلها هنا زائدة ، وهم الكوفيون [٣]

---

[١] البحر المحيط ١١٨/١

[٢] الآية ١٣٢ من سورة البقرة وينظر معاني القرآن للفراء ٨٠/١

[٣] البحر المحيط ٣٩٩/١

٥ـ التناوب في غير ما سبق

نيابة "إلا" عن "الواو"

الآية : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلاّ خطأ [١]

الموقف : إلاّ خطأ

صاحب الموقف : الفراء ، أبو عبيدة ، يونس

جاءت لفظة " إلا خطأ " في الآية الكريمة وفيها عدة أوجه ،منها :

أحدها : أنه استثناء منقطع إن أريد بالنفي معناه ، ولا يجوز أن يكون متصلاً ، إذ يصير المعنى : إلا خطأ فله قتله .

الثاني : أنه متصل إن أريد بالنفي التحريم ، ويصير المعنى إلاّ خطأ بأن عرفه كافراً فقتله ثم كشف الغيب أنه كان مؤمناً .

الثالث:أنه استثناء مفرغ ، إما أن يكون مفعولاً له، أو حالاً ،أو نعتاً لمصدر محذوف

الرابع: أن تكون " إلا" بمعنى " ولا " والتقدير: ما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ، فيكون " إلاّ " بمعنى " ولا ".

موقف أبي حيان: أورد أبو حيان الأوجه السابقة وركز على الرابع منها إذ يختص بمسألة خلافية بين النحاة ، فأورد ما رواه أبو عبيدة عن يونس ، وما ذكره الفراء ، ثم رجح ما ظهر له من تلك الأوجه:

أولاً : موقفه من أبي عبيدة ويونس .

قال أبو حيان :وقال بعض أهل العلم : المعنى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ فيكون " إلا" بمعنى ولا ...

وروى أبو عبيدة عن يونس أنه سأل رؤبة بن العجاج عن هذه الآية فقال : ليس له أن يقتله عمداً ولا خطأ ، ولكنه أقام " إلاّ" مقام الواو ، وهو كقول الشاعر :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان [٢]

ففي هذا الموضع ينقل رواية أبي عبيدة عن يونس ، ولم يذكر شيئاً من الترجيح إلاّ أن الفراء أنكر هذا القول

ثانياً : موقفه من الفراء في هذه المسألة .

---

[١] الآية ٩٢ من سورة النساء

[٢] البحر المحيط ٣/٣٢٠-٣٢١

الفراء كوفي المذهب ، والكوفيون ذهبوا إلى أن " إلا" بمنزلة "لا" العاطفة ، ذلك أن ما بعدها مخالف لما قبلها [١] وذهبوا إلى أن "إلا" كذلك بمنزلة الواو [٢] هذا مذهب الكوفيين أن "إلا" تكون عاطفة بمعنى الواو من غير شرط .

أما الفراء فاشترط لوقوعها عاطفة لزوم أن يتقدم استثناء آخر ، فيكون الثاني عطفاً عليه ، قال الفراء عن "إلا" في قوله تعالى "لئلا يكون للناس على الله حجة إلا الذين ظلموا منهم [٣] قال : وقد قال بعض النحويين : "إلا" في هذا الموضع بمنزلة "الواو" كأنه قال :" لئلا يكون للناس عليكم حجة " ولا الذين ظلموا . فهذا صواب في التفسير ، خطأ في العربية ، إنما تكون "إلا" بمنزلة " الواو" إذا عطفتها على استثناء قبلها ، فهنالك تصير بمنزلة الواو [٤]

وعلى ضوء ما سبق يتضح مذهب الفراء ، ويتضح موقف أبي حيان منه في هذا الموضع ، فأبو حيان أورد ما ذهب إليه بعض أهل العلم ، وما رواه أبو عبيدة عن يونس عن رؤبة واحتج بقول الفراء على وهن ما ذهبوا إليه فقال أبو حيان عن ذلك : وقال بعض أهل العلم : المعنى : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا عمدًا ولا خطأً فيكون "إلا" بمعنى " ولا " وأنكر الفراء هذا القول ، وقال : مثل هذا لا يجوز إلا إذا تقدم استثناء آخر ، ويكون الثاني عطف استثناء على استثناء كما في قول الشاعر

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروانا [٥]

ثم ظهر لأبي حيان أن " إلا خطأ" استثناء منقطع ، إذ قال : والذي يظهر أن قوله " إلا خطأ" استثناء منقطع [٥]

وبهذا يتبين موقف أبي حيان أن ما رواه أبو عبيدة وما ذهب إليه الفراء غيره أولى منه وهو ما ظهر له و رجحه .

---

[١] ينظر التبيين ص ٤٠٣ واللباب ١/٣٠٥ والبحر ٣/٤١٢-٤١٣

[٢] ينظر الانصاف م ٣٥ ١/٢٦٦

[٣] الآية ١٥٠ من سورة البقرة

[٤] معاني القرآن للفراء ١/٨٩

[٥] البحر المحيط ٣/٣٢٠-٣٢١

نيابة "كلا" عن "حقاً" أو "نعم"

الآية : كلاَّ سنكتب ما يقول ونمد له من العذاب مدًّا [١]

موضع الموقف : كلاّ

صاحب الموقف : الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد ، الكسائي ، نصير بن يوسف ، وابن واصل والنضر بن شميل .

ترد كلاَّ في الكلام لأمور كثيرة منها الردع والزجر والنهي،وقد ترد في معنى حقـًا في مواضع ، وبمعنى إِي ونَعَمْ في مواضع ، وبمعنى أَلاَ الاستفتاحية .

- وهي عند سيبويه والخليل وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجـــر ، قـــال سيبويه عنها : وأما كلاَّ فردع وزجر [٢] .

- ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرًا فيـها ، فزادوا معنى ثانيًا يصح أن يوقف دونها ويبتدأ بها ، ثم اختلفوا في تعييـــن ذلـك المعنى على ثلاثة أقوال :

أحدهـا :للكسائي ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى حقًا

والثاني : لأبي حاتم ومتابعيه ، قالوا: تكون بمعنى أَلاَ الاستفتاحية .

والثالث : للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما ، قالوا تكون حرف جواب بمنزلـــة إِي ونَعَم [٣]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الآنفة الذكر وقال عن " كلاَّ "فيها :

" كلاَّ حرف ردع وزجر عند الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وعامـــة البصريين وذهب الكسائي ونصير بن يوسف وابنواصل وابنالأنباري إلى أنها بمعنـــى حقـًّا، وذهب النضر بن شميل إلى أنها حرف تصديق بمعنى نَعَم.[٤]

ولم يرجح أي مذهب ، والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه أولـــى ،

---

[١] مريم ٧٩

[٢] الكتاب ٤/٢٣٥ وينظر الأصول ٣/١٧٩

[٣] مغني اللبيب ٢٥٠ وينظر الجنى الداني ٥٧٧ ورصف المباني ٢١٢ ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣٤٥ والإملاء ٤١٣ والصاحبي والارتشاف ٥/٢٣٧٠ .

[٤] البحر المحيط ٦/١٩٧

إذ إن ما ذهب إليه الكسائي لا يتأتّى في نحو قوله تعالى :" كلاّ إن كتاب الأبرار لفي عليين [١] و" كلاّ إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون "[٢] لأن "إن" لا تكسر بعد حقّا ولا بعد ما كان بمعناها [٣].

وما ذهب إليه النضر بن شميل لا يتأتى في قوله تعالى :" رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت،كلاّ إنها كلمة هو قائلها ...[٤] فلو كانت بمعنى نَعَمْ لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب .

وكذلك ليست بمعنى نعم في قوله تعالى :" قال أصحاب موسى إنا لمدركون قال كلا إن معي ربي سيهدين [٥] إذ إنّ نَعَم بعد الخبر للتصديق [٦] ، وعلى هذا فليست بمعنى حرف الجواب نَعَمْ إلا إنْ ضُمِّنَت معنى "إي" مع القسم خاصة : نحو كَلاَّ والله [٧] ويظهر في بعض المواضع أن الردع والزجر ليس مباشراً فيها وإنكانت ترجع إليه في أصله .

---

[١] المطففين ١٨

[٢] المطففين ١٥

[٣] ينظر المغني ٢٥٠

[٤] المؤمنون ١٠٠

[٥] الشعراء ٦١-٦٢

[٦] ينظر معاني القران للزجاج ٢٢/٤ ، ٩٢ ومغني اللبيب ٢٥١

[٧] ينظر ارتشاف الضرب ٢٣٧٠/٥ والمساعد ٢٣٣/٣

نيابة "الميم" من اللهم عن "ياء النداء"

الآية : قل اللهم مالك الملك [١]

موضع الموقف : اللهم

صاحب الموقف : البصريون ، الفراء

جاء لفظ اللهم في خمسة مواضع في القرآن الكريم [٢] وهذا اللفظ مختص بالنداء وشذ استعماله في غيره* [٣] ووقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصله ، وفي جواز تخفيف ميمه ، وفيما يلي بيان ذلك ، وموقف أبي حيان :

أولاً : ذهب البصريون إلى أن الأصل في اللهم : يا الله ، فحذف حرف النداء ، وجيء بالميم المشددة عوضاً من حرف النداء ، وابتدئ باسم الله تبرّكاً [٤] ذكر هذا المذهب سيبويه ناقلاً عن الخليل ، فقال : وقال الخليل – رحمه الله – اللهم نداء ، والميم ها هنا بدل من يا ، فهي هاهنا فيما زعم الخليل – رحمه الله – آخر الكلمة بمنزلة "يا" في أولها ، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها ، فالميم في هذا الاسم حرفان ، أولهما مجزوم والهاء مرتفعة ، لأنه وقع عليها الإعراب [٥]

وذهب الكوفيون إلى أن أصل" اللهم " :الله أُمَّنا بخير " ، وعليه فالميم المشد دة في اللهم ليست عوضاً عن حرف النداء ، وإنما هي بقية فِعْل "أمّم" بمعنى :قصد،ومن ذلك قوله تعالى :" ولا آمّين البيت الحرام "[٦] أي : قاصديه،قال الفراء بعد أن ذكر المذهب السابق الذي يقول فيه :" وقد قال بعض النحويين : إنما نُصبت إذ زيدت

---

[١] آل عمران ٢٦

[٢] آل عمران ٢٦ المائدة ١١٤ الأنفال ٣٢ يونس ١٠ الزمر ٤٦

[٣] ينظر جمل الزجاجي وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/٢ وإصلاح الخلل لابن السيد ٢٣٧ وارتشاف الضرب ٢١٩١/٤

[٤] ينظر شرح الكافية للرضي ٣٨٣/١

[٥] الكتاب ١٩٦/٢ وينظر النكت ٥٤٨/١ والمقتضب ٢٣٩/٤ والتبصرة ٣٤٦،٣٥٦

[٦] سورة المائدة ٢

* وفي النهاية يستعمل في ثلاثة أنحاء أحدها للنداء المحض والثاني يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السائل نحو :أزيد قائم فتقول نعم ينظر الارتشاف ٢١٩٣/٤ الثالث :تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك : أنا لا أزورك اللهم إلا إذا لم تدعُني .

فيها الميمان ، لأنها لا تنادى بيا ، كما تقول : يا زيد ويا عبد الله ، فجعلت الميم فيها خَلَفا مَدِّيًا " [١]

قال رادًّا على هذا المذهب : وقد أنشدني بعضهم

وما عليكِ أن تقولي كلما صليت أو سبحت يااللهم ما

اردد علينا شيخنا مسَلّما

ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة ، مثل : الفم وابنم وهم ، ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها أم ، تريد : يا الله أمنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت ،فالرفعة التي في الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها [٢] .

هذه بداية الخلاف، فالخليل وسيبويه يمثلان البصريين ، والفراء يمثل الكوفيين ، وعليه فالبصريون لا يجيزون الجمع بين الميم المشددة وبين حرف النداء ، إذ الميم عوض من الياء ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

أما الكوفيون فالميم بقية كلمة أخرى وجزء منها ، والجمع بين الياء والميم جائز لديهم فلا تكون عوضًا من ياء النداء .

وقد احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه على تقدير الفراء السابق ، وهو أن الأصل: يالله أُمّنا بخيرفلما كثر فيكلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة [٣] واحتجوا بما أورده الفراء أيضاً من شعر سبق ذكره ، وبقول آخر

إني إذا ما حدث ألما أقول يااللهم يااللهما .

وبقول آخر : غفرت أو عذبت يا اللهما .

قالوا: ولو كانت الميم عوضًا من يا لما جاز أن يجمع بينهما ، لأن العوض والمعوض لا يجتمعان [٣] .

واحتج البصريون بأن الأصل يا الله قالوا : إلا أنا لما وجدناهم إذا ادخلوا الميم حذفوا "يا" ووجدنا الميم حرفين ويا حرفين ، ويستفاد من قولك : اللهم ما يستفاد من

---

[١] معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١

[٢] معاني القران للفراء ٢٠٣/١

[٣] ينظر أسرار العربية ٢٣٣-٢٣٤ والتبيين للعكبري ٤٤٩ والانصاف م ٤٧ ص ٣٤١

قولك : يا الله ، دلنا ذلك على أن الميم عوض من يا ، لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت "يا" ، فدل على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر [١]

و قد رُدّ على ما ذهب إليه الكوفيون في موضعين .

أحدهما : ما استشهدوا به من شعر

والثاني : ما ذهب إليه الفراء من تقدير : الله أُمَّنَا بخير "

- فالأول قيل عنه : هذا الشعر لا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة ، وعلى أنه إن صح عن العرب ، فنقول : إنما جُمع بينهما لضرورة الشعر ، وسهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الاسم ، والمعوض في أوله ، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر [١]

وقيل أيضاً : أما الشعر فلا يعرف قائله فلا يحتج به ، والثاني :أنه من مواضع الضرورة ، والدليل قوله :"اللهمما" فزاد على الكلمة شيئاً آخر ، وكل ذلك ضرورة[٢]

- ورد على تقدير الفراء بردود ، منها :

وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم [٣] ،وهو مذهب ضعيف [٤] ومذهب الفراء فاسد [٥]

قال أبو جعفر : هذا عند البصريين من الخطأ العظيم ، حتى قال بعضهم : هذا إلحاد في اسم الله عز وجل [٦]

وليس بوجه : لأنك تقول : اللهم لا تُؤُمَّهم بالخير ، ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة [٧] ،وهذا إقدام عظيم ... فهذا القول يبطل من جهات :

---

[١] الانصاف م ٤٧ ص ٣٤٥ وينظر أسرار العربية ٢٣٣-٢٣٤

[٢] التبيين للعكبري ٤٥٢

[٣] ارتشاف الضرب ٢١٩١/٤

[٤] الإملاء ١٣٧

[٥] شرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/٢

[٦] إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣٦٤/١

[٧] شرح الرضي على الكافية ٣٨٣/١

إحداها : أن "يا" ليست في الكلام .

وأخرى : أن هذا المحذوف لم يتكلم به على أصله ، كما نتكلم بمثله وأنه لا يقدم أمام الدعاء هذا الذي ذكره .

وزعم أن الضمة التي في الهاء ضمة الهمزة التي كانت في أم ، وهـــذا محـــال أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء للمفرد ، وأن يجعل في الله ضمـــة أم ، هـــذا إلحاد في اسم الله عز وجل [١] .

وبعد فهذا موقف مما ذكره الفراء ، وفيما يلي موقف أبي حيان :

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الكريمة ، وعرض مذهب البصريين وما ذهب إليـــه الفـــراء ، فقال : اللهم هو الله ، إلا أنه مختص بالنداء فلا يستعمل في غيره ، وهذه الميم التـــي لحقته عند البصريين هي عوض من حرف النداء ، ولذلك لا تدخل عليـــه إلا فـــي الضرورة .

وعند الفراء : هي من قوله :يا الله أمنا بخير ، وقد أبطلوا هذا النصـــب فـــي علـــم النحو[٢].

فيتضح أنه يقول بمذهب البصريين وبإبطال ما ذهب إليه الفراء

وللبحث ملحظان :

أحدهما : عما استشهد به الفراء من الشعر : وهذا الشعر قليل يكاد يعد على رؤوس الأصابع [٣] .

والملحظ الآخر : ما قدره الفراء فيه تكلف يبعده عن لفظ يا الله ، لورود نقيض مـــا قدره .

والذي يبدو لي أن الميم هي للتعظيم ، وأن ياء النداء محذوفة لكثرة الاستعمال مـــع هذه اللفظة الشريفة .

---

[١] معاني القرآن للزجاج ٣٩٣/١ وينظر المحرر الوجيز ٤٩/٣

[٢] البحر المحيط ٤١٦/٢ وينظر الدر المصون ٩٧/٣

[٣] ينظر شراح ألفية ابن مالك لقوله : الأكثر اللهم في التعريض وشذ يا اللهم في قريض ،وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٠١/٣ والمساعد ٥١١/٢ وشرح ابن عقيل ١٤٣/٣ وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣

ثانياً :الخلاف في جواز تخفيف اللهم من عدمه

قال ابن عطية : واختلف النحويون في تركيب لفظ اللهم بعد إجماعهم على أنها مضمومة الهاء مشددة الميم المفتوحة ،وأنها منادى [١]

قال أبو حيان : وما ذكر من الإجماع على تشديد الميم قد نقل الفراء تخفيف ميمها في بعض اللغات ، قال : وأنشد بعضهم :

كحلفة من أبي رياح يسمعها اللهم الكبار [٢]

قال الرادُّ عليه : تخفيف الميم خطأ فاحش خصوصًا عند الفراء ، لأن عنده هي التي في أَمَّنا ، إذ لا يحتمل التخفيف أن تكون الميم فيه بقية أمّنا ، قال : والرواية الصحيحة : يسمعها لاهه الكبار انتهى .

وإن صح هذا البيت عن العرب كان فيه شذوذ آخر من حيث استعماله في غير النداء ، ألا ترى أنه جعله في هذا البيت فاعلاً بالفعل الذي قبله [٣]

فمما سبق يتضح موقف أبي حيان :

فهو يرد على ابن عطية بما أورده الفراء .

ويرد على الفراء بأمرين :

١- تخفيف الميم لا يجوز ، إذ اللفظ لا يحتمل التخفيف، فالميم بقية أمّنا .

٢- استعمال الشاهد في غير موضعه - إن صح البيت عند العرب - واستعمال اللهم في غير النداء شاذ ، واستعماله في النداء محذوف أل منه شاذ كذلك،ويظهر لي صواب ما رد به أبو حيان على الفراء .

---

[١] المحرر الوجيز ٤٩/٣

[٢] ينظر معاني القرآن للفراء ٢٠٤/١

[٣] البحر المحيط ٤١٨/٢-٤١٩

نيابة "التاء" من "يا أبت" عن "ياء" الإضافة

الآية : إذ قال يوسف لأبيه يا أبت [١]

موضع الموقف : يا أبت

صاحب الموقف : الفارسي ، الفراء ، أبو عبيد ، أبو حاتم ، قطرب

قرأ ابن عامر وأبو جعفر والأعرج بفتح التاء ، وقرأ الآخرون من السبعة والجمهور بكسر التاء .

أما قراءة ابن عامر فقد اختلف في أصل لفظة أبت بفتح التاء فيها على عدة أوجه [٢]

- ذهب الفارسي في ذلك مذهبين :

أحدهما : أنه اجترأ بالفتحة عن الألف المنقلبة عن الياء ، قال أبو علي : أن يكون أراد "يا أبتا" فحذف الألف كما يحذف التاء ، فتبقى الفتحة دالة على الألف كما أن الكسرة تبقى دالة على الياء ، والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ما جاء من هذه الكلمة على هذا الوجه ... [٣] ثم قال بعد إيراد جملة صالحة من الشواهد : فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم هذه الكثرة ألزموها القلب والحذف ، على أن أبا عثمان قد رأى أن ذلك مطرد [٤] في جميع هذا الباب [٥] .

والمذهب الثاني : أن يا أبت رخم بحذف التاء ، ثم أقحمت التاء مفتوحة ، وقال أبو علي : أن يكون مثل : ياطلحةَ أقبل ، ووجه قول من قال : يا طلحة ، أن هذا النحو من الأسماء التي فيها تاء التأنيث أكثر ما يُدعى مرخّماً ، فلما كان كذلك رد التاء المحذوفة في الترخيم إليه ، وترك الآخر يجري على ما كان عليه في الترخيم من الفتح ، فلم يعتد بالهاء ، وأقحمها [٦]

الثالث : ما ذكره الفراء [٧] وأبو عبيد وأبو حاتم ، وقطرب في أحد قوليه : أن

---

[١] سورة يوسف الآية ٤

[٢] ينظر الدر المصون ٦/٤٣٥

[٣] الحجة للفارسي ٤/٣٩١

[٤] في الحجة المطبوعة "مطردا"

[٥] الحجة ٤/٣٩٢

[٦] السابق ٤/٣٩٠

[٧] ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٢

الألف في "يا أبتا " للندبة ، ثم حذفها مجتزئاً عنها بالفتحة .

الرابع : أصل: يا أبت :يا أبةَ بالتنوين ، فحذف التنوين، وإلى هذا ذهب قطرب .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان قراءة من فتح التاء ومن كسرها ، ولما كان فتح التاء من كلمة "أبت" غيرَ جائزة ، إذ هي عوض عن ياء الإضافة ، ولا يُجمع بين العوض والمعوض منه ، فإن أبا حيان قال : وهذه التاء عوض من ياء الإضافة فلا يجتمعان ، وتجامع الألف التي هي بدل من الياء..[١] .

- ووجه الاقتصار على التاء مفتوحة أنه اجتزأ بالفتحة عن الألف ، أو رُخّم بحذف التاء ، ثم أُقحمت،قاله أبو علي .

- أو الألف في أبتا للندبة فحذفها ، قاله الفراء وأبو عبيد [٢] وأبو حاتم وقطرب ، ورُدّ بأنه ليس موضع ندبة .

- أوالأصل يا أبةً بالتنوين ، فحذف ، والنداء باب [٣] حذف ، قاله قطرب ، ورُدّ بأن التنوين لا يحذف من المنادى المنصوب، نحو : يا ضاربًا رجلاً [٤]

من نص أبي حيان يتضح ما يلي :

أولاً : ينهج نهج البصريين في أنه لا يقال : يا أبتي ، فلا يجمع بين الياء والتاء التي هي عوض من ياء الإضافة ، ولذا نجده ينص على هذا صراحة في ارتشاف الضرب ، إذ يقول : وهذه التاء عوض من ياء الإضافة عند البصريين فلا يجتمعان إلا في ضرورة ،وأجاز الجمع بينهما في الكلام كثير من الكوفيين [٥]

ثانيًا : قال عن مذهب الفراء وأبي عبيد وأبي حاتم وقطرب : ورُدّ بأنه ليس موضع ندبة ،فلعله اقتبسه من أبي جعفر النحاس الذي يقول عن هذا الوجه بعد أن نسبه إلى

---

[١] في المطبوعة " بدل من التاء وهو تحريف

[٢] في إعراب القرآن للنحاس ٣١١/٢ وأبو عبيدة

[٣] في المطبوعة والنداء ناد حذف وهو تحريف

[٤] البحر المحيط ٢٧٩/٥ وينظر المحرر ١٤٨/٩

[٥] ارتشاف الضرب ٢٢٠٨/٤ وينظر شرح ابن عقيل ١٦٠/٣ لقول ابن مالك:

وفي النداء أبت أمت عرض واكسر أو افتح ومن الياء التاء عوض

أصحابه: وهذا القول خطأ ، لأن هذا ليس موضع ندبة ، والألف خفيفة لا تحذف [١] وهذا ما رد به أيضًا مكي [٢]

ثالثاً : رد قول قطرب بأن الأصل: يا أبـة بالتنوين ، ولعله أخذه من أبي جعفر الذي يقول فيه : وهذا الذي لا يجوز،لأن التنوين لا يحذف لغير علة ، وأيضًا فإنما يدخـل التنوين في النكرة [١] .

ويظهر مما سبق أن أبا حيان يذهب مذهب البصريين الذين يرون أن الأصل يا أبتي ، ولا يجوز الجمع بين التاء والياء ، فأبدلت الياء ألفا ، فصارت يا أبتا ، وعليـــه ورد كثير من أشعار العرب ، ثم حذفت الألف وبقيت فتحة التاء دالة عليها .

والذي يتضح لي من هذا ويترجح عدة أمور ،منها :

١- أن التاء عوض عن الياء ، وفُتحَت التاء فتحة الياء ، ثم أُشبعت الحركة فتولـدت الألف .

٢-أن الموضع ليس موضع ندبة كما سبق بيانه عن النحاس ومكي وأبي حيان .

٣-لو كان منونًا نحو : يا أبـةً لما حُذف من المنادى .

٤- لا يحذف التنوين لغير علة ، ولا توجد علة في الآية توجب الحذف .

٥- أن مذهب الفارسي من أن التاء حُذفت للترخيم ثم أُعيدت مفتوحة فيه تكلف .

٦- أن الجمع بين الألف والتاء ضرورة شعرية ، فلا ينبغي أن يُصار إليها ؛

لذا فالتاء عوض عن الياء وفُتحت فتحة الياء ، ثم أُشبعت الحركة فتولدت الألـــف ، كما سبق بيانه .

---

[١] إعراب القرآن للنحاس ٢/٣١١-٣١٢

[٢] ينظر مشكل إعراب القرآن ٣٧٨

المبحث الرابع : النيابة في الحركات

نيابة فتحة ميم غلام من "يا غلام" عن "الألف"

الآية : وإذ قال موسى يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل [١]

موضع الموقف :يا قوم

صاحب الموقف : الأخفش

باب النداء باب حذف وتغيير وتخفيف فيكثر حذف ياء المتكلم إذا أضيف المنـــادى إليها لكثرة الاستعمال .

ولا يخلو المنادى المضاف إلى ياء المتكلم من أن يكون صحيحاً أو معتلاً .

أ- فإن كان المنادى صحيحاً ففي ياء المتكلم المضاف إليها عدة لغات : [٢]

١- حذف الياء والاجتزاء بالكسرة ، وهذه اللغة أجود اللغات وأفصحها.

٢- ثبوت الياء ساكنة ،وهذه دون الأول في الكثرة نحو يا غلامِيْ .

٣- ثبوت الياء مفتوحة نحو يا غلامِيَ .

٤- قلب الياء ألفاً نحو يا غلامَا.

٥- حذف الألف والاجتزاء عنها بالفتحة نحو يا غلامَ .

٦- حذف الياء وضم ما قبلها نحو يا غلامُ .

ب- وإن كان المنادى معتلاً فلا يخلو من خلاف أيضاً كما يصوره سيبويه بقوله : " وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : اختار يا قاضي ، لأنه ليـــس بمنـــون ، كما اختار هذا القاضي ، وأما يونس فقال يا قاض ، وقول يونس أقوى ، لأنه لمـــا كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر، لأن النداء موضـــع حذف [٣] .

وعليه فمذهب الخليل اختيار الإثبات ، ومذهب يونس اختيار الحذف ، وهـــو الـــذي رجحه سيبويه .

---

[١] البقرة ٥٤

[٢] ينظر المقتضب ٢٤٥/٤ فما بعدها والكتاب ٢٠٩/٢ فما بعدها وأمالي ابن الشجري ٧٣/٢-٧٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٢ واللباب ٣٤٠/١-٣٤١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٥/٣ والمساعد ٥٠٠/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٩/٢-١٠٠ والدر المصون ٣٥٩/١وارتشاف الضرب ١٨٥٢/٤ وشرح ابن عقيل ١٥٨/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٦/١ .

ومما يجدر بالتنبيه أن ابن عقيل قال في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم : فإن كان معتلاً فالياء معه واجبة الثبوت ، والفتح نحو : يا فتايَ يا قاضي [١]

ونص سيبويه السابقُ ذِكره خلافُ ذلك .

وكذلك قال ابن الشجري في هذا الباب : فمذهب سيبويه إثباتها ... ومذهب يونس بن حبيب حذفها [٢] وما نسبه إلى سيبويه يعارضه نص سيبويه ، ذلك أن سيبويه قوّى مذهب يونس ، أما إثبات الياء فمذهب الخليل .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم الوجوه السابقة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم حسب التدرج الأكثر فالكثير ، ثم قال : وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحة عنها، فتقول يا غلامَ ، وأجازوا ضمه ، وهو على نية الإضافة ، فتقول : يا غلامْ ، تريد : يا غلامي [٣] فهو هنا لم يتبين موقفه من الأخفش بل أورد ما أجازه أبوالحسن دون إبداء موقف .

ونتلمس منه في ارتشاف الضرب أن ما أجازه الأخفش منعه الأكثرون ، إذ يقول : وأجاز الأخفش والمازني والفارسي حذف الألف المنقلبة عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها ، فتقول يا غلامَ ، تريد يا غلاما ، وقاسوا ذلك ومنعه الأكثرون [٤]

ولعل ما منعه الأكثرون الذي أورده أبو حيان ينبه عليه ابن عصفور، إذ يقول : وزعم أبو الحسن الأخفش أنه يجوز يا غلامَ تجتزئ بالفتحة عن الألف ، وهذا خارج عن القياس ، ألا ترى أن الذي قال : يا غلاما إنما آثر ألا يحذف ، فإذا حذف فقد تناقض ، مع أن الألف فيها من الخفة بحيث لا تحذف ، وإنما يكون ذلك في الكسرة والياء ، والذي غرّ في هذا الأخفش قولُ الشاعر

فلست براجع ما فات مِنيّ بليت ولا بلهف ولا لو انّي

قال : فهو قد حكى قوله : يا لهفَ ، ولو لم يكن على الحكاية لقال بلهف ، فهو قد

---

[١] شرح ابن عقيل ١٥٨/٣

[٢] أمالي ابن الشجري ٢٠٢/٢

[٣] البحر المحيط ٢٠٦/١ وينظر البحر أيضا ٢٩٧/٢ والدر المصون ٣٥٩/١ وأيضًا البحر ٢٦٦/٥

[٤] ارتشاف الضرب ٨٥٢/٤

حكى قوله قبل هذا على أنه قال : يا لهف ، وإلا فما الذي حكى ؟ وهذا غير موض ، لأن ما ذكرنا من القياس يدفعه ، ولا يحفظ إلا في هذا خاصة مع أنه لا دليل فيه ، ألا ترى أنه يمكن أن يكون قد حذف الألف ضرورة كما قال الشاعر :

أقبل سيل جاء من عند الله [١] .

ومما يجدر ذكره أن حذف ياء المتكلم وضم ما قبلها نحو : يا غلامُ اختلف فيه أيجوز أم لا ؟ قال ابن هشام اللخمي : يا غلامُ أقبل لا يجوز على مذهب الجماعة وإنما أجاز سيبويه الضم ، فيما يراد فيه الإضافة فيما كثر حتى إذا ضممته عُلم أن المراد فيه الإضافة [٢] . وقيل عن هذه اللغة قليلة رديئة [٢] وقيل : وهذا قبيح ، لأنه يلتبس المضاف بغيره [٢]

قد وردت هذه اللغة عن بعض العرب ، قال سيبويه : وبعض العرب يقول : يا ربُّ اغفر لي ، ويا قومُ لا تفعلوا [٣] .

لذا قال أبو حيان في موقفه من سيبويه في هذه اللغة فيقراءة ابن محيصنبضم الميم من قوله تعالى : قال يا قومُ اعبدوا الله [٤] :وهي لغة في المنادي المضاف حكاها سيبويه وغيره [٥] وقال عنها السمين في موضع آخر : وهي لغة للعرب يبنون المضاف للياء على الضم ... ولا يجوز أن يكون غير مضاف للياء [٦] .

فإيراد سيبويه لأقوال من ضعف هذه اللغة ، وقول سيبويه عن بعض العرب أنها لغة وقراءة ابن محيصن ، وقول أبي حيان أقلها رتبة في الفصاحة يدل على أن هذه اللغة واردة عن بعض العرب ، ولا التفات لمن قال بقبحها أو لمن قال برداءتها فلها موطن لا تلتبس فيه ، وذلك مع العلم والمضاف،فالإضافة فيه منوية ، قال أبو حيان عنها : هذه من اللغات الجائزة في يا غلامي ، وهي أن تبنيه على الضم ، وأنت تنوي الإضافة لما قطعته عن الإضافة وأنت تريدها بنيته [١]

---

[١] شرح جمل الزجاجي ١٠٠/٢

[٢] ارتشاف الضرب ١٨٥٢/٤

[٣] الكتاب ٢٠٩/٢

[٤] هود ٢٠

[٥] البحر ٢٣٢/٥

[٦] الدر المصون ٣٤١/٦

[١] البحر ٤٣٥/٦

جامعة أم القرى بمكة المكرمة
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٢٦٨